

تاريخ
التجارة المصرية
في عصر الحرية الاقتصادية
١٨٤٠ - ١٩١٤
د. أحمد الشربيني



المكتبة المصرية العامة للكتاب

0145489



Bibliotheca Alexandrina

تاريخ
التجارة المصرية
في عصر الحرية الاقتصادية
١٨٤٠ - ١٩١٤

تأليف
د. محمد الشربيني

تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ الكريم هذا الكتاب الهام عن : تاريخ
التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية ، ١٨٤٠ - ١٩١٤ ،
للدكتور أحمد الشربيني ، الأستاذ المساعد بكلية الآداب جامعة
القاهرة .

والكتاب في الأصل هو رسالة علمية حصل بها المؤلف على
درجة الماجستير ، ويتناول فترة تاريخية خطيرة في تاريخ مصر ،
هي الفترة الواقعة بين فرض الدول الأوروبية الكبرى معاهدة لندن
على مصر في عام ١٨٤٠ ، وفرض بريطانيا حمايتها على مصر في عام
١٩١٤ ، فهي فترة يتدهور فيها مركز مصر الدولي بشكل ثابت
يؤدي الى الاحتلال البريطاني ثم فرض الحماية البريطانية على مصر .

ويتعرض الكاتب هنا لتأثير سقوط نظام الاحتكار لمحمد علي
وفرض الحرية الاقتصادية على حالة مصر الاقتصادية ، فيتناول
المتغيرات التي طرأت على التجارة الداخلية والخارجية ، والاستثمارات

الأجنبية في مجال التجارة ، ويقدم دراسة للمصادرات ونوعيتها
وأثرها على بنية الاقتصاد المصرى ، وكذلك الواردات ومصادرها
وأثرها على الإنتاج الحرفى ، كما يقدم دراسة للعلاقات التجارية بين
مصر وجاراتها العربيات ، ويختتم برسم صورة للاقتصاد المصرى فى
نهاية الفترة الخاضعة للبحث من واقع دراسته القيمة توضح كيف
أن تدهور الواقع الاقتصادى المصرى كان يسير جنباً الى جنب مع
تدهور الواقع السياسى .

وأمل أن يجد القارىء فى هذا الكتاب ما ينشد من فائدة
ومتعة .

رئيس التحرير

د . عبد العظيم رمضان

المقدمة

ان معظم الدراسات التاريخية في مصر كانت الى وقت ليس بعيد تنصب حول موضوعات التاريخ السياسى التى تكاد أن تكون قد قتلت بحثا ، فى حين أن دراسة التاريخ الاقتصادى والاجتماعى من جانب دارسى التاريخ من الموضوعات التى ما زالت فى حاجة الى دراسة دقيقة ، خاصة ان اهتمام الباحثين بتلك الدراسات بدأ متأخرا فى الستينيات من هذا القرن وبالرغم من ذلك الا انها قد سدت بعض النقص الذى كانت تعانيه المكتبة التاريخية . وتعتبر تلك الدراسات فاتحة لجال عمل مستمر لدراسة نواحي المجتمع المصرى الاقتصادية والاجتماعية ، تلك الموضوعات التى مايزال بابها مفتوحا على مصراعيه أمام كل من تستهويه هذه الدراسات .

وهذا الكتاب يهتم بدراسة التجارة المصرية فى فترة مهمة من تاريخ مصر الحديث تلك الفترة التى اعقبت تجربة محمد على الاقتصادية والتى شهدت متابعة تجربة التحديث فى عصر اسماعيل ، والإقاع بها فى خبالل الديون ، ثم الاحتلال البريطانى وما ترتب على كل ذلك من ارتقاء الاقتصاد المصرى فى احضان الاقتصاد

العالمى ، فى عصر الحرية الاقتصادية ، الى درجة ان حالة مصر الاقتصادية تأثرت تأثرا كبيرا ، بحالة السوق العالمية ، طبقا لسياسة مرسومة من الخارج ، والتي فرضتها الظروف على المجتمع الأوروبى بعد غياب المذهب التجارى ، وظهور الثورة الصناعية فى معظم بلدان أوروبا ، والاتجاه نحو المناداة بالحرية الاقتصادية والبحث عن الأسواق ، وفى تلك الفترة بالذات وجدت الرأسمالية العالمية فرصها للنفاذ الى مصر وتحقيق أغراضها فى سحب مصر الى السوق العالمية بغير ضرب تجربة محمد على الاقتصادية على يد دول كان لها دور فعال فى السوق العالمية .

ووقع اختيارى على عام ١٨٤٠ كبداية لهذه الدراسة ، لانه شهد حدثا كان له تأثير خطير على الاقتصاد المصرى ، حيث عقدت معاهدة لندن ، والتي ضربت تجربة محمد على الاقتصادية ، وما ترتب عليها من شدة الاقتصاد المصرى وربطه شيئا فشيئا بالاقتصاد العالمى ، ووقفت بالكتاب عند عام ١٩١٤ ، باعتبار ان ذات السنة شهدت حدثا عالميا كان له تأثيره على مجريات الأمور فى العالم ككل ، ويعتبر ذلك التاريخ بالنسبة لمصر ، نهاية مرحلة من تاريخها ، وبداية مرحلة جديدة ، تختلف عن سابقتها فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ودراسة موضوع التجارة يتطلب بالضرورة الحصول على احصائيات دقيقة عن تجارة الصادرات والواردات على مختلف أنواعها ، وهذا ما عانيت منه الكثير لعدم وجود احصائيات شاملة لذلك ومن هنا لجأت الى الاعتماد على الأرقام التى كانت ترد بالدوريات المختلفة عن احصاء الجمارك المصرية ، وكذلك من تقارير كرومر - المعتمد البريطانى - وغير ذلك من المراجع والكتب الأخرى واستعنت بهذه الأرقام فى صياغة بعض الاحصاءات التى تعكس حالة تجارة مصر الخارجية .

وقد قسمت هذا الكتاب الى تمهيد وسبعة فصول وخاتمة ، تناولت في الفصل التمهيدى اثر سقوط نظام الاحتكار على توجيه الاقتصاد المصرى وجهة جديدة نحو الاقتصاد العالمى ، وخصصت الفصلين الأول والثانى لدراسة التجارة الداخلية ، وأما الفصل الثالث ، فخصصته لدراسة القطاعات الاقتصادية المساعدة للتجارة وافردت الفصل الرابع للاستثمارات الأجنبية في مجال التجارة ، والى جانب ذلك خصصت ثلاثة فصول لدراسة التجارة الخارجية وهى على التوالي الخامس والسادس والسابع ، فتعرضت في الفصلين الخامس والسادس لدراسة الصادرات من حيث نوعيتها ووجهتها وأثرها على بنية الاقتصاد المصرى وكذلك الواردات من حيث نوعيتها ومصادرها وأثرها على الانتاج الحرفى ، وأما الفصل السابع والاخير فأفردته لدراسة العلاقات التجارية بين مصر وجاراتها العربيات ، وأما الخاتمة فتعرضت فيها الى النتائج التى ترتبت على هذه الدراسة .

وما يجدر ذكره ان هذا الكتاب اعتمدت في اعداده على مصادر متعددة ، فبالاضافة الى الوثائق - المنشورة وغير المنشورة - قدمت لى الدوريات - التى صدرت في الفترة موضوع الدراسة ، والاخرى المتخصصة التى صدرت في أعقاب ذات الفترة ، والتى رجعت اليها قدر المستطاع - مادة اقتصادية قيمة افادنى كثيرا في اعداد هذا الكتاب ، ثم جامت المراجع والكتب الأخرى التى عالجت تاريخ مصر الاقتصادى والسياسى لتكمل ما عجزت الوثائق والدوريات عن تقديمه لى .

وأخيرا ، اذا كنت قد وفقت في معالجة هذا الكتاب ، فانما يرجع الفضل فى ذلك الى أستاذى الدكتور رؤوف عباس حامد ، الذى وجهنى الى دراسة هذا الموضوع وليس هذا فحسب ، بل انه تبني البحث وصاحبه منذ أن قمت بتسجيل الموضوع للدرجة

المأجستير ، وحتى لحظة اخراجه على هذا النحو ، فأدين له بالكثير ،
لأنه معى من جهد متواصل لم ينقطع أبدا بطول فترة الدراسة
فكنت دائما خلالها استفيد من فيض علمه وارتشف من رحيق فضله
فاشكره جزيل الشكر ، على ما قدمه لى من ملاحظات قيمة وتوجيهات
سديدة كان لها أكبر الأثر فى الإقالة من عشرات القلم ، واخراج هذا
الكتاب المتواضع على هذا النحو الذى اعتبره ثمرة من غرس يده .

كذلك لا يسعنى الا أن أشكر الأستاذ الدكتور عبد الرحيم
عبد الرحمن عبد الرحيم على ما قدمه لى من مساعدات قيمة أثناء
جميعى لمادة هذا الكتاب العلمية بدار الوثائق القومية ، وفيضه على
بعلمه العزيز فى تواضع جم وليس هنا فحسب بل انه قدم لى بعض
أبحاثه التى نشرت فى المجلة التاريخية المغربية والتى افدت منها
كثيرا عند الحديث عن دور المغاربة .

كذلك اتوجه بخالص الشكر الى كل من سهل لى جمع مادة هذا
الكتاب العلمية ، الى السادة العاملين بدار الوثائق التاريخية القومية
بالقلعة ، والسادة العاملين بمخازن مكتبة جامعة القاهرة ، والسادة
العاملين بدار الكتب القومية ، فاشكرهم جزيل الشكر ، على
ما قدموه لى من تسهيلات فى الاطلاع على كل ما لديهم من مادة
خاصة بهذا الكتاب .

ولملى أكون قد وفقت فى ذلك .

وما التوفيق الا بالله .

المؤلف

تمهيد

(اثر سقوط نظام الاحتكار على توجيه الاقتصاد المصرى وجهة جديدة) •

تولى محمد على حكم مصر فى وقت كانت فيه مصر مطلوبة للانخراط فى المجتمع الدولى - خاصة بعد الحملة الفرنسية - وقد فطن محمد على باشا الى ذلك ، ومن ثم عمل جاهدا فى الابتعاد عن السوق العالمية ورأس المال الأجنبى فعمل على بناء اقتصاد مستقل يقوم على الانتاج السلمى ، يمثل جزءا مستقلا من الاقتصاد العالمى ، بناء يتم من خلال نوع من رأسمالية الدولة حيث تدخلت الدولة لتسيطر على كل القطاعات الاقتصادية ، من أجل تحقيق فائض يعبا لخسمة مشروعات الباشا التى كان ينوى تحقيقها - فكان فى حاجة ماسة الى الأموال لتثبيت مركزه فى مصر وتقوية نفوذه ولمحاربة أعدائه - ، ولزيادة الفائض وتعبئته كان من اللازم أن تقوم الدولة بتنظيم الزراعة ، فيما يتعلق بملكية الأرض وقوى الانتاج •

ففيما يتعلق بملكية الأرض عمل الباشا على أن تضع الدولة يدها على كل الأراضي في القطر المصري وتم ذلك بالقضاء نظام الالتزام ، وانحسار أراضي الوقف (أراضي الرزق) وكان من ذلك ان وضعت الدولة يدها على كل الأراضي ووزعتها على الأهالي في مقابل حق الانتفاع لاحق الرقبة . وجعلت الأهالي يدفعون الضرائب مباشرة الى الحكومة بعد أن ألغيت ضريبة الجباية Tax farming

وأما قوى الإنتاج ، فتم استصلاح أراض جديدة في عهد محمد علي ، فبعد ١٨٢٠ ، أخذت مساحة الأراضي الزراعية تزداد نتيجة لتقدم وسائل الري وكذلك جهود محمد علي لاستصلاح الأراضي غير الزراعية وتحويلها الى أراض زراعية عن طريق المزارع مثل وادي الطميلات ، أو عن طريق إعطاء الأراضي البور معفاة من الضرائب بعض الوقت كما فعل في الفترة من ١٨٢٨ وحتى ١٨٤٠ للأراضي التي سميت باسم أراضي الأبعاديات .

والى جانب احتكار الحكومة للأراضي الزراعية ، احتكرت أيضا الحاصلات الزراعية فوجهت الأهالي نحو زراعة محاصيل نقدية كانت تحدد لها ، وأمدتهم بالإمكانات اللازمة لزراعتها ، لحين نضج المحصول يسلمه الأهالي للحكومة بالسعر الذي تحدده ثم تستخلص من جملة الثمن ، المقدم والمبكر ، وبذلك كانت الحكومة تحتكر تسويق الحاصلات الزراعية النقدية ، وليس هذا فحسب ، بل امتد احتكارها الى المحاصيل المخصصة للاستهلاك المحلي .

وبعد ان وضعت الحكومة يدها على كل الأراضي والمحاصيل الزراعية أخذ محمد علي يعمل ليحد يد الحكومة للسيطرة على الصناعة، فوجه البلاد نحو نهضة صناعية جريئة ، كما وجهها نحو نهضة زراعية ، وكان عرض محمد علي من هذه النهضة هو الاستقلال بالبلاد في هذه الوجهة والعمل على ان تكفي نفسها من منتجات

صناعية محلية ، وحتى لا يدخل في علاقات اقتصادية مع رأس المال الأجنبي الذي استيعبه محمد علي من بنائه الاقتصادي من بداية عهده حتى نهايته ، وقد رأى أن أحسن وسيلة لهذا البناء الصناعي ، احتكار الصناعة ، كما احتكر مرافق الانتاج الأخرى .

وفي البداية عمل محمد علي باشا على احتكار الصناعات الحرفية التي كانت قائمة ، ووجه سياسته الى تنمية هذه الصناعات وتنشيطها بإدخال نظام الـ (Verlage) (*) إليها ، ذلك النظام الذي كان سائدا في معظم دول أوروبا من قبل ، ولكن وجه الاختلاف هنا ، هو أن الدولة حلت في مصر محل الأفراد في أوروبا ، حيث احتكرت دورهم ، ففي مصر أخذ أصحاب الصناعات اليدوية ، الأسطوانات في ورشهم ، يقومون بالعمل فيها لحساب الحكومة فيحصلون على المواد الخام من الحكومة ، ويقومون بتسليمها أياها بعد الانتهاء من تصنيعها ، بأسعار تفرضها الحكومة . هذا في نفس الوقت الذي احتفظت فيه الحكومة لنفسها بحق تصريف أمور التجارة ، ومكنتها ذلك من احتكار ما تنتجه طوائف الحرف من مصنوعات ، فكانت البضائع التي تسلم إليها ، يوضع عليها علامة بختم الحكومة قبل البند في بيعها ، وأي بضائع تضبط بدون ختم الحكومة ، كانت تصادر لصالحها وأيضا كانت الحكومة تحصل على المواد الخام بأسعار تحددها بنفسها وتقوم بتوزيعها على الصناع بمعدلات مرتفعة

(*) كان هذا النظام معروفا عند الألمان باسم (Verlage) وعنه الفرنسيين باسم (Commandit Industrielle) والذي بمقتضاه ، يقوم أحد التجار أو الوسطاء مثلا بتزويد الخامات إلى الصناع لتصنيعها في مقابل أجر وقد أدى هذا النظام كما هو معروف إلى زيادة الانتاج في أوروبا ، ويعتبر خطوة نحو الصناعات الحديثة وقد انتشر في أوروبا في القرنين السابع والثامن عشر . انظر : طليم عبد الملك : السياسة الصناعية في عهد محمد علي مجلة غرفة القاهرة ، العدد الثامن ، السنة السادسة ، أكتوبر ١٩٤٦ ، ص ١٢٦ .

كثيرا ، وبعد ان يتم تصنيفها تأخذها مرة اخرى بأسماء منخفضة
تحددتها هي أيضا ، وبعد ذلك تباعها بأعلى سعر ممكن طبقا لنظام
الاحتكار .

وهكذا وضعت الحكومة يدها على الصناعات الحرفية ،
وجعلتها تتحرك في خط ترسمه لها يحقق أهدافها ومقاصدها ،
إلا أن هذه الصناعات عجزت عن سد حاجة ومجاراة التطور الذي
أصاب كلا من الجيش والأسطول ، ومن ثم لجأ محمد علي إلى البحث
عن البديل .

ولما كان محمد علي يرسم خطوات الدول الصناعية في أوروبا
في نهضتها الصناعية الجديدة التي انتشرت بها الصناعات بمعناها
الواسع ، فقد أنشأ مصانع كبيرة على غرار المصانع في أوروبا بروس
أموال حكومية ، واستوردت آلاتها مع مهندسيها من أوروبا ، وحشد
بها الآلاف من العمال الذين كان نصيبهم من القيام بالعمليات
الصناعية لا يتعدى الأجور التي تقررهما لهم الحكومة .

وقد وصلت الاستثمارات في المؤسسات الصناعية حتى سنة
١٨٣٨ إلى حوالي ١٢ مليون جنيه ، وكان هناك حوالي من ٣٠.٠٠٠
إلى ٤٠.٠٠٠ شخص يعملون في المصانع ، وهذا كان له تأثيره على
عدد السكان الذي بلغ من ٣ إلى ٣٥ مليون هذا إلى جانب أن
الأعداد التي التحقت بالطوائف الحرفية كانت تعتبر كبيرة .

ومن الملاحظ أن كل الصناعات التي قامت في مصر في عهد
محمد علي ، كانت تحت تأثير اعتبارات صالح الدولة ، لا تحت
تأثير الاعتبارات الاقتصادية ، لأن هذه الصناعات ارتبطت بالجيش
والأسطول بعد انشائها ، فخصصت في معظمها لتوفير احتياجات

الجيشي والأسطول ، ثم ما يفرض عن ذلك كان يصدر للخارج أو يباع للأحالي .

ومن أهم الصناعات التي اهتم بها محمد علي ، صناعات حربية بحرية مخصة حيث أنشأ ترسانة بولاق في سنة ١٨١٠ ، وترسانة السويس والخرطوم ثم ترسانة الاسكندرية ، وكذلك أقام مصنعا حكوميا لصناعة الشراع في رشيد ، ومصنعا للجمال في القاهرة ، وكانت مصنوعاته ترسل الى الاسكندرية ليضم الى ما يصنع فيها لحاجة الأساطيل المصرية ، وايضا أنشأ محمد علي مصنعا حكوميا لالواح النحاس بالقلعة وكانت الواح النحاس تستعمل لتبطين السفن .

وأما عن الصناعات الحربية البرية ، فأنشأ محمد علي مصانع لصناعة الأسلحة والذخيرة ، كما أنشأ مصنعين لسمل الجنادق أحدهما بالقلعة والآخر بالحوض المرصود ، وأقام محمد علي معمل البارود بالروضة بمصر ، وأنشأ كذلك ثمانية معامل لصنع ملح البارود ، هذا الى جانب معمل لصب المدافع بالقلعة ، ومسبك للحديد ببولاق ويعتبر هذا المسبك من الصناعات المختلفة اذ كان يخدم الصناعات الحربية والمدنية .

والى جانب هذه الصناعات كانت هناك صناعة الملابس التي كان يهدف إليها من ورائها توفير احتياجات الجيش والأسطول ، فأنشأ محمد علي مصانع الجوخ ببولاق ومصانع الصوف بالقاهرة ودمهور ، لصنع الجوخ للملابس الجنود والضباط ، وكذلك لصنع البلاط والبساطين للبحارة ، هذا الى جانب مصنع للطرايش بفوه ، وغير ذلك من المصناعات التي تقوم بفرك القطن والكتان ونسجها . أيضا أقام مصنعا للزجاج في الاسكندرية ومصنعا لصهر الحديد ،

وأخر لاستخراج السكر في رشيد ، وكذلك حدث توسع كبير في صناعة النيلة وزيت بذرة القطن والدقيق وتبييض الأرز .

ولما كان هدف مجيد على من التقدم الصناعي هو الاستقلال الاقتصادي ، والاستعداد للحروب التي اقتضاها تكوين امبراطورية مصرية ، كانت هناك صناعات تربو تكاليفها على سعرها في السوق ، وبالرغم من ذلك كان انتاجها مستمرا وخصصت لها أبواب مصروفات ، وقد ساعد على استمرار هذه النهضة الصناعية ، التي لم تكن مريحة ، احتكار الباشا لمرافق الانتاج الزراعية والصناعية الأخرى التي كانت تدر دخلا مكنه من تمويل الخسارة في العمليات الصناعية .

ولتمتعة الفاضل الزراعي ، وتنشيط القطاع الصناعي وحمايته ، قامت الدولة باحتكار التجارة بشقيها الداخلي والخارجي حتى تتحكم في شكل وطبيعة السوق فتقوم بتوفير المواد الخام اللازمة للصناعة ، وإلى جانب ذلك تجدد نوعيات الاستهلاك بالنسبة للأهالي وأيضا توزيع المنتجات وتصدرها بما يتيح توفير الحماية للصناعة الناشئة .

وقد تحكمت الدولة في التجارة الداخلية عن طريق احتكارها للمحاصيل الزراعية وكذلك كل الانتاج الصناعي ، وبعد ان كان احتكار الدولة في البداية للمحاصيل النقدية التي كانت توجه الى الخارج ، لكن بعد سنة ١٨٢٩ ، فرضت الدولة قيودا على البيع في الداخل ، فالزمت الفلاحين بتسليم جزء عظيم من مبيعاتهم الى مخازن الحكومة ، وفرضت ضريبة العشوية على المواد الغذائية التي تدخل المدن للبيع .

وكانت المحاصيل التي كان يجمعها وكلاء الحكومة أو الباشا من أنحاء القطر تنقل لتوضع مباشرة في المخازن الرئيسية

بالاسكندرية ، لتعده لعمليات البيع للتجار الأجانب الذين منعوا من عمليات الشراء في الداخل ، بل كانت كل عمليات تنظيم النقل في الداخل تقوم بها الحكومة حتى تصل السلع الى الاسكندرية فتجري عليها عمليات البيع طبقا لظروف الباشا ، ففي بداية عهده باع الباشا السلع مباشرة الى عدد قليل من التجار الأجانب في البلاد ، وكانت محاصيل القطن منذ سنة ١٨٢٢ تباع لحسابه رأسا في انجلترا على يد Mr. Briggs التاجر الانجليزى المقيم في الاسكندرية وقد أدت طريقة البيع هذه الى تزايد سريع في اعداد التجار الأجانب في الاسكندرية ، وفي بعض الأحيان كسنوات ١٨٢٧ و ١٨٣٣ و ١٨٣٩ ، كان الباشا يحصل على قروض خاصة من التجار في مقابل تسليمهم المحصول القادم - البيع المقدم - وحوالى سنة ١٨٣٩ حاول الباشا تأسيس وكالات خارجية لبيع محاصيله مباشرة للمستهلكين الأجانب ، ولكن الثقة والنزاهة التي لم تتوفر في الوكلاء ، دعت الباشا الى العود عن هذه الطريقة ، ومن سنة ١٨٣٥ كانت المحاصيل تقدم للبيع عن طريق المزادات في الاسكندرية .

أما التجارة الخارجية ، فأدى احتكار الحكومة للحاصلات الزراعية ، وعلى بعض السلع الواردة كتجارات العاج والبن وريش النعام والصمغ العربى ، وكذلك المنتجات الصناعية ، وتقييد التجارة الداخلية ، كل ذلك أدى الى تحكمها في التجارة الخارجية . فنتيجة لتحكم الدولة فى الانتاج الزراعى والصناعى وتلاقى الفائض منهما وهو الذى يمثل تجارة الصادرات فى بؤرة واحدة وهى شؤون الحكومة ان أصبحت الحكومة هى المصدر الذى يكاد يكون الوحيد فى مصر ، ... وتشير تقارير القنصل الروسى على سبيل المثال أنه فى سنة ١٨٣٦ كانت ٩٥٪ من البضائع المصدرة ، تسلم للتجار من المخازن الحكومية ، الا ان الباشا لم يتمكن من التحكم بنفس الطريقة فى تجارة الواردات ، فعندما أخذ يباشر تجربته الصناعية

ولحماية انتاجه الصناعى والزراعى من المنافسة الخارجية ، أخذ محمد على يفرض ضرائب عالية على الواردات من السلع التى لها مثيل محليا ، وكان مضطرا الى ذلك اذ أن الصناعة المصرية الناشئة كانت كثيرة التكاليف مما يجعلها عاجزة عن الوقوف فى وجه تيار المنافسة الخارجية ، ولكن فرض ضرائب عالية على الواردات من أجل حماية الانتاج المحلى لبعض الصناعات ، كانت تعترضه صعوبات خاصة ان مصر كانت فى ذلك الوقت ولاية عثمانية تخضع كغيرها من الولايات لما ترتبط به تركيا من معاهدات تجارية مع الدول الأوروبية ، والتي كانت ترمى سياستها التجارية الى ترك التجارة حرة بين ولاياتها والدول الأوروبية ، وبمقتضى الدكرى الامبراطورى الصادر فى ١٨٢٠ ، أصبح للتجار الأجانب الحرية فى الاتيان بمنتجاتهم لبيعها فى كل أجزاء الاملاك العثمانية فى مقابل دفع رسوم واردات قدرت بـ ٣٪ ، وقد عمل القناصل على تطبيق بنود هذا الدكرى تحت نظرهم .

وبالرغم من وقوف تبعية مصر للدولة العثمانية حجر عثرة فى طريق فرض رسوم جمركية عالية على الواردات ، الا ان مركز محمد على نفسه كان قويا ، فمن ناحية أدت سيطرته على كل الصادرات ، الى سيطرته على معظم الواردات ذلك انه كان يبادل بصادرات البلاد منتجات أجنبية بطريقة المقايضة ، ويتصرف بنفسه فى الواردات الأجنبية وطريقة توزيعها فى البلاد ، ومن ناحية أخرى أدى احتكار الباشا للتجارة الداخلية ، الى جانب امكانية فرض ارادته على الشعب فى شراء ما يحتاج اليه أفراد من مصنوعات ، أضف الى ذلك ان مطالب المصانع والجيوش والأساطيل والأعمال العامة ، جعلته أكبر مستورد فى البلاد ، ويتحكم فى نحو ثلث الواردات ، وقد بلغ ما استوردته الحكومة لحسابها الخاص فى سنة ١٨٣٦ على سبيل المثال ٤٠٪ من جملة الواردات .

وهكذا أقام محمد على نظاما اقتصاديا مستقلا في الاقتصاد العالمي ، دون الالتجاء الى رأس المال الأجنبي ، ومع الاستبعاد المتعمد لهذا الرأسمال ، ولكن لا يعطى محمد على فرصة لهذا الرأسمال ، عمل في علاقته التجارية معه أن يدخل في علاقة اقتصادية ان لم تكن متفوقة من طرفه ، تكون على الأقل متكافئة حتى لا يسمح له بالدخول الى مصر ، ويتضح لنا ذلك من التعبير القيمي عن هذه العلاقات .

السنة	قيمة الصادرات بالجنيهات المصرية	قيمة الواردات بالجنيهات المصرية
١٨٠٠	٢٢٨٠٠٠	٢٦٩٠٠٠
١٨٢٣	١٩٥٥٠٠٠	٦٥٦٠٠٠
١٨٢٤	٢٠١٢٧٠٠٠	١٠٠٩٠٠٠
١٨٢٦	١٩٥٥٠٠٠	٦٥٦٠٠٠
١٨٣١	١٩٦٠٩٠٠٠	١٠٥٢٩٠٠٠
١٨٣٦	٢٠١٤٢٠٠٠	٢٠١١٢٠٠٠
١٨٤٥	١٩٧٤٧٠٠٠	١٠٠٧٠٠٠
١٨٤٨	١٩٥٧٤٠٠٠	١٠٤٨٠٠٠
١٨٤٩	١٩٦٦١٠٠٠	١٠٤٧٤٠٠٠

وفي نفس الوقت الذي استخدم محمد على نظاما اقتصاديا (نظام الاحتكار) - تجاوزته الدول الأوروبية من فترة - في بناء اقتصاد مستقل في الاقتصاد العالمي ، كان المجتمع الأوروبي يخطو خطوات سريعة نحو تيار الحرية الاقتصادية الذي جاء على اثر ضرب مذهب التجارين ، الذي اتبعته معظم دول أوروبا منذ بداية القرن الخامس عشر حتى أوائل القرن الثامن عشر .

وبينها كانت أوروبا تهدف من ذلك الى ايجاد أسواق لتصريف منتجاتها وكذلك مصادر لامنها بالمواد الخام ، اذا بها تجد ان محمد علي قد أوجد نظاما اقتصاديا في مصر - كانت قد تجاوزته من فترة - وامتد أثره الى دول شرق البحر المتوسط ، حيث أصبحت مصر نتيجة لهذا النظام في غني عن واردات الأقمشة من أوروبا ومن انجلترا بصفة خاصة ، وليس هذا فحسب ، بل أصبحت تصدر أقمشتها الى دول شرق البحر المتوسط (الشام - جزيرة العرب والعراق وفارس والأناضول) طاردة بذلك المنتجات البريطانية من هذه الأسواق ، وهذا ما أثار حفيظة بريطانيا ، وسرعان ما بدأ الصراع بين مصر وبين المصالح التي كانت تسود السوق العالمية ، بعد ان فشلت بريطانيا في اقناع محمد علي بالعدول عن سياسته الاحتكارية ورفع الرسوم الجمركية ، ولذلك لجأت الى الباب العالي ، وعقدت معه في ١٦ نوفمبر ١٨٢٨ معاهدة بالطة ليمان التجارية التي نص فيها على رفع الرسوم الجمركية والفاء الاحتكارات في الدولة العثمانية ، وسريان هذه المعاهدة على مصر ، وحددت هذه المعاهدة رسوم الصادرات بـ ١٢٪ ورسوم الوارد بـ ٥٪ من قيمة البضائع .

وبالرغم من عقد معاهدة بالطة ليمان الا أن محمد علي لم يخضع لبنودها ، واستمر في تنفيذ سياسته الاقتصادية ، ومن هنا كان الصدام بينه وبين المصالح التي كانت تسود السوق العالمية في ذلك الوقت ، ووصل هذا الصدام الى الذروة ابتداء من سبتمبر ١٨٤٠ بعمل عسكري بواسطة القوى الخمس التي وقعت معاهدة لندن في ١٥ يوليو ١٨٤٠ وهي بريطانيا والروسيا والنمسا وبروسيا وتركيا ، وتمثلت النتيجة في ضرب الدولة المصرية كقوة كان من الممكن ان تهدد مصالح رأس المال الأوربي ، وخاصة رأس المال الانجليزي تهديدا خطيرا في شرق البحر الأبيض المتوسط .

على كل كان لهذه المعاهدة تأثير فعال على الحالة الاقتصادية ،
 خصوصا انها لفتت الأنظار الى الاتفاق التجاوى الذى عقد فى ١٨٢٨
 بين انجلترا والباب العالى ، ولكن محمد على لم يذعن لهذه المعاهدة
 الا تدريجيا . لخطورة الغاء نظام اعتادته البلاد مدة طويلة دفعة واحدة ،
 ففي ٢٣ نوفمبر ١٨٤١ وتحت الحاح انجلترا ، ألغى احتكار المنتجات
 الصناعية والخاصات الزراعية ما عدا القطن الذى أعلن فى مايو
 ١٨٤٢ عن حرية تجارته مع بداية المحصول الجديد ، وبذلك خضع
 الباشا تماما لهذه المعاهدة ، وأصبح للتجار الانجليز الحق فى بيع
 سلعهم فى أنحاء الامبراطورية العثمانية بدفع ٥٪ ضريبة وادرات
 واشتروا من المنتجين الوطنيين ودفعوا ضريبة صادر قدرها ١٢٪ .
 وقد منحت النمسا هذا الحق وكذلك توالى الدول تطالب بنفس
 شروط المعاهدة .

وهكذا سقط نظام الاحتكار الاقتصادى (نظام رأسمالية
 الدولة) وغاب دور الدولة الذى كانت تمارسه طوال عهد محمد
 على ، وترتب على ذلك أن جاء رأس المال الأجنبى الى مصر ، ليحل
 محل الدولة فى توجيه الاقتصاد المصرى .

وقد جاء رأس المال الأجنبى فى ركاب الأجانب الذين أخذوا
 يتزاحمون على مصر على اثر تهاوى نظام محمد على الاقتصادى ،
 هذا فى نفس الوقت الذى كانت الاستثمارات الأجنبية تتحرك
 وتنتشر فى كل أجزاء العالم من ١٨٥٠ حتى ١٨٧٦ فبريطانيا - على
 سبيل المثال - وظفت أموالا بلغت قيمتها ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه فى
 الخارج ، وبالأذات فى القروض الحكومية ، وأما فرنسا فأقرضت
 أموالها على نطاق واسع وساعدها على ذلك وفرة رؤوس أموالها .
 وتسهيل عمليات الاقتراض ، مما أغرى الكثير من المقترضين .

على كل حال ، أصبحت مصر عقب انهيار تجربة محمد على
الاقتصادية مستباحة للمصالح الاوربية المالية والتجارية ، فجاءت
روس الأموال الأجنبية ، دفعت بها دوائرها فى الخارج ، والتي
كانت تبحث لنفسها عن منافذ تستثمر فيها ما لديها من فائض رأس
المال الذى تحقق نتيجة للتقدم الصناعى الذى انتاب أوروبا الغربية
وجاءت البنوك الأجنبية أو فروعها فى ركاب ذلك لتقدم القروض
بأسعار فائدة باهظة وشروط مجحفة أدت الى تكميل مصر بأعباء مالية
ثقيلة ، أسفرت فى النهاية عن فرض الرقابة الأجنبية على مالية
مصر ، والى انشاء صندوق الدين العام فى مايو ١٨٧٦ الذى تولى
إدارته مندوبون عن حكومات فرنسا وإيطاليا والنمسا وبريطانيا .

وكما سبق أن أشرنا أن رأس المال الأجنبى الموظف فى الخارج ،
كان جزء منه موظفا فى شكل قروض للحكومات ، فأيضا فى مصر
اتجه معظم رأس المال الأجنبى فى الربع الثالث من القرن التاسع
عشر ، نحو الاستثمار فى القروض الحكومية ، ففي الفترة من ١٨٦٠
الى ١٨٨٠ ، كان هناك حوالى ١٠٠ مليون جنيه من رأس المال الأجنبى
المستثمر فى مصر ، استثمرت فى شكل قروض للحكومة .

والجدير بالذكر أن قيمة هذه القروض الاسمية كانت تزيد
بكثير عن قيمتها الفعلية التى كان يتم تسليمها فى مصر ، والبيان
التالى يوضح قيمة كل قرض الاسمية ، وكذلك الكمية التى تم
تسليمها منه .

القيمة الاسمية	الكمية التي تسلمت من القرض	السنة
٣,٢٩٣,٠٠٠	٢,٦٤٠,٠٠٠	١٨٦٢
٥,٧٠٤,٠٠٠	٤,٨٦٤,٠٠٠	١٨٦٤
٢,٣٨٧,٠٠٠	٢,٧٥٠,٠٠٠	١٨٦٥
٣,٠٠٠,٠٠٠	٢,٦٤٠,٠٠٠	١٨٦٦
٢,٠٨٠,٠٠٠	١,٧٠٠,٠٠٠	١٨٦٧
١١,٨٩٠,٠٠٠	٢,١١٣,٠٠٠	١٨٦٨
٧,١٤٣,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	١٨٧٠
٣٢,٠٠٠,٠٠٠	١٩,٩٧٣,٠٠٠	٢٨٧٣
٨,٥٠٠,٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠	١٨٧٨

وبإنشاء صندوق الدين ، أصبح رأس المال الأجنبي لا يجد مرتعا خصبا في عمليات الاقراض الحكومي كما كان من قبل ، ومن ثم بدأ يعطى لها ظهره ، باحثا عن مجالات أخرى يجد فيها فرصا أكثر للكسب ، فاتجه رأس المال الأجنبي نحو الاستثمارات التجارية والعقارية ، بعد ان أصبحت هناك ضمانات تحقق له الحصول على الفائدة ، فالملكية الفردية قد ثبتت ، وأصبحت الأرض سلعة تباع وتشترى (أى أصبحت محلا للملكية الخاصة الفردية) مع كفالة حق الأجانب في تملكها (بقانون صدر من الدولة العثمانية سنة ١٨٦٧) ، وكذلك كانت المحاكم المختلطة ، قد كفلت منذ ١٨٧٦ الضمانات لحقوق المستثمرين الأجانب .

وترتب على هذه الضمانات قيام بنوك الرهونات ، ففي سنة ١٨٨٠ قام ببنكان أولهما البنك العقاري المصري The Credit foncier Egyptien برأس مال فرنسي ، والآخر بنك الرهونات المصري The Mortgage Company of Egypt برأس مال إنجليزي .

وفي سنة ١٨٨٢ ، توقفت الاستثمارات الأجنبية في مصر لفترة ليست بالطويلة لعدم توفر جو الهدوء الذي تتحرك في ظله ، وسرعان ما عادت تنشط في مصر يهدوء الحالة السياسية ، وبموادتها اتسع نشاطها ، فشمّل أدوار الانتاج والتوزيع جميعا ، وساعد على ذلك حالة الرخاء الاقتصادي التي كانت تعيشها مصر في ذلك الوقت ، فارتفعت رموس الاموال الأجنبية الموظفة في مصر من ٧٣٢٦٠٠٠ ر.٢٨٠٠٠٠ جنيه في سنة ١٨٩٢ الى ٦٢٨٠٠٠٠ ر.١٥٢٠٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٠٢ والى ٧٨٦٧٦٠٠٠ ر.١٩٠٧ جنيه في سنة ١٩١٢ فيما عدا (الدين العام ورأسمال شركة قناة السويس) .

والجدير بالذكر ، ان ثلاثة أرباع هذه الاموال اشتملت بالاستغلال الزراعي والعمليات المتصلة به في شكل قروض للرهنات أو شركات الأراضي .

وبذلك نجد انه بسقوط تجربة محمد علي الاقتصادية فتحت أبواب مصر على مصراعيها أمام الضغط الخارجي لرأس المال الأجنبي ، وقضى بذلك على محاولة بناء اقتصاد مستقل في اطار السوق العالمية ، يركز على بناء صناعي ، واذا كانت هذه المحاولة قضى عليها ، فان ما تم خلالها من تغيير الاقتصاد المصري نحو اقتصاد المبادلة ، ساعد بل عجل من عملية ادماج الاقتصاد المصري في السوق الرأسمالية العالمية ، كاققتصاد تابع يخضع هذه المرة لرأس المال الأجنبي الذي بدأ يتدفق على مصر مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وفي نفس الوقت الذي مهد محمد علي - عن غير قصد - الوضع الاقتصادي في مصر للاندماج في السوق الرأسمالية العالمية - بادخاله المحاصيل النقدية (أهمها القطن) ضمن برنامجها الزراعي ، والتي كانت لها قيمتها السوقية في

الاقتصاد العالمى - كانت هناك نتائج بالمجتمع الأوربى تمخضت عن الثورة الصناعية ، فى كل من انجلترا وفرنسا ثم ألمانيا وبعد ذلك الدول الأخرى ، أبرز هذه النتائج ، تأثر صناعة غزل ونسج القطن بهذا الانقلاب الصناعى ، مما زاد الطلب على سلعا الأولية وخاهاة فى انجلترا ، وقد ساعد هذا الوضع فى هذه الأسواق الأجنبية ، على نمو انتاج المصنوع الواحد (القطن) فى البلدان التابعة ، وترتب على ذلك اتساع زراعة القطن فى مصر نتيجة ارتفاع أرباحه وميزته النسبية على سائر المحصولات الأخرى .

وقد كان هذا يحدث خارج المجتمع المصرى ، فى نفس الوقت الذى أخذت الحكومات المصرية تميل تدريجيا الى التركيز على تطوير السياسة الزراعية ، لا عن طريق فرض سياسة معينة عليها - لان الفلاح أصبح حرا فيما يزرعه وفيما يبيع - ولكن الحكومات أخذت فى تنفيذ مشروعات ترمى الى تدعيم نظام الرى ومد مساحة الأراضى الزراعية وتحقيق استقرار فى الملكية الزراعية .

وبذلك أصبح الجو مهيأ أمام الأهالى لزراعة المحاصيل التى تدور عليهم أكبر قدر من الكسب وبالتالي كان من الضرورى ان يتجهوا نحو زراعة القطن الذى كان الطلب يشتد عليه فى الخارج عاما بعدة الآخر ، وبذلك نرى ان تعريف جراهام للتخصص ينطبق على المجتمع المصرى فى فترة الدواسة فهو يرى « فى التخصص دليلا على الارتفاع النسبى للأسعار التى تبيع بها الدولة انتاجها فى الميدان الدولى وان تنوع الخاصلات ما هو فى رايه سنوى رد فعل للانخفاض النسبى لهذه الأسعار » .

على كل حال ، بدأت صادرات القطن فى الارتفاع مع بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر واستمرت على هذا الحال :

حتى سنة ١٩١٤ ، ففي سنة ١٨٥٠ بلغت صادرات القطن ٣٥٠.٠٠٠ قنطار وارتفعت الى ٥٦٩.٢٢٠ قنطارا في سنة ١٨٦١ والى ٢٦٠.٠٠٠ قنطار في سنة ١٨٨٢ ، ويأتى الاحتلال ليؤكد على الطبيعة التخصصية للانتاج المصرى ، ويجعل من مصر بلدا أكثر تخصصا فى انتاج القطن (انتاج زراعى احادى المحصول) فيرتفع بمساحته الى ١.٧٢٧.٠٠٠ فدان ويرتفع بانتاجه المصدر من ٣١.٠٠٠ قنطار سنة ١٨٧٩ الى ٧٧٠.٠٠٠ قنطار في سنة ١٩١٣ ، وأصبح القطن وبذرتة يمثل ٩٤٪ من قيمة صادرات مصر عام ١٩١٤/١٣ .

وبذلك نجحت الرأسمالية العالمية فى جعل مصر مصدرا للمواد الخام التى تتطلبها ، وتغير بذلك هيكل الاقتصاد المصرى ، فبعد ان كان اقتصادا مستقلا أصبح اقتصادا متخصصا فى الانتاج السلبى (القطن) يتم تعبئة فائضه من هذا الانتاج نحو الخارج ، وأدى ذلك بدون أدنى شك الى ارتباطه بالاقتصاد العالمى .

وقد سيطر رأس المال الأجنبى فى مصر على كافة الموارد التى توجه مصر نحوها عن طريق ادارة عمليات الانتاج فى غيبة دور الدولة - الذى كان متمثلا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر - فكان رأس المال الأجنبى يدير عمليات الانتاج منذ بدايتها وحتى الانتهاء بالمحصول الى الخارج ، ففي الريف أصبح الفلاحون مع بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، أحرارا فى زراعة المحاصيل التى يرون فيها الكسب المادى الأكثر ، بعد أن انتهى دور الدولة فى تحديد نوعية المحاصيل التى يجب على الفلاحين زراعتها فى عهد محمد على . فكان ان اتجهوا نحو المحاصيل النقدية ، وأهمها القطن ، وما لا شك فيه ان هذه المحاصيل تحتاج الى مصاريف لا تنتهى الا بحصد المحصول ، ولذلك ظل الفلاحون فى حاجة الى الاموال

بصفة مستمرة ، في نفس الوقت الذي كانوا لا يجلبون من
يقرضهم مبالغ مناسبة بفائدة مناسبة ولمدة مناسبة ، ولذلك ظهرت
فئة المرابين التي وجدت فرصتها لمضاعفة رؤوس أموالها .

ولما كان الدين الاسلامي يحرم الاقتراض بفوائد (الربا) كان
المرابون أساسا من الأقباط الذين لا تحرم ديانتهم الربا ، وكذلك
اليونانيين الذين كانوا يمارسون تجارة البقالة في الريف فيبيعون
البضائع الاستهلاكية للفلاحين بالقطاعي بضمان القطن ، وفوق ذلك
كانوا يقرضون الأهالي بالريف على نطاق واسع .

والى جانب المرابين كانت هناك أقلية تعمل بالوساطة للبنوك
التجارية فكانوا يقدمون قروضا فردية للفلاحين ، والى جانب ذلك
كانت البنوك التجارية - أغلبها فروع لبنوك أوروبية - تقدم قروضا
قصيرة الأجل Short-term بمعدلات معقولة ولكن قروضهم
للمزارعين اقتصرت أساسا على كبار ومتوسطي الملاك بضماني
محصول القطن .

وفي عهد الاحتلال حرصت سلطات الاحتلال على المحافظة على
طبقة صغار الملاك باذلة في ذلك شتى الطرق ، حتى تتلافى حدوث
اضطرابات اجتماعية خطيرة ، والاحتفاظ بالتوازن الاجتماعي مع
طبقة كبار الملاك ، خاصة أن طبقة الفلاحين ، كانوا يمثلون القطاع
العريض من الشعب .

ففي سنة ١٨٩٥ حاولت الحكومة القيام بتقديم تسهيلات
إئتمانية للفلاحين بتوزيع سلف من التقاوى عليهم على ان يحصل
ثمنها عند جنى المحصول ، ولكن المرابين وقفوا لهذه التجربة
بالمرصاد ، فهددوا الفلاحين بإيقاف التعامل معهم والحجز على
أراضيهم ، اذا أخذوا البذرة التي تقرضها الحكومة عليهم مما أدى
الى فشل الموضوع .

وفي سنة ١٨٩٦ ، اعتصمت الحكومة بمبلغ ١٦٠٠٠ جنيه لتسليف الفلاحين في شكل قروض صغيرة على سبيل التجربة وحققت التجربة نجاحا عظيما لدرجة أنها شجعت كل فرد للشروع في الدخول تحت مظلة هذا النظام الجديد ، ورغم ذلك ثبت أن الفلاحين كانوا يقللون عن طيب خاطر على كل وساطة تسهل لهم الاقتراض بفائدة قليلة ، ولذلك لم تعاود الحكومة الفكرة .

وبعد ذلك لم تنجح المحاولات التي بذلت مع البنك العقاري المصري من أجل تخفيض قيمة القروض لتكون قيمة كل منها مائة جنيه بدلا من ألف جنيه وحتى هذه المبالغ أيضا كانت فوق طاقة الفلاحين .

ولما أنشئ البنك الأهلي المصري في سنة ١٨٩٨ قام باقراض الفلاحين بمبالغ صغيرة على أجل طويل بفائدة ٩٪ ، وجعل مواعيد استحقاقها في فصل الخريف وتولى صياغة الحكومة تحصيل ما يستحق منها على الفلاحين . وعندما اتسع نطاق العمل وأصبح من الصعوبة بمكان على البنك الأهلي أن يقوم به ، أنشئ البنك الزراعي المصري The Agricultural Bank of Egypt برأس مال معظمه انجليزي ، وتحت رعاية وإشراف البنك الأهلي المصري ، وأحيلت عليه جميع السلف التي للبنك الأهلي .

وقد نجح البنك الى حد ما في الحد من نشاط المرابين ، فاستخدم الفلاحون القروض التي حصلوا عليها منه في سداد جانب من الديون التي أثقل المرابون بها كواهلهم للتخلص من الفوائد الباهظة التي كانوا يدفعونها لهم ، وهذا النجاح في الحد من نشاط المرابين لم يكلل كله بالنجاح ، لأن قروض البنك اقتضرت على من لديهم أراض يرهنونها .

وفي سنة ١٩١٠ قامت « جمعيات تعاونية زراعية » لامتداد
الفلاحين بالإئتمانات لدفعهم الى الإستغناء عن المزاين ، الا أن هذه
الجمعيات ظلت مجدودة ، فلم يبلغ عددها حتى سنة ١٩١٩ سوى
عشر جمعيات ، كانت موزعة على عشر من قرى مديريات الغربية
والدقهلية والجيزة والقليوبية .

وضمن محاولات الحكومة لاتخاذ الفلاحين من يرثين المزاين
قامت بإدخال عدة تعديلات على حلقات الإقطاع في مصر قبيل الحرب
العالمية الأولى .

وبالرغم من هذه المحاولات التي بذلت من جانب سلطات
الاحتلال والحكومة وكذلك الوطنيين (الجمعيات التعاونية الزراعية
التي بزغت فكرتها من الحزب الوطني على يد عمر بك لطفى « أول
نوفمبر ١٩٠٨ ») الا أنها لم تحد من نشاط المزاين ، الذي كان قد
استشرى في الريف المصرى ، بالدرجة التى جعلت من الصعوبة بمكان
على مثل هذه المحاولات القضاء عليه و الحد من نشاطه بسهولة ،
فلما كان الفلاح يضطر الى الاقتراض من المزاين ، لانه لم يكن ثمة
مصدر آخر يستطيع ان يحصل منه على المال اللازم للاتفاق على
الزراعة ، فانه لم يكن أمامه الا ان يبيع محصوله للمزاين مقدما
بالسعر الذى يحدونه ، وازداد - تبعا لذلك - نشاط المزاين -
خاصة بعد ان وضعت نهاية لعمليات الاقتراض التى كان يقوم بها
البنك الزراعى المصرى نتيجة لصدور قانون الخمسة أفدنة ١٩١٢ -
وارتفعت أسعار فوائد القروض التى كانوا يقدمونها للفلاحين ارتفاعا
فاحشا ، فاصبحوا يقرضون الفلاحين بضمنان المحاصيل ووقعوا
الحجز على المحاصيل وفاء للديون .

وبذلك سيطر الأجانب بطول فترة الدراسة وبقبضة حديدية
على ادارة عملية الانتاج فى الريف ، وبالتالي سيطروا على الموارد

أولاً على الأقل وجهوها لخدمة مصالحهم ، وإلى جانب هذه السيطرة التي كانت للأجانب (المتمثلة في فئة المرابين) على الموارد أو على الأقل معظمها في الريف وكذلك سيطر الأجانب على تجارة هذه التبعيات من الانتاج وغيرها ، محاولين بذلك القضاء على كل محاولة تقام لخلق رأس مال وطني في السوق .

والجدير بالذكر ان رأس المال الوطني ، تركّز في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، في يد الدولة ، بسبب ما كان يعود عليها من فارق كبير بين سعر بيع المحاصيل للتجار ، والسعر الذي كانت تشتري به المحاصيل من المنتجين وأدى ذلك الى عدم اتاحة أى فرصة لقيام طبقة جديدة من التجار الوطنيين ، ان لم يكن قضى على طوائف من التجار ، فمثلاً احتكار الدولة للبن عاد بأشد الأضرار على التجار الذين كانوا يشتغلون باستيراد هذه السلعة من اليمن وبيعها في داخل البلاد وخارجها .

وبانتهاء تجربة محمد علي باشا الاقتصادية ، فقدت الحكومة المصرية سيطرتها على السوق المصرية ، وسيطر عليها رأس المال الأجنبي . أما رأس المال الوطني الوليد فكان ضعيفاً ، يعجز عن الوقوف في وجه رأس المال الأجنبي ، وإلى جانب ذلك كان علماء الدين يفتنون بأن استثمار الأموال في انشاء الشركات الصناعية والتجارية ، وفي الاقتراض يعد ربحاً محرماً ، ودعا ذلك رأس المال الأجنبي ليتحل محل رأس المال الوطني وأخذت الثروات المصرية تتحول الى الأجانب بالاستدانة والعجز عن تسديد الديون وأدى هذا الى احتلال الأجانب لبعض المرافق الاقتصادية .

ولم تتوقف محاربة رأس المال الأجنبي لرأس المال الوطني على المجال التجاري ، بل امتدت الى المجالات الاقتصادية الأخرى ، فقد ترتب على المعاهدات التجارية بين الدولة العثمانية والدول الأجنبية

أن أصبحت ولايات الدولة العثمانية ، بما فيها مصر ، مفتوحة أمام المصنوعات الأجنبية ، وأدى ذلك بالنسبة لمصر الى قيام منافسة بين الصناعات الوطنية الناشئة والصناعات الأجنبية تلك المنافسة التي كانت فى صالح المصنوعات الأجنبية لما تتميز به من الرخص والجودة فى التصنيع ، وأدى ذلك الى سريان الضعف والانحلال والتدهور الى الصناعات الوطنية مما قضى على كثير منها ، وبذلك نجحت الرأسمالية العالمية فى وأد الصناعة المصرية ، وجعل مصر سوقا للمصنوعات الأجنبية . وتمكن رأس المال الأجنبى من تضيق الخناق أمام رأس المال الوطنى فى مجالى الصناعة والتجارة بما كان يتمتع به من مزايا قانونية ، وما كان من رأس المال الوطنى الا أن أعطى لهذه المجالات ظهوره مضطرا ، لبحث لنفسه عن مجالات أخرى للاستثمار ووجد خير هذه المجالات الاستثمار الزراعى ، وفى هذا المجال أيضا لم يتركه رأس المال الأجنبى وشأنه بل زاحمه فيه أيضا ، ولكن كانت المنافسة فى هذا المجال محدودة ومعقولة .

هكذا نجد ان مصر أصبحت سوقا مفتوحة أمام رأس المال الأجنبى بعد سقوط نظام الاحتكار وغياب دور الدولة ، وأخذ رأس المال الأجنبى يجول فى مصر كيفما شاء بما تمتع فيها من امتيازات قانونية ، وأخذ يعمل على توجيه الاقتصاد المصرى نحو انتاج احادى المحصول بما يخدم أغراضه ، وسيطر على موارد هذا الانتاج لتحكمه فى ادارة الانتاج من مراحلها الأولى حتى مراحلها الأخيرة ، وتمكن بفضل ذلك من نصب شباكه على السوق المصرية ، والضغط على رأس المال الوطنى للهروب من المجالات التى تنهه الى مجالات أخرى ، وكان لهذه التحولات ، التى أصابت المجتمع المصرى عقب سقوط نظام الاحتكار أثرها على التجارة المصرية التى تعنى هذه الدراسة بها فى فصولها المختلفة .



الفصل الأول

التجارة الداخلية

لقد شهد الاقتصاد المصرى تحولا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، يختلف عنه فى النصف الأول من هذا القرن ، الذى عاشت فيه مصر فى ظل نظام « رأسمالية الدولة » بمعنى أن الدولة قد اتسعت اختصاصاتها فأصبحت تحل محل الأفراد فى كل شىء . وما هم فى ظل ذلك النظام الا آلات تستخدمها الحكومة فى تحقيق مآربها ، وتنفيذ ما تراه ، وبعد أن ضرب ذلك النظام ، على اثر معاهدة بالطة ليمان ١٨٣٨ ، ومعاهدة لندن ١٨٤٠ ، بدأ الاقتصاد المصرى يتحول تحولا حثيثا نحو النظام الاقتصادى الحر ، الذى كان يسود دول العالم فى ذلك الوقت وتنادى به الدول العظمى وعلى رأسها بريطانيا . وكان هذا التحول نحو الاقتصاد الحر فى مصر أكثر وضوحا فى القطاع التجارى ، ويرجع ذلك لأنه أكثر القطاعات الاقتصادية المطلوبة بالنسبة للدول التى تبنت هذه السياسة ، وبالرغم من تحول مصر من الاقتصاد الاحتكارى الى الاقتصاد الحر ، الا أن الوطنيين كان نصيبهم من هذا التحول التجارى ضئيلا ، فيعيد

ضرب نظام محمد على باشا أخذ الأجانب يتدفقون على مصر ، وليس هذا فحسب ، بل حصلوا فيها على صلاحيات لم يتمتع بها الوطنيون في بلدهم ولا حتى الأجانب في بلادهم أيضا ، ومن ثم أخفوا يتفننون في السيطرة على جوانب التجارة المصرية المختلفة ، بفضل التسهيلات التي منحت لهم في حين أخذت العراقيل توضع في سبيل التجار الوطنيين ، ولكي يتضح لنا ذلك سوف اتحدث عن المشتغلين بالتجارة في مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، لكي يتضح لنا مدى مشاركة الوطنيين في هذا المجال .

المشتغلون بالتجارة :

اشتغل بالتجارة في مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، أفراد من شعوب مختلفة ، على اختلاف أجناسهم ، وليس هذا بالشيء الجديد في هذه الفترة ، فمنذ آلاف السنين ، يلعب رعايا البلاد المجاورة دورا رئيسيا في تجارة مصر الداخلية ، ففي عهد الفراعنة والاغريق والرومان كان الجانب الأكبر من التجارة في مصر بيد الاغريق والسوريين ، وفي العصور الوسطى كان الكثيرون من سكان جنوب أوروبا يعملون تجارا في مصر ، ولا يزال دور الأجانب في القطاع التجارى دورا مهما ، وظلت هذه العناصر الغريبة تلعب دورا في تجارة مصر الداخلية يذكر لهم ، ومن هذه العناصر :

١ - الأجانب :

يرجع وجود الأجانب في مصر الى عصر محمد على باشا ، فقد أعطاهم حق المجيء الى مصر والعمل بالتجارة ، ولكنه حرم عليهم امتلاك الأرض ، في نفس الوقت الذي أعطاهم في سنة ١٨٢٩ م أراضي من أراضي الإبعاديات . وساعدت حالة الأمن والاستقرار التي تعتبر سمة عصر ذلك الوالى ، على وفود اعداد من الأجانب الى مصر

للعمل فى كافة الأنشطة المختلفة حتى أصبحت أعدادهم فى ١٨٤٧
لا تزيد عن ستة آلاف .

وبمجيء عباس باشا الأول الى الحكم ، شاهد الأجانب موقفا
مترديا ، ويرجع ذلك لموقفه الذى تميز بالشدّة والكراهة لهم ، فأوصدت
أبواب مصر فى وجه الأجانب من الأوربيين خوفا من ازدياد نفوذهم
فى البلاد ، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل قام الباشا بفصل
العديد ممن كانوا يعملون منهم فى المصالح الحكومية ، فعزل عباس
عددا من الموظفين الفرنسيين من خدمة الحكومة المصرية ، كما انتهز
فرصة قطع العلاقات السياسية والتجارية بين الباب العالي واليونان
فى سنة ١٨٥٤ م فأعلن اليونانيون فى مصر وعددهم اذ ذاك ٣٠٠٠
بمغادرة البلاد فى مدى ١٥ يوما .

واتاح تقييد حرية التجارة فى عهد هذا الباشا ، فرصة له فى
التحكم فى الأوربيين ومنعهم بصفة عامة واليونانيين بصفة خاصة ،
من الانتشار فى الريف المصرى ، والاتجار مع الفلاحين وترك القاهرة
والاسكندرية ، ويرجع ذلك لسياسته فى التقليل من أعداد الأجانب
الموجودين فى مصر ، وبالرغم من ذلك ظل التجار الأجانب يمارسون
نشاطهم التجارى من مدينة الاسكندرية حيث كانت تجرى بها كل
المزادات التجارية بشؤون الاسكندرية تحت اشراف ديوان التجارة
والمبيعات التى استمرت طيلة عهد عباس باشا الأول ، ومن هنا
ارتبط وجود الأجانب بالاسكندرية بهذه المزادات التى كانت لا تجرى
فى مكان آخر سوى الاسكندرية ، أما نشاطهم فى المناطق الأخرى
فتركز فى يد وكلائهم ، والى جانب ذلك اتخذ التجار الأجانب من
الاسكندرية مناخا ملائما لاستقرارهم بها ، ولذلك ظلت الاسكندرية
تحتل المكانة الأولى من بين المدن المصرية التى تزاحم عليها الأجانب
باستمرار طوال فترة الدراسة ، وفى ذلك الوقت - بداية النصف

الثاني من القرن التاسع عشر - كان بالاسكندرية تجار لهم شهرتهم من بينهم ، روشتي وبستره واسكمبالي ، وويلانستين ، وذكلي ، وبوشانتى ، وكذلك روبرت طورين ، وقد اتخذ بعضهم لنفسه بيتا تجاريا فى مصر كالخواجة روشتي .

ومع بداية عهد سعيد باشا ، بدأت أبواب مصر التى أوصدت فى وجه الأجانب فى عهد عباس تفتح لهم ، وأخذوا ينهضون على القطر المصرى من كل فج عميق على اختلاف أجناسهم ، ويرجع ذلك لسخاء ذلك الوالى وثروة البلاد وحرياتها الداخلية وبخاصة حرية التجارة .

وقد وضع الأجانب نصب أعينهم العمل فى مجال التجارة بصفة خاصة ، والقطاعات الاقتصادية الأخرى بصفة عامة ، فعقب اغلاق المصانع فى نهاية عهد محمد على ، وتسريح الجيش طوال الفترة بين ١٨٤٠ - ١٨٥٣ م - بداية عصر سعيد - اختفت طبقة الفنيين الأجانب من مصر ولم يبق فيها الا التجار ورجال الأعمال ، وأخذ هؤلاء على اختلاف مشاربهم يسيطرون على تجارة مصر الخارجية ، وعلى جزء كبير من تجارتها الداخلية .

وقد ترابط انشاء قناة السويس مع رواج القطن ، وجملا من تيار الأجانب اعصارا حمل الى مصر أعدادا ضخمة منهم ، وظهر ذلك واضحا فى أثناء الحرب الأهلية الأمريكية ، الا أن هذه الأعداد بدأت فى الهبوط بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية وهبوط أسعار القطن ، ففي عام ١٨٦٢ م دخل مصر ٣٢ر٠٠٠ أجنبي ، بما فى ذلك الزائرون ، ثم ٣٤ر٠٠٠ فى عام ١٨٦٣ م ، ثم ٥٦ر٥٠٠ عام ١٨٦٤ م ، والى ٨٠ر٠٠٠ عام ١٨٦٥ م ، واستمر ذلك حتى انهارت أسعار القطن عام ١٨٦٦ م ، فتوقف هذا الاتجاه ، وهبط الداخلون

الى ٥٠.٠٠٠ . ومن الجدير بالذكر ان بعض هؤلاء الزائرين والمهاجرين انحدروا الى القاهرة ، وما بعدها ، ولكن الغالبية العظمى منهم استقرت في الاسكندرية حيث كانت أضخم المتاجر في يد الأجانب وأجمل العمائر وأكبرها تعج بالسكان الأجانب .

وفي عهد الخديو اسماعيل ، ازدادت كفة الأجانب في مصر ثقلا ، فامتاز اسماعيل باشا عن سائر ولاة مصر الذين سبقوه ، بتحبيب سكنى مصر الى الأجانب بما مهده لهم من وسائل الراحة والطمانية مع الأخذ بناصرهم وتأييد مشروعاتهم وتوسيع نطاق التجارة ، فتقاطروا اليها أقواجا وأقاموا فيها على الرحب والسعة لما آنسوه من الكسب الحسن والعيش السهل .

ومع بداية الاحتلال ، أخذت اعداد الأجانب في التزايد ، ففي خلال ستة عشر عاما بلغت ٢٤٠٢٪ تقريبا ، ومن الملاحظ ان زيادة الاعداد أو نقصها بعد الاحتلال خضعت للظروف السياسية التي أحاطت بالفترة ، فبينما نجد أن الرعايا البريطانيين قد زاد عددهم بمقدار ١٣٠٤٢٩ نسمة ، نجد ان الفرنسيين قد هبط عددهم بمقدار ١٠٥٦١ نسمة ، ويرجع ذلك لظروف الاحتلال البريطاني لمصر ، في نفس الوقت الذي أخذ النفوذ الفرنسي في مصر يتقلص الى حد كبير ، ويتضح ذلك من البيان التالي .

معدل الزيادة أو النقص	الزيادة والنقص	%	العدد عام ١٨٩٧	%	العدد عام ١٨٨٢	رعايا دول أجنبية
+ ٢٣٪	+ ٨٧٤	٣٣٫٩	٣٨١٧٥	٤١٫٢	٣٧٣٠١	اليونانيون
+ ٣٢٫١٪	+ ٥٨٠٢	٢١٫٨	٢٤٤٦٧	٢٠٫٦	١٨٦٦٥	الإيطاليون
+ ٢١٫٩٪	+ ١٣٤٣٩	١٧٫٤	١٩٥٥٧	٦٫٧	٦١١٨	البريطانيون
- ٩٫٩٪	- ١٥٦١	١٢٫٦	١٤١٥٥	١٧٫٤	١٥٧١٦	الفرنسيون
- ١١٫٣٪	- ٩٠٥	٦٫٣	٧١١٧	٨٫٩	٨٠٢٢	التمساويون
+ ٤٩٫٩٪	+ ٢٦٦٠	٢٫٨	٣١٩٣	٠٫٦	٥٣٣	الروس
+ ٣٤٫٧٪	+ ٣٢٩	١٫١	١٣٧٧	١٫٠	٩٤٨	الألمان
+ ٢٩٫٩٪	+ ١٧٦	٠٫٧	٧٦٥	٠٫٦	٥٨٩	الاسبان
+ ١٥٫٣٪	+ ٦٣	٠٫٤	٤٧٦	٠٫٥	٤١٣	السويسريون
+ ٥٩٫٠٪	+ ١٠٨	٠٫٣	٢٩١	٠٫٢	١٨٣	الأمريكيون
- ٣٠٫٢٪	- ١١١	٠٫٢	٢٥٦	٠٫٤	٣٦٧	بلجيكيون
+ ٥٨٫٩٪	+ ١٠٣٩	٢٫٥	٢٨٠١	١٫٩	١٧٦٢	دول أخرى
+ ٢٤٫٢٪	+ ٢١٩١٣	٪١٠٠	١١٢٥٣٠	٪١٠٠	٩٠٦١٧	الإجمالي

وفي الفترة من ١٨٩٧ م إلى ١٩٠٧ م حدثت هجرة كبيرة للأجانب إلى مصر ، فازدادت أعداد الأوربيين من ١٠٩٧٢٥ في ١٨٩٧ م إلى ١٤٧٠٦٣ في ١٩٠٧ م ، بزيادة ٣٥٪ في عشر سنوات فازدادت أعداد اليونانيين بـ ٦٥٪ والألمان بـ ٤٤٪ والإيطاليين بـ ٤٣٪ والسويسريين بـ ٣٥٪ والبلجيكيين بـ ٣٣٪ ، هذا بالإضافة إلى الأعداد الغفيرة من السوريين والأرمن من رعايا الدولة العثمانية الذين أتوا واستقروا في مصر ، والبيان التالي يوضح زيادة أعداد الأجانب في مصر في الفترة من ١٨٩٧ - ١٩٠٧ م .

الجنسية	١٨٩٧	١٩٠٧	الزيادة %
اليونانيون	٣٨,٢٠٨	٦٢,٩٧٣	٦٥
الإيطاليون	٢٤,٤٥٤	٣٤,٩٢٦	٤٣
البريطانيون	١٩,٥٦٣	٢٠,٦٥٣	٦
الفرنسيون	١٤,١٧٢	١٤,٥٩١	٣
التمساويون	٧,١١٥	٧,٧٠٤	٨
الألمان	١,٢٨١	١,٨٤٧	٤٤
السويسريون	٠,٤٧٢	٠,٦٣٧	٣٥
البلجيكيون	٠,٢٥٦	٠,٣٤٠	٣٣

واستمرت هذه الأعداد في الزيادة حتى قيام الحرب العالمية الأولى ، فادت ظروف الحرب الى اختلال التبادل التجاري ، والذي أدى بدوره الى هجرتهم من مصر وتركهم لها بأعداد كبيرة .

وهناك ظروف في مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وأوائل القرن الحالي ، مثلت عامل جذب للأجانب للإقامة في مصر « من ظهور مجالات كثيرة للاستثمار في مصر في شتى المجالات الاقتصادية ، هذا الى جانب حركة المضاربات التي اجتاحت مصر في ذلك الوقت » . وما لا شك فيه ، ان هذه الفترة شهدت نموا في التجارة ، ولعب الأجانب في هذا النمو - كما هو الشأن بالنسبة للصناعة - دورا كبيرا . لم يبدأ في التناقص تناقصا بطيئا الا منذ الحرب العالمية الأولى .

وتركز الأجانب في مصر في جاليات عرفت باسم الجاليات الأجنبية ، والتي أضحت في ظل الامتيازات الأجنبية ، مستقلة تماما عن السلطات المحلية ، تشكل حكومة داخل حكومة ، وتخضع كل

جالية ، لحكم القنصل الذى تتبعه ويعيش هؤلاء الأجانب فى أحياء خاصة بهم توليها الحكومة جانبا كبيرا من عنايتها ، كما كانوا يعافون الاختلاط بالأهالى ، ونجح الأوروبيون فيما كانوا يقومون به من المشروعات الاقتصادية وساعدتهم فى نجاحهم خبرتهم وامتنيازاتهم وتشجيع الحكومة لهم وعدم تحديده العلاقة بين الأجر والعامل ، وكان من ذلك أن سيطروا على تجارة البلاد .

وتركز الأجانب فى المراكز التجارية المهمة فى القطر المصرى ، كالاسكندرية والزقازيق وبورسعيد والقاهرة وأسيوط ، وتميزت الاسكندرية عن غيرها من المدن المصرية ، بأن الأجانب قد صاروا جزءا من الحكومة نفسها قبل غيرها من المدن المصرية ، وانهم قد حظوا بنصيب من السلطة التنفيذية فى داخل الاسكندرية لم يحظ بها أجانب فى أية مدينة مصرية أخرى . وتضخم عدد الأجانب بهذه المدينة حتى وصل الى ٩٢٠٠٠ أجنبى فى ١٩٠٧ م فى حين كان مجموع الأجانب فى مصر كلها فى ذلك الوقت ١٥٠ ألف أجنبى ، وكان ذلك الرقم يمثل ٠.١٪ من عدد المواطنين فى الاسكندرية ، وكان عدد السكان الأجانب فى بور سعيد فى ذلك الوقت ١٤٤٦٦ أجنبيا فى حين كان عدد المصريين ٦٠٣٢٨ أى أن عدد الأجانب كان حوالى ٢٣٪ من سكان بور سعيد ، وأما القاهرة فكان عدد الأجانب ٩٪ من مجموع سكانها فى ذات التاريخ .

ولم يتوقف نشاط الأجانب التجارى على المراكز التجارية فقط ، بل امتد نشاطهم الى كل أنحاء القطر المصرى ريفا وحضرا ، الا أن انتشارهم فى الوجه البحرى كان أكثر منه فى الوجه القبلى ، حيث ملازمة ظروف المناخ فى الوجه البحرى لظروف معيشتهم ، فالأرياف كان بها تجار من الأجانب والشوام واليونانيين ، أما بالنسبة للمدن فقلما وجدنا مدينة تخلو من تجار أجانب وفى

مدينة أبو كبير بالرغم من أن عدد التجار الأجانب بها كان لا يتجاوز العشرين تاجرا كانت معظم التجارة في أيديهم . وكان بمدينة قنا تجار من الأوربيين . وفي مدينة شبين الكوم « بلغ عدد سكانها نحو ثلاثة عشر ألف نسمة ، وأربعمائة وثمان وستين نسمة ، وأكثرهم مسلمون وفيها أوروبيون تجار نحو مائة وتسعة وستين » ، وكذلك كان بكفر الزيات تجار من الأوربيين يعملون بتجارات مختلفة ، وعلى رأسها تجارة القطن ، وكان في بور سعيد محلات تجارية وحوانيت ومخازن بحى العرب للوطنيين والأجانب ، وأما مدينة دمنهور فيوجد بها « تجار بكثرة من الأهالي والأجانب كالأروام والافرنج ، ولهم فيها منازل وخانات ، ولهم فيها ثلاثة وابورات للطحن ووابور لحلج القطن » . وقد لعب الأجانب دور الوسيط في التجارة الداخلية في المدن ، وهذا الأمر أوضحه على مبارك عند حديثه عن النشاط التجارى في مدينة أسيوط بقوله « ان جميع القياسر والخانات الموجودة بأسيوط مشحونة بأصناف البضائع من قطن وكتان وحرير وغير ذلك من البضائع التى تجلب إليها من القاهرة على ذمة تجارها بواسطة عملاء من الافرنج وغيرهم مقيمين بها » .

وفي تلك المدن سيطر الأجانب على تجارتى الجملة والتجزئة الا جزءا بسيطا من الأخيرة كان بيد المصريين ، فلو استثنينا المحلات التجارية المتوسطة والصغيرة فى الأحياء الشعبية لوجدنا أن العنصر الأجنبى كان مسيطرا على التجارة الداخلية بدرجة ربما تكون أقل نوعا من درجة سيطرته على ميادين المال والتجارة الخارجية ، التى كادت أن تكون مغلقة تماما أمام المصريين فقد كانت المحلات التجارية الكبرى المنتشرة فى قلب المدن المصرية الرئيسية ، تكاد تكون جميعها مملوكة للأجانب ، وتدار بواسطةهم ، وحتى المحلات التجارية المتوسطة والصغيرة لم تكن خالصة للمصريين حتى فى الأحياء الشعبية .

ومن الجدير بالذكر ، أن الأجانب عملوا فى معظم المجالات التجارية ان لم يكن كلها ، فعملوا فى تجارة الغلال والأقطان ومن هؤلاء الخواجة ذكى وبستريه وسيزينا وبراخه جرينى وولهايم وروستى ، ومنهم من عمل فى تجارة الخيول فكان الخواجة ارتمن تاجرا للخيول . كذلك لعب الأجانب دورا رئيسيا فى تجارة التوريد للمصالح الحكومية ، ولم يترك الأجانب مجالا من مجالات التجارة فى البلاد الا وطرقوه ، فحتى تجارة الحمير والبغال عملوا بها .

وعملت أجناس شتى من الأجانب فى التجارة المصرية ، فى فترة الدراسة (١٨٤٠ - ١٩١٤) ، وهؤلاء شكلوا جاليات تشبه نظام الطوائف ينضوى تحت لوائها من يحمل جنسية هذه الجالية ، وقد تعددت هذه الجاليات فى مصر فى ذلك الوقت « وكانت هذه الجاليات الأجنبية وتحكمها فى الاقتصاد المصرى تمثل وضعا فريدا ليس فقط فى كونها أداة استغلال للمجتمع المصرى ، ولكنها فى كثير من الأحيان كانت عاملا مهما مساعدا للوجود الاستعمارى فى مصر » . ومن هذه الأجناس التى عملت فى مجال التجارة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، اليونانيون ، والفرنسيون ، والانجليز ، والاطاليون ، وكذلك الألمان والفرنسيون ، والنمساويون ، والسويسريون والبلجيكي والبلغار وكذلك بعض رعايا الدولة العلية .

ويعتبر اليونانيون أهم جالية أجنبية عملت بالتجارة فى مصر فى تلك الفترة ، وأهم ما يميزهم عن غيرهم من الأجانب انهم كانوا أكثر الجاليات تنصلا مع الأهالى ولذلك تفوقوا فى تجارة مصر الداخلية ، وبصفة خاصة تجارة التجزئة ، ويرجع هذا التفوق الى عصر محمد على « ففى عهده كان هناك تجار يونانيون لهم نشاط بارز من أمثال توسيجا وستورمارا وسكارمانجا الذين سيطروا على تجارة

الحبوب وقتنا طويلا قبل أن ينتقل نشاطهم الى تجارة القطن . وفي النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، اتسمت أعمالهم التجارية على اثر ازدياد الطلب على المحصولات الزراعية ، وكانت الأرباح الطائلة حافزا لهم على توسيع نشاطهم فجمعوا الى تجارة القطن أعمال الوكالة عن شركات البواخر والسمسرة بالعمولة والأعمال المتصلة بتمويل منتجى القطن .

وقد عمل اليونانيون بالتجارة فى كل بقعة فى ريف مصر ومدنها ، وخاصة فى مصر السفلى « ففى محلة أبو على ، كان يعيش التجاران اليونانيان قسطنطينيو وديمترى سنيكس وكذلك فى قرية السلمية بالمقهلية كان يعيش التاجر اليونانى مخالى ارساكي . وكذلك كان مانولى سريان تاجرا يونانيا بالمنيا . وأيضا كان ينى سهاروبولو تاجرا من رعايا اليونان يقيم بمدينة فاقوس .

ومن الجدير بالذكر ، ان العناصر اليونانية كانت تأتى الى مصر ، وهى لا تملك من حطام الدنيا شيئا ، ولكن سرعان ما (بين لحظة وأخرى) يكونون لأنفسهم ثروات كبيرة ، يحول معظمها للخارج « فكان « تاجر البقالة » اليونانى - مثلاً - يبدأ تجارته بأبسط الوسائل ، فيبدأ يبيع فى حانوته الخبز والبصل ، مع قليل من الجبن ، ولا يحتوى الحانوت على شئ أكثر من ذلك . وهو ينام ليلا أسفل « الرفوف » التى يضع عليها بضائمه فى حانوته الصغير ، ويرتدى « مزيلة » غير نظيفة ، وكان يستفيد بربحه القليل فى شراء بضائع أخرى ، وذلك لأن نفقات معيشته قليلة جدا ، وان لم يفعل ذلك فانه يقرض الفاقض منه للفلاحين بغوائد باهظة ثم يبدأ فى شراء قطعة أرض صغيرة ، وما يلبث أن يشتغل بتجارة القطن ، وبذلك تزداد ثروته بعد أن كان لا يجد القوت الضرورى للعيش عند قدومه الى مصر لأول مرة .

وعمل اليونانيون في مجالات تجارية متعددة ، فاحتكروا تجارة البقالة ، الى جانب قيامهم ببيع الأقمشة والمصنوعات الرخيصة والأدوات المنزلية والمعدنية للمزارعين المصريين ، ويقرضونهم المال بشروط قاسية ، ويشتررون منتجات تلك المناطق ويرسلونها لمواطنيهم في الاسكندرية لتصديرها الى الخارج ، وأيضا كان منهم باعة المشروبات الروحية .

وتميز التجار اليونانيون عن غيرهم من الأجانب ، بميزة التماسك والترابط فيما بينهم ، فحينما استقروا كانوا يظهرون روحا من التماسك كانت محل إعجاب عالم التجارة والمال ، ففي أوقات الرخاء ، كانوا يعملون معا كي تكون صفقات كل واحد منهم أكثر ربحا . فهم يبيعون ويشتررون متضامنين متماسكين ، وفي أوقات الأزمات كانوا يعتبرون سمعة كل شركة هي سمعة المجموعة كلها ويذلون الجهود لاتقاذ بيت تجارى يونانى فى محنة ، وهنا كانت الروابط الاجتماعية تقويها روابط الدم . وبذلك لعب اليونانيون كتجار دورا بارزا يذكر لهم في تجارة مصر الماخلية ، طوال فترة الدراسة ، لدرجة أن أصبحت هناك تجارات معينة احتكرا عليهم .

أما الفرنسيون فاحتلوا مكانة عظيمة في مصر بعد شق قناة السويس ، وبخاصة في عهد اسماعيل ، فقاموا بكل الأعمال في قناة السويس وفي المشروعات العامة ، وإلى جانب ذلك احتكروا تجارة المنسوجات الحريرية والدنسلات . أما التجار الانجليز فعملوا في تجارة الحبوب والأقطان وشراء وبيع الألبان ، وفوق ذلك احتكروا تجارة المنسوجات الصوفية والقطنية والبياضات والفحم . أما عن الإيطاليين ، فكانوا من أكثر الجنسيات تدخلا مع الأهالي كاليونانيين ، وقد نجح هؤلاء في أعمالهم الواسعة منها التجارة ، وحققوا من ورائها

زيجاً ملحوظاً وقد أبدوا تماسكاً وتعاطفاً فيما بينهم ، وأقاموا في مختلف أنحاء مصر بين مدنها وقراها وزاد تركيزهم في مدينة الاسكندرية ، حيث مارسوا فيها مختلف الأعمال والمهن ، وعمل كثير منهم ببيع المشروبات الروحية . وأما الألمان فقد أخذت متاجرهم تتخذ لنفسها موضع قدم في السوق المصرية مع بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، فأصبحت الأدوات الصينية والكرتون والجوخ والقطيفة والحديد والمصابيح والمطاط والطرايش وأدوات المائدة والأعطار وأنواع الصابون ، وبالأجمال فإن معظم الأدوات المنزلية كانت اختكاراً ألمانيا حتى ١٩١٤ .

والى جانب ذلك كان هناك تجار روس ، وبالرغم من قلة أعدادهم ، إلا أنهم اتصفوا بانتشارهم في مختلف أنحاء مصر في الدلتا والصعيد في القرى والمدن ، ففي الصعيد عمل بعض أفرادهم بالتجارة ومارسوها بنجاح وخصوصاً تجارة العسل ، كما مارسوا التجارة أيضاً في الدلتا والقاهرة . وكان لهم وكلاء في المدن كاية دولة أخرى للدفاع عن مصالح رعاياهم بها ، فعمل الخواجة حنا ميخائيل وكلاء لهم في المنيا . وأما الأرمن فاحتكروا تجارة السجائر جملة وقطاعى .

ومن الجدير بالذكر ، ان أعداد الأجانب بصفة عامة واليونانيين بصفة خاصة - التى غلب عليها طابع الفقر - كانت تزداد يوماً بعد الآخر في مصر ، الى الحد الذى تخوفت منه الحكومة المصرية عند نهاية القرن التاسع عشر ، ولذلك أعلنت الحكومة المصرية فى أواخر القرن التاسع عشر ، الشركات الملاحية والشركات التى لها علاقات بها ، « ان تمنع من الآن فصاعداً منعاً قطعياً نزول أى شخص أجنبى الى الديار المصرية » ، إلا أن ذلك لم يؤثر على نشاط الأجانب فى مصر ، فقد بلغ من كثرة اليونانيين ونشاطهم الضخم فى مجال

التجارة ، ان اخذوا يحتفلون باقامة مراسم اعيادهم فى مصر ، وكذلك
الفرنسيون .

وهكذا عمل الاجانب على اختلاف اجناسهم بالتجارة واصبحوا
يشكلون شريحة لها اعتبارها فى المجتمع المصرى فى ذلك الوقت
بحكم وضعهم المدعم بالامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة ،
وساعدتهم ذلك على احكام قبضتهم على معظم المجالات التجارية « واصبح
الذين يعملون فى التجارة المصرية ليسوا مصريين سواء اكانوا مصدرين
أم موردين أم ممولين أم اصحاب بواخر أم باعة بالجملة أم اصحاب
مصانع أم سماسرة أم اصحاب المطاعم والبارات والغالبية الكبرى
من باعة القطاعى جميعهم غير مصريين » وحتى قيام الحرب العالمية
الاولى كانت كل فروع الاقتصاد المصرى تقريبا ماعدا الزراعة وبعض
اقسام التجارة الداخلية فى ايدى الاجانب .

وبذلك نجد بوجود الاجانب واشتغالهم بمعظم التجارات
وبنجاحهم فى هذا المجال ، بفضل ما كانوا يتمتعون به من امتيازات
جعلتهم يداون على التوسع فى هذه المجالات ، وكل ذلك على حساب
الوطنيين ، الذين ما وجدوا ميزة تأخذ بيدهم للخوض فى غمار هذه
المجالات مع الاجانب جنباً الى جنب ، ولم يقتصر الامر عنده هذا الحد
بالنسبة للاجانب ، بل ان الدول الأجنبية التى كان لها تجار يعملون
فى مصر ، فمن أجل تنظيمهم ، وتنسيق مصالحهم ، ورعايتهم ،
أنشأت لهم غرفا تجارية بهدف « حماية مصالح التجار والدفاع عن
حقوقهم ، وايجاد رأى عام تجارى ، واعداد ادارة صالحة لجمع
وتبويب ونشر جميع المعلومات والبيانات التى تهم تجارة البلد ،
« والغرف التجارية جماعات تتألف من التجار واصحاب المصالح
الاقتصادية للدفاع عن مصالح التجار والتجارة والعمل على انهاء
حالهما ودرس المشروعات المالية الناقصة وتنشيط موارد البلد

التجارية ، وما يتصل بها ، بل هي كما عرفها أحد كبار الاقتصاديين
« مدرسة التجارة العملية » .

و يرجع انشاء الغرف التجارية في مصر الى اواخر القرن التاسع
عشر ، وكل هذه الغرف اجنبية ففي ٤ مارس ١٨٩٦ ، اقتضى الانجليز
بالفرنسيين والنمساويين والايطاليين فانشأوا غرفة للتجارة المصرية
في الاسكندرية ، انتظم في عضويتها كثير من تجارهم في مصر
والاسكندرية ، واصحاب البنوك وبعض التجار من البلاد الانجليزية .
ومن الملاحظ ان هذه الغرف التجارية الاجنبية ، كانت تعمل لمصلحة
بنى جلدتها .

وفي سنة ١٩٠٢ قامت انجلترا بانشاء غرفة تجارية لها في
القاهرة ، بناء على رغبة لورد كرومر ومن خلال تقريره عن سنة ١٩٠٣ ،
يتضح لنا ان الغرض من انشاء الغرفة هو ان تكون سندا للاستغلال
البريطاني ، فيقول عنها في هذا التقرير « أما أعضاء غرفة التجارة
فانهم يستطيعون أن يسيروا بما لا أستطيعه أنا ، وما على الطالب
الا أن يدفع مبلغا يسيرا ليصير عضوا في تلك الغرفة فيتيسر له
حينئذ أن يستعلم عما يشاء ، ثم ان التقارير الشهرية ، التي تنشرها
غرفة التجارة تتضمن كثيرا من الفوائد والآراء التي تستحق التفات
التجار واصحاب المعامل في بلاد الانجليز » .

ومن الجدير بالذكر ان الغرف التجارية الاجنبية في مصر
(الفرنسية ، النمساوية ، الانجليزية ، الطليانية ، اليونانية) ،
كونت نقابة للغرف التجارية المختلطة بالاسكندرية ، وضعوا لها
قانونا اشترك في وضعه رؤساء الغرف التجارية الاجنبية ، وكان
هؤلاء يقومون بتشكيل النقابة من وقت لآخر وانتخاب رئيسها .

ومما يستحق الذكر ، إن هناك أفرادا من عائلات بعض قناصل الدول الأجنبية مارست العمل التجارى فى مصر ، منذ بداية فترة الدراسة ، فعمل والده قنصل إنجلترا ، الذى كان مقيما بالسويس فى تجارة الغلال ، والأصناف الأخرى ، وكان قد تقرر معاملته كما يعامل الأجانب فى شأن التجارة ، ولكنه فى الحقيقة كان يتمتع وأمثاله بامتيازات تفوق تلك التى يتمتع بها الأجنبى ، والتى حرم منها الوطنى ، فعندما أقبل والده قنصل إنجلترا على العمل التجارى وجهه مساعدة من هيئات الحكومة المصرية فى ذلك الوقت ، « فقد صدر أمر من الجناح العالى الى مدير تجارة ومبيعات الاسكندرية بالموافقة على اطالة مواعيد دفع أقساط ثمن القطن الذى اشتراه والد قنصل الانجليز المقيم بالسويس بالمرزاد تسهيلا لتجارته وطلب منحه مклада طويلة لما سيشترى من الأصناف ، وهكذا عمل الأجانب على اختلاف أجناسهم بالتجارة ، وأصبح هؤلاء يشكلون شريحة لها اعتبارها فى المجتمع المصرى فى ذلك الوقت بحكم وضعهم المدعم بالامتيازات والمحاكم المختلفة ، وأصبح هؤلاء يمثلون فى القضاء المختلط ، فى ذلك الوقت ، فعند بداية كل سنة قضائية جديدة يجتمع التجار الأجانب لمنتخبوا منهم معاونى القضاء بمحكمة التجارة المختلطة ، وإلى جانب ذلك كان الأجانب يعينون فى كل اقليم قنصلا أو وكلا عنه يتولى النظر فى الشئون التجارية الخاصة برعايا دولته ، وهذا القنصل لا يجوز تعيينه من الرعايا المحليين الا لظروف استثنائية ولفترة مؤقتة وفى هذه الحالة يتم التفاهم بين الدولة الأجنبية والباب العالى فى هذا الشأن .

المصريون :

ضربت طوائف التجار المصرية ضربة قوية من جراء السياسة الاحتكارية التى فرضها محمد على باشا ، فحلت الدولة محل التجار ، وسيطرت على التجارة بشقيها سواء الماخلية أو الخارجية ، وتحولت

طبقة التجار الى وسطاء لدى الحكومة ، ومما زاد الطين بلة ، استخدام ابراهيم باشا للعديد من الشبان الذين كانوا على أول درجة من السلم الحرفي لهذه المهنة فى الخدمة العسكرية . مما أثر على التجارة ، وكذلك الصناعة ، وعندما تولى عباس باشا الأول الحكم ، بدأت طوائف التجار الوطنية تلتقط أنفاسها ، فكان لتحريره تجول الأجانب داخل القطر المصرى ، أكبر الأثر فى استعادة طوائف التجارة الوطنية لنشاطها ، كذلك أصدر أمرا فى أول عهده بإخلاء سبيل جميع الرجال المأخوذىن للعسكرية من أهالى القاهرة للتخلص من البوار الذى أصاب التجارة والصناعة ، ومع سعيه باشا انتقلت التجارة الى أيدي الوطنيين لفترة قصيرة استطاعوا أن يحلوا محل التجار الأجانب الذين كانوا قد بدؤوا يتوغلون فى داخل البلاد .

ومع بداية عصر اسماعيل باشا ، أخذ انهماج الأجانب يزداد على مصر ، وأخذ هؤلاء يدخلون مع الوطنيين فى منافسة شديدة على التفوق فى الميدان التجارى ، تلك المنافسة التى انتهت لصالح الأجانب ويرجع ذلك الى وضعهم المدعم بالامتيازات من كل الجوانب هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى الاحتماء بالقناصل والمحاكم القنصلية ثم المحاكم المختلطة بعد ذلك ، وبذلك أخذ المصريون يديرون ظهورهم مجبرين لكل المجالات التجارية التى وجدها فيها الأجانب ما يحقق لهم أكبر قدر من الكسب ، فتركزت معظم التجارة الخارجية ان لم تكن كلها فى يد الأجانب ، وقلما وجدنا تاجرا مصرية يعمل فى مجال التجارة الخارجية ، فكانت للعقاد معاملاته التجارية الضخمة داخل مصر وخارجها ولكن مع بداية القرن العشرين ، نجد أن بعض الوطنيين بدؤوا يطرقون مجال التجارة الخارجية فعمل أحمد أفندى محمد التاجر بالسويس « بأشغال القومسيون فى توريده وتصدير البضائع من داخل وخارج القطر وكذا أشغال التوكيل والتجارة أيضا ، ويعمل فى بيع البضائع الهندية والصينية واليابانية

والأوربية • وكذلك افتتح غالى يعقوب وتوفيق قصير محلا فى طنطا
للاشتغال بالأعمال التجارية بالقومسيون والتصدير والتوصية على
جميع البضائع •

وفى مجال التجارة الداخلية كان نشاط التجار الوطنيين
يتركز ، فى تجارة القلال التى ازدهرت فى المدن التى كانت تزدهر
فيها تجارة الحبوب مثل دمياط ورشيد والاسكندرية والقاهرة ،
ولكنهم حتى فى هذا المجال لم يسلموا من مزاحمة الأجانب لهم •

وفى بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، كان هناك
تجار من الوطنيين لهم نشاط واسع فى التجارة الداخلية ، فكان
السيد محمد مراد من تجار الاسكندرية ، ومن التجار الذين كانوا
يتعاملون مع المحافظات الأخرى ، وكانت له حسابات بمبالغ كبيرة
مع مصلحة تشغيل الأرز بدمياط •

وقد تركزت معظم تجارة الأرز فى يد التجار الوطنيين فكان
عبد القادر الطباع وأحمد طييب من تجار الأرز برشيد • وأحمد حمودة
سوكه من تجاره بالاسكندرية ومصطفى هندى من تجاره بدمياط •
وكذلك الحاج محمود شرارة • وفى ذلك الوقت عمل بعض التجار
الوطنيين بتجارتي القلال والأقطان ، الا أن نشاطهم فى تجارة الأقطان
كان محدودا ، فلم يتساو مع الأجانب ، وكان خليل أفندى أحد تجار
الشعير ، والى جانب ذلك كان يدخل فى مزادات الأقطان التى كانت
تجرى فى عهد عباس باشا الأول • والى جانب ذلك كان هناك من
الوطنيين من كانوا يعملون بتجارة الطرايش ، فكان ابراهيم عابدين
أحد تجار القاهرة « يعمل بتجارة الطرايش » •

ومن الملاحظ أنه عقب انهيار الاحتكار الحكومى بعد سنة
١٨٤٠ ، أخذ يحل محله نظام الاقتصاد الحر ، وفى ذلك الوقت ،

شهدت مصر عدة تحولات من انهيار نظام الاقتصاد المعيشى القائم على التبادل ، وأصبحت مصر تعيش فى ظل اقتصاد السوق القائم على التعامل النقدى ، وجباية الضرائب نقدا منذ عصر سعيد ، والغاء الدخوليات ، فكل ذلك ساعد على تنشيط حركة التجارة واتساع حجم السوق ، وفى نفس الوقت اتسعت زراعة القطن على اثر اندلاع الحرب الأهلية الأمريكية وازدياد التجارة تبعاً لذلك ، مما أدى الى تحسن أحوال التجار وازدياد رصيدهم من النقود وقد تأثرت حالة التجار أيضاً نتيجة انتشار الاقتراض الحكومى طول عهدى سعيد واسماعيل ، وكذلك الاستثمارات الحكومية فى أوجه الخدمات المختلفة ، كل هذه التحولات أدت الى تكوين ثروات لدى فئة من التجار المصريين ، ما لبثوا أن استغلوا جزءاً منها فى شراء الأراضي .

فتحولت الرأسمالية التجارية فى أيدي هذه الفئة الى امتلاك الأرض بعد أن استغلوها فى المحصول النقدى - القطن - وتكوين رؤوس أموال من وراء ذلك ، فالعقاد كان يملك ١٢٤٩ فداناً ، فى نفس الوقت الذى كان يستثمر الأموال فى الأسواق سواء فى تجارة الجملة أو التجزئة . وإلى جانب ذلك كانت له مصاملاته التجارية الضخمة داخل مصر وخارجها ، وكذلك امتلك أمين الشمسى التاجر بالزقازيق ، مساحات كبيرة . واشترى ابراهيم أفندى بركات التاجر بخان الخليلى فى ٢٣ محرم ١٢٨٨ (١٨٧١) ٢٥٨ فداناً من أطيان ابراهيم صدقى ناظر بوسطة القلعة السعيدية وأصبح الحاج أحمد عيسى المغربى التاجر بالفحامين بالقاهرة يملك فى نهاية عهد سعيد ٢٤٢ فداناً من أبعاديات القليوبية ، وفى اواخر عهد اسماعيل أصبح السيد مصطفى أبو حديد من تجار الغورية بمصر يملك ١٩٧ فداناً من أطيان بنى خلف ويبنى عامر بالمنيا وكذلك نعمان البكرى كبير تجار دمياط كان يملك ١١٤ فداناً من أطيان الدقهلية .

وبلغ هذا الأمر حدا الى أن أصبحت عائلات تجارية من الطراز القديم ، من كبار الملاك ومن هذه العائلات عائلة الهجين وعائلة الطرزي ، وعائلة موسى العقاد .

غير انه حتى أوائل عهد اسماعيل لم يكن التجار يمثلون قطاعا كبيرا من الملاك سواء في العدد أو المساحة لكنه ابتداء من الثمانينات ، نشط التجار في الحصول على الأراضي ، ومع نهاية القرن التاسع عشر أصبح هناك قطاع كبير من البورجوازية التجارية المصرية يحتلون موقع الصدارة بين كبار الملاك ، من أمثال عائلتي خشبة والهلالي بأسسيوط وقد لعبت مبيعات الدائرة السنية والدومين دورا في حصول بعض التجار على مساحات واسعة من الأراضي .

على أية حال ، هذا التحول المرغوب الذي قامت به طبقة التجار الوطنية ، من توجيه رعوس أموالها نحو ملكية الأرض ، كانت تهدف من ورائه اكسابها طابع الأعيان والذوات وليس التجار المضاربين .

والحقيقة البارزة حول جناح الرأسمالية التجارية المصرية الذي تحول الى كبار ملاك هي ان معظمهم من الأقباط المصريين الذين عملوا بالتجارة وبخاصة التجارة الخارجية - كوكلاء لبيوت تجارية أوروبية ، ثم نقلوا نشاطهم الى مجالات اقتصادية أخرى من بينها شراء الأراضي ، ومن هذه الفئة التاجر جريس اسطفانوس أحد تجار الوجه القبلي في عصر اسماعيل ، الذي كون ثروة من وراء عمله بالتجارة ثم انتقل الى الدقهلية ليكون لنفسه أطيانا هناك .

ولما كان بعض هؤلاء الأقباط يشغل الوظائف القنصلية لبعض الدول الأجنبية فقله استفادوا من الامتيازات الأجنبية ، وكذلك من المؤسسات التي كانت ترعى مصالح الأجانب كالمحاكم المختلطة وأخذت ثروات هؤلاء وأملاكهم تنمو تحت الاحتلال البريطاني الذي يسر لهم

سبل استثمار أموالهم وجهاهم من مصادرة الحكام ، ومن هذه العائلات ، عائلة بشارة بالأقصر ، التي كان عميدها « اندراوس بشارة » الذي أخذ يشتغل بتجارة بضائع الشرق الأقصى حتى أثرى ثراء كبيرا ، وعمل قنصلا لـ إيطاليا وبلجيكا بالأقصر ، وبعد الاحتلال حول مجال استثماراته الى الزراعة ، وكذلك عائلة ويصا بأسسيوط والتي كان عميدها « ويصا بقطر » والذي بدأ حياته تاجرا جوالا للأقمشة في مدينة أسسيوط وضواحيها ، ثم عمل موردا للماشية والفلال والألبان للحكومة وكون ثروة من وراء ذلك ، واختارته الولايات المتحدة الأمريكية ، وهولندا قنصلا لهما بأسسيوط ، ومنذ أواخر السبعينات أخذ يشتري مساحات من الأراضي بأسسيوط ، وكذلك عائلة « حنا ميخائيل » بأسسيوط ، التي عمل عميدها قنصلا لروسيا بأسسيوط ، وغير ذلك من العائلات التي كونت لنفسها رؤوس أموال من وراء العمل بالتجارة ، ثم بدأت توجه استثماراتها الى الزراعة ، فامتلكوا آلاف الأفدنة كمائلة مقار بأسسيوط ، وعائلتي « قرياقص » و « عبيد » بقنا وعائلة « حنا سوريال » بالمنيا .

وهكذا تحولت الطبقة الرأسمالية التجارية المصرية الى كبار ملاك ، وأصبح كبار الملاك في مصر من التجار الذين تمكنوا من احتكار السوق ، وذلك عن طريق تقديم القروض الى صغار المزارعين بضمان المحاصيل ، وإلى جانب ذلك لعب العمد دور الوسيط التجاري في بعض الأحيان ، فكانوا يشترون محاصيل الفلاح بالثمن الذي يروق لهم ، ثم ي طرحونها في الأسواق في الوقت المناسب .

وبهذا نجد أن تراكبات رأس المال لدى طبقة التجار المصرية لم توجه بكاملها نحو الاستثمار التجاري ، ولكنها اتجهت في معظمها نحو ملكية الأرض والاستثمارات الزراعية ، وهذا يعني بطبيعة الحال افساح المجال تماما أمام رأس المال الأجنبي ، ليدل بدلوه للاستثمار

فى هذا القطاع الاقتصادى ، ولو ركزت البورجوازية التجارية كل رأس مالها الذى وجهته نحو ملكية الأرض ، فى كل العمليات التجارية ، لتمكنت من مضارعة رأس المال الأجنبى ، الذى أتى الى مصر واضعا نصب عينيه العمل فى هذا المجال ، ولتمكنت من كسر سياسة التبعية التى فرضها رأس المال الأجنبى على الاقتصاد المصرى .

هذا عن التحول الذى شهدته مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، من تحول رأس المال التجارى الى رأس مال عقارى ، وأصبح التجار من عداد كبار الملاك ، فى نفس الوقت الذى ما انفكوا يمارسون بعض نشاطهم التجارى ، الا أن هذا النشاط كان هامشيا بالنسبة للأعمال التجارية فى تلك الفترة ، وكان هذا النشاط التجارى الوطنى من الضعف بحيث لا يمكنه الوقوف أمام ذلك الغزو التجارة الأجنبى لمصر فى ذلك الوقت ، وأما الفئة المتبقية من التجار الوطنيين ، فانهم لم يكونوا على درجة من الثراء تمكنهم من تثبيت أقدامهم فى السوق المصرية فى ذلك الوقت ، حيث تيسر المضاربة الجارف الذى لم يكن من السهولة بمكان على أى تاجر أن يتصدى له ، الا من يتوفر فيهم الثراء ، وهؤلاء أصبحوا من كبار الملاك ، وكذلك الخبرة ، والتى كانت ما تزال تغيب عن التاجر المصرى ، حيث كان التعليم التجارى كما مهملا حتى بداية القرن العشرين ولذلك نجد أن الجرافة الوطنية التى كانت تصدر فى ذلك الوقت ، أخذت تعلن من يوم لآخر عن افلاس عديد من التجار الوطنيين « فطلب محمد على البنا التاجر بدمنهوور اشهار افلاس محل تجارته الكائن بدمنهوور المشترك بينه وبين محمد محمد أبو عجور ومحمود أبو ليمونة ، بسبب توقفه هو وشركائه عن دفع ديون استحققت عليهم » . وكذلك تقرر بالحكم الصادر فى ٣٠ يوليو ١٨٧٩ افلاس الشيخ أحمد سلام التاجر بالاسكندرية ، هذا فى نفس الوقت الذى لم نجد فيه تاجرا أجنبيا يعلن افلاسه فى مصر الا فيما ندر :

وهكذا ترك التاجر الوطنى الساحة التجارية فى وطنه مرغما لغيره من التجار الأجانب والشوام وغيرهم ، يتحركون فى السوق المصرية ، محققين من وراء ذلك أرباحا قلما حققوها فى أوطانهم ، بل ما كانوا يحملون بها ، وكانت قضية خلق الساحة التجارية المصرية من التجار الوطنيين ، الشغل الشاغل للصحف الوطنية التى كانت تصدر فى ذلك الوقت ، فنجد أن « صحيفة الجريدة » كانت تطالب على متن صفحاتها باصلاح الحالة المحزنة التى وصلت اليها فئة التجار الوطنية ، وتقول فى ذلك : « انه لمن أسباب الأسى والأسف عند كل مصرى عاقل ينظر ما هو أبعد من أنه أن يرى نصيب أمته من تجارة وطنية ضئيلا نحىلا الى الحد الذى نراه ، اليس من الدلائل المحزنة على ضعف همة الأمة أن يكون عددها نحو اثنى عشر مليوناً ولا يكون بينهم سوى ١٥٠٠٠ من التجار (أى ما يشبه عدد الموظفين والمستخدمين فى الحكومة) ثم تنتقل بنا الجريدة الى مناقشة قضية جهل التجار الوطنيين وإهمال التعليم التجارى . ان الفئة التى تعمل بالتجارة ، انما تقوم بعملها دون تعليم سابق أو فهم لأصول المهنة » فمن الجدير بالذكر أن هؤلاء الذين يعملون بالتجارة ، لا يتميزون عن باقى الأمة فعدد قليل منهم يعرفون واجبهم بالاختبار ولم يكن هناك منهم ولو قلة تجمع ما بين العمليات والنظريات ، ويعرفون ما يجرى وراء البحر المتوسط حول ما يتعلق بالحركة التجارية العامة ، فالمصريون لم نرهم يقبلون على التعليم التجارى ثم يقرنونه بالتعليم الاختبارى ٠٠٠ ولو فكر المصريون ، ليدركوا مبلغ الربح الذى يمكنهم اجتناؤه من وراء النهضة التجارية ، فليفكروا فى أن قيمة الصادرات والواردات فى كل عام تبلغ نحو ٤٨ مليوناً من الجنيهات كلها أو جلها تورد وتصدر على أيد غير مصرية .

أما صحيفة التنكيت والتبكيك ، فقد سبقت صحيفة الجريدة الى هذا الموضوع ، وتعرضت اليه بلهجة فى غاية القسوة ، فتعرض

النديم على صفحات جريدته الى قضية عقدة النقص نحو كل ما هو غربي - سواء كان البائع نفسه أجنبيا أو بضاعته - التي انتشرت بين المصريين كانتشار النار في الهشيم ٠٠ « فميل أهل البسلاد للمصنوع الأجنبي ، وما أتى به من المشغولات ٠٠ نرى التجار منا في غاية الفقر والفاقة نمر عليهم ، وهم يبيعون ما صنع في غير بلادنا ، ثم لانشتري منهم شيئا وما وصلوا درجة الكساد الا بتفافلنا عنهم ، وحبنا للخواتم الذين يدرسون فنون التحايل على فقد ثروتنا ونحن من الغافلين ٠٠ وفي هذه الفترة كان وجود أية بضاعة في يد التاجر الوطني لا تلقى اقبالا ، ولكن في يد التاجر الأجنبي فتهجم عليه الأهالي وتأخذها بأغلى الأسعار » ، وذهبت جريدة المؤيد الى اعتبار من يشتري صنفا من تاجر أجنبي تتوفر لدى تاجر مصرى خيانة لوطنه « فكل من يشتري من أجنبي متاعا يستغنى عنه أو يجد مثله عند الوطنيين فان خيائته لوطنه لا تقبل عن خيانة الموظف الصغير الذى تحركه في عمله عوامل السياسة الأجنبية » .

ويرجع عبد الله النديم كل ما أصاب التجارة الوطنية من ضعف الى المصريين أنفسهم ، فهو بسبب تهاونهم وكذلك تهاون الحكومة نفسها بفتحها الباب على مصراعيه أمام التجار الأجانب فيقول : « من منكم يمكنه فتح دكان في بلاد الانجليز وهي لا تمكن الغريب من ذلك ، من منكم يرى فئة مصرية في جمرک باريس تتلقى البضائع المصرية ، كما نجد الألوف من الأجانب تتلقى الملايين من الطرود الواردة من بلادهم ٠ أيرى الرجل منكم انه اذا فتح دكانا في باريس في غير معرضها يشتري منه أحد الفرنسيين شيئا ، ولو لم يجده عند أهل بلاده ٠٠ » وبعد ذلك ينتقل النديم الى الإشارة الى أنه حتى أتفه التجارات سيطر عليها غير المصريين « ما الذى بقى فى أيدينا من التجارة ، هذه الاسكندرية كان فيها قوم مخصوصون

بتجارة الجوخ والمانيفاتورة ، وقوم لتجارة الفواكه والصابون
والسكر والخشب والزيت والسمن والجبن والدخسان واللبن
والقمح والحبوب .. والحمد لله تجردنا من هذا كله بتحásدنا
وميلنا للأجنبي وحبنا لكل ما جاء به .. فكنا نظن أن تبقى بأيدينا
أصناف المصطكى والشبيه والفاسسوخ والليف وأبو كبير وبعض
الأصناف القليلة الجدوى ، ولكن لاستحكام الغفلة على عقولنا وتقبيح
تجارنا لها سيطر عليها البقالون الأجانب .

ومن الملاحظ ان ماتناولته الجرائد على صفحاتها ، أخذت تجنى
ثمارها مع مطالع القرن العشرين فبدأ بعض المصريين يعتزلون العمل
فى الوظائف الحكومية وهذا يعتبر سابقة خطيرة ، واتجهوا الى
الاعمال الحرة وبخاصة التجارة . وما أن بدأ الوطنيون يفيقون من
غفلتهم ، ويقدمون على الأعمال التجارية ، الا وضربوا ضربة قوية
على أثر أزمة ١٩٠٧ ، حيث كانوا فى مرحلة التكوين ، ولذلك
لم يتمكن الضعيف منهم على الثبات فى السوق ، فعقب الأزمة كثر
عدد التجار الذين أعلن افلاسهم فى القطر المصرى . ففى أسبوع
واحد قضت المحكمة مرة واحدة بالحكم فى ٥٥ قضية افلاس ،
أكثرها تدور حول اشهار افلاس بعض التجار الوطنيين .

العرب :

لعب العرب دورا فى التجارة المصرية شواما ومغاربة ، ولم يكن
هذا الدور وليد النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، بل يرجع
الى فترات سابقة ، فالقطر المصرى من جملة الاقطار التى ألقى فيها
الشوام بصفة عامة والسوريون بصفة خاصة عصا الترحال ، فجعأوا
اليه منذ عصر محمد على ، وبخاصة بعد فتح الشام غير أن أعدادهم
أخذت فى الزيادة ابتداء من عصر اسماعيل ، بعد أن كثرت أعداد
الأجانب فى الوظائف الحكومية ، وأصبحت هناك حاجة ماسة الى

عناصر تعرف العربية الى جانب اللغات الأوربية ، وتوفر هذا في الشوام وعلى وجه الخصوص السوريين فقد أتاحت لهم فرصة التعليم في مدارس الارساليات الفرنسية والأمريكية في لبنان ، أن يشغلوا المواقع الوسطى بين الأوربيين والمصريين في خدمة الحكومة وزاد عددهم في ظل الاحتلال . وامتزج هؤلاء بالمصريين وأخذوا يعماون في التجارة والصحافة والصناعة والزراعة والادارة .

والشوام أهل مهارة في أساليب التجارة منذ القدم ، فهم شعب ساحلي دائم الاتصال بالجاليات الأجنبية وغيرهم ممن يأتونهم لترويج بضائعهم ، ولذلك استغل هؤلاء الفرصة التي أتاحت لهم في عصر محمد علي ، وأخذوا ينهرون على مصر للتجار فيها ووجدوا في مصر مناخا ملائما لنشاطهم التجاري ، فلغة التفاهم في مصر والشام واحدة ، وكذلك وجدوا الأمن والاستقرار اللذين توفرا في كنف الأسرة العلوية التي حكمت مصر منذ أوائل القرن التاسع عشر، هذا الى جانب ما يأنسونه في اخوانهم المصريين من حسن المعاملة .

وحتى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، كان الشوام يمثلون أغلبية ساحقة تعمل بالتجارة في مصر من بين تجار البلاد المجاورة ، وهؤلاء انتشروا في معظم أنحاء المدن المصرية ، ففي مدينة القاهرة ، كان أغلب تجار شارع الحمزاوى من نصارى الشوام والأقباط . وكذلك شارع وكالة التفاح الذي سمي باسم الوكالة الشهيرة والمعروفة باسم وكالة التفاح التي بها تجار من الشوام يبيعون فيها البضائع الشامية كالشاهي والقطن ونحوهما . وكذلك كان بابي كبير (بمديرية الشرقية) تجار منهم يتجرون في القطن والثياب وغيرها ، وبلغ الأمر بنشاط الشوام التجاري في مصر ، الى تخصيص أماكن خاصة لهم ، فكان بمدينة السويس سوق عرفت باسم سوق الشوام ، وكذلك كان بمدينة الاسكندرية سوق عرفت

بسوق الشوام • وكذلك كان بمدينة طنطا تجار مختلفو الأجناس
من وطنيين وسوريين وأجانب •

ومن التجار الشوام الذين مارسوا نشاطهم التجارى فى مصر
فى ذلك الوقت ، نقولا صيدناوى الذى كان يعمل بتجارة الخردوات
والحرير بالحمزاوى بالقاهرة ، وكذلك كان الياس جهامى من
التجار السوريين بالحمزاوى بالقاهرة ، وكذلك سمعان وسليم
صيدناوى أصحاب محلات صيدناوى الشهيرة • وكان جورجى مظهر
من التجار السوريين بمدينة دمنهور ، وكذلك أمين شميل اللبناني
الأصل الذى اشتغل بالتجارة ، واستقر نهائيا بمصر ، ولكنه
خسر رأس ماله فتحول الى الاشتغال بالمحاماة ، وأصدر جريدة
الحقوق ١٨٨٦ • وأيضا كان ابناء اليايى تجسارا بمصر وترجع
نشأتها الى مدينة حلب • ومن العائلات التى نزحت من بلاد
الشام الى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، عائلة
« صعب » التى نزع مؤسسها من سوريا الى المنصورة حوالى ١٨٧٠
وعمل بالتجارة بعد أن صفى أعماله فى بلده « بعبه » من أعمال
لبنان •

ومن الجدير بالذكر ان التجار الشوام اتجهوا كآخوانهم
المصريين نحو ملكية الأرض ، واستثمار رعوس أموالهم فى المجال
الزراعى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، فكان ميخائيل
الدمشقى التاجر بالاسكندرية يملك ٢٠٠ فدان بمديرية البحيرة •
وفى أوائل حكم اسماعيل اشترى اللبناني سوتيرى التاجر بطنطا
٢٤٤٥ فدان من أطيان الميرى بناحية رزقة الششناوى بمديرية
الغربية ، وكذلك حبيب لطف الله المولود بمدينة بيروت بلبنان ،
والذى حضر الى مصر فى منتصف القرن التاسع عشر ، وعمل
بالتجارة ، ثم عين قنصلا لروسيا واستطاع ان يكون ثروة كبيرة ،

وفي بداية القرن الحالى فى سنة ١٩٠٣ اشترى ٤٠٣٤ فداناً من
اطيان الدائرة السنية بتفتيش مطاى بمديرية المنيا .

هكذا عمل الشوام تجاراً فى مصر ، وبعد أن كونوا ثروات
ضخمة من وراء هذا النشاط التجارى اتجهوا برأس مالهم الى
الاستثمار فى مجال الأراضى والمحاصيل الزراعية النقدية مما أدى
الى ارتباطهم بها ، واستقرارهم نهائياً بمصر .

أما المغاربة فيرجع نشاطهم فى التجارة المصرية الى بداية
العصور الحديثة ، وتركز نشاطهم الاقتصادى الأساسى فى مصر
فى مجال التجارة ، وكان هذا أمراً طبيعياً ، فالقطاعات الأهم التى
وفدت الى مصر من المغاربة يهدف ممارسة نشاط اقتصادى كانت
من التجار ، ثم ان هذه القطاعات سواء باستقرارها فى القاهرة ،
أو فى الموانئ المصرية انما قد استقرت فى مجتمعات تجارية . وفى
هذه المجتمعات التجارية كون المغاربة لأنفسهم تنظيمات تجارية
وجدت بينها علاقات تجارية ، وكانت الأسواق والوكالات المصرية
فى غالبيتها ، بمثابة منظمات تجارية مغربية ، ذات دور فعال ومؤثر
آنذاك فى حياة مصر وتاريخها الاقتصادى والاجتماعى ، حيث كانت
هذه الوكالات والأسواق تعج بالجرة طوال العام وبخاصة فى
موسم الحج ، حيث يقصدها الناس من سائر أقاليم مصر .

ولعب التجار المغاربة دوراً مهماً فى تجارة السلع الأساسية
التي كانت تمثل محور تجارة مصر الخارجية كالبن والتوابل ،
وكذلك بعض السلع المغربية التي أتى بها من المغرب ، ثم تم
تصنيفها فى مصر وتخصص فى بيعها التجار المغاربة ، وهى
ما عرفت باسم تجارة « النعال المغربية أو البلغ » وقد مكن هذا
الدور التجار المغاربة من تحقيق ثروات هائلة وضعتهم فى مكانة

اجتماعية متميزة خاصة في القرن الثامن عشر ، وأصبحوا يشكلون العمود الفقري للطبقة البورجوازية المصرية ، وأصبحت البيوت التجارية المغربية الكبيرة ، بمثابة مصارف مالية كبرى ، تقوم بعمليات الاقتراض والشراء والبيع والرهن والاستبدال ، تلجأ إليها السلطة عند احتياجها الى المال (*) .

ومع بداية القرن التاسع عشر أخذ وضع المغاربة يتأثر بتغير الوضع السياسي والاقتصادي في مصر شأنهم في ذلك. شأن تجار الدول المجاورة الذين اتخذوا من مصر ، مركزا لنشاطهم التجاري ، فتلقى التجار على السواء ضربة أكثر ايلاما من السياسة الاحتكارية التي وضعها محمد علي باشا في شتى أوجه قطاعات الاقتصاد المصري ، فبمقتضى هذه السياسة أصبحت الدولة تحل محل الطوائف المختلفة في أوجه الانتاج المختلفة وفي نفس الوقت قامت الدولة بدور المورد الوحيد للبضائع المصرية الى الأسواق الداخلية والمصدر الوحيد الى الخارج ، وتحول تجار التجزئة في المدن الى وسطاء للحكومة لبيع بضائعها أما تجار الجملة فقد تقلص دورهم وأصاب أعمالهم كثير من أسباب الكساد وكان من الطبيعي ان يصيب كبار تجار المغاربة ، ما أصاب غيرهم نتيجة لتطبيق هذا النظام .

وبالرغم من القيود التي فرضتها السياسة الاحتكارية على التجار بصفة عامة والتجار المغاربة بصفة خاصة ، باعتبارهم كانوا

(*) « ويرى د. يونان لبيب ، ان هذا الدور الذي قام به المغاربة في مصر ، شبيه بالدور الذي قامت به البورجوازية في أوروبا في مطلع العصور الحديثة ، من حيث كونها المصدر الاساسي لتمويل الدولة القديمة الناشئة من خلال فرض الضرائب عليهم ، وسهولة تحصيلها منهم مما كانوا معه بمثابة الدعامة المالية لهذه الدولة بامتداد تلك العصور » يونان لبيب رزق ومحمد مزين : تاريخ العلاقات المغربية المصرية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢ ، دار النشر المغربية ، الدار البيضاء ١٩٨١ ، ص ١٤٣ .

يمثلون قطاعا فعالا فى التجارة المصرية فى القرن الثامن عشر الا أن هذه السياسة لم تقلص نشاط المغاربة التجارى على الإطلاق فظلت « مدينة مطروح محل اجتماع التجار الواردين من الغرب » فاستمر المغاربة يمارسون نشاطهم التجارى ، بالمدن المصرية المختلفة فكان يسكن بشارع الفحامين بالقاهرة كثير من تجار المغاربة الذين يبيعون الطرابيش والبطاطين والأحزمة ونحو ذلك ، وبهذا الشارع أيضا وكالة معدة لبيع أصناف البضائع المغربية . وشكل تجار المغاربة بهذا الشارع طائفة قائمة بذاتها ، لها رئيسها « فكان الحاج عبد الغنى الزرقانى رئيس طائفة تجار المغاربة بسوق الفحامين » على أية حال أخذ المغاربة فى مزاوله مختلف الأنشطة التجارية والحرفية ، لدرجة أن أصبحت هناك تجارات تكاد تكون مقتصرة على التجار المغاربة ، منها تجارة الزيت والبن والقمشة والعلطارة والبخور والأسلحة والحل والأحجار الكريمة ، وإلى جانب ذلك ظلت وكالاتهم فى معظم أحياء القاهرة تمثل تنظيمات اقتصادية متكاملة ، امتدت الى جميع خطط القاهرة وأحيائها « فعلى سبيل المثال أحمد شابو بن المهدي الطرابلسي كان يعمل عطارا بالفحامين ومحمود بن صالح الزواوي المغربي الصفاقسي أحد كبار تجار الشعرائي ، ويحيى أبو الريش المغربي ، ورجب أبو شراح المغربي الجربي من التجار بالفحامين وكذلك محمد الأزرق المغربي ومحمد التهامي الفاسي المغربي ، وأحمد الجريشي المغربي من التجار بمصر القاهرة ، وكذلك عبد الله بن أبي بكر التاجر ، وكذلك على المغربي الملون من التجار بالقاهرة » .

ومن الجدير بالذكر ، ان هناك تجارات برز فيها دور المغاربة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، أهمها تجارة الطرابيش ، حتى كادت هذه التجارة أن تكون حكرا لهم ويرجع ذلك لمعرفتهم الدقيقة بأسرار صناعة الطرابيش ، ولتأريخهم الطويل فى هذا المجال ، وحازت هذه التجارة شهرة واسعة نظرا لمزاج هذا العصر .

والى جانب ذلك عمل التجار المغاربة بتجارة التصدير والاستيراد بين مصر والحجاز ، وكما عودت أجهزة الادارة المصرية المغاربة ، منذ ان وطئت أقدامهم مصر ، على أساليب الرعاية والحماية وتقديم الخدمات لهم ، فأتاحت لهم فرصا لاستثمار رءوس أهوالهم فى كافة أوجه الاستثمارات مثل شراء العقارات وتوريثها أو وقفها ، ورهن وشراء حق الانتفاع بالأراضى الزراعية وتأجيرها والانتفاع بها ، كما استثمروا أموالهم فى شراء الوكالات أو بعض حصص منها فى مدينة القاهرة .

ونظرا لتنظيم الادارة المصرية فى القرن التاسع عشر واتباعها للنظم الحديثة ، لذلك لم يعد التنظيم الطائفى الذى كان سائدا فى العصر العثماني مجديا أو ذا نفع كبير بالنسبة للادارة ، فأصبحت سلطة شيخ الطائفة محدودة وأصبح للحكومة اجراءاتها الادارية ازاء التجار سواء أكانوا مغاربة أم غير مغاربة ، وكانت هذه النظم تتطلب وجود وكيل تجارى ، له خبرة بالعمل التجارى متصف بصفات تؤهله للقيام بهذا العمل ، ليكون مباشرا لأعمال هؤلاء التجار ، وفى نفس الوقت يكون مسئولا أمام الحكومة المصرية فى كل ما يتعلق بأبنساء جلدته وكان تعيين هذا الوكيل ، أو تجديد مدة وكالته يتم بناء على اختيار التجار الموجودين بمصر وصددوز قرار من حكومة بلاده الى الحكومة المصرية تطلب فيه قبوله وكيلا لتجارها بمصر ، وقد كان السيد عمر الزواوى وكيل تجار طرابلس الغرب بمصر ، وقد تجددت وكالته عدة مرات .

وهكذا احترف المغاربة التجارة فى مصر كغيرهم من غير المصريين ، ومارسوها بغاية الحرية وانتشروا فى مدن مصر ، لدرجة أن كثيرا من الأحياء التجارية فى المدن المصرية الكبرى ، كالقاهرة والاسكندرية ، أصبحت تحمل اسم المغاربة ، بل انها لاتزال تحمل

هذه الأسماء حتى يومنا هذا وهذا ان دل على شيء فانما يدل على ضخامة هذا الدور الذي لعبه المغاربة في التجارة المصرية واستمراريته .

والى جانب المغاربة والشوام ، كان تجار شبه الجزيرة العربية ، لهم وكلاء في مصر ، فكان الشيخ محمد يحيى بن عبد الرحمن التاجر بجدة له وكيل في مصر . وكذلك كان محمد طويل أغا من أهالى جده له وكيل بمصر ، وأيضا كان عبد الله قوطه الهندى التاجر بمكة له وكيل بمصر .

والى جانب ذلك كان هناك تجار ايرانيون ، فوجد منهم تجار بالمنيا ، وكان لهم وكيل معين من قبل حكومته بموافقة الباب العالى ليقوم بالنظر فى الشئون التجارية الخاصة بالرعايا الايرانيين وتجارها أو مندوبيهم الذين يترددون الى هذه البلدة .

وبعد أن تحدثنا عن المشتغلين بالتجارة فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر نجد ان الأجانب شاركوا فى العمل التجارى مشاركة لا تلتذئها أية مشاركة من العناصر الأخرى سواء الوطنيين أو العرب ، فكانت للأجانب سيطرتهم التى تكاد تكون موقوفة عليهم فى مجال التجارة الخارجية ، وليس هذا فحسب بل ذاحموا الأطراف الأخرى فى مجالات التجارة الداخلية وبالأذات المهمة منها ، تاركين للعناصر الأخرى ما هو أقل قيمة وشأنا .

وفى الواقع ان ترك الساحة التجارية متسعة أمام رأس المال الأجنبى يتحرك فيها كيفما يشاء ، يرجع الى أشياء كثيرة منها ما يتعلق بالأفراد الوطنيين أنفسهم ومنها ما يتعلق بسياسة الحكومة ذاتها ففىما يتعلق بالأفراد ، نجد ان التجار الوطنيين والعرب وبالأذات الشوام ، الذين كونوا ثروات نتيجة ارتفاع أسعار القطن مع بداية

النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، والأعمال التجارية الأخرى ، والتي كان من الممكن ان تقف على قدم وساق مع رأس المال الأجنبي في المجال التجاري لو استمرت تعمل في هذا المجال ، الا أن هؤلاء استهوتهم عمليات الاستثمار في المجالات العقارية لما وجدوه فيها من الأمان والاطمئنان على أموالهم ، خاصة أنهم كانوا في المجال التجاري يدخلون في منافسة مع رأس مال أجنبي - تلك التي لم تكن موجودة بنفس الدرجة في المجالات العقارية - له صلاحيات عديدة ، مكنته من تحقيق أرباح سريعة وبالتالي نصب شسبائه على السوق المصرية ، ولذلك أحجم الوطنيون عن المشاركة في المجالات التجارية بثقلهم ، بل ساهموا بقدر ضئيل من ثرواتهم في المجالات القليلة الأهمية منها في حين وجهوا معظم أموالهم نحو الاستثمارات العقارية ، أما فيما يتعلق بسياسة الحكومة نحو اضعاف التجار الوطنيين فنجد أنها تهاونت مع الأجانب على حساب الوطنيين ، ففتحت لهم الباب على مصراعيه فتدفقوا على البلاد من كل صوب وحذب ، وليس هذا فحسب ، بل منحتهم حقوقا كانوا يحملون بها في بلادهم ، وهذه الحقوق أخذت تتطور من بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وحتى قيام الحرب العالمية الأولى ، وفي نفس الوقت الذي منحت فيه السلطات المحلية حقوقا أو امتيازات للأجانب في مصر ، وضعت العراقيل أمام التجار الوطنيين ورأس المال الوطني والتي كانت لا تنتهي بطول الصليبات التجارية .

وعلى كل اذا كان للأجانب النصيب الأكبر من المشاركة في التجارة الداخلية المصرية فيرجع ذلك الى المشاركة المحدودة التي ساهم بها الوطنيون وغيرهم ، ويرجع ذلك لمعوقات حالت بينهم وبين مشاركتهم للأجانب المشاركة المتكافئة في مجال التجارة وهذه المعوقات تتلخص في :

١ - الامتيازات الأجنبية (*) :

فى الواقع ان الامتيازات كانت معوقا للتجارة الوطنية لانها خلقت فى مصر مجتمعين ، مجتمع الأجانب ومن يتمتع بحقوقهم ، ومجتمع الوطنيين ، وفى ظل هذه الامتيازات كان كل منهما يخضع لأحكام وقوانين خاصة وتميزت أحكام وقوانين الأجانب والتي كانت لاتتم الا على يد بنى جلدتهم بطابع المرونة والتصميم لخدمة أغراض الأجانب التى جاءوا مصر من أجلها ، فأعفى الأجانب بفضل هذه الامتيازات من كل العوائد التى كانت ملقاة على عاتق الوطنيين (من عوائد شخصية ، وعوائد حرف ، وعوائد محلات تجارية وصناعية) فيما عدا الرسوم الجمركية الا أنهم أيضا تملصوا منها بفضل مالهم من سلطات بمصلحة الجمارك وكذلك عن طريق تنظيم حركة واسعة النطاق من التهريب ، فكان كثير من الواردات تجرى تهريبها من السواحل والنفور ، وتقف الامتيازات الأجنبية حجر عثرة فى سبيل تفتيش السفن والمنازل وضبط المهربات .

على كل استغل التجار الأجانب هذه الامتيازات خير استغلال ، وتمكنوا بفضلها من نصب شباكهم على التجارة ، فلما كانت السلع التى يشتغل بها رأس المال الأجنبى معفاة من الضرائب والعوائد سواء كانت من عوائد الأوزان أو عوائد الدلالة وعوائد بيع المجوهرات وغيرها فى نفس الوقت الذى فرضت هذه العوائد على السلع التى يعمل بها رأس المال الوطنى - كل ذلك لم يتح فرصة متكافئة للمنافسة بين رأس المال الأجنبى والوطنى ، وأصبح رأس المال الوطنى يعانى من العراقيل الكثير ، وعدم القدرة على مجازاة رأس المال الأجنبى وضيق دائرة اتساعه فى القطر المصرى ، فرفع الضرائب والعوائد عن السلع التى يعمل بها رأس المال الأجنبى -

(*) ستحدث بإسهاب عن الامتيازات الأجنبية فى الفصل الرابع .

أدى الى بيعها بسعر أقل من أسعار البضائع التى يعمل بها رأس المال الوطنى ، حيث شكلت هذه الضرائب عبئا ثقيلا - لم ينته - أثقل كاهل التاجر الوطنى ، مما جعل نشاطه محدودا ، فكلما خرج التاجر الوطنى الى نطاق أوسع زادت الأعباء الضريبية عليه ، تلك التى كانت دائما تفوق مكاسبه فبازدياد هذه الأعباء الضريبية على التاجر الوطنى كانت تزداد بالفعل تكلفة ، السلع التى يعمل بها ، وإذا حاول ترويجها بمساواة أسعارها بأسعار التجار الأجانب ، كان يتحمل الفارق ما بين التكلفة وسعر السوق الأجنبية من رأس ماله الاحتياطى ان وجد ، ومن ثم اضمحلت تجارة الوطنيين وضاق بهم الأمر واضطر الكثير منهم الى غلق محلاتهم ، وفضلوا الاعتماد عن الخوض فى مجالات تجارية لايعود عليهم من ورائها أدنى ربح ، هذا فضلا عن تضيق الوقت فيها ، وبذلك لعبت الامتيازات الأجنبية ورجال القنصليات والغرف التجارية الأجنبية المختلفة - فى أواخر القرن التاسع عشر - دورا فى إتاحة فرصة للمنافسة ، غير المتكافئة بين رأس المال الأجنبى ورأس المال المصرى ، انتهت بسيطرة رأس المال الأجنبى على السوق التجارية المصرية دون منافس قوى ، ودون ان يشترك رأس المال الأجنبى مع الأهالى فى دفع الضرائب ، وكانت الامتيازات دائما بمثابة الصخرة التى تحطمت عليها القوانين ، فى حين كان رأس المال الوطنى عرضة لكل هدف ، وأصبح التاجر الوطنى لايجد له حولا ولا قوة للدفاع عن نفسه وعن تجارته .

وهكذا تركت الساحة التجارية المصرية أمام التجار الأجانب يتحركون فيها برؤوس أموالهم دون أدنى عقبات تعترض سبيلهم ، وساعد على تهيئة ذلك الوضع الذى فرضته القوى الخارجية استنادا الى الوصاية السياسية الدولية التى بدأت بمعاهدة لندن ١٨٤٠ م . وساعد تحكم رأس المال الأجنبى فى السوق التجارية المصرية ، على ظهور القنوات الائتمانية ، التى أخذت تقدم أموالا للتجار الأجانب

وكانت كلها أجنبية ، ومن ثم كانت تتعامل فقط مع المشروعات التجارية المشتركة معها في الجنسية ، ولذلك فقد كانت تمثل عامل امداد لرعايا دولها من التجار ، في نفس الوقت الذي لم تشهد فيه الساحة الوطنية مولد قناة اثمانية تشد من أزر التاجر الوطني .

٢ - الضرائب والعوائد :

تعرض التجار والتجارة في مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الى العديد من الضرائب والعوائد ، التي وقع عبؤها على التاجر الوطني ، في حين أفلت منها الأجنبي بفضل الامتيازات .

ويرجع اشتطاط الحكومة في تحصيلها ، الى الازمة المالية التي كانت تمر بها مصر في ذلك الوقت ، والتي دفعتها الى خلق مجالات لتكون مصادر للايرادات لسد الديون وفوائدها ، ولذلك أصبحت الحكومة المصرية فيما يتعلق بالضرائب الملقاة على عاتق التجار ، ما بين أمزين ، اما ان ترفع هذه الضرائب والعوائد عن كامل التجار ، وبالتالي تفقد أحد مصادر إيراداتها السنوية الموضوعة في اعتبارها ، واما أن تلغيها لتفسح المجال أمام رأس المال التجارى الوطنى ، ليدخل في مرحلة منافسة متكافئة مع رأس المال الأجنبى ، وهذا ما سوف يتضح لنا من دراسة هذه الضرائب والعوائد ، وأول هذه العوائد « عوائد الدخولية » . وتعتبر الدخولية معوقا من المعوقات التي واجهت التجارة الوطنية في فترة الدراسة ، فادى تحصيلها الى ارتفاع الأسعار بالبندار ، وخصوصا أسعار البضائع التي كان يعمل بها رأس المال الوطنى ، لأن معظم البضائع التي كان يعمل بها رأس المال الأجنبى ، اما أن تكون مستوردة ، واما أن تكون مصدرة ، وبالتالي كانت تغى من الدخولية ، أما من كان يعمل من الأجانب في المحلات الثابته فكان يدفع الكارات ، وبالتالي تحمل الوطنيون العبء الكبير من وراء هذه العوائد ، فارتفعت الأسعار

بالبندار وعلى سبيل المثال بورسعيد وأسيوط . وقد قدرت المبالغ التي كان يدفعها التجار المصريون من هذه الضرائب في الاسكندرية والقاهرة بحوالى ٤٣٠.٠٠٠ جنيه مصرى .

والى جانب ذلك شلت الدخوليات حركة التاجر الوطنى فحددت له المساحة التى يجب ان يتحرك فيها ، لأنه كلما زاد من تحركاته تحمل عوائد دخولية أكثر ، قد تفوق ثمن البضائع فأصبح نقل « ما يبتاعه من بندر الى ما يبعده عنه مسافة نصف يوم الا وقد دفع من رسومه اضعاف ثمنه » ، وكما أضرت الدخوليات بالتجار أضرت أيضا بالأهالى ، فلما كان التحصيل جاريا بدون تفتيش على رجال الدخوليات حصلت منهم مضايقات أوجبت على المزارعين أن يتركوا بيع محصول زراعتهم بالأسواق فى أغلب الأوقات ، مهما بلغ ثمنها من الانخفاض حدا للخسارة . ولهذا الدور الذى لعبته عوائد الدخولية فى إعاقة التجارة الوطنية سوف استعرض تطورها التاريخي .

يرجع وجود الدخوليات الى عهد محمد علي باشا ، فكانت تجبى عوائد الدخولية على الحاصلات الزراعية عند دخولها أية قرية أو مدينة ، بمعدل ١٢٪ من قيمة البضاعة ، وكان المقصود منها تقييد نقل الحاصلات وتداولها ، مساعدة لنظام الاحتكار التجارى . وتحصيل هذه الضريبة أدى الى تقييد حرية التجارة الداخلية وصعوبة المبادلة ، هذا الى جانب ارتفاع الأسعار ، كما أن طريقة تحصيل هذه الضريبة ، تنطوى على نوع آخر من الارهاق ، إذ كانت جبايتها موكولة الى ملتزمين كانوا يبتزون الأهالى ويحصلون أكثر من قيمتها .

وفى عهد عباس باشا الأول ، استمر تقييد حرية التجارة الداخلية ، فاستمر تحصيل عوائد الدخولية ، فضلا عن استمرار

جباية الضرائب عينا ، ولكن فى عهد سعيد باشا ، أخذ الوضع يتغير ، فالفى عوائد الدخولية فى سنة ١٨٥٤ فنشطت التجارة الداخلية بازاحة ماكان يعترضها من عقبات وعراقيل ، وقضى بذلك القضاء الأخير على الاحتكار التجارى الذى كان سائدا فى أيام محمد على باشا ، وكان لالغاء الدخوليات فى عهد سعيد باشا ، ماساعد على توسيع مجال المبادلات ، وزيادة المعاملات خصوصا بعد أن ناءت التجارة الداخلية بعبء الضرائب .

وفى عهد الخديو اسماعيل عادت عوائد الدخولية من جديد ، فصدر قرار المجلس الخصوصى فى ٨ ذى الحجة ١٢٨٤ (١٨٦٧) بتحصيل عوائد دخولية بنسبة ٩% على الخضروات والفواكه الداخلة فى كل من القاهرة والاسكندرية ، وفى غرة شعبان ١٢٨٥ (١٨٦٨) صدر قرار من المجلس الخصوصى بربط خمسة قروش عوائد على كل أردب من أصناف القمح والفل والشمير والذرة والتمرس وغير ذلك من أصناف الحبوب التى تدخل هاتين المدينتين ، واستثنى من ذلك الحبوب التى تستخرج منها الزيوت مثل السمسم ، وبذرة القطن ونحو ذلك من الأصناف المقررة عليها عوائد الزيوت ، وكذلك فرضت خمسة قروش عوائد دخولية على كل أردب من دقيق الحبوب المطحونة خسارج الجهتين بنسبة عدد الأقق التى فى الأردب ، وأيضا فرضت عوائد دخولية على التبنك والدخان البلدى بنسبة ٩% من الثمن ثم عدلت الى ٢٠ قرشا عن الأقة ثم خفضت الى عشرة قروش ثم الى خمسة قروش عن الأقة .

ومن الجدير بالذكر ان الدخولية كان لا يتم تحصيلها الا على الكميات المخصصة للاستهلاك الداخلى ، أما الكميات المخصصة للتصدير فتعفى من عوائد الدخولية - ويرجع ذلك لوقوعها تحت الرسوم الجمركية - ما دام تم التبليغ عنها بأنها معدة للتصدير ،

ولكن لمصلحة الدخولية الحق في القيام بالتحريات اللازمة للتحقق من صحة تصدير الكميات كلها ، أو الإبقاء على جزء منها للتصرف داخلياً ولذلك كان لهم الحق في إعادة الوزن أو الكيل لتلك الأصناف سواء عند دخولها أو خروجها من كل من المدينتين ، دون تحصيل أية رسوم للوزن أو الكيل ، وإذا حدث أى عجز في الكمية فللمصلحة الحق في تحصيل عوائد عليه .

وبعد أن كانت الدخولية في بداية عودتها في عصر اسماعيل باشا مقصورة على القاهرة والاسكندرية ، توسعت الحكومة في تطبيقها ، حتى شملت القاهرة والاسكندرية ، ودمياط ، ورشيد والسويس ، وفي مقابل فرض الدخولية على كافة الماكولات الداخلة هذه المدن ، ألغيت الضريبة الشخصية فيها .

ولكن الوضع في القاهرة كان مميزاً أكثر ، ففرضت الحكومة عوائد دخولية بنسبة ٩٪ من أثمان كل ما يدخل القاهرة من العسل بأنواعه ، والخضروات والفواكه والكتان والتيل والجريد والبوص والليف والحطب والفرايبيل ، والتبن والطيور ، والبقر والجاموس ، وباقي حيوانات الذبيح والخيول والبغال والسكر والقطن والجلود بأنواعها ، والفحم والأفيون والصمغ والبرسيم والزيتون والزبد والسمن والجبن والأرز والثوم والبصل والخرشوف والمواالح وغيرها ، وتحصل الدخولية على هذه الأصناف قبل دخولها المدينة في مراكز الدخولية المترتبة في دائرة البلد على رأس الطرق ، أما عن طريقة تحصيل الدخولية في المدن والبنادر ، فعند مدخل كل مدينة أو بندر كان ينشأ مركز دخولية وفي كل مركز يوجد مأمور وكاتب وعدد من العساكر ، وقبائى لوزن ما يلزم وزنه ، وهذه المراكز تابعة للدائرة البلدية ، وهي التي تتولى جمع إيراد تلك المراكز ، وتورده الى المالية ، ومن وظائفها أيضاً التفتيش على المراكز المذكورة

واجراءاتها وملاحظة أعمالها . » ولا يسمح لأحد بالدخول الى هذه المدن أو البنادر الا عن طريق هذه المراكز التي تفتح يوميا بدون استثناء قبل طلوع الشمس بساعة واحدة ، وتغلق عند غروبها . (المادة السابعة) ، وفي كل جهة يتم فيها تحصيل عوائد الدخولية يتم عمل تسعيرة بمعرفة لجنة تؤلف من مندوب مصلحة الدخولية ومن شيخ الطائفة ذات الشأن ومن أربعة من أعيان البلد ، وتجعل هذه اللجان أساس تأمينها أثمان البيع القطاعي ولا تصبح هذه التعريفات سارية المفعول الا بعد تصديق المحافظين والمديرين أو مأموري الدوائر البلدية ، ويجرى اعلان هذه التعريفات في جميع مراكز الدخولية وفي الأسواق وفي المحلات العمومية المعدة للبيع والشراء (المادة الخامسة) .

ولضبط تحصيل عوائد الدخولية بدقة ، تقرر عند ورود الكميات الى المدينة أو البندر بأحدى الطرق يتم حصرها أو تحديد ما هو مخصص للتصدير ، وما هو للاستهلاك المحلي ، فما هو مخصص للاستهلاك الداخلي يتم تحصيل عوائد دخولية عليه ، وتخصص محلات لبيعه بمعرفة أصحابه ، أما ما هو على ذمة التصدير ولم ينتقل من يد صاحبه الاصل الى يد المشتري ، فيحصر دون تحصيل دخولية عليه ، وينتبه على أصحابه بوضعه في محلات مخصصة لذلك ، وتؤخذ عليهم مكاتبة بذلك ، وأما اذا أراد صاحبه بيع جزء منه داخليا فيما بعد ، فيقوم بدفع عوائد دخولية على هذا المقدار ويرخص له عقب ذلك بالبيع . والجدير بالذكر ، أن الشخص الذي يقوم بدفع عوائد دخولية على بضاعته عند دخول أحد البنادر ثم أراد نقلها الى بندر آخر يؤمل فيه الرواج أكثر ، وطلب استرداد العوائد التي دفعها على المقدار الذي يريد نقله على ذمته من نفس غلاله ، فيجانب طلبه في وقته ، وتصرف له العوائد نقدية ليدفعها في البندر الثاني عند دخوله .

أما قضية التهرب من دفع الدخولية ، فحسنت بقرار من المجلس الخصوصى فى محرم ١٢٨٧ بتفريم من يتهرب من دفع عوائد الدخولية (على الخضروات مثلا) بدفع العوائد مضاعفة ، ويجرى صرف النصف الثانى من الضعف الثانى الى من يقوم بضبط ذلك الهارب ، ممن يكونون خارجين عن خدمة مصلحة الدخولية . وأما موارد مصلحة الدخولية ، فخصصت لتمويل الخدمات والمنافع العمومية فكانت تنفق عوائدها فى الخدمات البلدية من انشاء المستشفيات الخيرية ، وترميم الآثار القديمة ، وتعبيد الطرق .

وقد استخدمت أساليب الشدة والتصف فى تحصيل عوائد الدخولية ، من جانب موظفى المصلحة ، ففى بعض الأحيان استخدموا قوة عضلاتهم فى تخليص عوائد الدخولية التى يفرضونها على الأهائى اذا ما امتنعوا عن دفعها وهذا ما استخدمته فى كثير من الأحيان ادارة الدخولية بدمهور . ولم يقتصر الأمر على هذا بل زاد الطين بلة ، مغالة رجال الدخوليات فى تحصيل العوائد ، فكانوا دائما يحصلونها بأكثر من قيمتها ، فارتفعت نسبة العوائد عن النسبة المحددة لها وهى ٩٪ من قيمة البضاعة ، حتى وصلت الى ربع الثمن ، فحمل البرسيم (على سبيل المثال) الذى يباع داخل القاهرة بثمن من ١٢ قرشا الى ١٥ قرشا ، بلغ ما يحصل عليه دخولية نحو ٤ قروش وكذلك باقى الأصناف ، ولذلك وصلت هذه العوائد فى بعض الأحيان الى أربعة أخماس ثمن البضاعة فقد بلغ المتحصل من الدخولية على « العيار من الجبن الذى لايتجاوز ثمنه العشرين قرشا ، ستة عشر قرشا أى أربعة أخماس ثمنه » ، وبلغ الأمر أيضا برجال الدخوليات الى تحصيل عوائد أخرى اضافية الى جانب عوائد الدخولية ، سماها بمسميات لم يسمع عنها الا منهم « ففى بندر زفتى حصل رجال الدخوليات رسما سموه « بالقوته » .

وهكذا كانت الدخوليات تحصل في جميع مدن مصر وبندرها وكثير من قرأها وفرضت هذه الرسوم على كل المواد الاستهلاكية اللازمة للمعيشة فكانت وطأتها ثقيلة على فقراء الأهالي ولتخفيف الأعباء المالية الملقاة على عاتق الفلاحين وفقراء الأهالي رأيت سلطات الاحتلال الحد من هذه العوائد ، فألغتها من جميع القرى ، ثم من البنادر الصغيرة .

وفي أواخر سنة ١٨٩٣ قررت الحكومة إلغاء الدخوليات من أحد عشر بندرا ، منها ميت غمر ، وزفتى وكفر الزيات والمنيا وبني سويف والجيزة ومنها وسمنود وشربين ودسوق ، أما بقية البنادر ، فتقرر أن تخصص إيرادات الدخوليات فيها لإنشاء مجالس بلدية بها ، تهتم بأصلاحها واتخاذ التدابير الصحية الموافقة لها وهي السويس ودمياط وطنطا والمحلة الكبرى وأسيوط والفيوم والمنصورة والزقازيق ودمهور .

وفي سنة ١٩٠١ تقرر إلغاء الدخوليات ابتداء من يناير ١٩٠٢ ، من كل البنادر التي لا تزال تحصل فيها ، وبذلك ألغيت الدخوليات من القطر كله فيما عدا القاهرة والاسكندرية ، وفي ٢٩ نوفمبر ١٩٠٢ صدر أمر عال بإلغاء عوائد الدخولية في مدينتي القاهرة والاسكندرية من أول يناير ١٩٠٣ (المادة الأولى) .

وبذلك ألغيت الدخوليات مع بداية القرن العشرين ، كواحدة من المعوقات التي أثرت على حركة التاجر الوطني داخل السوق المصرية ، ومرد ذلك الى سياسة الحرية الاقتصادية التي تبنتها سلطات الاحتلال البريطاني وإن كان رفع الدخولية لايعني أن التجارة الوطنية قد ملكت زمام المبادرة في السوق المصرية ، لأن الأجانب - كما رأينا - كانوا قد سيطروا على القطاعات التجارية المهمة .

والى جانب الدخوليات ، كانت هناك « عوائد الملاحة » وهى تلك العوائد التى فرضت على مرور المراكب من الأهوسة والكبارى فى النيل والممرات المائية الأخرى ، وحصلت هذه العوائد على كل أردب يمر على ظهر المراكب من الكبارى والأهوسة ، وتفاوتت فى قيمتها حسب طول المسافة وعدد الأهوسة والكبارى وكذلك حسب الحمولة ، فتختلف من حمولة الى أخرى ، فكلما كانت الحمولة كاملة زادت الرسوم على كل أردب وكلما نقصت حدث العكس ، فمثلا كانت العوائد المقتضى تحصيلها من كوبرى الدلجمون كالآتى :

٧٠٠	٣٠	عن الأردب الواحد فى الحمولة الكاملة
٣٣	١٥	عن الأردب الواحد فى نصف الحمولة
٣٠	١٠	عن الأردب الواحد فى الفارغ

ومن الملاحظ أن هذه العوائد كانت مثقلة لما ينقل عن طريق الممرات المائية فأدت الى ارتفاع أسعار الأشياء المنقولة ، هذا الى جانب التأخير الذى يتسبب عنها لطول الانتظار أمام القناطر والكبارى التى لا تفتح الا مرة واحدة كل أربع وعشرين ساعة فترعة الاسماعيليه كان بها ستة أهوسة وثلاث قناطر ، تقف عند كل منها المراكب ، ويجرى تقدير حمولتها واخذ الرسوم عليها ، وقد طالب مونكرىف فى « مذكرته عن المواصلات فى القطر المصرى والملاحة فى النيل » بالغاء هذه العوائد كما حدث فى فرنسا ، حيث ألغيت فيها فى ٢٩ فبراير ١٨٨٠ وكذلك باقى الدول الأوربية ، وكان لذلك أكبر الأثر بها ، لتسهيل حركتى المرور والتجارة معا ، وتقدم مونكرىف بعدة مقترحات للحكومة المصرية فى هذا الشأن منها : الغاء الرسوم

الجارى أخذها على النهر والترع ، ووضع قناطر متحركة على الترع ،
وان تفتح مصلحة السكة الحديد قناطرها مرتين يوميا على الأقل ،
وكان مونكريف يهدف من وراء ذلك رفع الأعباء المالية عن النقل
البحرى الداخلى تلك التى أثقلت كاهل الأهالى ، ولذلك تقدمت
نظارة الأشغال بمذكرة فى ٨ مايو ١٨٨٤ للمجلس النظار بالغاء
رسوم الملاحة فى النيل والترع ، ولكن المجلس رفض هذا الطلب
لأسباب مالية .

واستمرت عوائد الأهوسة والكبارى تحصل حتى تقرر الغاؤها
فى نهاية ١٩٠٠ وكان الغاء هذه العوائد عاملا مهما فى تحريك
التجارة الداخلية فساعد على حرية الحركة والنقل بين أقاليم مصر ،
هذا من ناحية ومن ناحية أخرى قلل من نفقات النقل التى كانت
بدورها تضاف على قيمة السلع ، وبالتالي كانت تتأثر قيمة هذه
السلع بحجم هذه العوائد ، فترتفع بارتفاعها ، وبذلك كان الغاؤها
مساعدًا على انخفاض أسعار الأصناف المنقولة ، ومن الملاحظ انه بعد
الغاء عوائد الملاحة ، أخذت الممرات المائية تمتلئ بالعديد من المراكب
فقد مر فى النيل فى سنة ١٨٩٨ قبل الغاء عوائد الملاحة ١٥٨٦٧
مركبا ، وبعد الغاء هذه العوائد مر فيه سنة ١٩٠٣ ما لا يقل عن
٣٥٧٣٢ مركبا وزاد هذا العدد فى ١٩٠٤ الى ٤١٧٤٠ مركبا .

والى جانب عوائد الدخولية وعوائد الملاحة ، كانت هناك
عوائد الأوزان التى حصلت على كل ما يتم وزنه بالأسواق وغيرها ،
وكانت مصلحة عوائد الأوزان بكل منطقة من المناطق تعطى بالالتزام ،
وقد بلغت عوائد الأوزان من الكثرة الى الحد الذى أثار ازعاج كل
الأهالى ، فتشيز جريدة المحروسة الى ذلك : « فان التاجر يشتري
البضاعة ويأتى بها من غير ثفرن (الاسكندرية) موزونه ، وعليها
رسم المقدار فيلزم باعادة وزنها لدفع العوائد ، ولا يقبل منه
علم قبائى الاسكندرية أو القاهرة فاذا أراد بيع طرد يوزنه ألزم

بإعادة الوزن ثالثة ، وهكذا كلما تكرر البيع تكرر الوزن حتى يدفع
الطرد قيمة ثمنه ، فتعطلت بذلك تجارة الوطنيين ، وراجت تجارة
الأجانب لكونها معفاة من ذلك ، •

ونتيجة لهذه الأعباء التى كانت تسببها عوائد الأوزان للتاجر
والأهالى ، أخذت الحكومة تهتم برفعها فقررت إلغاؤها سنة ١٨٨٠
بكافة القرى بالمديريات فى محاولتها لتخفيف الأعباء المالية عن
الفلاحين ، واستمر تحصيلها بالمدن والبنادر حتى صدر مرسوم
فى ١٠ أغسطس ١٨٨٦ ، بإلغاء عوائد الأوزان الجارى تحصيلها
لجانب الميرى ، وتحديد تعريفة يتبعها القبائية فى تحصيل ثمن
الوزن ، وألا يخرج عنها القبائية ، وكل ما يحصله القبائية
العموميون يكون لهم بالكامل بعد أن كانوا يدفعون نصف الحصة
المحصلة للميرى (مادة ١) وفى مقابل إلغاء عوائد الأوزان يدفع
القبائية الفردة عن كارهم (مادة ٧) ، وبالرغم من إلغاء عوائد
الأوزان بالقرى إلا أن القبائية صرفوا كل اهتماماتهم لإكراه الفلاح
على دفع تلك العوائد فيحتالون عليه مع السماسرة ليأخذوا منه
زيادة عن المال الذى كان مربوطا على كل قنطار قطن قبل رفع
العوائد عنه ، فكان فى إلغاء عوائد الأوزان ضرر بالفلاحين ، لأن
الحكومة أصبحت لا تتدخل فى أمورها ، ووقع هذا الضرر بالذات
على الفلاحين الفقراء دون الأعيان والأغنياء ، فدفع الفلاحون عوائد
الأوزان أضعافا مضاعفة ، لكل من كان يزن أقطانه مستغلين فى
ذلك جهل الفلاحين هذا إلى جانب عدم وجود أى قانون يردعهم
أو حكومة يخشون بأسها • • فكانت الحكومة قبل إلغاء عوائد
الأوزان تختار لمصلحة الأوزان عمالا تختبرهم على يد شيخ معين من
قبلها ، وتضع لهم حدا لا يتجاوزونه وإلى جانب ذلك كانت تعين
مندوبيا من موظفيها يحافظ على نظام تحصيل عوائد الأوزان المقررة
للحكومة وفى مقابل عوائد الأوزان هذه كان البائع والمشتري فى

مأمن من تلاعب القبائية وغش الأوزان ، وإذا حصل ما يخل بالنظام ، كان مندوب الحكومة يقوم بالفصل بين المتنازعين بما تخوله له النظم المتبعة ، وهكذا ظل عبء عوائد الأوزان ثقيلًا حتى بعد الغائها .

ومن الضرائب التي فرضت على التجار تلك الضريبة التي عرفت باسم الوريكو ، وهي في الأصل فردة الروس ، والوريكو تقرر في الأقاليم في سنة ١٨٢١ وبالقاهرة ١٨٢٤ ، وفي الاسكندرية سنة ١٨٢٩ ، واختلفت درجات الوريكو من خمسة قروش الى ١٥٠٠ قرش وقد تعرض الوريكو للإلغاء والاعادة مرارا بالقاهرة والزيادة في الأقاليم .

ويختلف مقدار هذه الضريبة من شخص لآخر ، على حسب اقتدار كل تاجر وما يكتسبه من عمله ، ووصلت في بعض الأحيان أكثر من ١٥٠٠ قرش ، وعندما فرضت الضريبة الشخصية على المذكور خفض وريكو التجار فأصبح مقداره يتراوح بين ٥٠ قرشا و ٧٥٠ قرشا .

ومن الجدير بالذكر أن هذه الضريبة أضرت بمصالح التجار في الغالب ، ويرجع ذلك لعدم فرضها على أساس سليم ، ففي عصر اسماعيل ، نجد أن الوريكو قد زاد في الأقاليم البحرية في حين نقصت قيمته في الأقاليم القبلية .

وأما تقدير الوريكو على أفراد الطوائف ، فكان يتم بمعرفة مشايخ الطوائف ، كل طائفة بحسب ما يترأى لهم ، وعندهم مدى اقتدار كل إنسان وهذا الأمر موكل الى عهدتهم بدون قاعدة ، وفي كثير من الأحيان وقع عبء ضريبة الوريكو على صغار أفراد الطائفة .

ومن الملاحظ أن بعض فئات التجار كانت مستثناة من عوائد الوريكو ، فكل من كان يتعين في مركز « سر تجار » يعفى من دفع

عوائد الويركو » فعندما تعين السيد حسين الرفاعي سر تجار القاهرة ، رفع المقرر عليه من الويركو ، مادام مستمرا في تلك الرئاسة . . .

أما عن إلغاء الويركو ، فإن هذه الضريبة لم يتم إلغاؤها مرة واحدة ، بل في سنة ١٢٨١ (١٨٦٤ - ١٨٦٥) صدر أمر الى محافظ الاسكندرية بالتجاوز عن الويركو المفروضة على أهالي الاسكندرية وإبطال ذلك بها ، وكذلك تقرر إلغاء الويركو بالقصر في ذلك الوقت .

وفي يناير ١٨٩٦ تقرر إلغاء الويركو في كل أنحاء القطر المصري ، وبهذا ظل التاجر المصري يرزح تحت عبء ضريبة الويركو حتى بداية العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، يدفعها الى جانب غيرها من العوائد الأخرى التي أثقلت كاهله .

أما « عوائد الحملة » فهي تلك الضريبة التي كان يحصلها ملتزم السوق ، الذي عرف باسم « الحمل » من الباعة والمشتريين على حد سواء ، وظلت تحصل بطريقة الالتزام على مايباع في الأسواق ، وكان يوجد بكل مديرية وكل مركز ، مراكز حملة ، وفي عهد عباس باشا الأول أصبح الحمل مسئولاً عن كل ما يحدث بداخل السوق من مشاكل وحلها ، ولذلك تقرر عند بيع أى شيء في السوق ، أن يطلب من البائع قبل قبض الثمن ضامناً معتمداً ، فإن أحضر الضامن فيها والا يضبط البائع اذا تراءى للحمل انه من المشبوهين ، ويسلم الى محل الحكم هو وما يريد بيعه من الأشياء للوصول الى حقيقة الأمر ، واذا اشترى شخص شيئاً من السوق بدون ضمانه وظهر أنه مسروق ، فإن الحمل يجب عليه أن يدفع ثمنه للمشتري نظراً لإهماله في أخذ الضمانة . وحتى عهد سعيد لم يكن هناك قاعدة أو نظام لتحصيل عوائد الحملة ، ففي بعض

المديريات يتمّ تحصيل عوائد على أصناف لا تحصل عليها عوائد في مديرية أخرى ، هذا فضلا على ان العوائد لم تحصل على سياق واحد في كل المديريات ، فهي تختلف في قيمتها من مديرية الى أخرى .

ولتوحيد هذا الاختلاف ، وضعت لائحة في عهد سعيد لتوحيد تحصيل هذه العوائد وجعلها تسير على نمط واحد وقيمة واحدة في جميع الجهات ، على أن يظل العمل بالطريقة القديمة في تحصيل عوائد الحملة ، في المناطق التي لم تنته مدد التزامها ، وذلك حفاظا على حقوق المتزمين وتلافيا لشكاواهم ، وبانتهاء مدد هذه الالتزامات ، يصبح العمل على الفور طبقا للائحة الموضوعة الجديدة ، التي حددت تعريفة معينة للحملة ، واعتبرت من يخرج عنها بالزيادة مختلسا يجازى على ذلك حسب القانون .

وقد تقرر عدم أخذ حملة على مجرد المرور وان يكون الأخذ فقط دفعة واحدة عند البيع ومن البائع فقط - لا من البائع والمشتري مناصفة كما كان متبعيا في بعض الجهات - وكذلك تقرر عدم تحصيل عوائد حملة على كل البضائع المستوردة وكذلك المدة للتصدير اكتفاء بالرسوم الجمركية .

وأي جانب ذلك تقرر اعفاء فروشات أصحاب الكارات ، من التجار والخطارين والحريرية وغيرهم ، اكتفاء بما هو مفروض عليهم من عوائد الكارات المعروفة بالويركو .

ولما كانت الحملة بأسواق المواشي تغطى بالالتزام ففي حالة حدوث بعض الأوبئة بهذه الأسواق ، وصندوق الأوامر بمنع بيع المواشي بها ، يترتب على ذلك وقوع الضرر للمتزمي الحملة بهذه الأسواق ، وتجنبنا لهذا الضرر ، حددت تعويضات لتدفع لهؤلاء

الملتزمين من المديرية ، لتعويضهم ما يفقدونه من عوائد الحملة على عدد أيام الأسواق التي خلت دون تحصيلهم عوائد منها .

وقد ظلت عوائد الحملة تحصل على هذا الأساس حتى صدر أمر عال في ٢٤ نوفمبر ١٨٩٠ بالقائها من الأسواق من كافة أنحاء القطر المصري ابتداء من أول يناير ١٨٩١ ، وبعد دراسة هذه الضرائب والعوائد يتضح لنا مدى الأعباء التي واجهت التجارة الداخلية في فترة الدراسة ، وقد تولدت هذه الأعباء نتيجة لوضع مصر الاقتصادي في ذلك الوقت ، والذي تميز بتعدد الضرائب لاتاحة فرص أكبر لتوفير مصادر ايراد لتسديد الديون وفوائدها التي تزايدت في ذلك الوقت ، الا ان تحصيل هذه الضرائب والعوائد لم يكن عادلا بالمرة ، فقد افلت من عبثها كل من هو أجنبي ومن يلحق بهم ، ولم يتحملها سوى الوطني ، فمن المعروف ان التجار الأجانب ، كان يعمل معظمهم في مجالات الاستيراد والتصدير وجزء منهم قصر عمله التجاري على التجارة في الداخل فقط ، وبذلك أعفيت بضائع من يعمل منهم في مجالات الاستيراد والتصدير من دفع عوائد الدخولية والحملة وذلك اكثفاء بتحصيل الرسوم الجمركية على تلك البضائع ، وكذلك أعفى الأجانب من عوائد الويركو والأوزان ، ولكن الذين كانوا يعملون منهم بمجالات تجارية في الداخل خضعوا لعوائد الكارات (الويركو) الا انهم كانوا يفلتونها منها بحكم امتيازاتهم التي حرمت سريان أية ضرائب عليهم دون الرجوع الى بلادهم .

والى جانب هذه العوائد كانت هناك عوائد « الدلالة » والتي خصت التجارة الوطنية دون الأجنبية واختلف مقدارها من ٢٪ الى ٥٪ من قيمة الأصناف المباعة ، وكان تحصيلها يتم بالتراخي بين البائع والمشتري ، سواء أكان الدفع من أحدهما أم من الطرفين

معا . والى جانب ذلك فرضت الضرائب الشخصية على بيع المجوهرات والسمسرة ومقالى الحمص ، وهذه كلها كانت تخص التجارة الوطنية دون الأجنبية وكانت هذه الضرائب تسرى على جميع أرباب التجارة وبلغت درجة من الزيادة حتى أفقرتهم ، فلم يعف متجر من أتاوة كان يؤديها .

وهكذا نجد أن الحكومة لم تلتفت في يوم من الأيام لحماية التجارة الوطنية ضد مزاحمها القوى المتمثل فى رأس المال الأجنبى ، بل بالعكس عرقلتها ، ان لم تكن قضت عليها وهى فى مهدها ، يفرضها هذه الضرائب الباهظة . واهمة فى ذلك انها تزيد فى إيراداتها ، ولكنها فى الواقع كانت تقتل شيئا لا يدانيه أى إيراد كانت تقتل الجذور التى كانت ستترب عليها الرأسمالية التجارية المصرية لو تهيأ لها المناخ عقب سقوط نظام الاحتكار ، وإذا كانت هذه الموائد قد رفعت من وجه التجارة الوطنية قرب نهاية القرن التاسع عشر واولئل القرن العشرين ، فلم يكن هذا الا تمشيا مع مبدأ الحرية الاقتصادية الذى نادى به بريطانيا فى ذلك الوقت هذا الى جانب تخفيفها لبعض الأعباء عن المزارعين ، وبالرغم من ذلك فقد جاء هذا الالفاء متأخرا وبعد ان ملك رأس المال الأجنبى ، معظم الأمور فى الساحة التجارية ، وبعد ان كتمت أنفاس رأس المال الوطنى .

٣ - النقد :

شهدت مصر اختلالا فى النظام النقدى ، ظل مستمرا حتى أواخر القرن التاسع عشر ، وكان لهذا الاختلال الذى ساد معظم اوقات فترة الدراسة أكبر الأثر فى ذبذبة أسعار الحاجيات فى السوق ، وكذلك السوق التى تنقصها العملة المضبوطة التى يمكن الاعتماد عليها فى قياس قيمة السلع ، لابد ان تكون سوقا مضطربة

تندعم فيها الثقة التي تعتبر أساس المعاملات ، ويطغى فيها الغش والتزوير وعدم الاستقرار ، وفي الواقع ان استقرار قيمة العملة أمر مهم ومفيد للتجارة ، وكان هذا الاختلال في النظام النقدي أكثر تأثيراً على حركة التجار الوطنيين من التجار الأجانب ، وهذا ما سيتضح لنا من دراسة حالة العملة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

مع بداية عهد محمد علي ، كانت العملة المتداولة في السوق المصرية خليطاً من العملة التركية والمصرية والأجنبية ، وذلك نظراً لأن القرش ، وهو يمثل العملة التي كانت تضرب في مصر كان ذا قيمة متدهورة ، ومع التوسع الاقتصادي الذي تم مع التغييرات التي حدثت في الزراعة والصناعة والتجارة ، تلك التغييرات في الاقتصاد المصري ، التي عجلت من عملية ادماج الاقتصاد المصري في السوق الرأسمالية العالمية كاققتصاد تابع يخضع لسيطرة رأس المال الأجنبي بصفة عامة ، والانجليزى بصفة خاصة في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، وبذلك أصبح القرش لا يصلح وسيطاً في التداول نظراً لصغر قيمته ، ومن ثم ظهرت الحاجة الى ادخال نظام نقدي جديد . أضف الى هذا ان هذه العملات المختلفة المتداولة في مصر كانت أسعارها ترتفع وتهبط بين حين وآخر وقيمتها لا تستقر على قرار ، بدليل ان الحكومة كانت تذيع بين آن وآخر تسعيرات جديدة تحاول أن تتلاقى بها الاضطراب السارى في أسعار العملة المتداولة ، ولم يتمكن محمد علي في بداية الأمر من القيام باصلاح جدى في نظام النقد لأن هذا النظام كان مرتبطاً بنظيره في الدولة العثمانية ، وذلك خوفاً من قيام خلاف بينه وبين الدولة ، ولذلك استمر نظام النقد على هذه الحالة من الاضطراب حتى سنة ١٨٣٤ ، حين حاول محمد علي وضع أساس لذلك النظام بذكريتو صدر في هذا العام وبمقتضى ذلك تمثلت أسس النظام النقدي في الآتى :

— جعل الريال وحدة النقد المصرية ، وينقسم الى عشرين قرشا ،
بدلا من البارة أو القرش اللذين كانت قيمتهما من التدهور
بحيث أصبحا لا يصلحان لهذا الغرض .

— سك ريالات من الذهب وزن القطعة ٧ قراريط و عيارها
٣٥٠ من الألف وريالات من الفضة (وزن القطعة ١٢٠ قيراطا)
وجعل لهما قوة ابراء مطلقة ، وعلى ذلك يكون نظام المعدنين
قد اتبع رسميا كقاعدة نقدية وكانت نسبة وزن الفضة في
الريال الى وزن الذهب ١٥٥ : ١ وهى النسبة التى كانت
مقررة فى فرنسا آنذاك .

— وفى عام ١٨٣٦ ضرب جنيه ذهب يحتوى على خمسة ريالات أى
١٠٠ قرش (وزن ٨٥٤٤ جراما ، وبه ٧٤٧٦ جراما من
الذهب الخالص) .

— جعل حق سك النقود احتكارا للدولة ، فلم يكن للأفراد حرية
سك النقود .

— احتفظ بتداول بعض النقود المعدنية الأجنبية وأصبح على
الأفراد أن يقبلوها فى التداول وقوم الجنيه المصرى فى
علاقته بالعملات الأجنبية بأكثر من قيمته أى ان العملات
الأجنبية تكون قد قومت بأقل من قيمتها ، أى بأقل مما فيها
من معدن ، وبذلك تكون عملات جيدة ، ويكون الجنيه المصرى
عملة رديئة ، وذلك على أمل ان يطرد الجنيه المصرى عندما
يكثر فى التداول العملات الأجنبية التى تحتوى على معدن
تفوق قيمته كنقود (*) .

(*) وذلك طبقا لقانون جريشام . ومحصله ان العملة الرديئة تطرد العملة
الجيدة من التداول

على أية حال لم يحدث ما كان متوقعا ، فعبزت دار الضرب عن سك قطع العملة الذهبية الكافية للمبادلات الكبيرة ، مما أدى الى استعمال العملة الأجنبية وأخذت السوق المصرية تجتذب كميات كبيرة منها خصوصا في موسم القطن سنويا ، ولرداءة الجنيه الانجليزى من بين هذه العملات أصبح أكثر العملات استعمالا وشيوعا في التداول ، وتبوأ مركز الصدارة من ذلك الوقت في مصر ، وأصبحت مصر تسير من الوجهة العملية على نظام المعدن الفردى ، لا نظام المعدنين من الوجهة النظرية ، فكان لشيوع تداول الجنيه الانجليزى ، وعظم علاقات مصر التجارية مع انجلترا ، خاصة بعد سنة ١٨٢٨ حين ابتدأ نفوذ انجلترا التجارى يزد في بلاد الامبراطورية العثمانية نتيجة للمعاهدة التجارية التى أبرمت بين انجلترا والسلطان ، فمنذ ذلك الوقت أخذت انجلترا تستعمل نفوذها في توجيه مصر الى نظام المعدن الفردى ، فأصبحت النقود الذهبية لها قوة ابراء مطلقة في حين ان العملة الفضية أصبحت تعتبر نقودا مساعدة ، ولم يقتصر الأمر على هذا ، بل ان المضروب من القروش ، كان سيء الضرب الى جانب عدم تجانس القطع ، مما جعل عملية تزوير القروش من السهولة بمكان ، تلك التى قام بها الأجانب بصفة خاصة (والتى استمرت بعد عهد محمد على) - ويرجع ذلك لحماية الامتيازات الأجنبية والتى حالت دون وقوعهم تحت طائلة القانون .

ومن الملاحظ على هذا النظام انه لم يتلاف عدم استقلال النظام النقدي المصرى ، وكذلك فان تحديد علاقة قانونية بين العملات الأجنبية والمصرية كان أدعى الى انتشار التجارة بالعملات المختلفة ، وإلى اعطاء الفرصة للولاة ليتلاعبوا بأسعارها طبقا لما تمليه عليهم مصلحتهم الخاصة .

ونظرا لتقلبات أسعار العملة وانتشار المضاربة فيها ، وما كان لذلك من أثر على أحوال البلاد بصفة عامة ، والتجارة بصفة خاصة ، وعلى أمل التخلص من كل المساوئ النقدية ، وافق محمد على في (٢٧ يناير ١٨٤٣) على إنشاء بنك (بنك الدولة) بالاسكندرية بهدف تنظيم الأحوال المالية والقضاء على المساوئ الموجودة وتنظيم النقد ، ومنح التسهيلات للتجارة ، وتسليم الودائع من الدولة والأفراد وتشجيع الأغنياء على أن يضعوا ما اختزنوه من الأموال للتعامل . ويرى محمد فهمي لهبطه « أنه لا يوجد ما يدل على أن مشروع هذا البنك قد تحقق » ، وبذلك لم تجد المحاولات التي قام بها محمد على لاصلاح نظام النقد .

وبالرغم من ذلك الا ان النظم النقدية التي اتبعت في عصر محمد على ، ظلت سارية في مصر في عصر كل من عباس باشا الأول ، وسعيد باشا الا أننا نلاحظ أن الفضة أخذت تتنازل عن مركزها للذهب في عصر الأخير ، وفي عصر اسماعيل حاولت الحكومة ان تستفيد من هبوط الفضة على مستوى العالم ، حوالي ١٨٧٠ ، وذلك بإصدار كميات عظيمة من العملة الفضية ، ولكن ذلك كانت له تأثيراته المفجعة ، فأخذت أسعار القطع الفضية في الهبوط ، وازداد الارتباك النقدي ، ويرجع ذلك الى اغراق السوق المصرية بالعملة الفضية ، وبالذات الأجنبية بعد سنة ١٨٧٠ ، حيث انخفض في ذات السنة ثمن الفضة على المستوى العالمي ، لاكتشاف مناجم غنية بالفضة ، وزيادة المنتج من هذا المعدن . وأخذت النقود الفضية الأجنبية تنهال على مصر ، لأن لها فيها تدولا قانونيا ، وقد أدى ذلك الى خسارة كبيرة لمصر لأنها كانت تقبل في سداد الديون بقيمتها القانونية ، وهي أكثر من قيمتها المعدنية .

والى جانب ذلك تميزت فترة حكم الخديو اسماعيل باستخدام عملات أجنبية متعددة ، ويرجع ذلك الى ان هذه الفترة (الستينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر) شهدت تغفلا وتصارعا لرأس المال الأجنبى فى مصر ، ففى ذلك الوقت لجأت الحكومة المصرية الممثلة فى شخص الخديو الى الاقتراض من الخارج للانفاق على مشاريعها الداخلية ، ولذلك شهدت مصر استخدام عملات أجنبية متعددة وقام التداول النقدى فى الواقع على قاعدة الذهب وذلك لأن المسكوكات الأجنبية المتداولة - التى كانت تستخدم فى تسوية المعاملات الداخلية والخارجية - كانت مسكوكات ذهبية ، وكان الجنيه الانجليزى أردأ هذه العملات الأجنبية ولذلك تمكن من طردها ، وأصبح أكثرها شيوعا وصدارة فى التداول ، وعلى الأخص فى تسوية المبادلات الخارجية .

والى جانب ذلك كانت هناك مساوئ نقدية عديدة ، فالى جانب قيام الصيارفة بالتنقل فى القرى والمدن وبيعهم النقود الفضية بأسعار مرتفعة للفلاحين فى أوقات موسم القطن ، حتى اذا ما انتهى موسم القطن ، هبطت قيمتها لعدم الحاجة اليها ، وفى ذلك الوقت يقوم التجار الأجانب بشراؤها من الفلاحين بأسعار أقل . أيضا كان الأجانب ما فتئوا يمارسون هوايتهم فى تزيف العملة ، وكانت العملة الفضية المزيفة تعد فى الخارج وترسل الى مصر ، حيث يتم تصريفها على يد عملاء أجانب أيضا « فما كان يرد الى مصر من العملة التى ظهر انها كانت تزيف فى جنيف على يد أميل ولاتس وشركة كورييل ورومانو ومندولفو وسكينازى بالاسكندرية ، فكوريل ورومانو كانا مقيمين فى فرنسا وسويسرا لشترى العملة وارسلها الى سكينازى الذى يقوم بتصريفها فى مصر » وعندما علمت الحكومة المصرية بعمليات ادخال العملة المزيفة فى الخارج الى مصر فى أبريل ١٨٨١ ، أبلغت ذلك الى مراكز

الاختصاص لاجراء التفتيش ، وتم القبض على مجموعة من المشتبه فيهم في كل من مرسيليا والاسكندرية ، وقدموا للمحاكمة في مرسيليا ، ولكن المحكمة قررت تغريم كل من أمورييني وكورييل بغرامة مالية قدرت بثلاثة آلاف فرنك نظير الضرر الأدبي الذي سببه هؤلاء الأفراد ، ويرجع ذلك لعدم ثبات ضرر الحكومة المصرية المادى . ومن الملاحظ ان تهريب العملة حدث بالرغم من الاحتياطات التي اتخذت منذ ١٨٨٠ لمنع دخول العملة المزيفة مع مدير عموم الجمارك ومحافظ الاسكندرية . ولكن بالرغم من كل ذلك أخذت العملة الفضية المزيفة تزداد من يوم لآخر ، ففي سنة ١٨٨٤ تقدم رجال طوائف التبانه والخبازين بعرضعات الى مجلس النظرار يشكون فيها من كثرة تداول القروش المزيفة ، وانتشارها بالأسواق ، والخسائر التي تسببت لهم من وراء ذلك ، وان هذا التمادى في انتشار هذه العملة يؤدي الى تدهور التجارة ، وارتباك في حركة البيع والشراء .

والى جانب كل ذلك ، كان للديون التي نادت مصر بأعبائها في ذلك الوقت أثر سيئ على الحالة النقدية ، حيث تطلب تسديد الديون وفوائدها أن يكون بالعملة الجيدة ، ولذلك سحبت العملة الجيدة من السوق المصرية الى الخارج ، في حين قبعت العملة الرديئة في مصر ، وهذا زاد من كثرتها .

وكان لعدم استتباب نظام العملة ، ووضوله الى هذه الحالة المحزنة من الانهيار المستمر للعملة الفضية وانتشار العملات المزيفة منها بكثرة ، هذا الى جانب التفاوت في قيم العملات الأجنبية المتداولة في مصر ، فكل ذلك كان دافعا للتحرك نحو اصلاح نفدى لوضع حد لهذا الارتباك النقدي السائد ، فتألفت لذلك لجنة في ١٣ شوال ١٣٠١ (أغسطس ١٨٨٤) للنظر في حالة العملة المتبعة

فى مصر وفى طرق اصلاحها ، وبعد أن انتهت اللجنة من أعمالها ، توصلت الى نتيجة وهى أن طرق العملة المتبعة فى مصر كثيرة العميوب ، ويرجع ذلك الى قلة العملة الوطنية ، والتي أضحت غير كافية للاحتياجات المتعددة ، مما أفسح المجال لادخال العملات الأجنبية وأدى هذا الى هبوط عمومي فى أسعار العملات وخاصة الفضية ، وأيضاً أدى نظام العملة السائد فى ذلك الوقت الى سهولة تزيف القرش ، وبالتالي أدت التغييرات المتوالية على العملة الى قلة الثقة بها ، واثّر ذلك بالتالى على ثروة البلاد وحركة التجارة وهذا هو الباعث على عدم ثقة الأهالى بالعملة الوطنية ، وبناء على النتيجة التى توصلت اليها هذه اللجنة رأت « أن يكون الجنيه المصرى وحدة العملة المصرية وقاعدتها بدلاً من القرش ، والاستعاضة عن البارة التى لم تعد تصلح فى المعاملة بعشرة قروش ، وهذا التغيير ضرورى لتسهيل المعاملات التجارية ، وأيضاً رأت بقاء الذهب قاعدة للعملة المصرية ، وأن يكون وزن الجنيه ثمانية جرامات ونصف جرام ، وكذلك جعلت قطعة العشرين قرشاً (الريال) القاعدة الحقيقية للعملة الفضية ، وأن يكون وزنه ثمانية وعشرين جراماً ، وكذلك رأت اللجنة ضرب خمسة أنواع من العملة الفضية بنسبة الريال وزناً وقيمة أحدها بعشرين قرشاً وهو الريال ، والثانى بعشرة قروش والثالث بخمسة قروش والرابع بقرشين اثنين والخامس بقرش واحد .

ونتيجة لهذا التقرير الذى قدمته لجنة العملة صدر مرسوم ١٤ من نوفمبر ١٨٨٥ المعدل بمرسوم ١٣ من نوفمبر ١٨٨٧ ، والذى يعتبر أساس السياسة النقدية فى مصر ومؤدى هذين المرسومين :

١ - أن وحدة النقود المصرية هى الجنيه المصرى الذهبى ، وبذلك تخلى عن نظام المعدنين .

٢ - سك عملة فضية وبرونزية ونيكلية من الفئات الصغيرة تساعد حركة التبادل بين الناس كعملة مساعدة .

٣ - تحديد وزن وعيار النقود على اختلاف قيمتها .

٤ - اعطاء الأفراد حق سك العملة ، مع احتفاظ الحكومة بحق ضربها ، أى يقدم الأفراد المعدن ورسوم الضرب ، وتقوم الحكومة وحدها بضربها .

٥ - الاحتفاظ بثلاثة أنواع من النقود الأجنبية ، وهى الجنيه الانجليزى والجنيه الفرنسى والجنيه التركى ، ويرجع هذا الاحتفاظ الى انه لا بد من مضي وقت حتى تسك نقود قومية ، ولذلك اتخذت هذه الاحتياطات ، وحدد لهذه النقود سعر قانونى ، وتقرر ان تكون قيمتها المعدنية أكبر من قيمتها الاسمية لكى تكون نقودا قوية بالنسبة للجنيه المصرى ، حتى اذا ما سك الجنيه المصرى بكميات كافية طردها من التعامل ، لانه يحتوى على مقدار من المعدن مساو لقيمه القانونية ، والجدول التالى يبين مقدار الذهب فى الجنيه المصرى وفى كل من النقود الأجنبية الثلاثة .

العملة	القيمة القانونية	القيمة المعدنية	نسبة قلة التقويم	
			بالقرش	فى المائة
الجنيه المصرى	١٠٠ قرش	١٠٠ قرش	—	—
الجنيه الانجليزى	» ٩٧.٥	» ٩٨.٤٤١	٠.٩٤٤	٪٩٥٩
الجنيه الوبنتو الفرنسى	» ٧٨.١٥	» ٧٨.٠٦٩	٠.٩١٩	٪١٧٧
الجنيه التركى	» ٨٧.٧٥	» ٨٨.٩٤٢	١.١٩٢	٪١٣٤٠

وبعد صدور هذا المرسوم ، صدرت تعليمات الى صيارف
المصالح الحكومية بقبول العملة الجديدة بدون استثناء كالعملة
الذهبية ، مهما كان مقدار المبلغ المقتضى توريده بحيث ان كل مبلغ
يدفع للحكومة يصبح قبوله بأكمله من العملة الفضية الجديدة ،
ويمكن استبدال هذه العملة بالعملة الذهب فى خزينة المالية
بالقاهرة ، وخزينة مصلحة عموم الجمارك بالاسكندرية ، وكما ان
المادة ١٤ من مرسوم ١٤ نوفمبر ١٨٨٥ تقضى بعدم الزام أحد قبول
مبلغ من العملة الفضية الجديدة يزيد عن مائتى قرش ، وتلتزم
خزائن الحكومة بذلك بكل دقة ولا تصرف لأى شخص أكثر من هذا
المبلغ المحدد الا بناء على طلبه . وفى نفس الوقت وضعت تعريفات
مؤقتة لقبول العملات الفضية القديمة ، وذلك فى محاولة للتخلص
منها ، بسبب ازدياد الشكاوى المقدمة من التجار وغيرهم من جراء
تنازل أسعار هذه العملات ، وما يسببه من خسائر واضرار بحالة
التجارة .

وعلى أية حال ، لم يحقق مرسوم الإصلاح النقدي المذكور
الأملى الذى كان معلقا عليه فى تزويد البلاد بعملة ذهبية قومية ،
لعدم كفاية المسكوكات الذهبية المصرية ، لدرجة ان تعددت الشكاوى
بسبب ذلك و فرغ رئيس جمعية المنتجين بالاسكندرية مذكرة
الى وزير المالية بخصوص شكاوى تجار الاسكندرية ، من صعوبة
تداول الجنيهات المصرية بالأقاليم ، وان الحكومة تعالج ذلك ببطء
ولكن من الواجب على الحكومة اصدار دفعة جديدة من العملات
المصرية من الذهب . .

على كل حال أدى السماح بتداول ثلاث عملات اجنبية بصفة
مؤقتة الى أن أصبح الجنيه الانجليزى كالعادة مترفعا على هذه
العملات حتى الجنيه المصرى ، وتبوأ مركز الصدارة والشيوع فى

التي أول لأنه كان يقلل من قيمته ، وظل كذلك حتى قيام الحرب العالمية الأولى في غرب كل العملات الذهبية في مصر ، ففي كل عام وفي الخريف بالذات يشتد الطلب على الذهب من إنجلترا لتمويل محصول القطن ، ففي الفترة من ١٩٠٠ حتى ١٩١٣ استوردت مصر سنويا في فصل الخريف من لندن اثنا بما يعادل ٧٠٠٠ ر. ٧ جنيه من الذهب ، ويرجع ذلك تبعا لزيادة حجم المحصول وارتفاع الأسعار ، وهذه الجنيهات الذهبية التي كانت تستورد في أثناء محصول القطن سنويا من إنجلترا ، كان يعاد تصديرها خلال باقى شهور السنة ، لدفع أثمان الواردات المصرية التي كانت تأتي من الخارج سواء من الأدوات المصنوعة أو المواد الغذائية ، بعد أن فقدت مصر أهميتها كمنتج للمواد الغذائية لكل سكانها وتحول الاقتصاد المصري ابتداء من ستينيات القرن التاسع عشر الى اقتصاد يستورد بعضا من المواد الغذائية .

وإذا كان هذا الإصلاح النقدي لم يمنح مصر عملة وطنية مستقلة الا أنه رغم ذلك أنهى تعدد العملات المتداولة فيها ، وآمن البلاد من اضطراب أسعار هذه العملات ، وتدهور قيمتها ، كما حدد ذلك القانون بصفة نهائية دور الفضة بأن جعلها مجرد عملة مساعدة ، وأيضا منع ما كان ينتاب العملة من التزييف وسوء السك ، كما كان من فتيحة على وجه العموم حصول البلاد على كميات من النقود تكفى حاجة المعاملات وكان لذلك أثر واضح في تسهيل حركة المبادلات الداخلية والخارجية على السواء .

وهكذا بعد اصلاح ١٨٨٥ ، أصبح الجنيه الانجليزي السائد المستعمل في كل المعاملات المصرية وأصبحت الجنيهات المصرية بمثابة نقد تعدادي فقط ، بعد أن توقف سك الجنيهات المصرية بعد ١٨٩١ ، وبذلك أصبح هناك ارتباط بين العملة المصرية الممثلة في الجنيه المصري ، والعملة الانجليزية الممثلة في الجنيه الاسترليني .

وقويت الرابطة بين العملة المصرية والعملية الإنجليزية ، بانضمام البنك الأهلي المصرى فى ٢٥ يوليو ١٨٩٨ ، فى عهد عباس حلمى الثانى ، برعوس أموال انجليزية ومنح البنك امتياز واحتكار اصدار البنكنوت القابل للتحويل الى الذهب (أى بدون سعر الزامى) على أن تكون مغطاة حتى النصف ذهباً ، ويضمن النصف الآخر بأوراق مالية تعينها الحكومة ، ويحتفظ بالذهب فى البنك الأهلي فى مصر ، أما السندات فيجوز الاحتفاظ بها فى لندن ، ومن ثم تتاح للبنك فرصة ادخال الاسترليني فى غطاء أوراق البنكنوت . وكان اعطاء البنك حق اصدار البنكنوت جزءاً من السياسة الإنجليزية للتحكم فى حجم وقيمة النقد المتداول فى مصر ، كجزء من سياستها الاقتصادية فيها .

وحتى سنة ١٩١٤ ظل سعر أوراق البنكنوت اختيارياً ، فكان الدائن غير ملزم بقبولها ، وفاء بدينه بينما كان البنك ملزماً بصرفها ذهباً ، وكان تداول البنكنوت قليلاً ، قبل الحرب العالمية الأولى ، لأن الناس لم يكونوا قد تعودوا استعمالها . ولذلك بقيت النقود المعدنية الغلبة فى التداول حتى ١٩١٤ .

وباندلاع الحرب العالمية الأولى ، قام أصحاب الودائع بسحب نقودهم من البنك بسبب قيام الحرب ، ولذلك صدر مرسوم فى ٢ أغسطس ١٩١٤ ، باعطاء أوراق البنكنوت سعراً الزامياً ، وبذلك مرت مصر مباشرة من نظام السعر الاختيارى الى نظام السعر الإلزامى للبنكنوت ، وعدم صرف البنك الأهلى له بالذهب واجبار الأفراد على التعامل به ، وبذلك اختفت النقود الذهبية بفعل قانون جريشام وكذلك اختفت مقادير من النقود الفضية اذ اكتنز معظمها ، وهكذا عملت إنجلترا منذ الإحتلال على تحقيق تبعية النقد المصرى لها كجزء من تبعية الاقتصاد المصرى للاقتصاد الرأسمالى البريطانى .

٤ - الموازين والمكاييل والمقاييس :

كما كان للتفاوت الذى حدث للعملة أثر على حركة التجار فى السوق المصرية كذلك كان للتلاعب الذى كان يحدث فى الموازين والمكاييل أثر فى الحركة التجارية داخل ذات السوق ، خاصة ان الحركة التجارية داخل أية سوق لا يمكن أن تزدهر الا فى ظل جو من الأمن والاستقرار .

والموازين والمكاييل والمقاييس لها دور مهم داخل أية سوق ، ففي المعايير التى يتم على أساسها تحديد قيمة وأثمان السلع ، وبذلك فلها دور داخل السوق ، خاصة بعد انقضاء نظام المقايضة .

وتعرضت الموازين والمكاييل والمقاييس فى مصر لعدة تغييرات منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى ادخال النظام العشرى فى عهد الاحتلال ، فعمل محمد على ، على استخدام الموازين والمكاييل والمقاييس الاميرية بهدف بعث الطمأنينة فى نفوس الرعية وتأمينهم من ظلم موظفي الشئون وبذلك قضى على التفاوت الذى كان موجودا بالموازين والمكاييل والمقاييس واستمر الحال حتى جاء سعيد باشا فاصبحت الموازين والمكاييل موحدة وسهلة التقدير والتقويم .

وجاء عهد اسماعيل ، وكان بمصر عدة مقاييس وموازين ، ومن المقاييس الذراع البلدى (لقياس المنسوجات البلدية) والذراع الاسلامبولى (لقياس الجوخ) والهنداسة لقياس أنواع الشيت ، ولكن هذه المقاييس كانت عديمة الترتيب صعبة الحسابات لعدم انتسابها لقوانين ثابتة ، هذا فى نفس الوقت الذى كانت تستعمل فيه الدول الأوروبية المتر .

اما المكاييل ، فكانت وحدتها الأردب والكيله والوينة ، وأضيفت اليها مكاييل مستخدمة فى عهد الخديو اسماعيل لحماية البائع

والمشتري ، أما الموازين فكانت وحدتها حبة القمح ومنها القيراط (أربع حبات) والدرهم (يعادل ستة عشر قيراطا) ومن الدرهم تكونت الأوقية والرطل والقنطار ، وعندما اتسعت التجارة مع الدول استعملت الأقة (تساوى ٤٠٠ درهم) والقنطار السكندري ويساوى ١٠٠ أقة والجرام ويساوى ٣٢٠ من الدرهم ، كما استعمل الكيلو جرام المعبر عنه باللتر ويساوى ٣٢٠ درهما .

ومن الجدير بالذكر ان عصر اسماعيل شهد أول محاولة لادخال النظام العشرى فى الموازين والمكاييل فى مصر ويرجع ذلك لاستخدامه فى معظم الدول التى كانت على علاقة تجارية بمصر ، هذا الى جانب اعتناق اسماعيل للمدنية الغربية من ناحية ، وكثرة أعداد الأجانب الذين كانوا يعملون فى التجارة بمصر من ناحية أخرى .

وبالرغم من ذلك الا ان المناخ المصرى كان غير مهيأ فى ذلك الوقت ولم يكن على الدرجة المطلوبة من الاستعداد لتقبل ذلك النظام ، ولذلك ذهبت الفكرة أدراج الرياح ، طوال عصر اسماعيل ولم نسمع عنها الا مع بداية الاحتلال ، حيث تشكلت لجنة فى ٣ سبتمبر ١٨٨٣ عهد اليها بحث ادخال النظام العشرى الى مصر .

وفى خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، أخذ يطبق النظام العشرى فى الموازين والمكاييل فى مصر ، وكان فى استعماله افادة للتجارة ، ولكنه لم ينتشر فى أنحاء مصر الا بالتدريج . وبعد ادخال النظام العشرى ، قررت الحكومة المصرية استعمال الموازين بدلا من المكاييل فى بيع الحبوب لدقتها .

وكان الهدف من ادخال النظام العشرى ، وضع حد للتفاوت الذى كان منتشرا فى مصر فى الموازين والمكاييل والنتائج عن عمليات غشها وتزييفها على يد الأجانب .

وبالرغم من ادخال هذا النظام الا أن الشكاوى كانت تتوالى على أجهزة الادارة يوميا من جراء عمليات غش وتزييف الموازين والمكاييل التي استشرت بين الأجانب بدرجة كبيرة عنها بين المصريين ، فأصبحوا يمتلكون كثيرا من الموازين والمكاييل بعضها للشراء ويكون بالطبع كبير الحجم وبعضها الآخر للبيع ويكون صغير الحجم ، وهذا بالطبع يضر بالبائع والمشتري على السواء ويرجع استشراف ظاهرة تزييف وغش الموازين والمكاييل بين الأجانب لأنه كان لا يجوز محاكمتهم في المحاكم الأهلية ، وليس للمحاكم المختلطة اختصاص في العقوبات الا في المخالفات أى أنها لا تستطيع أن تعاقب بأكثر من غرامة جنية واحد وحبس سبعة أيام ، وهذا العقاب لا يكفي في أحوال النش العمد ، وكتبت غرفة التجارة في القاهرة الى كرومر تطلب توحيد الموازين والمقاييس بمصر واتخاذ التدابير اللازمة لضبطها ومنع وقوع الغش فيها .

ولتلافي حالة الغش والتلاعب في الموازين والمكاييل التي اجتاحت الأسواق المصرية ، في فترة الدراسة أنشأت الحكومة « مصلحة الموازين والمكاييل » وألحقت بإدارة الطبيعيات بمصلحة عموم المساحة في سنة ١٩١٤ ، وتقوم هذه المصلحة بضبط جميع الموازين والمقاييس وآلات الوزن في القطر المصري ، عن طريق موازين ومقاييس رسمية تتخذها .

ومن دراسة الموازين والمكاييل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، نجد انها أخذت تتحول الى الأخذ بالنظم الغربية وبالذات النظام الفرنسي ، بهدف القضاء على التفاوت وعمليات الغش والتزوير في الموازين والمكاييل التي كانت سائدة في فترة الدراسة ، الا ان ادخال هذا النظام لم يحقق الاصلاح الكامل المنشود ، فظل الأجانب يحترفون هوايتهم المعروفة بتزييف الموازين والمكاييل بهدف تحقيق أكبر قدر من الربح ، غير عابئين بالجزاء

البسيط الذى كان يوقع عليهم ، وقد حقق لهم ذلك أرباحا طائلة على حساب السوق المصرية والتاجر المصرى .

مجالات التجارة :

كان للتجارة مجالات متعددة فى فترة الدراسة ، منها تجارة الأقطان وتجارة الغلال ، وتجارة المواشى ، وتجارة الأسماك ، وقد أفردت لها فصلا خاصا ، تحت عنوان « الأسواق فى مصر » وسوف أتناول هنا المجالات الأخرى وهى :

تجارة الأزياء والملبوسات والأدوات المنزلية :

من المعروف أن الأجانب كانت لهم الغلبة فى تجارة الأقطان ، وكما سيطروا على تجارة الأقطان سيطروا أيضا على تجارة استيراد المنسوجات والملابس الجاهزة ، والتي جنوا من ورائها أرباحا وفيرة ، ولذلك انتشروا فى المدن المصرية المهمة ، يقيمون لها المحلات الضخمة والشركات المختلفة التى تحكم فى هذه التجارة ومن المحلات التجارية التى امتلكها الأجانب بالاسكندرية « محلات هانو الكبرى » وكذلك محل الخواجة ماير وشركاه ومنها بالقاهرة محلات منشستر ، وكذلك محل ايبليكجيان الذى كان مركزه الرئيسى فى منشستر وفتح له فروعاً فى الولايات العثمانية والقاهرة ، وكانت هناك محلات تجارية لها فروع فى أكثر من مدينة ، منها محلات « س . استين » التى كان لها فروع بالاسكندرية والقاهرة . وكذلك محلات « دراكوبولو » كان لها فروع بالاسكندرية وطنطا .

أما عن أشهر محلات امتلكها الأجانب فى مصر ، « محلات شملا الكبرى » فقد أسستها أسرة شملا اليهودية ، وذلك عندما اشترك كليمان شملا مع شقيقه دافيد وفيكتور فى إقامة هذه المحلات لتجارة الملابس بمدينة القاهرة فى ١٩٠٧ .

وكذلك محلات شيكوريل الكبرى المشهورة في مصر ، التي تأسست في ١٨٨٧ على يد أسرة شيكوريل اليهودية التي استقرت في مصر منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وأصبحت أسرة مصرية ، ومن خلال ملفات المستخدمين بمحلات شيكوريل يتضح أن الأجانب سيطروا على معظم الوظائف بها ، الى جانب الوظائف الادارية الكبرى ، ولم يترك للمصريين سوى الوظائف القليلة الاهمية .

وغير محلات شيكوريل وشملا ، كانت هناك محلات سليم وسمعان صيدناوى التي تأسست بموجب القانون الانجليزى ، والتي سجلت في لندن تحت رقم ٩١٧٦٨ بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٠٧ . وقبل تسجيل محلات سليم وسمعان صيدناوى في لندن ، كانت هذه المحلات تعمل بنشاط في نفس أنواع التجارة التي عملت بها بعد تأسيسها كشركة ، وكان لها فرعان بالقاهرة أحدهما بالأزبكية والآخر بالموسكى وقد تركز نشاطها في تجارة جميع أصناف الملابس والأزياء وما يتبعها من جميع الأصناف الضرورية من الحراير والأجواخ والستائر والخردوات .

أما عن دور المصريين في هذا المجال التجارى ، فكانت مساهمتهم فيه محدودة ، لا يمكن مقارنتها بأى شكل بنشاط الأجانب فرأس المال الوطنى الذى استخدم في تجارة الأزياء والملبوسات كان ضئيلا وتركز في مجال تجارة المانيفاتورة بصفة خاصة التي انتشرت في أنحاء القطر المصرى ، وإلى جانب ذلك كانت هناك محلات وطنية لها نشاط يكاد يضارع المحلات التجارية الأجنبية منها « محل يوسف وأحمد الجمال » الذى كانت له فروع بالاسكندرية والقاهرة والمنصورة وطنطا ، إلا أن هذه المحلات كانت محدودة جدا .

وبذلك يتضح لنا سيطرة الأجانب على نوع مهم من تجارة مصر الداخلية ، ألا وهي تجارة الأقمشة والمنسوجات والخردوات وكافة الأدوات المنزلية وغيرها من المفروشات حتى كادت هذه السوق أن تكون حكرا عليهم ، وحقق الأجانب من وراء هذا النشاط التجاري أرباحا طائلة ، خاصة ان هذه التجارة شهدت روجا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ويرجع ذلك لطبيعة العصر ، الذي شهد ارتفاعا في مستوى معيشة قطاع عريض من الشعب وأدى الاحتكاك بينهم وبين الأجانب الى محاولة تقليدهم في نمط معيشتهم وملبسهم ومسكنهم ، واضعين في اعتبارهم ان هذا هو التحضر ، والى جانب ذلك كان لكثرة أعداد الأجانب في الاسكندرية والقاهرة وعواصم الأقاليم ، أثر في نمو هذا المجال التجاري ، فكل ذلك زاد من الطلب على الأزياء والملبوسات ، التي كانت تستورد من الخارج ، ولذلك أقيمت المحلات التجارية التي كانت في معظمها أجنبية ، وكانت كل منها تراعى في اختيار الجهة التي تستورد منها البضاعة ميولها الخاصة ومهارة مستخدميها ، وتصارعت ككل من أجل الحصول على أحسن الأماكن لتصرف بضائعها ، وفي النهاية نستطيع ان نقول ان الأجانب قد أدخلوا الى مصر أزياء حديثة الطراز وصورا من حضارة المجتمع الأوربي .

تجارة المعدات والآلات :

مما لا شك فيه أن فترة الدراسة ، شهدت تطورا في مجالات الخدمات ، سواء فيما يتعلق بمرافق النقل أو ما يتعلق بالمجال الزراعي أو غيره من المجالات الأخرى ولمسايرة هذا التطور كان لابد من أن تتوفر الآلات التي تستخدم في كل مجال ، ولما كانت مصر تفتقد الى مصانع داخلية لانتاج الآلات والمكينات وغيرها ، اتجهت النية الى استيرادها من الخارج وعلى يد أجنبية .

فمنذ ان شرعت الحكومة المصرية فى مد خطوط السكك الحديدية بالقطر المصرى والتجار الأجانب يتعهدون بتوريد كل ما تحتاجه من آلات وعربات سكك حديد ، وقاطرات ، وقضبان سكك حديد ، وفى عهد عباس باشا الأول تعهد الخوجة روبرت طوربن ، بتوريد أصناف الحديد الى الحكومة المصرية . وكذلك الخوجة روستى قام بتوريد الطلبات الى الحكومة المصرية ، وأيضا تعهد الخوجة بتلر وشركاه بتوريد قضبان السكك الحديدية من انجلترا .

وبذلك سيطر رأس المال الأجنبى على هذا المجال التجارى منذ البداية وبعد ذلك أنشئت شركات برأس مال أجنبى للعمل فى هذا المجال ، ومن هذه الشركات « الشركة العمومية للكهرباء والميكانيكا » التى تأسست فى ١٢ مايو ١٩٠٦ للاشتغال بجميع الأعمال الكهربائية وبيع وشراء الأدوات والآلات بكافة أنواعها ، وكذلك شركة السباخ المصرية التى تكونت فى ١٣ مارس ١٩٠٩ ، والتى اشترت من شركة المجارى Cairo Sewage Transport Co. مشروع نقل المخلفات العضوية فى مدينة القاهرة وفى داخلية بلاد القطر المصرى بما فى ذلك الآلات ودواب النقل والعربات .

والى جانب ذلك افتتح الأجانب شركة للتجارة فى الآلات الزراعية وآلات رصف الطرق والشوارع والمكينات البحرية واستيراد وبيع قطع القيار اللازمة لها ، وقد بدأت هذه الشركة أعمالها عندما قام بتأسيسها مستر ستينمان ومباردى شركاؤهم فى مدينتى القاهرة والاسكندرية ١٩١٠ (*) . ثم اتسع نشاطها بعد ذلك

(*) قبل تأسيس هذه الشركة كان محل ستينمان وعزيز جرجس مباردى وشركاهم بالاسكندرية يعمل الوكيل الوحيد عن ورشة وولترود الأمريكية . انظر المقدم : ٢٤ يوليو ١٨٩٤ .

وأصبحت لها فروع في بعض من عواصم الأقاليم مثل أسيوط والمنصورة وبور سعيد والمنيا لممارسة عرض وبيع وتوزيع الآلات الزراعية بأنواعها وقطع الغيار اللازمة لها .

والى جانب ذلك كانت هناك المحلات التي تعمل في هذا المجال التجارى وتملكها الأجانب ، التي تركزت بصفة خاصة بالاسكندرية ، ومنها « الشركة الهندسية » فى كرموز بالاسكندرية لبيع الواپورات والظلمبات ، وكذلك شركة مولتند مهندسين التي قامت ببيع كل الآلات الزراعية .

تجارة التوريد الى المصالح الحكومية :

سيطر الأجانب ، سيطرة تكاد تكون تامة على عمليات التوريد للمصالح الحكومية خاصة فى كل ما يستورد من الخارج وهذه التجارة تأتي عن طريق المناقصات التي تعلن عنها المصالح الحكومية عن الأصناف التي تحتاجها مصالحها ، وبالتالي يتقدم التجار بالعطاءات المختلفة لتوريد هذه الأصناف وفقا للأصول واللوائح التي تحكم هذه العملية ، فكانت المصالح الحكومية تمل على التاجر المواصفات اللازمة لها ، وبعد احضار التاجر لها ، يتم الكشف عنها بمعرفة أفراد متخصصين ، وإذا وجدت مطابقة للمواصفات المطلوبة ، يتم قبولها ويتم دفع الثمن بعد مدة تتحدد فى العقد من البداية ، وإذا وجدت المواصفات غير مطابقة فتبقى على ذمة التاجر .

أما التجار الوطنيون الذين عملوا فى تجارة التوريد للمصالح الحكومية ، فنشاطهم كان محدودا ولا يقاس بأية درجة بنشاط الأجانب ، واقتصر نشاطهم المحدود فى توريد السلع الداخلية مثل توريد السيرج والزيت الحار لجنود الجيش .

وإذا كانت ظاهرة اعتماد مصالح الحكومة المصرية في توريد مهماتها على التجار الأجانب ، ظاهرة واضحة في ذلك الوقت ، وهذا كان أمرا طبيعيا لغياب التاجر الوطني المتحرس ، لكن هذا الأمر كان في غاية الخطورة ، وتكمن هذه الخطورة في اعتماد أحد أجهزة الدولة المهمة وهو الجيش والأسطول اللذين يتوقف عليهما أمن وسلامة البلاد ، على التجار الأجانب في توريد احتياجاتهما من أسلحة وذخائر وغيرها ، فرخص للخواجة بتلر وشركاه « بتوريد ٤٥٥ بندقية بسنجة لزوم البيادة و ٢٢٨ قربانة بسنجة كذلك لزوم الخيالة ، وقالب لزوم صناعة الرصاص المخروط الشكل » ، وكذلك كان الخواجة يستري متعهدا بتوريد الملابس العسكرية للقوات المحاربة .

ومن أهم الشركات الأنجليزية التي عملت بتجارة التوريد للجيش شركة « ووكر ومينساركي ليمتد » التي تأسست في ١٥ ديسمبر ١٨٩٧ ، وتركز نشاطها في توريد كل ما يحتاجه الجيش ، الى جانب العمل في مجالات تجارية مختلفة منها المشروبات الروحية والملابس والأزياء وغيرها .

تجارة البترول ومشتقاته :

سيطر الأجانب على تجارة البترول ومشتقاته من السسولار والغاز والكيروسين والبنزين وغير ذلك ، وأسسوا لذلك مراكز كبيرة للتخزين والتوزيع برعوس أموال كبيرة ، منها مخزن أنجليزي تأسس في سنة ١٩٠٧ برأسمال قدره « ٣٠٠٠ » جنيه أنجليزي ، وكذلك « شركة آبار الغاز الأنجليزية ليمتد » التي تأسست بلندن في ٦ يوليو ١٩١١ لاستغلال آبار البترول في منطقة البحر الأحمر ، وحصلت هذه الشركة على امتيازات كبيرة ، مما دعا الى اتساع مجال أعمالها .

تجارة الأدوية والمواد الكيماوية المختلفة :

لقد كانت هناك الصيدليات المنتشرة في عموم مصر ، والتي امتلكها الأجانب والوطنيون على السواء ، وامتلك الأجانب في مصر الشركات الكيماوية والدوائية الكبيرة منها « الشركة المساهمة لمخازن الأدوية المصرية » التي تأسست في ١٦ أبريل سنة ١٩١٤ ، لتعمل بتجارة المصنوعات الكيماوية والصيدلية والقيام بجميع الأعمال التجارية المتعلقة بها .

تجارة البقالة :

مما لا شك فيه ان البقالة انتشرت في كل مكان في مصر ، من أصغر قرية الى أكبر مدينة ، ومازنتها الوطنيون الى جانب الأجانب ، بحيث انه ما من قرية أو مدينة الا وقد شملتها هذه التجارة ، ومن الجدير بالذكر ان اليونانيين كان لهم نشاط متفوق في مجال البقالة عن غيرهم من الأجانب ، الذين عملوا في مجال تجارة البقالة ، وعمل اليونانيون الى جانب البقالة بتجاوات أخرى مثل العطارة والخردوات وغيرها ، فقد أضاف الخواجة نيقولا نيكتياييدس الى مخزن بقالته بالموسكى محلا للعلويات ، وجلب الى محله كثيرا من أكاليل الزواج والبراقع الرقيقة والشموع وغيرها .

أما الوطنيون ، فعملوا في هذا المجال ، كل في محل القامة ، وكونوا لذلك شركات تضامن فيما بينهم منها « شركة عبد الباري والحصرى » ببيت غمر دقهلية ، التي تأسست بمقتضى عقد بين كل من محمد أفندى عبد الباري التاجر ببيت غمر والشيخ عمر الحصرى التاجر بها أيضا في مارس ١٩٠٣ لتقوم بالاتجار في أصناف العطارة والبقالة .

والى جانب ذلك كانت هناك تجارات مختلفة منها تجارة
الأحذية ، والخمور وتجارة الروائح العطرية ومستحضرات التجميل
وتجارة الأخشاب والورق وقد ساهم الأجانب فى تجارة الورق
فأسسوا « شركة المطبوعات المصرية » فى ١٦ مايو ١٩٠٦ ، لتقوم
بانشاء واستغلال المطابع ودور النشر والمكتبات ومحال بيع الأدوات
الكتابية أيا كان نوعها .

وبذلك نجد أن الأجانب وضعوا يدهم فى كل تجارة فى مصر
فى فترة الدراسة وأسسوا لها الشركات المتخصصة ، فأسسوا شركة
معامل بيرة التاج فى بروكسل فى ١٥ مايو ١٨٩٧ لصنع البيرة
بكافة أنواعها والاتجار بها ، وأنشأت مصنعين فى الاسكندرية أحدهما
للبنجعة والآخر للملح وتتاخر فيهما وكذلك أسسوا شركات للاتجار
فى الملح ، ومنها شركة ملح بوز سعید ليمتد التى تأسست فى
١٤ ديسمبر ١٨٩٩ ، وشركة الملح والصودا المصرية ليمتد المنشأة
بلندن فى ٢٧ أكتوبر ١٨٩٩ ، وكذلك شركة الملح المتحدة المصرية
ليمتد المؤسسة بلندن فى ٣٠ يولية ١٩٠٧ .

وكذلك أسسوا شركات لضرب الأرز والاتجار فيه منها شركة
مضارب الأرز برشيد والاسكندرية التى تأسست فى ١٨ ديسمبر
١٩٠٥ ، لإنشاء واستغلال مصانع لضرب الأرز فى مصر والاتجار
بهذا الصنف وتوريده وتصديره والقيام بجميع العمليات والصناعات
المتعلقة به . هذا الى جانب سيطرة الأجانب على كل الشركات التى
قامت بتجارة الأقطان تصديرا واستيرادا والتى سوف نتعرض لها
فى حينها .

★★★

وبعد أن تعرضنا للمعوقات التي واجهت التجارة الوطنية الداخلية ، يتضح لنا مدى عرقلتها لحركة التاجر الوطني ، هذا في الوقت الذي تحرك فيه التاجر الأجنبي بكل حرية لا يخضع لأداء ضريبة ، مما أدى الى عدم مساواة التجارة الوطنية مع تجارة الأجانب التي اتسعت دائرتها في القطر المصري ، فكانت العوائد المفروضة على التاجر الوطني لا يخضع لها التاجر الأجنبي ، وإلى جانب ذلك كانت هناك عوائد منها عوائد الملاحة وعوائد الأوزان ، وعوائد الدخولية ، قللت من حركة التاجر الوطني ، في حين كان الأجانب لا يخضعون لها ، سواء بالطرق القانونية أو غير القانونية ، وحتى إذا مستهم بشيء فلا تبلغ درجة مساسها بالتاجر الوطني وكذلك أدى التفاوت في كل من الموازين والمكاييل ، وكذلك قيمة العملة الى عدم توفر الاستقرار المطلوب والمفيد للتجارة ، فكل ذلك عمل على انفراد الأجانب بمعظم الأعمال التجارية في مصر ، تاركين قدرا بسيطا منها ليمارسه الوطنيون والشوام والمغاربة ، وقد أفسح لهم المجال ، باتجاه المصريين لاستثمار رؤوس أموالهم في مجالات الاستثمارات العقارية من شراء أراض ، وزراعة المحاصيل النقدية ، وهذا أدى بالتالى الى سيطرة الأجانب على معظم المجالات التجارية بينما لعب المصريون دور الشريك الصغير فى التجارة الداخلية .



الفصل الثانى

الأسواق فى مصر

فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر

مما لا شك فيه ان المتعرض لدراسة التجارة الداخلية لآى بلد ، لابد له من دراسة الأسواق باعتبارها ميزان تحديد الأسعار ، والأسواق قديمة كالتجارة وكانت نشأتها فى معظم الحالات نوعا من الظواهر العارضة فى النشاط البشرى فملتقى الطرق الرئيسية ، ومعبر النهر والمجتمعات الدورية لاقامة الألعاب أو احياء الذكريات كمولد القديسين والأنبياء ، كل هذه العوامل ساعدت على تهيئة فرصة ثمينة للمبادلات وبالتالي قيام سوق قد تكون بدورها عاملا أساسيا أو مساعدا لقيام مدينة جديدة أو نمو أخرى قديمة (*) .

(*) « هذا ما ينطبق على نمو مدينة الزقازيق مركز مديرية الشرقية والتي تقع على بحر موسى وهى من المدن المصرية الحديثة التى بنيت فى زمن محمد على باشا وكان فى موضعها سد فى البحر لاجل الرى فأراد أن يعوض عنه بقناطر لتسهيل الرى فأحضر العمال فأقاموا هناك فى أعشاش بنوها على =

وكلمة سوق تشمل كل مكان معد للبيع والشراء سواء أكان خاصا أم عاما مرخصا به من الحكومة يلتقى فيه البائعون والمشترون بانتظام كل اسبوع لقضاء حاجاتهم ، وبعضها دائم يعقد يوميا كالسواحل وبعضها أسبوعي ، وقد تقام السوق بأى مكان حيثما اتفق أو على الطرق العامة أو على أرض فضاء مسورة أو غير مسورة أو تكون السوق بناء مستوفيا لكافة الشروط والمستلزمات التى تشترطها الحكومة لاقامة الأسواق العامة .

وفي مصر كما فى سائر بلاد المشرق أسواق تعقد مرة أو مرات فى الأسبوع يجتمع فيها أهل القرى بما لديهم من الماشية أو المحصولات أو السلع يبيعون ويشترون ويتبادلون فى ساحات معدة لذلك فى أواسط البلاد أو القرى بلا أبنية يأوون إليها ، وظل الأمر مستمرا على هذا الحال حتى تم إنشاء شركة الأسواق المصرية والتى بدأت تنشئ الأسواق فى أنحاء القطر المصرى وتولت تنظيمها عام ١٨٩٨ وقد حصلت الشركة على امتياز اقامة أسواق المواشى وأذن لها باقامة أسواق أخرى لبيع المحصولات والبضائع عموما فى النقاط ذاتها . وتعددت الأسواق فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، والتى استمرت على طول الخط من الريف الى المدينة ، وتنقسم الى عدة أنواع :

- ١ - الأسواق العمومية (اسبوعية - يومية) .
- ٢ - الأسواق الموسمية .
- ٣ - أسواق المواشى .
- ٤ - أسواق الأسماك .
- ٥ - أسواق الفلال .
- ٦ - أسواق الاقطان .

= جانب البحر وجاءهم بعض الباعة فاقاموا معهم لبيع اصناف الطعام لهم فاصبح المكان قرية واخذت العمارة تزيد بعد اتمام القناطر حتى بلغت ما هى عليه الآن (الهلال السنة الاولى - العدد الاول ، أول سبتمبر ١٨٩٢ ، ص ١٦) .

أولا : الأسواق العمومية

١ - أسواق الريف (الاسبوعية) :

في معظم أنحاء ريف مصر أسواق محلية صغيرة اسبوعية يتعامل فيها الأهالي والتجار ، وهذه الأسواق تسير على هذا المثال في سد حاجات السكان المحليين منذ عهد بعيد .

وقد اتخذت كل قرية من قرى مصر يوما من أيام الاسبوع سوقا لها ، فسوق قرية بيا (من مديرية بنى سويف) مثلا يوم الخميس من كل أسبوع وتباع فيها أنواع الحبوب والمواشى وثياب القطن والصوف واللحم والعقاقير وحصر الحلفاء والقفف والليف والجبال والدخان البلدى والبطيخ ونحو ذلك مما هو معتاد بيعه في الأسواق الريفية . وفي نفس الوقت الذى تتخذ فيه قرية ما يوما من أيام الاسبوع ليكون سوقا لها ، نلاحظ أن القرى المجاورة لها ، لا تتخذ نفس اليوم سوقا ، بل تتخذ أحد أيام الاسبوع الأخرى ، فقد التمس أهالى القرى المجاورة لقرية البيضة (بمركز السنبلوين) والتي كانت تقام سوقها كل يوم أربعاء قبل إقفالها - أنه إذا عازمت الحكومة على إقامة سوقها بصفة رسمية فتكون إقامتها فى كل يوم (اثنين) لأن سوق دكرنس القريبة من هذه البلدة كانت تقام فى كل يوم (أربعاء) وفى اليوم التالى تقام سوق السنبلوين القريبة منها . وهكذا على مدار الاسبوع تعقد الأسواق فى القرى . ولم تكن سوق القرية تقتصر على سكانها فقط ، بل كان يشارك فيها سكان القرى المجاورة الذين يرغبون فى تسويق منتجاتهم وفى يوم السوق يحمل الفلاحون ما يفيض عن حاجاتهم من منتجاتهم ليستبدلوا بها ما يحتاجون اليه ، وكان التجار بدورهم ينتقلون من سوق قرية الى سوق أخرى حتى اذا انتهى الاسبوع أموا دورتهم ، ثم يبدونها فى الأسبوع التالى بنفس النظام وبنفس المواعيد .

وفي نفس الوقت الذي تقام فيه أسواق اسبوعية في القرى كانت هناك بعض قرى لا تتمتع بإقامة هذا النوع من الأسواق ، وهذه كانت قليلة ، ويرجع ذلك الى قلة عدد سكانها ، ولصعوبة الإتصال بينها وبين القرى المجاورة لها ، مما لا يتيح لها إقامة سوق تمكنها من تكوين دورة سوقية أسبوعية مع القرى المجاورة واعتمدت هذه القرى في تسويقها على أسواق القرى أو المدن الأقرب لها ، فقد كان أهالي شبشير (*) يتسوقون من سوق منوف ، وكان أهالي سندوب (**) يتسوقون من ناحية المنصورة •

والى جانب ذلك كانت هناك قرى لم تنل نصيبها من إقامة أسواق اسبوعية بها ، ولكنها عوضت عن ذلك بإقامة سوقة دائمة بها ، والسوقة هي مصغر سوق وهي سوق محلية تقام في القرية في أرض فضاء يتعامل فيها القرويون بالبيع والشراء ، بصفة غير رسمية لتصريف الحبوب والمنتجات الحيوانية والطيور ومنتجاتها والخضر والفواكه ، أما الحيوانات والدواب فلا تعرض الا في الأسواق العمومية ، ولا تحصل على ما يباع فيها رسوم •

فقد تمتعت قرية الضبيعية (***) بسوقة دائمة ومن الملاحظ ان تلك القرى كانت أكبر حجما ، وأكثر عددا من السكان عن القرى الأخرى ، وفي تلك الفترة تخصص سكان بعض القرى في مجال معين من مجالات التجارة الريفية ، فقد تخصص أهالي قرية « آبة الوقف » (****) في تجارة الأغنام ، فكانوا يسافرون الى آخر الصعيد الأوسط لشراؤها ويعلفونها حتى تسمن فيأتون بها الى القاهرة

(*) شبشير : إحدى قرى مديرية المنوفية ، بمركز أشمون جريس

(**) سندوب : قرية من مديرية الدقهلية بقسم نوسا الغيط •

(***) الضبيعية : قرية من قسم قوص بمديرية قنا •

(****) آبة الوقف : من كورة البهنسا وهي من مديرية المنيا بقسم بنى

مزار في شربى النيل •

فيربحون فيها كما يفعل أهل ناحية سنبلو (*) ، والتي تكسب أهلها من الفلاحة والتجارة ولاسيما في الأغنام ، فقد اعتنوا بتجارتهما وتسمينها حتى صار ذلك مشهورا عند أهل مصر ، لأنهم يشترونها ويسمنونها حتى تبلغ الحد الذي يريدونه من السمن ثم يتقدمون بها الى القاهرة فيبيعونها بأعلى الأثمان ، ولاشتهارهم بذلك صسار غيرهم من تجار الأغنام اذا أراد الترغيب في غنم يدعى انها سنباوية . وكذلك تخصصت أرمنت ببيع الكلاب المشهورة بالأرمنتية ، وهي نوع صالح للتأديب والجراسة .

وقد كانت سوق القرية ، وما زالت ، تنقسم الى أقسام حسب السلع التي تباع فيها ، فالمتبع أن كل فئة من التجار تعمل بتجارة معينة تجتمع في مكان خاص بها في السوق ، فقسم لتجار الحبوب ، وآخر للحوم ، وثالث للمواشي ، ورابع للغلال وهكذا . وأما عن الرسوم التي كان يتم تحصيلها في الأسواق العمومية فلم تحصل رسوم على ما يباع ويشترى في الأسواق سواء أكانت أسواق شركة الأسواق أم أسواق الأفراد ولكن تحصل رسوم مقررة على ما يخرج منها من حيوانات ودواب وأغنام وجمال أما ما يدخل هذه الأسواق خلاف ذلك من سلع وحبوب وطيور فتحصل عليه أرضية .

٢ - أسواق المدن (اليومية) :

وكما كانت هناك أسواق أسبوعية في الريف ، كانت بكل مدينة على الأقل سوق أسبوعية يتم فيها تبادل السلع بين المدينة صاحبة السوق والمدن والقرى التي تحيط بها ولعبت تلك القرى دورا لا بأس به في احياء هذه الأسواق ، كمصدر امداد لها بالبضائع الريفية ، فمدينة قنا كان يجلب اليها من بضائع القرى الفواكه

(*) سنبلو : بلدة من قسم منفلوط بمديرية أسيوط .

والخضر والسمن واللبن والجبن وغيرها . وإلى جانب هذا كان أهالى القرى المجاورة للمدن كالقاهرة يتعيشون من بيع السلع بها فيحملون متاجرهم للتجار بها فى هذه المدينة ، فتكسب أهالى الوراق من بيع السلع بالقاهرة .

ونظرا لكثافة السكان ، وتعدد مطالبهم بالمدن ، أصبحت تعقد فى المدن أسواق دائمة تعمل باستمرار ، وقوام السوق الدائمة المحال التجارية التى انتشرت فى أنحاء القطر المصرى ، فلم تكن هناك مدينة تخلو شوارعها من القياسر والخانات فمدينة المنصورة بها شون لغالل الميرى وقياسر وخانات نحو الخمسين مشحونة بالتاجر ، وكذلك الوكائل (*) ، فمدينة السويس بها احدى وعشرون وكالة ، منها وكالة الزيت بسوق الماء ، ووكالتان بسوق الشوام ، ووكالتان برقة الغلة ووكالة بسوق العطارين ٠٠٠ ووكالتان بسوق الخضار .

وفى المدن المهمة كان المتبع أن تنشئ كل طائفة من الصناع أو التجار محالها فى منطقة واحدة فتكون سوقا ، ومن هذه الأسواق فى الاسكندرية فى ذلك الوقت « سوق الشوام وبيع فيه أصناف البضائع الشامية ، وسوق العجم وبيع فيه الكشمير ، وسوق الصيارف وبيع فيه النقود وهو مركز للصيارف وسوق الجزئية وسوق المنشية الذى ببيع فيه البضاعة الأفرنجية والملبوسات والفروشات والحلى والجواهر وغيرها ، وسوق الأقمشة ، وسوق الفواكه وسوق الكاتو الذى تباع فيه الأشياء القديمة من كل جنس

(*) الوكالة : هى بنايات كبيرة مخصصة لحاجات التجارة ، تتكون من طابقين ، تخصص الأدوار السفلى لمخازن التجارة ، أما الأدوار العليا فمقسمة الى غرف وحجرات ينزل فيها الغرباء من التجار ، احمد احمد لائحة : تاريخ مصر الاقتصادى ، فى القرن التاسع عشر ، مطبعة المصرى ، القاهرة ١٩٦٧ .
ص ٢٧٢ .

وسوق الترك ، وهو يشبه خان الخليلي في القاهرة ويباع فيه البضائع التركية .

أما القاهرة ، فكانت شوارعها تعج بالعديد من الوكالات التي كانت تمارس فيها التجارة المختلفة منها شارع باب الفتوح ، وبه خمس وكالات ، منها وكالة مصطفى الشريجي ومعدة لبيع الحمص ، ووكالة الثوم وهي معدة لبيع الثوم ، وباعلاها مساكن متجرية وتحت نظارة الأوقاف . وكذلك شارع خان الخليلي وكانت به عدة وكالات ، ومنها وكالة البرزستان ، وكانت معدة لمبيع الأقطان وغيرها ويعمل بها سوق يومي الاثنين والخميس ووكالة أحمد باشا يكن معدة لمبيع البسطة والسجاجيد ، ووكالة السلحدار وهي ذات مساحة كبيرة وبها عدة حوانيت (*) وحواصل معدة لبيع الأصناف الواردة من بلاد الشام .

ومن شوارع القاهرة المهمة أيضا شارع الغورية ، والذي اشتهرت وكالاته بتجارة الأقمشة ، ومن هذه الوكالات وكالة الست معدة لبيع الأقمشة وبها مساكن علوية وكذلك وكالة الخربطلي معدة لبيع الأقمشة وغيرها . ومن أشهر أسواق القاهرة المتخصصة في ذلك الوقت سوق حارة برجوان وهو من أعمر أسواق القاهرة في ذلك الوقت ، وأغلب ما كان يباع فيه الأقمشة المعروفة بالمانيفاتورة .

ومما يجدر الإشارة إليه ، ان البضائع الواردة اتخذت لنفسها أماكن خاصة في المدن تعرض فيها ، ففي الاسكندرية كان سوق الضوام معدا لبيع البضائع الشامية ، وسوق الترك ، وكذلك سوق الأقرنج .

(*) الحوانيت : وهي محلات توجد بالادوار الارضية من المنازل الواقعة في الأحياء التجارية بالمدن ، وليس في مقدمتها مكان تعرض فيه البضائع .
أحمد أحمد الحتة : المرجع السابق ، ص ٢٧١ .

وفى مدينة القاهرة ، كانت هناك وكالة يسكنها كثير من تجار
المغاربة بشارع القمامين ، لبيع أصناف البضائع المغربية • وبشارع
وكالة التفاح وكالة عرفت بوكالة عبد الله باشا الأرثوذكسى وهى معدة
لبيع الأصناف الواردة من الأقطار الحجازية ، ومدينة السويس كان
بها سوق عرف باسم سوق الشوام ، ولم يقتصر الأمر على القاهرة ،
ومدن مصر السفلى بل امتد الى صعيد مصر ، فمدينة أسيوط كانت
مركزا لتجارات السودان والواحات وبلاد المغرب •

وبذلك يتضح لنا أن حركة المبادلة فى الأسواق العمومية تقوم
على منتجات مصر الزراعية والصناعية وعلى المنتجات المستوردة من
الخارج • وقد اهتمت أجهزة الإدارة بالتسعيرات فى الأسواق ،
وروعى فى ذلك عمل قائمة بكل مديرية تشمل أصناف السلع
وأثمانها ، والغرض من ذلك القضاء على مغالاة التجار فى زيادة
الأسعار ، وقدرت أسعار كل صنف من السلع على حسب المواسم
أى الأوقات التى يبتدىء وجوده فيها ، والأوقات التى يكثر فيها ،
واشترك فى عمل تعريفية التسعيرة مشايخ الطوائف والمختارون
والعمد ، وبعد وضع التعريفية تنشر للعمل بمقتضاها فى الجهات ،
وإذا حاول أحد التجار عدم الالتزام بالتسعيرة يقع تحت العقاب •

وفى عهد اسماعيل نمت التجارة نموا عظيما ، وبعد أن
استقرت أسسها رأى أن ينظم التجارة الداخلية فأنشأ مجلس
التجارة ومراقبة أسعار الحاجات الضرورية فأخضعها لنظام التسعير
الجبرى وفرض العقاب الصارم على من يحاول من التجار العبث
بالكيل أو الميزان • ومع أن اسماعيل باشا أنشأ مجلس التجارة ،
وعمل على مراقبة الأسعار وأخضعها لنظام التسعيرة فإن الامتيازات
الأجنبية كان لها أثرها فى تقليل أهمية توجيهات اسماعيل
الاقتصادية الشاملة فأخذ الأجانب يهيمنون على موارد مصر التجارية

مما كان له أكبر الأثر في الحالة التي صارت إليها مصر في عهده
والعهود التالية له .

وفي عهد عباس الثاني لم تكن للحكومة رقابة على أسواق
القرى الا فيما يختص بالأمن العام والصحة العمومية . وأصبحت
التسعيرات تشرف على وضعها الحكمداريات بكل اقليم ويقوم
البوليس بالاشراف على تنفيذها في الأسواق ، وأصبح البوليس
يقوم بجولاته المتكررة في الأقاليم والعاصمة لمعايرة الموازين وملاحظة
البضائع ، ومن كان يضبط مخلا بكليهما تحرر المحاضر ضده .
وحفاظا على النظام والنظافة بالأسواق ، أخذت المديريات تضع
تخطيطا للأبنية الموجودة بها ، تحدد بمقتضاء الأماكن التي تصلح
لنسكنى العائلات ، ولا يسمح بإقامة أسواق أو ممارسة أى نشاط
تجارى بها على أن تحدد لذلك النشاط أماكن مخصصة .

وقد وضعت لكل من القاهرة والاسكندرية لائحة لتنظيم
الأسواق العمومية بها ، قصد من ورائها الحفاظ على نظام السوق ،
والصحة العمومية ، وبمقتضى هذه اللوائح أعطى البوليس ورجال
الصحة العمومية الحق فى الدخول الى تلك الأسواق والتفتيش
عليها ، والتأكد من تنفيذ بنود اللوائح .

من هنا نجد أن الأسواق العمومية بالمدن بصفة عامة
والاسكندرية والقاهرة بصفة خاصة ، نالت عناية لم تنلها الأسواق
العمومية فى القرى ، ويرجع ذلك للكثافة السكانية بالمدن ، هذا من
ناحية وازدياد أعداد الأجانب بهذه المدن من ناحية أخرى . ومن
الجدير بالذكر ، ان المهام التى كان يقوم بها المحتسب فى الأسواق
فى عصر محمد على قد وزعت على أكثر من هيئة .

(أ) الأسواق الدينية :

هذا النوع من الأسواق ، يعقد بالقرب من أضرحة أولياء الله الصالحين والقديسين ، وعقدت في القرى والمدن على السواء ، والتي حظيت بوجود أحد الأضرحة بها ، وفي الموالد السنوية لهؤلاء الصالحين ، كان يتجمع الناس من كل صوب وحلب على اختلاف مقاصدهم وأغراضهم . وتضرب الخيام ، وتفتح الحوانيت وتقام الأسواق في المدن والقرى التي يقام فيها هذا الاحتفال الديني . وقد اهتمت أجهزة الإدارة بالأسواق الدينية المهمة كسوق المولد الأحمدى بطنطا ، وأولتها عنايتها عند انعقادها سنويا ، فأخذت تعمل على توفير الأمن بهذه الأسواق وحماية التجار من شغب المتسولين وخطافي الأرزاق والعمل على توفير وتنظيم طرق المواصلات بين هذه الأسواق والمناطق الأخرى ، فأصبحت القطارات ترد الى هذه الأسواق (كالمولد الأحمدى بطنطا) مقلّة الركاب ومنهم التجار وفريق من الباعة الصغار الذين يحملون بضائعهم ويجولون بها في الأسواق والشوارع .

وقد وجد كل من الباعة والمشتريين في هذه الأسواق فرصة طيبة لتحقيق رغبتهم ، فالباعة وجدوا فرصة طيبة لتسويق سلعهم على نطاق واسع ، فكل منهم اتخذ لنفسه مكانا في السوق المؤقت يعرض فيه بضاعته ، أما المشترون الذين كانوا يذهبون للتبرك بهذه الأضرحة ، فكانوا يعتقدون ان ما يشترونه من حول هذه الأضرحة محفوظ ببركة هذا الولي أو ذاك الصالح تبعا لاعتقادهم فيه .

وفي الفترات السابقة لعبت الأسواق الدينية دورا كبيرا في حياة الأهالي فكانوا ينتظرونها بفارغ الصبر لقضاء حاجتهم التي كانوا لا يجدونها أو لا تتاح لهم فرصة الحصول عليها من الأسواق العمومية ، ولذلك فما أن كانوا يسمعون عن انعقادها وتوارد الباعة من عموم الجهات اليها ، الا وتقاطروا عليها ليأخذوا منها احتياجاتهم ، ولكن في هذه الفترة ، قلت أهمية الأسواق الدينية ، فأصبحت الأسواق تعقد في قرى مصر وعزبها وتزايدت بضائعها ، ففي كل آن يجد الأهالي ما يطلبون ، والأسعار واحدة ، بل أصبحوا يمتلكون ميزة الحصول على احتياجاتهم بكل دقة وتأن .

وكعادة الأسواق المصرية في فترة الدراسة امتلأت الأسواق الدينية بالبضائع الأجنبية ، ففي سوق طنطا « آلف من الباعة لأنواع الآلاعيب وملهيات الأطفال والمناديل وأنواع الخردوات وسائر المعروضات التي لو سالت عن منشئها ومن أين جاءت لأجبت لأول وهلة انها من واردات البلاد الأجنبية ، فليس بين ما يعرضه الباعة من المصنوعات المصرية الا النزر اليسير من تافه المبيعات كالزمارات المتخذة من القصب الفارسي ونحو ذلك وما بقي فمعروضات أفريقية » . ومن هذه البضائع الأجنبية آلات زراعية كالطنابير الرافعة للمياه وكذلك النوارج وماكينات لفرط الذرة وأخرى لغربلة الحبوب وثالثة لطحن البن . والى جانب هذا كانت المواشى تباع في هذه الأسواق فقد وجدت مواشى سودانية تباع في سوق طنطا وديسوق . ومن الجدير بالذكر أن رجال الادارة المصرية ، كانوا يقومون بمنع أصحاب المتاجر في المتنوعات (كالخشيش) التي تضر بالصالح العام من نصب خيامهم في الأسواق الدينية .

ومن المدن التي أقيمت بها أسواق دينية ، مدينة طنطا ، التي كان يعقد بها سوق جامع يعرف بمولد السيد أحمد البدوي ، يجتمع فيه خلق كثير للتعجارة وللتبرك بولي الله تعالى سيدى أحمد البدوي

المتوفى بها • وسوق سيدى عبد الرحيم القنوى بقنا ، وسوق مولد
سيدى ابراهيم الدسوقي بدسوق ، وكذلك سوق سيدى عطية أبى
الريش بدمنهور •

وهناك مدن اكتسبت أهميتها من أسواقها الدينية ، منها قرية
آبة الوقف ، التى كانت بها أضرحة أحبها للأهالى وأشهرها ضريح
سيدى الحاج ابراهيم الشلقامى العمرانى ، ويعملون له فى كل
سنة فى فصل الصيف مولدا جامعا ينتصب نحو نصف شهر
ويؤتى اليه من كل جهة حتى من القاهرة للزيارة والتجارة فيبتاع
فيه كل شئ مما فى القطر من حيوانات ونحاس وثياب وحرير
وغير ذلك •

ولم تقتصر الأسواق الدينية فى مصر على أضرحة أولياء الله
الصالحين من المسلمين ، بل ارتبط أيضا قيام بعض الأسواق
الدينية بالمواسم القبطية ، ومنها الموسم الشهير السنوى لدير
المحروق (بملوى) الذى يجتمع فيه كثير من الأقباط والمسلمين
ويضربون الخيام فيقيمون ثلاثة أيام أو أربعة مع البيع والشراء
والنزهة ، وأيضا سوق مولد القديسة دميانة بالقرب من بلقاس •

على أية حال هذه الموالد الى جانب انها كانت اجتماعات دينية ،
صارت أسواقا تجاريا يؤمها التجار من كل الجهات ، ويتم فيها بيع
وشراء جميع المنتجات الزراعية والصناعية ، هذا الى جانب منتجات
المدن التى يقبل الفلاحون على شرائها من هذه الأسواق ، حيث لم
تتح لهم فرصة الحصول عليها من الأسواق المحلية ، وفى هذه
الأسواق قامت نظارة الأوقاف بتحصيل عوائد من التجار والبيعة
فى مقابل نصب خيامهم وعرض بضائعهم فى الأسواق الدينية •
والمتحصل من هذه العوائد ، يخصص للمصرف منه على خدمة المسجد

أو الضريح الذى يقام حوله السوق ، فقد كان لسيدى غازى (*) وقف تابع لإدارة القصر الخديو أوقفته على ضريحه ومسجده والدة الخديو اسماعيل ومن ضمن الوقف المذكور نحو أربعة أفدنة بجوار الضريح أرض فضاء يجبى منها ايجار بمولده المعتاد من الباعة والتجار مبلغ كبير يصرف على خدمة المسجد والضريح وغير ذلك من المنافع المعتادة .

(ب) الأسواق الموسمية المؤقتة :

الى جانب الأسواق الدينية ، كانت هناك أسواق موسمية أخرى ، منها ذلك السوق الذى كان يقام فى قنا فى بداية موسم الحج وينتهى بانتهائه « فأغلب الحجاج من القطر المصرى يمرون منها الى القصير ، وفى عودهم عليها كانوا يقضون الأيام بها لقضاء حوائجهم ، فيجدون بها ما يحتاجون لأنفسهم ، وما يستصحبونه لمنازلتهم ، فكانت البضائع تروج فى تلك الأيام وتحث حركة بالأسواق » ، واستمر هذا السوق يعمل بنشاط بالرغم من انشاء خط السكة الحديد بين القاهرة والسويس واستخدام كثير من الحجاج له الا أن حركة قنا التجارية لم تتأثر أدنى تأثير من جراء ذلك .

أسواق المواشى :

عوملت المواشى فى الأسواق العمومية ، معاملة السلع الأخرى كالغلال وغيرها فخصص للمواشى قسم خاص تباع فيه داخل هذه الأسواق ، وإلى جانب ذلك بيعت المواشى بالأسواق الدينية ، وفوق ذلك تخصصت بعض القرى والمدن فى هذا المجال من التجارة ، فقد

(*) سيد غازى له ضريح بالقرب من بلدة الكوم الطويل ، التى كانت تابعة لمديرية الغربية ، وهى الآن تابعة لمحافظة كفر الشيخ .

اشتهرت قرية انشاص بتجارة المواشى في سوقها الذى يعقد يوم
الأربعاء من كل اسبوع . كذلك كان ببلدة زفتى سوق كل يوم
سبت يباع فيه من أنواع الحيوانات . وعقدت هذه الأسواق في
كل من القرى والمدن على السواء ، في مكان حدد لها ، دون نظام
أو أبنية يأوى إليها كل من البائع والمشتري ، واستمر الحال على
ذلك حتى تكونت شركة الأسواق المصرية ليمتد The Egyptian
Market Co., Limited. التى تأسست وفقا للقوانين الانجليزية
سنة ١٨٩٨ وسجلت في لندن .

وفي نفس السنة التمس عبد الله بك هاشم من الحكومة
المصرية امتيازاً يخوله احتكار تلك الأسواق ، فيبنى فيها أبنية
يقيم فيها الباعة بدلاً من أن يقيموا في الخلاء وله في مقابل ذلك
فريضة يستولى عليها منهم . وبالفعل منحت هذا الامتياز فتألفت
شركة برأس مال ١٧٥٠٠٠ جنيه انجليزى لتقوم بهذا الامتياز الذى
منحته الحكومة المصرية لمدة ثلاثين سنة ، ويقضى بإنشاء أسواق
رسمية وإدارتها في ١٢٠ نقطة في جهات الوجهين القبلى والبحرى
في القطر المصرى ، بشرط أن يدفع للحكومة ٥٠٪ من صافى الأرباح
على أن تعاد هذه الأسواق للحكومة بعد انقضاء المدة ، وفي ٢ نوفمبر
١٩٠٠ وافقت وزارة المالية على نقل هذا الامتياز لشركة الأسواق
ليمتد وبناء على ذلك تمتعت بإدارة الأسواق والسلخانات فكان ذلك
من دواعى الاستثمار والانفراد بتجارة المواشى وإدارتها الى حيث
شاعت السياسة .

ولهذا الالتزام نوع من احتكار الأسواق في الجهات المبينة في
الشروط المعقودة مع الحكومة ، بحيث أن الحكومة المصرية قبلت
انه في مدة هذا الالتزام لا تمنح التزاماً آخر سواء أو تنشئ هي
أسواقاً أخرى لبيع المواشى في الجهات المقررة في عقد الالتزام .

وبدأت الشركة في فتح أسواقها وتقاطر الناس عليها أفواجا ،
يعرضون بضائعهم ومواشيهم ، ومن الأسواق الأولى التي استغلتها
الشركة في الوجه البحرى سوق قويسنا ، وكذلك سوق الجعفرية
وكثر اقبال الناس عليها ، وخصوصا لما أعدته لهم الشركة من أسباب
الراحة ، يرجع ذلك الى جهود « ألن جوزيف » مديرها وخبرته
بأحوال البلاد واحتياجاتها ، فضلا عن ذلك شرعت في بناء عشر
أسواق في الوجه البحرى ، أما أسواق الوجه القبلى فقد طلبت
الشركة من المقاول أنطون خياط أن يبدأ ببنائها في مديرتى الجيزة
والفيوم ، ولم تمض ثلاثة أشهر الا وقد فتح كثير من هذه الأسواق
في أنحاء القطر كله .

وقد كان ما يدفعه التاجر مقابل تأمينه على بضاعته من السرقة
وعلى راحته وصحته شيئا زهيدا جدا هو مليمان على البضاعة ونصف
قرش على الرأس من المواشى . وكان الترخيص لشركة الأسواق
بإدارة أى سوق من الأسواق يصدر من نظارة الداخلية ، فقد تقرر
من نظارة الداخلية الترخيص للمتزمى الأسواق بإدارة سوق
الابراهيمية وبردين (بمديرية الشرقية) على ذمتهم اعتبارا من
٢ يناير ١٩٠٠ ، وكذلك إدارة سوق سمهود أبو شوشة بمديرية
قنا اعتبارا من ٢٨ يونية ١٩٠٠ . وبذلك نجد أن نشاط الشركة
امتد الى أقصى حدود مصر في سنواتها الأولى ، وقد جنت الشركة
من وراء ذلك أرباحا طائلة في هذه السنوات ، فقد بلغ ايراد التسع
والعشرين سوقا التي فتحتها شركة الأسواق ٣٧٠ جنيها مصريا
و ٢٠٢ مليم في الاسبوع الذي انتهى في ٦ يناير ١٩٠٠ منها
٣٠٢ جنية مصرى و ٨١٢ مليما من أسواق المواشى والباقي من
الأسواق العمومية . أما الرسوم التي حصلتها الشركة من الأفراد
مقابل الخدمات التي تقدمها لهم « فقد أباحت الحكومة لها تحصيل
رسوم قليلة على المواشى فى الأسواق فقط ، وجعلت الدخول لغير تجار

المواشى فى الأسواق المذكورة بتمام الحرية ومن شاء يدفع لهذه الشركة قدرا يسيرا من المال نظير الجلوس تحت ما يسمونه سقيفة لتقيه الحر والبرد ، كرسوم أرضية » .

ومما لا شك فيه أن هدف هذه الشركة الانجليزية كان هدفا ماديا أولا وأخيرا ، ويتضح من نشاطها فمئذ انشائها اتضح هدفها جيدا ، وهو تحقيق أكبر قدر من الكسب ، فبدأت تفرض ضرائب عالية فى أسواقها مما جعل التجار يمتنعون عن الدخول إليها ، إلا أن رجال الشركة أحيانا ما كانوا يجبرونهم على الدخول إلى أسواقها تحت الضغط والاستبداد . وبلغ استبداد الشركة فى فرض الضرائب إلى زيادة تشكيات التجار ، فقد رفع تجار مركز كفر صقر وفاقوس شكوى يتضررون فيها من تلك الضرائب الفادحة والمتنوعة التى أخذت الشركة تفرضها بين جنابات أسواقها « فأخذت الشركة تفرض ضريبة دخول على كل فرد قدرها خمسة مليمات ، ومثلها عند جلوس هذا الفرد تحت السقف ، حتى ولو كان ثمن الشيء الذى بيده لا يوازي قيمة ما يدفعه ، وكذلك فرضت أيضا الشركة ضرائب دخول على العبوات التى يصطحبها التجار عند دخولهم . أما باعة القماش فكانوا أكثر تعرضا للظلم من غيرهم . . . فالواحد منهم قد لا يملك شيئا غير أنه يأخذ من التجار أربعة أو خمسة أثواب من القماش لبيعها لعله يتكسب من ورائها ما يساعده على قوت عياله ، فيدفع عند دخول الباب عشرة مليمات ومثلها تحت السقف أو ضعفها ثلاث مرات إن قعد فى القبر الذى يسمونه دكانا وربما لا يبيع المسكين شيئا . ثم ينتقل الشاكرون إلى تصوير الطريقة التى كانوا يجبرون بها على الدخول إلى أسواق الشركة ، وكذلك المعاملة التى يقابلون بها داخل السوق ، فكانوا يتعرضون للمعاملة بالقسوة سواء كان ذلك من قبل عمد البلاد أو مشايخ الخفراء ، والخفراء الذين يجبرونهم مع عساكر البوليس على الدخول إلى الأسواق

قهرًا ، وبذلك نجد أن رجال الادارة والأمن كانوا ينعازون الى هذه الشركة . على أية حال أدت هذه المعاملة السيئة التي كان يقابل بها كل من البائع والشاري من موظفي شركة الأسواق المصرية الى أعراض كثير منهم عن أسواقها ، الا أن الشركة عندما وجدت ذلك لجأت في بعض الأحيان الى ترغيب الناس في أسواقها وكذلك الى تقليل المصروفات وترغيب الناس في أسواقها العمومية . . والى جانب هذا النشاط الذي مارسته شركة الأسواق المصرية من استغلال أسواق المواشى وغيرها ، أخذت الشركة تعمل لامتداد نفوذها وتوسيع نشاطها والعمل للانفراد بإدارة بعض الحاصلات فتمكنت من الحصول من بعض الشركات على حق امتياز توزيع منتجاتها المختلفة ، مثل اتفاقها مع شركة الملح والصودا ببور سعيد في ١٩٠٦ على أن تقوم بتوكيل عنها في توزيع الملح في كل القطر المصرى وفي الأسواق التابعة لها وأيضاً اتفاقها مع الشركة الزراعية الخديوية والحكومة المصرية على بيع نترات السماد ونترات الصودا الواردة من شيلي كما حصلت على توكيل ببيع انتاج شركة الملح ببور سعيد ، ثم اتفقت مع شركة الملح والصودا على بيع البارود والصابون والمنظرون ، وفي اتفاقات أخرى على بيع الفحم والعلوب والبتروول .

ولاهمية المواشى في المجتمع الريفي المصرى ، باعتبارها من أدوات الانتاج المهمة في ذلك الوقت ، وخاصة بالنسبة لصغار الملاك ، أخذت الحكومة المصرية تعتنى بأسواقها ، ورعايتها ، وحفاظاً على هذه الثروة الحيوانية قررت مصلحة الصحة تعيين طبيين بيطريين لمراقبة الأسواق المصرية على أن يققاضا راتبيهما من شركة الأسواق .

والى جانب ذلك تدخلت مصلحة الصحة في اقبال أسواق المواشى التي يظهر بها أى وباء للمواشى ، وعندئذ يعرض مدير عموم مصلحة الصحة العمومية الحالة بعد تشخيصها ، وتقوم نظارة

الداخلية باصدار أوامر الاغلاق ، نظرا لأنها كانت المسئولة عن تنفيذ هذه الأوامر ، والهدف من وراء ذلك القضاء على الداء فى مهده وقبل استفحالته ، خوفا من انتقال العدوى ، وعند زوال أسباب الوباء ، تقوم نظارة الداخلية باصدار الأوامر الى المديريات بفتح تلك الأسواق التى أغلقت بسبب ظهور الوباء بها وثبت زوال أسباب هذا الوباء ، فقد قررت نظارة الداخلية نظرا لزوال مرض الحمى القلاعية من مركز دسوق (بمديرية الغربية) وبناء على ما عرضه مدير عموم الصحة العمومية تقرر قبول الحيوانات المجترة (الثيران والبقر ، والمعجول والجاموس والماعز والضانى والجمال) فى أسواق بمركز دسوق ومركز كفر الشيخ اعتبارا من ١٧ فبراير ١٩٠١ .

أسواق الخيول :

هذا النوع من الأسواق لم يكن منتشرًا فى أنحاء القطر المصرى كـأسواق الماشية ، ويرجع السبب فى ذلك ، الى قلة العرض وقلة الطلب هذا من ناحية ، وضيق النطاق الذى كانت تستخدم فيه الخيول من ناحية أخرى ، فاقصر استخدامهما فى بعض أغراض النقل ، وكذلك بعض الألعاب الرياضية (كالفروسية) ، وكان بمدينة الفيوم سوق للخيول عرف بسوق الكحابل . وفى القاهرة تأسست شركة فى مارس ١٨٩٤ لبيع الخيول وكل لوازمها ، وكان من يريه أن يبيع فرسا مع أى من لوازمه أن يرسله الى ناظر هذه الشركة أو يقدم مواصفاته ، ويتولى الناظر بيعه بالمزاد أو بالمساومة ، وكل هذه الخيول ومستلزماتها كانت تعرض فى أيام المزاد مع ألمانها وقد اتخذت الشركة لنفسها مكانا بالاسطبل « الاوربوى » فى شارع باب الحديد ، وفيه تعرض الخيول والمركبات للبيع بالمزاد العلنى يوم الجمعة من كل أسبوع .

أسواق الأسماك :

شهدت الأسواق العمومية مكانا مخصصا لبيع الأسماك ، سواء في أسواق القرى أو المدن كأي سلعة أخرى تنزل السوق ، فقد كان لمدينة دمياط ، غير السوق الدائم ، سوقان حافلان كل أسبوع يوم الخميس ويوم الجمعة يباع بهما أنواع الحيوانات حتى السمك والطيور وأصناف الفلال ، وكذلك قرية سلمون القماش (*) كان لها سوق عمومي كل يوم أحد تباع فيه المواشي والسمك وغيرها .

والى جانب هذه الأسواق العمومية التي كان يعامل فيها السمك بيعا وشراء كأي سلعة أخرى ، وجدت أسواق متخصصة للأسماك فقط عرفت « بالحلقات » وهذه كانت منتشرة في مصر العليا والسفلى على السواء ، وقلما وجدنا مدينة تخلو من واحدة منها ، وبلغت هذه الحلقات في مديرية الغربية في ١٨٧٤ إحدى وعشرين حلقة .

وفي ذلك الوقت أعطيت الحلقات بالالتزام في مصر والأقاليم ، وكان الملتزم له الحق في الحصول على امتياز أكثر من حلقة حتى وإن كانت متفرقة في أكثر من مديرية ، وكذلك تقرر أن تعطي الحكومة حلقات كل مديرية التزاما مخصوصا لمدة سنتين من تاريخ التسليم لما في ذلك من السهولة على من يرغب الالتزام وإقدام الراغبين للمزايدة ، وذلك عن طريق طرح هذه الحلقات في مزادات ، ويتم ذلك بتحديد الميعاد بكل مديرية لحضور المتزايدين ، وكل من يرغب الدخول في مزادات التزام حلقات أى جهة من الجهات كان عليه أن يطالع صورة الشروط ويقدم طلبا للجهة داخل مظلوف

(*) سلمون القماش : قرية من مديرية للمقهلية مركز لكرنس .

مختوم عليه ، وكان لا يجوز لأحد العهول في المزايدات ما لم يثبت ابتداء انه دفع التأمين الذي يقدر بربع الالتزام ومن يتخلف عن المزايدة ، يضيع حقه في التأمين ويحول هذا المبلغ لصالح الحكومة ، وبعد رسو المزايد على أحد الأشخاص ، اذا لم يسدد باقى التأمين فى خلال ثلاثة أيام فليس له حق فى التأمين المدفوع (ربع الالتزام) ومن رسا عليه المزايد ولم يصرح له بالتسليم يسترد تأمينه وهناك شروط يتطلب توفرها فيمن يتقدم الى مزايدات التزام الحلقات ، اما أن يكون مقتدرا بدفع مبلغ مقدم تأمين أو يحضر ضامنا غارما مقتدرا كفؤا للضمانة . وعندما يرسو عليه المزايد يتسلم الحلقة ، فى مقابل دفعه قيمة ثلث مال الالتزام مقدما ، وعند مضي ثلث المدة ، يدفع الثلث الثانى من المال مقدما ، وعند انقضاء ثلثى المدة يدفع ثلث المال الباقي مقدما أيضا ، واذا تأخر فى دفع القسطين الأول والثانى ، يكون من حق الحكومة أن تختار من يلزم لادارة الالتزام لحين انتهاء المدة . وبعد استلام الملتزم الحلقة ، لم يكن له مطلق الحرية فى تحصيل العوائد التى يراها داخل الحلقة ، ولكن كان يتم تحصيل هذه العوائد على أساس التعريفات التى تقررها الحكومة ولا يسمح له بالزيادة عن المقرر بأى درجة كان ، وفى حالة مخالفة الملتزم أو من ينوب عنه ، يجازى بدفع ربع مال السنة باعتبار مربوط الالتزام وللحكومة الحق فى نزاعها من يده أو ابقائها لحين انتهاء مدة الالتزام ، واذا رأت نزاعها تتم محاسبته بما له وما عليه حسب الأصول . والى جانب هذا كانت هناك حلقات تديرها الحكومة على ذمتها ، بعد انتهاء مدة التزامها ، فقامت دائرة بلدية مصر ومديرية بنى سويف والقليوبية والشرقية بادارة حلقات الأسماك على ذمة الحكومة من ٢٩ يوليو ١٨٨١ على ان هذه الحلقات كانت معطاة بالالتزام ، وفى نهاية مدة الالتزام تم تعيين عدد كاف من المستخدمين ، وذلك بأمر نظارة المالية لادارة الحلقات بانتظام .

وفي نفس الوقت الذى أعطيت فيه الحلقات بالالتزام ، أعطيت
المصايد أيضا بنفس المديرية بالالتزام للأشخاص الذين رسا
عليهم مزاد الحلقات بشرط أن يكون الصيد فى ذات حدود المديرية
والبيع بالحلقات الداخلة بها . وكان الملتزمون هم نواب الحكومة
فى المصايد وظلت المصايد تعطى بالالتزام حتى سنة ١٩٠٢ .

والمتبع فى ظل التزام المصايد ، ان يلزم الصيادون باحضار
ما يصطادونه ، الى أماكن معلومة يباع فيها السمك بالمزاد أمام وكلاء
الملتزمين ، وهؤلاء يأخذون نصيبهم من الثمن وهو يختلف من ثلث
الى ثلثي السمك المصاد أما السمك الجيد فكان يشتري من الصيادين
بثمن محدود يساوى غالبا ثلث ثمنه الحقيقى أو رבעه ، وكان
الملتزمون يقيمون الخفراء على الصيادين حتى لا يبيعوا السمك فى
غير الأماكن المباح لهم البيع فيها ، وإذا حاول الصيادون بيع السمك
فى غير الأماكن المحددة لبيعه يضبط السمك ، وتضبط شباكهم ،
وسائر أدوات الصيد . وفى أيام الالتزام كان الملتزم هو الذى يحدد
النسب ويشترى كل السمك ويرسله فى المراكب الى عملائه فيقومون
ببيعه بأسعار رخيصة ، ويرجع ذلك لأن الملتزم كان يشتريه بأرخص
الأسعار .

وبعد إلغاء التزام المصايد فى ١٩٠٢ ، أصبحت حرفة الصيد
حرة ، لكل فرد الحق فى أن يتعاطاها وفرضت ضرائب على حجم
القارب المستخدم فى الصيد وهذه تختلف باختلاف بحيرات السمك ،
ولكن هناك أماكن قيد الصيد فيها لظروف المنفعة العمومية . وأصبح
الصيادون أحرارا فى بيع أسماكهم حيث شاءوا ومتى شاءوا
فلا يبيعون الا بالسعر الذى يوافقهم والا ملجوه وقددوه أو أرسلوه
فى مراكبهم الى المدن القريبة قيباع فيها دائما بسعر جيد . وأدى
ذلك الى ارتفاع أسعار الأسماك عما كانت عليه قبل إلغاء الالتزام ،

فقد كان الملتزمون - كما رأينا - يقومون بشراء الأسماك بأسعار منخفضة وبالتالي كانوا يعرضونها للبيع بأسعار منخفضة . ولاهمية أسواق الأسماك ، وتأثيرها على الصحة العامة للأهالي إذا ما حدث اختلال بأمور الاشراف الصحي عليها ، أخذت أجهزة الادارة في المديرية توليها جزءا كبيرا من عنايتها فعملت على تحديد أماكن لبيع الأسماك الطازجة والملحة خارج المناطق الآهلة بالسكان (خارج المدن) ، وكذلك منع بيعها داخل الدكاكين في شوارع البنادر أو بواسطة الباعة المتجولين ، ومن يخالف ذلك كان يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أيام ولا تزيد عن سبعة أيام أو بغرامة مالية لا تزيد عن مائة قرش ، وفي الاسكندرية عين مجلس بلدى اسكندرية بعض المفتشين ليطوفوا بالمدينة يوميا ويطرحوا ما يرونه مضرا من الفواكه واللحوم والأسماك . والى جانب ذلك أصدر أمرا بتخصيص الجهة الشمالية بالسوق الفرنساوى لبيع الأسماك ، وبتركيب ثمانى فوهات مياه فى المواضع التى تعين لذلك لاجراء الفسل بكيفية حسنة .

أسواق الغلال والأقطان :

الشون :

يرجع وجود الشون الى عصر محمد على الذى أعد شونا حكومية ، واختار لها أمكنة مناسبة بحيث تكون قريبة من مجرى النيل ليسهل جمع المحاصيل من الفلاحين فى هذه الشون . وكانت هناك ثلاثة أنواع من الشون (المخازن الحكومية) احداها للبضائع الواردة من أوروبا والآخرى للبضائع الواردة من أفريقيا والشرق كاللبان والعاج المستوردين من سناروكردفان والبن المستورد من اليمن والثالثة للمنتجات المصرية .

وبعد عصر محمد على ظلت هذه الشئون قائمة لفترة ، تؤدي نفس المهام التي أنشئت من أجلها في عهده ، وأصبحت تمثل مركز جميع لكل المنتجات الزراعية من غلال وأقطان في كل المديرية التي يقوم أصحابها بتسليمها فيها ، وبعد ذلك تدخل في مراحل أعدادها وتنقلاتها حتى تصل شئون الاسكندرية حيث يتم بيعها بالمزاد . وبازدياد الحاصلات ، تعرضت الشئون للازدحام بالأصناف ، مما أعاق حركتها ، ولذلك أنشئت شئون جديدة كشئون العطف في « ١٢٦٩ هـ (١٨٥٢ - ١٨٥٣ م) » ، لتقوم بتسهيل حركة التسليم والتسليم بين الشئون الداخلية وشئون الاسكندرية ، وكان يراعى في انشاء هذه الشئون الجديدة ، عامل القرب من الممرات المائية ، فقد صدر أمر من الجناب العالي الى مدير بنى مزار باحالة قرية أبو عزيز الى عهدة كفر الشيخ . إبراهيم لانشاء شؤنة بها نظرا لقربها من البحر ، وشهد موسم توريد المنتجات الزراعية الى شئون المديرية ، ومنها الى الشئون الرئيسية بالاسكندرية عناية كبيرة ، وخاصة وان النقل ارتبط بمستوى مياه النيل ، حيث لم يكن لمصر في ذلك الوقت عهد بالسكك الحديدية بالدرجة التي يعتمد عليها في نقل هذه المنتجات ، وشكلت شئون بولاق المركز الرئيسى لاستقبال غلال الوجه القبلى والسودان ، وبعد ذلك يعيد شحنها الى شئون الاسكندرية . وكان على الفلاحين في القرى أن يوردوا محصولاتهم وفق اعلام يأخذها الفلاح من صراف قريته ليورد بمقتضاه ما يحمله الى الشؤنة ، واذا ما حضر الفلاح الى الشؤنة ومعه الاعلام المذكور ، يسلم ما يحمله ، ويتسلم اعلامه بالثمن الذى يتسلم به الثمن من الصراف . وبعد ذلك تصدر الأوامر من ديوان التجارة والمبيعات الى مجلس الأحكام المصرية ، بتبليغ المديرين بأنه بحال ورود المحاصيل اليهم وتم اجراءات فرزها ، يجرى ارسالها بسرعة الى شئون الاسكندرية .

والملاحظ أنه عند استلام الأقطان فى شئون المديريات يتم فرزها جيدا ، وتفتيشها ، لمنع تواجد المحذورات بها ، واستلام الأقطان بالشون لا يتم الا بوجود مسمار للفرز وقباني للوزن . وبعد استلام الأقطان بشون المديريات ، تكتس بمكابس الشون أو الجهة . وترسل الى الاسكندرية ، وعند وصولها لا يتم استلامها الا بعد فرزها ، ومقارنة نتيجة الفرز بالعينات المرسله . وكان القطن يتم قبوله بشون الاسكندرية على أساس ثلاث قطاع (رتب) فيحدد سعره ودرجته عليها ، فالعال أول وهو أجود أنواع القطن ، والعال ثانى أقل درجة منه ، والأوسط وهو أقل درجة .

وفى شون الاسكندرية ، فى حالة وجود أى مخالفة برسائل الأقطان الواردة من شون المديريات ، يتوقف استلامها لحين استدعاء المسئول عن اجازتها فى شونها الأصلية ، وفى حالة حدوث أى عجز فى الوزن يصير من الضرورى احضار قباني الشونة ورئيس مكبس الجهة ، ويتم التحقيق فى مادة الرسائل بحضورهم . أما اذا اختلفت مادة رسائل القطن عن العينات المرسله ، يتوقف استلامها لحين استدعاء مسمار الشونة صاحبة الرسالة ، وبعد حضوره اذا اقتنع المسمار بالمحذورات يسمح له بالعودة الى جهته ، وتعرض الرسائل على مجلس الأحكام ، ويتوقف اعطاء الرجوع لحين صدور أوامره فى شأنها . وفى حالة عدم اقتناع المسمار بمحذورات رسائل شونته « يتحرر للمالية بطلب شيخ السماسرة الذى أجرى الفرز قبلا ، حتى يعاد الفرز بمعرفته ، ويتم اقتناع المسمار المرقوم بمعرفة أهل الخبرة ، واذا لم يقتنع برأى أهل الخبرة ترسل العينات للمالية مع العينة التى بختم السماسرة ، لتنتهى اجراءات هذه الرسائل » . هذا ما يتعلق برسائل الأقطان المختلف عليها بشون الاسكندرية ، أما بالنسبة لرسائل القلال التى يظهر بها فروقات فتحدد فروقاتها بمعرفة المقدم والمعدلجى ومن يلزم من أهل الخبرة .

نظام البيع بشون الاسكندرية :

لم يكن البيع بشون الاسكندرية شونة شونة أو قطعية قطعية ، بل بالقسم (الكوم) الشامل لكل الأقطان ، فبوصول الأقطان الى شون الاسكندرية ، ومعاينتها واستلامها ، كانت تقسم الى أقسام (أكوام) متساوية ، وكل قسم يجمع من كافة أقطان الشون بحسب ما يخصها . وهذه الأقسام كان يتم تنميرها تنميراً تصاعدياً ، وقد وصلت في بعض الحالات الى ٣٢ كوما . ويتم بعد ذلك أخذ عينات من كل قطعية تتراوح ما بين ثلاثة وخمسة أرتال ، مع مراعاة ان يكون أخذ العينة حسب أصول أخذ العينات بحيث تشمل كافة القطن الذى تمثل عينته سواء كان هذا القطن من النوع الجيد أو الرديء أو متوسط الحالة ، لتجرى معاينتها بالديوان ، وإذا وجدت جملة قطائع ذات صفة واحدة اكتفى بأخذ عينة واحدة عنها .

وبعد ان يتم اعداد وترقيم الأقسام (الأكوام) بالشون ، يتم الاعلان عنها للتجار ، وكان يصرح لمن يريد من التجار بمعاينة القطن قبل الدخول في المزادات . ومن الملفت للنظر ان كل قنطار من كل شونة كان يعمل له كشف حساب بشمنه ومصاريفه من لحظة خروجه من شون المديرية حتى وصوله الى مرحلة التكوين في شون الاسكندرية ، ويقوم بكل ذلك موظفون بشون الاسكندرية ، وترسل كل هذه المعلومات الى ديوان التجارة ، ويرجع السر في ذلك الى أن الشون كانت تابعة لديوان التجارة والمبيعات ، ولذلك فالديوان كان يقوم بمراجعة حساباته قبل الاعلان عن المزادات حتى يضع حداً يبين من ورائه المكسب أو الخسارة . هذا فيما يتعلق بنظام بيع الأقطان بشون الاسكندرية ، أما عن الغلال فقد كانت تمر بنفس المراحل التي يمر بها القطن في تسويقه داخل الشون ، فالكثبان يكون في أكوام ويرقم كالقطن تماماً ، وكذلك كان يسمح للتجار بمعاينتها كالقطن تماماً . الا ان الغلال بيعت في مزادات للتجار في

شون بولاق ، والكميات التى لم يتم بيعها كان يتم ارسالها الى شون الاسكندرية لأجل بيعها هناك . وغير هذه المزايدات التى بيعت بها الغلال فى شون بولاق ، ويعتبر هذا البيع بيعا بالجملة ، وكان هناك بيع بالتجزئة ، فقد صدر أمر فى رجب ١٢٦٨ (١٨٥٢) من الباشا الى ديوان المالية بالتنبيه على ناظر شون بولاق بصرف ٥٠٠٠ أردب قمحا الى اثنين من الكياليين المعتمدين كى يقوموا ببيعها بالقطاعى الى أهالى المحروسة .

المزايدات :

لقد تناول البيع بالمزايدات كل أصناف التجارة المصرية فى تلك الفترة من أقطان وغلل وغيرها من البضائع الواردة من بلاد السودان وبلاد العرب من الصمغ وغير ذلك ، حتى الزجاج عملت له مزايدات خاصة ودعى لمثل هذه المزايدات طائفة العطارين التى كانت قوائم مزايداتا تعطى الى مشايخ تلك الطائفة ، وكذلك الطرايش كانت لها مزايداتا . ويفتتح المزاد بعد أخذ العينات ومعاينة التجار للسلع اذا شاءوا ، وتجرى هذه المزايدات فى قاعة المزاد بديوان التجارة والمبيعات ، وعرف هذا المزاد بالمزاد العمومى هذا الى جانب المزايدات الأخرى التى كانت تجرى فى ميناء البصل وكذلك بولاق . وفى المزايدات يتم البيع بالجملة ، ولا مجال فيها لتجارة التجزئة ، ولا تجرى المزايدات الا على البضاعة الحاضرة . وعند الاعلان عن المزاد يتقدم اليه التجار من الوطنيين والأجانب على السواء ، الا ان الأجانب كان لهم الكعب العالى فى كل هذه المزايدات ، فلم يترك الواحد منهم أحد المزايدات الا وخرج منه بشئ سواء من الأقطان والغلل أو غيرها . فالخواجة براخه جرينى على سبيل المثال كان يعمل فى تجارة القطن والى جانب ذلك لم يترك مزادا للقمح الا واشترك فيه ، وكذلك الصمغ السنارى . وأيضا الخواجة اسمعلول وأولاده ، دخل فى أكثر من مزاد للحنطة ، والفول الى جانب القطن ،

أما من كان يعمل فى التجارة فى ذلك الوقت من الوطنيين ، فتركز نشاطهم بصفة أساسية حول تجارة الغلال وبصفة خاصة حول محصولى الأرز والفول .

ويرجع الباع الطويل الذى كان للأجانب فى الحصول على هذه المزايدات ، لامكاناتهم المادية ، فمن خلال قوائم مزادات ديوان التجارة والمبيعات ، قلما نجد تاجرا أجنبيا اشترك فى مزاد محصول واحد ، بل نجد الواحد منهم يعمل فى تجارتين على الأقل ، فالأساس عنده العمل فى تجارة القطن ثم بعد ذلك يبحث عن تجارة أخرى أو أكثر تكون الى جانب القطن ، حتى اذا ما انتهى موسم القطن لا يعيش التاجر الأجنبى فى فراغ حتى ياتيه الموسم التالى ، بل كان يضع فى حسابه تنظيم شبه جدول سنوى يظل من خلاله منهمكا فى التجارة ، اذا انتهت تجارة محصول بانتهائه ، أتى الآخر ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى نجد أن الأجانب كانوا على دراية بدروب ومساالك مثل هذه التجارات ، فهم يعرفون القنوات التى تؤدى الى الكسب والأخرى التى تؤدى الى الخسارة ، وترجع هذه الدراية لطول ممارستهم للتجارة فاكْتَسَبُوا من وراء ذلك خبرات لم تكن قد تكونت بعد لدى التاجر المصرى . ومن يتقدم للمزاد ، يقدم ضامنا معتمدا ومقتدرا فى أمر التجارة ، وبعد رسو المزاد على أحد التجار تؤخذ عليه « الضمانة » بسرعة التوجيه لتسلم بضاعته قبل فوات الأوان . وفى صبيحة اليوم التالى للمزاد يقوم من يرسو عليه المزاد بدفع مبلغ معين عن كل أردب غلال كمقدم ومثله على كل قنطار من القطن ، على سبيل المثال يدفع عن الأردب من الترمس عشرة قروش والقنطار من القطن عشرين قرشا ، وتحرر لهم الأذونات على أن لا يتم التسليم الا بعد عشرين يوما من دفع الثمن ، ويحق للمشتري أن يضع علاماته على البضاعة عقب المزاد مباشرة بعد دفع المقدم . وكذلك يرخص له بترقيمها . أما عند التسليم ، فمن يتأخر

عن الدفع عند حلول ميعاد التسليم ، يققد حقه فى المبلغ المدفوع كمقدم ، ويعتبر هذا من حق خزانة ديوان التجارة والمبيعات ، والغرض من ذلك علم صرف نظر التجار عن دفع المبالغ المتبقية عند استحقاق ميعاد سدادها أو بعده بأيام ، اذا ما طرأت تغيرات فى الاسعار بعد المبيع دفعت بالمشتريين الى عدم الاستلام . أما التسليم (الصرف) فلا يتم ما لم يكن هناك توقيعات على الأذونات من ديوان التجارة والمبيعات تفيد بأن الأثمان قد سددت بخزانة التجارة بالاسكندرية . وبعد الدفع والحصول على توقيع الصرف من ديوان التجارة ، اذا تركت المشتروات فى أرض المزداد مدة أكثر من المدة المحددة لها يقوم التاجر بدفع عوائد على هذه المشتروات طوال المدة الزائدة عن المدة المحددة ، وعرفت هذه العوائد باسم « عوائد التخزين » .

مستغنىو الشئون :

عرفت الشئون جهازا اداريا ، يعد مسئولوا عن ادارتها ، وسير حركة العمل بها ، وعلى رأس هذا الجهاز الادارى يأتى ناظر الشئونة .

ناظر الشئونة :

ويعد مسئولوا عن الاشراف على اصدار الايصالات أو الاشعارات التى تعطى للأشخاص الذين يحضرون الى المخازن الحكومية محاصيلهم ، ويعد المسئول عن مراقبة ومراجعة كل سلسلة لى وصولها من القرية طبقا للبيان الذى أعد فى القرية . وكان من اللازم ان تتطابق الكميات التى يتم تسليمها مع المعلومات التى يقدمها صراف الناحية . وعندئذ فقط يضع الناظر خاتمه على الاشعارات . وبشكل عام يعد مسئولوا عن كل ما يدور بين جنبات الشئونة ، من مراقبة المخازن والاشراف على باقى الموظفين داخل الشئونة ، وفى شئون الاسكندرية ، يعتبر مسئولوا عن تدبير المكان

اللازم لاستقبال حاصلات الموسم الجديد ، وذلك باستدعاء التجار الذين تخلفوا عن تسلم مشترياتهم بضرورة اخلاء محلاتها .

السمسرة :

مهنة السمسرة (*) هويتها في هذه الفترة تختلف عنها فيما بعد ، فمهنة السمسرة هنا تشبه مهنة الفراز في الفترة الحالية ، فتركزت وظيفته في فرز ما يورد للشونة ، وبعد فرزه لها يضع خاتمه عليها ، وبعد مسئولا عن كل ما يبيده نحوها أمام شيخ السمسرة وأهل الخبرة في شئون الاسكندرية عند اعادة الفرز بها ، ومراجعة العينات بالرسائل ، واذا ما وجد بها مخالفة يتم استدعاؤه ومساءلته عن ذلك .

وهناك شروط لابد من توافرها فيمن يعمل بمهنة السمسرة ، يتم التأكد من توفرها قبل التعيين ، منها أن يكون مستقيما وان يكون صاحب خبرة ، هذا الى جانب الضمانة القوية ، وفوق كل ذلك ان يكون صاحب اموال ولا تكون قد ثبتت ضده جرائم . وفيما يتعلق بالضمانة كان يتم تجديد سنها سنويا ، وكان يراعى في الضامن ألا يكون عليه انكسار الى دوائر القصر . وفي حالة عجز السمسار عن توفير الضامن يعين أحد الأفراد بدلا منه بالانتخاب حتى لا تترك الشونة بدون سمسار ، ولا بد أن يقلد من ديوان التجارة ، وترجع أهمية هذه الضمانة ، باعتبار ان الضامن يعد مسئولا عن كل ما يخرج عن السمسار من أعمال في حالة هروبه ومرضه أو وفاته . وقد عمل بالسمسرة كل من المصريين والأجانب على السواء . فقد كان الخواجة كسبر يعمل سمسارا لدى ديوان التجارة .

(*) تحول السمسار من موظف لدى الحكومة الى عامل حر يتحرك في الاسواق التجارية والمالية يتعامل مع التجار ، ويقوم بدور الوسيط بينهم .

أما شيخ السماسرة ، فكان يتم تعيينه عن طريق ديوان المالية بناء على طلب من ديوان التجارة ، ومهمته الاشراف على تعيين السماسرة ، والفصل فى العينات المختلف عليها بين أهل الخبرة وسماسرة الشون ، وفى حالة انشغال سماسرة الشون بالأعمال فى شونهم ، ويصبح من الصعب عليهم تركها والتوجه الى شون الاسكندرية لحل مشاكل رسائلهم ، فيقوم شيخ السماسرة بالاحلال محلهم فى حل مشاكل هذه الرسائل ، وكل ما يبدىه يسير على السماسرة .

وفى عهد سعيد عندما تقرر الاستغناء عن الشون والسماح للأهالى بتصرف منتجاتهم بحريتهم ، صدر أمر فى ٦ ذى القعدة ١٢٧٠ من الجنب العالى الى وكيل ديوان التجارة والمبيعات ، بفصل السماسرة ، لعدم لزومهم وبألا يصرف لأحد سمسة الأرزاق والغلل التى بيعت من ذلك التاريخ والتى ستباع من بعده بمعرفة ديوان المبيعات .

القباينة :

كان بكل شونة قباى ولا يتم قبول الأقطان الا بوجوده ، ومن يعمل قباىا يجب أن تتوفر فيه الاستقامة والضمانة القوية ، والتى تجدد سنويا ، وفى حالة عجزه عن الحصول عليها يعين غيره ، ويعتبر القباى مسئولا عن كل ما يقيد بهدفاته التى كان يرسلها أولا بأول مع الأقطان المرسله من طرفه الى الاسكندرية ، ثم تراجع ثانية على يد قباى آخر معين من قبل شيخ القباينة .

الكياون :

وهم تلك الطائفة التى تقوم بالأعمال فى شون الغلال ، التى يقوم بها القباينة فى شون الأقطان ، وقد كان هناك نوعان من

الكيايين : كيايى الميرى ، وكيايى البرانى ، وتركز كياو الميرى فى شون الميرى ببولاى والاسكندرية وعند بداية موسم تحصيل الغلال يتم استدعاؤهم من تلك الشون ، وهؤلاء كانوا يتقاضون ماهيات واحدة ، وهى نصفان عن الأردب بالإيراد والصرف ، وفى حالة عجز كيايى الميرى عن أداء مهامهم يتم استدعاء كيايى البرانى بنفس مرتبات كيايى الميرى .

ومما لا شك فيه ، ان هذه المهنة ، فى غاية الإرهاق ولذلك تطلبت فيمن يقوم بها ان يكون ذابنية قوية ، ومن تظهر عليه بوادر التقدم فى السن يعين بدلا منه آخر ، بالضمانة القوية .

وقد كان للكيايين بشون الغلال مقدم عرف باسم مقدم الكيايين ، وبعد مسئولا عن كل عجز يحدث بالشونة ، وكذلك المعدلجى وهو يشبه الفراز ، مهمته تحديد عينات الغلال .

أما عن المكاييل التى استخدمت فى شون الغلال الميزية فى تلك الفترة . فكان متفقا عليها ، وحرم استعمال المكاييل غير المدموغة . ومن حين لآخر كان يتم مفاجأة الكيايين ، بواسطة معاون الصرف والإيراد وضبط المكاييل ، ومعايرتها على الخردل بمعرفة المقدم وأرباب الخبرة - وقد عرف الذين يقومون بمعايرة المكاييل بالآقداحية - وما وجد من هذه المكاييل مضبوطا ترك للاستعمال بالشونة والباقي تجرى مصادرته ، ومن يضبط اختلال فى كيله يجازى بضربه خمسين سوطا ، وإذا تكررت يصير ضربه ستين سوطا ، وهكذا فى كل مرة تزيد عشرة سياط والى جانب ذلك تقيد أسماء من ثبتت ضدهم هذه الجرائم حتى توضع سوابقهم فى الاعتبار .

وبصدور الأمر العالى الذى قضى بعدم قبول أرزاق الأهالى بشون المديرىات تقرر عدم لزوم استخدام كيايين للغلال ، وإذا

حتمت الضرورة استعمالهم ، فيستخدم الكيال اللازم باعتبار أجرة
الأردب تصفين من الفضة

وفي عصر اسماعيل تقرر تحصيل الضرائب العينية من الغلال
فى الوجه القبلى ، وترتب على ذلك انشاء شون للميرى ، وأصبحت
الكيالة ، تعرض فى مزادات ، وتصبح من حق من يرسو عليه المزاد ،
ويتمهد بالقيام بالكيل بأقل ثمن .

والى جانب ذلك كان بشون الغلال فئة المغربلين ، ومهمتهم
غربة الغلال الميرية ، وتركزوا فى شون بولاق ، ويتم استدعاؤهم
عند الحاجة اليهم من هناك . وأيضا كان هناك المخزنية الذين
كانوا يتعينون بالضمانات . وعند تعيين كل مخزنجى ، يتم الجرد
على الموجودات والأصناف عند اجراءات التسليم والتسليم .

تشنجى الشون :

وهو ذلك الشخص الذى يقوم بعملية الترقيم للبالات واثبات
وزنها عليها ، والجهة الآتية منها وغير ذلك .

متعهد البيع :

وهو موجود بشون الاسكندرية فقط ، وتحفظ لديه كل
الحجج التى تتعلق بالبيع ، وكل الضمانات التى تؤخذ على موظفى
الشون ، من قبائية وسمايرة وغيرها .

أهل الخبرة « بشون الاسكندرية » :

وهم هيئة غير دائمة تتكون من أفراد متخصصين يتم تشكيلها
عند اللزوم ، وتقوم بالفصل فى العينات المختلف عليها بين شون
الاسكندرية وشون المديریات وكان لكل صنف أهل خبرة ، فأهل

خبرة الأقطان يختلفون عن أهل خبرة الكتان والفلال ، فأهل خبرة الأقطان أما ان يكونوا من التجار الذين يمتلكون الخبرة في تمييز القطن الجديد من القديم ، وكذلك الشوائب الموجودة به ، وأما من مهندسى الفابريقات ، وهم الذين يمتلكون القدرة على معرفة الشوائب ، ومدى تأثيرها على قيمة القطن ، وذلك بحكم عملهم فى فابريقات الأقطان يتضح لهم عند تشغيل القطن على الدولاب كمية الشوائب وأسبابها . وكان التصريح لمهندس الفابريقات للحضور لفرز الأقطان يتم بتصريح من مجلس الأحكام بناء على طلب المالية .

وأما أهل الخبرة بالنسبة للفلال ، فكان يعين أحدهما من طرف ديوان التجارة ، ويعين الآخر من طرف المشترين ، لكي يعاينوا الغلة المطلوبة للبيع . وكذلك كان هناك أهل خبرة للكتان .

أسواق الفلال :

يتضح لنا من الحديث عن الشئون ، انها سيطرت على كافة مجالات التجارة من أقطان وغلال وغير ذلك ، وظلت هذه الشئون تقوم بنورها طوال عهد عباس وتقرر ابطالها فى عهد سعيد ، بعد ان تقرر تحصيل الضرائب نقدا ، فصدر أمر الى ديوان المالية فى ١٨ ربيع الثانى سنة ١٢٧١ ، (١٨٥٥) ، يقضى باشعار المديرىات بالأقاليم القبلية والبحرية ، بعدم تكليف الأهالى بتوريد أرزاقهم الى شئون الميرى ، وما يقبل يصير بيعه لمن يرغب بالأسعار المستحقة .

وفى هذا ايدان بحرية التجارة فى الفلال هذا من ناحية ، وايدان بانتهاء دور الشئون الذى كانت تلعبه فى تسويق الفلال من ناحية أخرى ، ولقد انتهى دورها فى تسويق القطن بإنشاء حلقات الأقطان ، ولكن فى عهد اسماعيل فتحت الشئون الأميرية فى الوجه القبلى لقبول القمح والبقول والشعير ممن يريد من أصحاب الأقطان

بالثمن الذى حددته الحكومة ، على أن تخصم أثمان تلك الحاصلات مما على أصحابها من مال ومقابلته ، وهذه الضريبة العينية التى أعيدت على أطيان الوجه القبلى كانت فى هذه المرة اختيارية ، وكانت الحكومة اذا أرادت شراء غلال من قمح وغيره لحاجتها اليها تفرض الكمية التى تريدها على القرى ، فأمر اسماعيل بالفاء تلك الطريقة وشراء ما تريده الحكومة من الغلال من الأهالى والتجار بالأسعار المتداولة . وأصبحت دشنا (رأس قسم من مديرية قنا) بها شون للغلال الأميرية . وكذلك المنصورة ، وأخذت الشون فى غير الوجه القبلى تؤجر لتجار الغلال سنويا على ذمة الميرى ليقوموا بممارسة نشاطهم بها والى جانب ذلك كانت هناك الأسواق العمومية التى خصصت جزءا منها لبيع الغلال وشراؤها وكذلك الوكالات والرقع التى انتشرت فى المدن ، فمدينة أخميم كانت بها رقعة معلقة لبيع أصناف الغلال كل يوم .

وكان بالقاهرة أكثر من شونة للغلال ، فكانت الحبوب الواردة للتجارة يتم شراؤها بواسطة التجار ثم توضع فى شون ساحل النيل فى ثلاثة مواضع ، الأول ساحل القمح الكبير ببوقاق بجوار كوبوى فم الترعة الاسماعيلية بشارع الساحل الموصل لشارع قصر النيل ، والثانى ساحل القمح الصغير ببوقاق شرقى الانتكخانة المصرية ، والثالث ساحل القمح بمصر المتينة على نهر النيل أمام جزيرة الروضة ، والبيع فى هذه السواحل بالأردب ، وكانت هذه السواحل ملكا للحكومة تعطى بالالتزام لبعض الأشخاص ، ولكل ساحل منها مقدم ، يعد مسئولا عن كل ما يحدث داخل الساحل من احتكار التجار للغلال ، أو زيادة فى رسم الكيالة المحدد ، والتى كانت تحددتها الضبطية والتى تعتبر المسئولة عن تطبيقها ، وقد حدد الكيالة بخمسة فضة من البائع فى كلفة المحلات المعدة لبيع الغلال بالسواحل . وفى كل ساحل انتخب تجار الغلال لهم رئيسا .

وفى كل زمان ومكان لا بد من وجود هذا النوع من الناس الذين يصنعون ما يسمى « بالسوق السوداء » فهم قائمون ما دامت الأسواق قائمة ، ففي القاهرة كان السبب فى ارتفاع أسعار الغلال وجود طائفة من الباعة فى سواحل الغلال ورقعة القمح الكائنة بباب الشعرية والرقع الأخرى يجمعون الغلال من التجار والفلاحين بأثمان بسيطة ، ويحتكرونها ثم يبيعونها الى الأهالى عند احتياجهم بأثمان مرتفعة ، والسبب فى ذلك أيضا استئجار الباعة كثيرا من الزرائب لأجل الاحتكار . وليس هذا بالشئ الغريب ، فهذا الأمر قائم وسيظل قائما الى قيام الساعة ، ولكن الاختلاف هو أسلوب مكافحة هذا الداء ، واستئصاله قبل استفحاله ، فعندما وصلت هذه الأخبار الى مسامع رجال المعية ، لم يجتمع الباشا ورجال معيته لتبادل الرأى حولها ، ثم ينتهوا بوضع قوانين للقضاء على هذا الداء ، ولكننا هنا نجد أن المعية ، وقفت من ذلك موقفا فى غاية التشدد ، فأمرت بهدم الزرائب التى تمارس الاحتكار كلها وتقرر تعيين مخبرين ليضبطوا كل من يتسبب فى استئجار زرائب وتوزيعهم فى سائر رقع الغلال التى بالمحروسة ، ومصر القديمة وبولاق . ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد بل بلغ بها الأمر الى تقديم محمد أبو شنب مقدم ساحل بولاق للتحقيق بتهمة التهاون فى عدم بعض الزرائب . وكذلك منع الباعة من شراء الغلال واحتكارها ، وعدم منع متسببى الرقع من مشتري الغلال من السواحل وبيعها للأهالى بالأسعار الموافقة حيث انه اذا صار منعهم فسيتسبب وجود مشقة للأهالى فى الحصول على مطلوبهم نظرا لبعده المسافة . أما الأسعار بسواحل الغلال ، فكانت تتغير من يوم لآخر ، الا أنها فى كل منها كانت واحدة ، واذا تفاوتت ، فتفاوتها بسيط ، وقد اقتضى اتساع المعاملات التجارية بهذه الأسواق الأهلية وكونها تشمل مصالح عدد كبير من الأهاليين ومحاصيلهم والتجار والمصدرين ان تيسر الدولة رقابتها عليها لتنظيمها وحماية التجار بها فوجدنا على اثر ذلك انشاء

سوقين بقرارات وزارية بساحل روض الفرج وساحل أثر النبی
فی السنتين ١٨٩٨ ، ١٨٩٩ . فصلدت قرارات مجلس النظار فی
١٧ یولیو و ١٩ یولیو ١٨٩٨ ، بنقل ساحلی مصر القديمة وبولاقي
الی الساحل الجدید الواقع بحری کوبری امبابة ابتداء من أول
ینایر ١٨٩٩ .

ولم تكن للحکومة رقابة علیها وكان یحدث الشراء والبیع
شفاهة بعد الاتفاق علی النوع والمقدار والسعر بدون تعاقد اعتمادا
علی الشرف التجاری . ولكن ذلك لم یمنع بعض الأفراد من التنصل
من تعهداتهم قبل الآخرين بسبب تقلب الأسعار وزیادة علی ذلك فلم
یکن هناك ضابط معین للرجة نقاوة النوع مما یسهل الغش بواسطة
بعض المنتجین والتجار مما یترتب علی ذلك من المنازعات .

وكانت بكل ساحل من سواحل الغلال ، طائفة للکیالین ینتظم
فیها الکیالون بالسواحل ، ویتقاضون ثلاثة ملیمات أجرة عن کل
أردب ینم کیله ، ولكن فی ٢٢ یولیو ١٩٠٠ تقرر تنفیذ قرار نظارة
المالیة القاضی باستبدال المکییل بالموازين فی ساحل الغلال الجدید
بروض الفرج . وتقرر نهائیا أن یکون معدل وزن الأردب من القمح
الصعیدی والبحیری ١٥٠ کیلو جراما ، ومن القول ١٥٥ ، ومن
الصلس ١٥٧ ، ومن الشعیر ١٢٢ ومن الترمس ١٥٤ ، ومن الذرة
الشامية ١٤٢ ، ومن الذرة الرفیعة ١٤٠ ومن البذلة ١٦٠ ومن الحلبة
١٥٧ ومن الحمص ١٤٠ ، ومن الفریک ١٣٥ ، ومن الکمون ٦٥ ومن
الیانسون ٣٥ ، ومن الحمص المجوهر ٩٢ ، ورأفة بالکیالین تقرر
أن تعطی لهم ثمانية ملیمات أجرة عن کل أردب بدلا من ثلاثة ملیمات .

وأخذت البنوك والأفراد تنشئ لها شونا بأسواق الغلال ،
فأعلن البنك الأهلی المصری انه فتح شونة بالساحل الجدید برووض
الفرج ، لقبول كافة أصناف الحبوب للتخزین أو البیع ، ویعطى

عليها سلفيات وكذلك قبول طلبات شراء وبيع الغلال على اختلاف أنواعها وتصديرها لأربابها . ولم تقتصر الشئون في السواحل على البنوك فقط ، بل امتدت الى الأفراد ، فكان صالح محمود سعودى من تجار الغلال بساحل روض الفرج له شونة خاصة بالساحل لكل أنواع الغلال ، وبالساحل سوق لكل صنف من أصناف الغلال كالقمح والفول والعدس وغيرها .

أما ساحل أثر النبى الجديد التابع لمديرية الجيزة والخارج عن دائرة القاهرة ، فقد افتتح فى أول يناير ١٩٠٠ على أن يكون ساحلا للغلال ، وغيرها من الأصناف الأخرى ، وفى مايو ١٩١٢ استقر رأى الحكومة على أن تقوم بنفسها ببناء الساحل الذى عزمته على تشييده فى جهة أثر النبى .

وفى داخل القاهرة وضواحيها كانت توجد عدة محلات الى جانب السواحل تباع فيها الحبوب بالتجزئة ، وتجارها أقل من تجار السواحل شأنًا فيشترون كميات قليلة ويبيعونها للأهالى مجزأة من ربع الى أردب فأكثر ، وعرفت هذه برقع الغلال ومشهور منها مت فى القاهرة ، الأولى ، رقعة القمح ببلاق بالسبتية والتي يباع فيها الفقم والفول والشعير والذرة والعدس فقط ، والثانية رقعة القمح ببوابة حجاج بشارع السيدة عائشة النبوية ، يباع فيها كافة أنواع الحبوب وكذلك رقعة القمح بباب الخرق ، ورقعة القمح بشارع الأزهر ، ورقعة القمح ببركة الرطل بشارع الحسينية ، ورقعة القمح بجهة العلوى بشارع الزعفرانى بثن باب الشرعية .

أسواق القطن :

من الجدير بالذكر أن تجارة القطن فى هذه الفترة ، كانت تمر بسلسلة من الوسطاء المستقلين والمنتشرين فى طول البلاد وعرضها ، حتى تصدر للخارج فمن تاجر الريف الأجنبى ، ومنه الى شركة أكبر ،

ثم الى شركات التصدير الاحتكارية الكبرى . وهذه التجارة سيطر عليها الأجانب من وقت جنى القطن حتى تصديره . فبعد جنى القطن وعرضه للبيع يتكالب عليه تجار الداخل من أجل الشراء وهؤلاء كانوا وكلاء في الأرياف يمثلون تجار المدن والبنادر ، ولم يكن لهم مطلق التصرف بل يؤمرون من موكلهم ، فلم يتمكنوا من رفع قدم من أخرى الا بأوامر منهم ، فعندما تعلن أسعار القطن كان هؤلاء التجار يقومون بمخابرة الوكلاء في الأرياف بالامتناع عن الشراء ، أو الاقدام عليه طبقا لظروفهم . وهؤلاء استغلوا صغار الفلاحين أسوا استغلال ، والذين افتقروا دائما الى رأس المال اللازم للانفاق على زراعة المحاصيل النقدية ، التي تتطلب مزيدا من الانفاق حتى الحصاد وبعد الحصاد تباع في السوق ، ولم يكن المزارع الصغير في مركز يسمح له بخزن المحصول حتى يبيعه بالسعر اللائق ، لان ملاحقة الدائنين له كانت تدفعه الى بيع القطن - محصوله الرئيسي - بالثمن الذي يحدده المرابون ، وكثيرا ما كان هذا الثمن يبخس الفلاح جهده وعرقه . وكان تجار الاقطان في الأرياف (المرابون) لا يقرضون سوى الفلاحين الفقراء ، فكانوا يبتعدون تمام البعد عن العمد والمشايع لما كانوا يجدونه منهم من وسائل الاحتيال والمماطلة ، في حين وجدوا في الفلاح الطيبة والبساطة والحرص على تسديد الديون ، واحترام الدائن ، وبذلك كانوا يضمنون حقوقهم ويزيد من ذلك بكثير ، ويصور لنا عبد الله النديم على صفحات جريدة التنكيث ، نوعية من يتعامل معهم المرابون ، وكيف استغل هؤلاء المرابون ظروف المجتمع الريفي من الأمية والطيبة في تحقيق مآربهم في أسرع وقت ممكن ، فيشير الى ان المرابين كانوا لا يقرضون الا الفلاحين « وهم من تراهم قليل الهدوم ، كثير الكلام ، رث الحال خالي البال مفتوح الصدر داني القدر حافي القدمين كثير الأوهام عاري الساق كثير البصاق ، خلق الثياب ، منخفض الجنب قدر الأعضاء لا يعرف الحاء من الخاء فهذا ان أقرضته وذاك » .

وظل هؤلاء المرابون يمارسون أعمالهم المحترفة طوال فترة الدراسة » فكان الواحد منهم يذهب الى الفلاح المصرى فى قريته ويؤزوره فى منزله زيارة خاصة ، ومع انه كان يلاقى منه كل حفاوة واکرام لبساطته وعوائد بلاده السائدة ، كان لا يخرج من عنده الا بعد أن يستكتبه اتفاقية جائزة معظم ما فيها من المواد الصالحة ، وقد يكون غشه فى الكتابة وغالطه فى الأثمان لأن الفلاح المصرى كما هو معلوم أمى بسيط .

وعلى أية حال كان القطن الزهر يباع فى الريف بعدة طرق :

أولا : البيع بالأجل :

حيث يتم البيع على أساس العقود ببورصة العقود ، وهنا لا يتحدد السعر وقت التعاقد ، إنما يتحدد أجلا ، كما يتم التسليم واستلام الجزء الأكبر من الثمن فيما بعد ، وقد يتم تسليم القطن ويتحدد السعر فيما بعد .

وطريقة البيع هذه لها جوانبها الحسنة وكذلك لها عيوبها . فمن المحاسن ان المزارع بمقتضى هذا البيع استطاع أن يضمّن بيع محصوله وان يختار أعلى سعر فى بورصة العقود فى خلال المدة المعينة فى العقد وفوق ذلك يقبض جزءا من ثمن القطن قبل تسليمه فيساعده على القيام ببعض النفقات الزراعية وغيرها ، ولذلك انتشر هذا النوع من البيع بين المزارعين انتشارا عظيما .

أما عن عيوبه فمتعددة ، فله تأثيره على المزارع ، فهو فى أثناء احتياجه الى أموال لفك ضاقته المالية يضطر الى بيع محصوله بأى سعر يفرضه عليه التاجر (المرابى) وهذا السعر لا يتفق مع سعر المحصول عند تسويقه . ويتعهد المزارع بتقديم حصة معينة من

القطن للتاجر ، طبقا للعقد المبرم بينهما فاذا ما أصيبت زراعته
باضرار يضطر الى شراء ما يكمل هذه الحصة ، حتى لو بأسعار
مرتفعة عن أسعار العقد ، وفى تلك الحالة كان يتحمل المزارع فرق
السعر . والى جانب هذا أدى أسلوب البيع هذا الى قلة أعداد التجار
فى الأسواق ، فهم قضوا كل احتياجاتهم من الاقطن بهذا الأسلوب ،
وأدى ذلك الى الاحجام بينهم وبين الأسواق ، وقد أثر ذلك على حركة
السوق ، فقلل من فرصة المنافسة والمضاربة بين أكبر عدد ممكن من
التجار اذا ما نزلوا الى السوق ، مما أدى الى هبوط الأسعار بها ،
لغياب هذه المنافسة ، والى جانب ذلك أصبح بإمكان هذه الحفنة من
التجار ، التأثير على أسعار بورصة العقود ، لانهم يستطيعون أن
يضاربوا على البضاعة التى اشتروها ، وليس فى وسع خصومهم من
المضاربين أن يقاوموهم مقاومة فعالة ، اما لقلة المال اللازم لمثل تلك
المقاومة ، ولا سيما ان البنوك بعد أزمة ١٩٠٧ لم تفتح أبوابها
للمضاربة كما كانت تفعل من قبل ، وبذلك تصبح السوق تحت
رحمة هؤلاء التجار الذين اشتروا معظم المحصول ، ويمكن هؤلاء فى
الغالب من ضغط السوق وابقاء الأسعار فى المستوى الذى يوافق
مصلحتهم ، الى أن تنتهى المدة التى يحق فيها للمزارعين أن يحددوا
أسعار الاقطن المباعة .

ومن المعروف ان الأسعار فى بورصة ميناء البصل مرتفعة عن
أسعار بورصة العقود فى موسم القطن ، ولذلك كان يقع على المزارع
عبء كبير بسبب تحديد أسعار اقطانه على أساسى أسعار بورصة
العقود ، والى جانب ذلك فالمزارعون كانوا يجهلون أمور البورصة
ودخائليها .

ثانيا : البيع كبضاعة جاهزة :

أى بسعر محدد قطعى ، ويسمى البيع هنا بالبيع العاجل بحيث يتم تحديد السعر واستلام البضاعة ، ويدفع الثمن فورا ، وهناك عدة طرق لبيع القطن بضاعة حاضرة نذكر منها ما يلى :

١ - البيع فى مخازن المزارعين (الدوائر الكبيرة) .

٢ - البيع فى شون المصارف .

٣ - البيع فى الشون الخصوصية .

٤ - البيع فى شون المحالج .

٥ - البيع فى الحلقات .

١ - البيع فى مخازن المزارعين (الدوائر الكبيرة) :

وينقسم البيع فيها الى البيع بالممارسة والبيع بالمزاد :

(١) البيع بالممارسة :

كان أصحاب المزارع الكبيرة يخزنون أقطانهم فى شئونهم (مخازنهم) انتظارا للتجار الذين يمرون عليهم ويشترونها ، وبعد ذلك يوردونها الى الحلقات للبيع والى الشون أو المحالج . وبعد التفاوض بين البائع والتاجر على السعر ، ووژن القطن وخصم القوارغ ، يدفع التاجر الثمن جميعه تقدا ، وبعد ذلك يأذن له باستلام الأقطان ، والأسعار بين البائع والتاجر هنا تتحدد على أساس سعر قنطار القطن الشعر للرتبة المائلة فى مينا البصل ، بعد ان يأخذ التاجر فى الحسابان مقدار تصافى الحليج ، أى مقدار وزن القطن الناتج من ٣١٥ رطلا زهرا ، والثمن المقدر لناتج البذرة الذى يقرب من ثلثى أردب ، على أن يخصم من الثمن مقدار المصاريف لحلج

القطن ومصاريف نقله ، والتأمين عليه الى الاسكندرية ، وبعد ذلك ينقل التاجر القطن الى مخازنه أو الى المحلج حيث يتم حلجه لبيعه محليا أو يرسله الى الاسكندرية حيث يباع الى كبار تجار الصادر في بورصة ميناء البصل .

(ب) الزائدة :

ويعلم فيها كبار الزراع والدوائر عن بيع أقطانهم بالمزاد العلنى ، وبعد ان يتقدم التجار ويتم معاينة القطن ، وتقدم العطاءات ، فمن يرسو عليه المزاد ، يوزن له القطن ، ويصفى الحساب بالطريقة الأولى والدفع فورا ، والتسليم من مخازن الزروع .

وقد قام كبار المنتجين بحلج أقطانهم لحسابهم الخاص وبيعها مباشرة الى المصدرين أو الى مصانع الغزل المحلية أو يرسلونها الى الاسكندرية لبيعها هناك . فقد أقيمت على أطيان جفالك الدائرة السنية ، المخصصة لانتاج القطن محالج تتولى حلج القطن وكبسه فى بالات تعد للتصدير ، وأنشئت بكل تفتيش شبكة من السكك الحديدية تربط المزارع بالمصانع ، لتيسر سبل نقل الحاصلات اليها ، كما تربط التفتيش بالخط الحديدى الرئيسى المتجه الى القاهرة فالاسكندرية ، حيث تصدر السلعة الى الخارج .

٢ - بيع القطن فى شون المصارف « البنوك » :

اقتصرت الجهاز المصرفى فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، على بضعة بنوك تجارية وعقارية كانت كلها أجنبية أسست فى مصر لترعى قبل كل شئ مصالح الدول الأجنبية التى تنتمى اليها وبالتالى فقد كان كل نشاط هذه البنوك محصورا فى تمويل التجارة الداخلية ، وكذلك الخارجية ، بالقدر الذى يكفل انسياب السلع التصديرية الى أسواق أوروبا .

وبالرغم من أن هذه البنوك كانت مراكزها في المدن إلا أن كثيرا من المصارف الحالية كانت لها فروع في الريف لتقوم بأمرين أساسيين أولهما ، اقراض الأموال للمزارعين وغيرهم ، تسدد عند ابتداء الموسم ، ولقد كان اقراض الأموال قاصرا على مجرد اعطاء سلفيات بسنندات واحتساب الفائدة القانونية . أما الأمر الثاني : وهو تمويل تجار القطن الداخلين ، فقد اعتاد الزراع ان يودعوا البنوك محصول قطنهم ليقترضوا عليه قبل بيعه في البورصة . وتقوم هذه المصارف ببيع الأقطان المودعة طرفها لحساب مودعيها زهرا بالأسعار التي تلائمهم أو بالقيام بحلجها ثم ارسالها الى الاسكندرية لبيعها شعرا ببورصة ميناء البصل .

وتقوم البنوك بذلك في مقابل عئولة تتقاضاها على هذه العملية (مصصاريف تخزين سمسرة بيع وسمسرة شراء نولون نقدية ٥٠٠٠ الخ) وأصبح كل مقترض لا يمكنه الحصول على سلفة من المصارف الا بشرط توريد أقطان في الموسم فينالهم من وراء ذلك ربح عظيم ، ومن أجل هذا أعدت المصارف شونا لتخزين أقطان عملائها الذين يتعهدون بتوريدها طبقا لعقود معقودة بينهم وأصبحت هذه الشون معدة لاستخدام كل من يريد التخزين بها سواء أكان تاجرا أم مزارعا . وعند استلام الأقطان من المودعين ، كان يتم فرزها لتحديد رتبها ليكون البيع على أساس صحيح ، والمصارف تقدم قروضا أو تفتح اعتمادات لأصحاب الأقطان بضمان هذه الأقطان في حدود ٧٠٪ من قيمة القطن ، ويظل الباقي تحت يد الصراف بصفة ضمان أى احتياطي (Margin) لمقابلة النقص الذى قد يحدث فى قيمة البضاعة بسبب نزول الأسعار ، وكلما قلت قيمة التأمين ، تطلب المصارف من المودعين ارجاع النسبة الى أصلها اما بتوريد أقطان أو بدفع مبالغ .

وبعد تجميع الأقطان بشون المصارف ، يمر المشترون عليها ، لمعاينتها ، ويتم التفاوض بينهم وبين سمسار البنوك على هذه المعينات وبعد انتهاء المفاوضة ، يقرض المشتري القطن ، ثم يوزن بمعرفة قبائي المخزن ، ويتم الدفع نقدا قبل نقل القطن من الشونة ، ويتم البيع في شون المصارف بناء على تفويض من العميل ومتى تم البيع ترسل للعميل فاتورة البيع .

٣ - بيع القطن في الشون الخصوصية :

وهذا النوع من الشون يقوم بإنشائه فئة من الرأسماليين ، فضلت ان تستثمر أموالها في هذا المجال من النشاط الاقتصادي ، وهؤلاء يقومون بنفس الأعمال التي كانت تقوم بها المصارف من اقراض المال للمصلاء مدة الصيف بشرط توريد اقطان ، وفتح الاعتمادات لتجار القطن ، واقراض كل من يريد ان يودع اقطانه تلك الشون ، وفي مقابل ذلك يتقاضى أصحاب الشون من المودعين مصاريف كالتى تتقاضاها المصارف عادة .

ومعظم هؤلاء من الأجانب والأقباط ، فقد افتتح الخواجة ، مشيل تادرس محلا في المنصورة لقبول جميع أنواع الحبوب والاقطان ، يعطى عليها سلفيات حتى ٨٪ من أصل الثمن بفوائد قليلة جدا .

٤ - البيع في شون المحالج :

تقوم المحالج بتمويل المزارعين أثناء الصيف بالقروض اللازمة لاحتياجاتهم في مقابل توريد أقطاعهم للمحالج وبذلك تصل عمل المصارف ، فقد قام محالج الاقطان بالشرقية بدفع سلفيات لمن يرغب على الاقطان والبذرة بقسط بسيط ، سواء كان تصريفها بليفربول بمعرفته أو تخزينها بمخازن المحالج على حساب أصحابها وطبقا

لرغبتهم • وكان اصحاب المحالج يهدفون من وراء ذلك ، جلب كميات من القطن لتشغيلها مدة الموسم علاوة على استثمار الأموال باقراضها بفائدة • وفي بعض الأحيان قد تضطر ظروف عدم انتظام بعض الحلقات ، وهبوط الأسعار بها والخوف من زيف التجار بها ، وسوء معاملتهم للفلاحين ، الى دفعهم لتوريد أقطانهم الى المحالج مباشرة ، وفي هذه الحالة يقوم المزارع بإرسال قطنه الى أحد المحالج القريبة ، حيث يقوم خبير بقرز القطن لتعيين صفته ورتبته ، وعلى هذا الاساس تتحدد الأسعار ، ويلجأ الى هذا الطريق عادة صغار تجار القطن في الأرياف فيشترونه من المزارعين ، ثم يبيعونه بالتالى لكبار تجار الأقطان « الحلجين » أو الى وكلاء بيوت التصدير المنتشرين في الأقاليم ، وقد امتلك الأجانب محالج للأقطان في القرى والمدن ، فامتلكوا محالج للأقطان فى صالحجر وطلخا بالغربية على سبيل المثال ، والأخيرة كان بها محلجان لائنين من الأجانب أحدهما يونانى •

وبذلك يتضح لنا ان المحالج قامت بدورين أساسيين ، أولهما ، انها قامت بنفس العمل الذى قامت به المصارف ، فى تجارة القطن الداخلية ، هذا من ناحية ، وتسهيل عملية التوريد للحليج من ناحية أخرى •

ثالثا : البيع بالنسيئة (البيع الأجل بالمجل) :

ونظام البيع بالنسيئة هذا كان موجودا فى عصر محمد على ، فقد كان بعض التجار يعطون الفلاحين مبالغ من النقود مقدما لأجل شراء حاصلات الفلال التى لاتزال بالحقل والتى لم تنضج بعد ، وبأسعار ضعيفة جدا ، ولذلك تدخلت الحكومة لتحريم ذلك البيع فى ١٨٣٨ فقررت ابطالها وتاديب البائع وأخذ النقود التى دفعها مقدما وخصمها مما لها على الفلاح مع عدم اعطاء التاجر شيئا من

المحصول بعد الحصاد ، وبالرغم من كل ذلك الا ان التجار استمروا في شراء الحاصلات الزراعية قبل تمامها وذلك بدفع مبالغ من المال مقدما لأصحابها ، فقررت الحكومة عدم سماع الدعوى في النزاع بين البائع والمشتري في تلك الحالة .

وفي عهد محمد علي قامت الحكومة باستعمال طريقة البيع بالنسيئة ، في أوقات الشدة عند الاحتياج الى المال كما حدث في السنوات ١٨٢٧ ، ١٨٣٣ ، ١٨٣٩ فأخذت الحكومة من التجار الأجانب مبالغ من المال مقدما ، مقابل اعطائهم الحاصلات عند حصادها .

وظل هذا البيع منتشرا في عهد عباس باشا الاول ، وتقرر في عهده منه ، فصدر قرار مجلس الخصوصي بأن يقوم المديرون ونظار الأقسام وحكام الأخطاط والقائمقامية والمشايخ بالأعتناء وبذل المهمة في منع هذا الداء وتقرر ان من يتهاون في تنفيذ القرار ، وحدث بيع محصول في الحقول ولم يمنع فسيعاقب المديرون ونظار الأقسام طبقا لخطورة القضية بالاعتقال في القلعة بأسوان مدة تتراوح بين ستة شهور وستين ، بعد انزالهم درجة من رتبهم ، ويعاقب حكام الأخطاط والقائمقامية والمشايخ بالسجن المدة المذكورة ، هذا الى جانب عدم سماع شكوى التجار الذين يدفعون لأصحاب المحصول نقودا وهو في الحقل ويستعصى عليهم تحصيل حقهم . وبالرغم من كل ذلك نظرا لانتشار زراعة القطن ، وحاجته الى المصاريف النقدية طوال مدة بقاءه في الأرض ، وعدم امكان صفار المزارعين من توفير الأموال للاتفاق عليها ، ولذلك كثيرا ما اضطروا في فترات كثيرة الى بيع محاصيلهم قبل أوان النضج بثمان بخس ، والأدهى من ذلك ان السلطة تركت الفلاحين - من صفار الملاك - لقمة سائفة للمرابين فلم تنجح الجهود التي بذلتها الحكومة لتوفير مصادر معتدلة لتقديم

التسهيلات الائتمانية للفلاحين . وقد لعب كبار الملاك دورا مهما في السيطرة واحتكار السوق ، وذلك عن طريق تقديم القروض الى صغار المزارعين لضمان المحاصيل ، وحفاظا على مركزهم ، وقفوا من الدعوة التي تبناها الحزب الوطنى لانشاء جمعيات تعاونية لاتقاذ الفلاحين من استغلال المرابين (*) ، موقف عدم الاستجابة لها ، لأن فى انشاء هذه الجمعيات وانتشارها ما يؤثر على نشاطهم ، وما لهم من نفوذ على الفلاحين ، ويجعل الفلاحين يمتنعون عن الاقتراض من كبار الملاك ، ويمكنهم من بيع محصولهم بالسعر المناسب .

ونتيجة لتقلبات الأسعار فى الاقطان من سنة لآخرى كثيرا ما عجز المزارعون عن تسديد ما عليهم من ديون لمقرضينهم مقدما ، وفى ذلك الوقت كانت الاستدانة بضمان الأرض ممكنة بفضيل الحقوق المتزايدة التى حصل عليها الفلاحون على أراضيهم ، ومن ثم كانت الأرضى تحول مباشرة الى الدائن . ولاتقاذ صغار الملاك من برائن الدائنين ، وضع قانون الخمسة أقدنة وكان الهدف من وراء ذلك الحد من نشاط المرابين وحماية الفلاحين من استغلالهم ، الا أن الفلاح لم يكن أمامه باب يحصل منه على الأموال لتمويل محاصيله ، ولذلك لم يكن أمامه الا أن يبيع محصوله للمرابين مقدما بالسعر الذى يحددونه ، وازداد - تبعا لذلك - نشاط المرابين وارتفعت أسعار فوائد القروض التى كانوا يقدمونها للفلاحين ارتفاعا فاحشا ، وأصبحوا يقرضون الفلاحين بضمان المحاصيل ووقعوا الحجز على المحاصيل وفاء للديون فحرم الفلاح من قوته وثمرة كده .

(*) يرى رموف عباس أن سلطات الاحتلال لم تكن لديها النية لدفع هذه الحركة الى الامام حتى لو كانت ستؤدى الى علاج هذا الداء الذى كان يصيب الفلاحين ، ويرجع الى أن هذه الفكرة نابعة من الحزب الوطنى ، وكانت سلطات الاحتلال تخشى أن تؤدى هذه الدعوة الى اتساع شعبية هذا الحزب بين الاهالى .

الحلقات :

وهي عبارة عن امكنة مخصصة لبيع الاقطان في الاقاليم حيث يجتمع كل من البائعين والمشتريين في مكان واحد ، فيتلاقى العرض والطلب ، وتتم فيها الصفقات دون غش أو تلاعب ، نظرا لأن هذه الحلقات موضوعة تحت اشراف هيئات حكومية (مجالس بلدية أو محلية) ويتحمل البائع فيها مضاريف البيع ، وقصد من ورائها انقاذ صغار المزارعين من تلاعب التجار بالأسعار والموازين .

وبانتهاء دور الشون في تجارة القطن الداخلية ، بدأت الحلقات تلعب دورها في هذه التجارة في البنادر والأرياف ، ويرجع انشاؤها الى العقد الأول من النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، في أواخر عهد عباس باشا الأول حيث التمس تجار القطن في الزقازيق من الحكومة انشاء حلقة لبيع القطن ، فوافقت على التماسهم ، وأنشأت حلقة بها قباني وسداسة لمزايدة ومبايعة القطن الذي يحضره الفلاحون ، فعاد ذلك العمل على الفلاحين بالفائدة .

وفي عهد سعيد احتج التجار على طريقة البيع المتبعة في حلقة الزقازيق منذ أواخر عهد عباس الأول ، محاولين العودة الى حرية الشراء من الفلاحين مباشرة ، ولكن الحكومة رفضت طلبهم ، ووافقت على استمرار بيع القطن في حلقة الزقازيق بالمزايدة . وحتى ذلك الوقت لم نسمع عن غير هذه الحلقة ، وفي عهد اسماعيل باشا ، تقدم مفتش الاقاليم البحرية بمكاتبة الى الداخلية ، يقترح فيها عمل موضع بكل بندر يسمى حلقة ، بحيث يسع كل ما يرد اليه للوزن ويجتمع فيه رجال القبانية ويعين لكل حلقة معاون من المديرية ليلاحظ الوزن والبيع ونوع المعاملة واثبات ذلك في دفتر القباني وذلك لشكوى الأهالي من خراب ضمائر القبانية ، ولما اطلع المجلس على ذلك قرر تحديده موضع معين يكون تابعا للحكومة في كل بندر

من البنادر المعتاد وزن القطن وبيعه فيها بكل المديرية ، ويعين لذلك معاون ، وأما القبانية الذين يجب تعيينهم فيجب أن يكونوا خالين من السوابق ومضمونين ومعتمدين ، ويكون عدد المعين منهم على قدر ما يكفي كل مديرية ، وتخصص لهم دفاتر لفنص القطن ، ويختتم على أوراقها من المديرية ، ويعين على القبانية شيخ بكل بندر خبير بالمهنة ، ليلاحظ البيع ، وفي دفتر القباني يكتب وزن قطن كل تاجر أو مزارع والتمن والعملة واسم البائع وشهرته واسم المشتري . وكل هذا يكون بمراقبة المعاون ، ويؤخذ من البائع على كل قنطار (مائة رطل) من القطن المحلوج قرشان وعلى غير المحلوج قرش واحد ، وقيمة ما يحصل من الوزن يعطى نصفه للقبانية والنصف الآخر يضاف على خزينة الميرى ، مقابل رسوم أرضية الحلقة لأنها من الأملاك الأميرية ، ويختتم على الدفتر فى نهاية كل يوم بختم المصاوغ .

وفى ٩ من ذى القعدة ١٢٨٢ ، صدر أمر عال بالموافقة على قرار المجلس الخصوصى الخاص بإنشاء الحلقات فى بنادر الأقاليم القبلية والبحرية . ولم يكن أصحاب الأقطان مجبرين على بيع أقطانهم بالحلقات ، بل كان لأى شخص أن يبيع قطنه لآخر خارجها ، ولكن فى تلك الحالة ترفض الحكومة الدعوى التى يقيمها أحدهما ضد الآخر ، إذا حدث بينهما نزاع على الوزن أو البيع ، ويجب أن يكون البيع والشراء بداخل الحلقات بالعملة المتداولة فى خزائن الحكومة وليس للقبانية المخصصين للحلقة الحق فى وزن القطن خارج الحلقة .

ولم يتوقف تجار القطن فى تجارتهم على سوق واحدة ، بل كانت لهم حرية التنقل والشراء من حلقات القطن الأخرى ، فحلقة طنطا كان يوجد بها تجار من الزقازيق ، وكذلك كان يأتىها تجار

من دمنهور . وكانت الأسعار بهذه الحلقات تحدد بناء على أخبار الاسكندرية ، وتأثرت تأثراً كبيراً بها ، فعندما تهبط الأسعار في الاسكندرية نجد التجار لا يقبلون على الشراء ، وذلك خوفاً من تعرضهم للخسارة وفي نفس الوقت بمجرد ان تشعر الحلقات بتحسين الأحوال في الاسكندرية تنب فيها الحركة من جديد . وكانت أسعار الاسكندرية أيضاً تابعة للأسعار في الخارج ، ولذلك بقي الفلاح « كريشة بمهب رياح التاجر والمضارب لا يستقر على حال من القلق الناشء عن اضطراب أغراضها » .

وقد اختلفت الأسعار بالحلقات من مديرية الى أخرى ، وليس هذا فحسب بل اختلفت من حلقة الى أخرى بالمديرية الواحدة .

ولدور الحلقات في تجارة القطن رأته الحكومة في ١٩١٢ تصميمها في الاقاليم ، في محاولة من جانبها لكي توفر للفلاح جانباً من الخدمات التي يمكن ان تقدمها له الجمعيات التعاونية بغرض حماية صغار المزارعين من تلاعب تجار القطن بالأسعار والموازن وتولت مجالس المديريات الاشراف على تلك الحلقات التي كانت بمثابة أسواق صغيرة تركزت في الاقاليم الرئيسية المنتجة للقطن ، فأنشئت ٩٢ حلقة في عدد من المراكز والبنادر ، وكانت حلقات القطن تعمل في نشرات يومية - تعلق في مكان بارز - أسعار القطن في بورصتي الاسكندرية حتى لا ينخدع الفلاحون بالكاذب التجار ، وخصص لكل حلقة وزن او أكثر حسب اتساع أعمال الحلقة للقيام بأعمال الوزن والمراجعة لكل من أراد التحقق من الكمية التي يعرضها للبيع .

وأخذت تدير الحلقات مجالس المديريات تحت مراقبة واشراف وزارة الداخلية وكان تعيين رؤساء الحلقات يتم بمعرفة مجالس المديريات ويتقاضون مرتباتهم من هذه المجالس ، ومهامهم مراقبة

أعمال الحلقة الداخلية ، وكان على رئيس الحلقة ان يقدم تقريراً يومياً الى مجلس المديرية ، وبدوره يرسل مضمون هذه التقارير الى وزارة الداخلية في نهاية كل أسبوع حتى تقف الوزارة على حالة القطن الأسبوعية وفي مقابل ذلك خصص لهم ٢٪ من رسوم الدخول والايجارات والأرضية المحصلة ومن العمولة المستحقة على توزيع الأسمدة وبدور القطن .

وأخذت نظارة الداخلية تتدخل في أمر الحلقات ووضعت لها النظم والقواعد وأرسلت بها منشورات دورية لرؤساء المجالس لتنفيذها والعمل بموجبها في جميع الحلقات ، وأول منشور أصدرته نظارة الداخلية ، كان في أول أغسطس سنة ١٩١٢ ، قبل موسم القطن بشهر ، واستمر ذلك حتى تقرر مبدئياً فصل حلقات الاقطان عن وزارة الداخلية والحاقها بوزارة الزراعة ، ابتداء من أول سنة ١٩١٧ المالية .

وقررت وزارة المالية اعفاء مجالس المديريات من اجور الأراضي الأميرية التي تشغلها حلقات القطن ثلاثة أعوام متتابة وذلك من أول عام ١٩١٣ لكثرة المصاريف التي اقتضاها مشروع انشائها وبالرغم من مقاومة التجار لمشروع الحلقات الا أن الحكومة عملت كل ما في وسعها لمقاومة هذه الحركة وأخذ الفلاحون يشعرون بظلم الفوائد والمنافع التي تعود عليهم من وراء تعاملهم في الحلقات وأخذوا يجلبون اقطانهم لتبايع فيها ، ولقيت هذه الحلقات اقبال الفلاحين فبلغ عدد من باعوا اقطانهم فيها خلال موسم ١٩١٢ - ١٩١٣ نحو ١٤٥ ألف مزارع .

وفرضت على الاقطان التي تدخل هذه الحلقات جملاً صغيراً برعى فيه تغطية ما يتفق على حاجات تلك الحلقات من انشاء مظلات للأهالي ، وأخرى للاقطان وانشاء مخازن واقامة سياج من حديد

حول كل حلقة وغيرها . وبعد أن تقرر تعميم حلقات الاقطان ، أخذت الحكومة تعمل من جانبها لتحجيب الأهالي فيها فتقرر في سنة ١٩١٢ إنشاء صناديق للتوفير بالحلقات ، يقوم الفلاحون بإيداع أموالهم فيها ، والهدف من وراء ذلك وقاية المزارعين من شر اللصوص والتشالين لدى مفادرتهم حلقات الاقطان بعد بيع محصولهم ورغبة في زيادة وتنشيط روح الاقتصاد بين أولئك المزارعين ، وأنشئت أقلام خصوصية لإيداع المبالغ في صناديق توفير البريد بالأرياف بمقتضى قرار من مجلس النظار صدر في ٢٠ فبراير ١٩١٢ ، وعهد بأعمال هذه الأقلام الى صيارف البلاد الذين كلفوا باستلام وصرف المبالغ المودعة في صرفياتهم لحساب صندوق توفير البريد ، وكل مبلغ يستلمه رؤساء الحلقات يقيد في دفتر مودعة بمعرفة صراف الجهة المفتوح فيها الحساب ، وفي مقابل قيام رؤساء الحلقات بهذا الدور ، صرفت مصلحة البريد مرتبا خصوصا .

وكذلك حلت الحلقات محل مخازن شركة الأسواق في توزيع البنود على المزارعين ، فقد تقرر في ديسمبر ١٩١٣ بأن تقوم جميع الحلقات بتوزيع بذرة القطن ، وكذلك توزيع الأسمدة الكيماوية بالنيابة عن الجمعية الزراعية ، وبذلك عملت الحكومة على ترغيب الفلاحين في الحلقات ، فأخذت تربط أكثر من وظيفة تهم الفلاحين بالحلقات ، حتى تعودهم على التردد عليها .



من المعروف ان الهدف من انشاء الحلقات حماية المزارعين من غير تجار الاقطان ، وقامت الحكومة من جانبها بمحاولات لتحجيب الأهالي فيها ، الا أننا نجد أن التعامل فيها اقتصر على التجار الذين يرغبون في شراء قطن موجود أمام أعينهم تحت الطلب ، لا يكلفهم تعباً في النقل أو العبوة والتجار الصغار من البائعين الذين يأتون

بالقطن من داخل الريف لبيعونه فى الحلقات يوم وصوله ليعودوا إليها بغيره ويكتفون فى كل مرة بربح ضئيل - قد يكون كثيرا - ، يتكاثر لديهم مع تكراره يوما بعد يوم وليس لدى هؤلاء التجار من الأموال ما يجعلهم فى مصاف التجار المشترين فى الحلقات الذين يستطيعون الاحتفاظ برصيد كبير من الاقطن حتى يتم حلجه أو يتحسن سعره ، ولكنهم على جانب كبير من الحذق ربما فاقت مهارة المشترين .

وبالرغم من أن الحلقات لم تنشأ لى من الطرفين ، بل هى للمزارعين ، الا أن المزارع الكبير يشهر مزادا لبيع قطنه فى مزرعته ، فكانه يقيم حلقة بها ، وهؤلاء لا خوف عليهم ، لأنهم على دراية بأحوال القطن ، وبأحوال التاجر ، والى جانب ذلك فهم يعرفون الطريق الى شئون المصارف والمحالج ، أما المزارع الصغير ، فلا يلجأ الى الحلقات ، بسبب كثرة المصاريف والارهاق ، واتلاف الوقت ، هذا الى جانب صغر حجم الكميات التى يتصرف فيها ، قد لا يبلغ ثمنها مصاريف نقلها ولذلك كان يبيع الى التاجر الصغير المتجول فى الأرياف كل قطنه وهو قابع فى بيته .

القبانة :

نظرا لأهمية حرفة القبانة ، وما يترتب عليها من نتائج اذا أحسن استخدامها أو أسىء بالنسبة للمزارعين ، وأهالى الريف ، رأينا أنها تستحق الدراسة ، خاصة أنها شهدت عدة تغيرات من يوم أن وجلت القبانة داخل الشئون .

فبند بداية حرفة القبانة ، وباب الدخول فيها مفتوح لكل راغب فيها ، بكل حرية ، تحت شرط واحد وهو مسدد عوائد الويركو ، واستمر الحال على ذلك حتى سنة ١٢٨٢ (١٨٦٥)

حيث حلت نتيجة الفوضى التي شهدتها هذه الحرفة أن التحقق بها من ليست لديهم الدراية الكافية بجوانبها ، ولذلك أخذت الشكاوى تتكاثر سواء من الأهالي أو التجار ، من جراء هذه الفوضى ، ولذلك تدخلت الحكومة لأول مرة فى هذه المسألة ، وعينت فى تلك السنة سنة ١٢٨٢ ، (١٨٦٥) فى كافة بنادر المديریات فى مصر العليا والسفلى تحت اسم حلقة محلات مخصصة لوزن الأقطان ، وشكلت خدمة للمراقبة من معاون وقبانية معتمدين بقدر احتياج كل جهة ، على أن ينصب على قبانية كل بندر شيخ معتمد ، مهمته مراقبة ، وضبط عمليات القبانية ، وتقرر أن يصرف للقبانية دفاتر مختومة من المديرين لتقيدها بها كل ما يتم وزنه ، وعملت فى آن واحد تعريفة حدد فيها وزن قنطار القطن غير المحلوج بقرش واحد ، والمحلوج بقرشين ، وقررت الحكومة أن يكون لها الحق فى نصف المبالغ المتحصلة بمعرفة القبانية ويعتبر هذا النصف بمثابة عوائد أرضية عن المحلات المخصصة للقبانية .

وبالرغم من ذلك لم ينصلح حال حرفة القبانية وأخذت الشكاوى تنهال على أجهزة الحكومة من ظلم القبانية ، لعدم كفاءتهم ، وهذا دفع المجلس الخصوصى لإصدار مرسوم فى ١٢ رمضان سنة ١٢٩٠ يقضى بالآلا يصرح لأى شخص العمل بالقبانية ما لم يثبت أولا كفاءته ، وحسن سلوكه ، وأن يحضر شهادات لذلك تحرر بمعرفة أعيان طائفة القبانية بجهته ، ويعتبر تحت مسئولية هؤلاء أن قبل فى العمل وبعد التصريح للقبانى بالعمل يدفع للحكومة عوائد الرخصاتمة وهى سنوية بقيمة تتراوح من ٢٥٠ قرشا الى ألف قرش على حسب أهمية وظيفته ، ويلتزم بسداد العوائد السنوية فى بحر شهر على السنة الجارية أما اذا مضى الميعاد ووجد متعاطيا عملية الوزن بدون رخصة من الحكومة فيتم ضبطه ومجازاته .

وكلف المجلس الخصوصى ناظر المالية ، بعمل لائحة تتضمن
كشفاً بالأصناف التى تحصل عليها عوائد الوزن على نسق واحد
فى أنحاء القطر المصرى ، على أن يكون للحكومة نصف المتحصل من
هذه العوائد .

وصدرت لائحة القبانة من المالية الى الجهات التى تناولت كل
ما يتعلق بهذه الحرفة بحيث جعلت الحكومة تباشر باستمرار على
القبانية ، فجعلت كل قبانى يمتلك أكثر من عدة قبانة ان يكون
لديه جهاز ضبط يستخدم يومياً فى ضبط عدة الوزن التى يستخدمها
فى ذات اليوم ، ولشيوخ القبانية وعندهم بالقاهرة والاسكندرية حق
المرور على محلات القبانية ومعايرة عددهم على الأقل مرة شهرياً ،
ويقوم عمد القبانية بنفس العمليات فى البنادر ، أى فى الجهات
التي لا يوجد بها عمد قبانية ويلزم قبانيها بالتوجه مرة على الأقل
شهرياً الى البندر الأقرب لجهته ، حيث تعابر عددهم بمعرفة عمد
القبانية (بند ١ ، ٢) ولا يصرح لأحد باستعمال أجهزة وزن بها
خلل ، ومن يفعل ذلك ويضبط يحاكم بتهمة المخالفة (بند ٣)
ولا يصرح لأحد بالعمل كوزان الا بعد الحصول على رخصة ، والتى
تمنح له بعد احضار ضامن معتمد ممن تعتمد ضماناتهم ، حتى تضمن
الحكومة حق الميرى فى المتحصل من الوزن فى حالة تأخير القبانى عن
التسديد (مادة ٤ و ١١) ويمنح القبانية دفاتر وزن من الميرى
يسددون ثمنها ويقيد بها كل ما يتم وزنه دون شطب أو تصليح ،
وتعطى نسخة من العلم لكل من البائع والمشتري (بند ٥)
وأما المتحصل من أجر الوزن فالنصف للقبانى والنصف الآخر
للميرى . والذى يسدد يومياً بالنسبة للقبانية بمراكز الضبطيات
ومراكز المديریات والبنادر ، أما الأماكن البعيدة ، فتسدد كل ثلاثة
أو أربعة أيام مرة (بند ٩) وإلى جانب ذلك أعطى لحكام الجهات
حق التحرى والبحث على القبانية لضبط بعض الاعلام من البائعين

والمشتريين ومقارنتهم على الوارد باليومية ، وإذا تبين وزن أى شئ بمعرفة أحد القبانية دون تقييده فى الدفتر ، والاستيلاء على أجرته ، يحال على المجلس المحلى لمحاكمته (بند ١٣) .

وفى ٣١ ديسمبر ١٨٨٩ ، صدر أمر عال بإلغاء رخص القبانية وجعلها حرة بلا رخص وبذلك اضرت الحكومة الأهالى ، فاصبحت حرفه القبانية مباحة للجميع حتى « ان عمل الأوزان لم يكن قاصرا على الصال الذين اقرت عليهم الحكومة فى كل جهة بل رأينا ان كل من لا صنعة له يتعرض لحرفة الأوزان » ولكن بعد ان صدر هذا المرسوم ساءت حالة القبانية والكيالة العمومية ، فاضطرت الحكومة ان تقيدها ثانية ، فصدر قرار من ناظر الداخلية فى ٢٩ يونية ١٨٩٥ يقضى بمنع احترام هاتين الحرفتين الا برخص وشروط خاصة ، واستمر العمل بهذا القرار حتى ١٩١٤ .

وقد حدد قرار نظارة الداخلية الخطوط العريضة لتعيين القبانية والكيالين فى كل أنحاء مصر ، فقرر ان يترتب بكل سوق فى أنحاء القطر المصرى قبانىة وكيالون برخص ، يحصلون عليها من المديريات والمحافظات التابعين لها ، والتي لا تمنح لهم ، الا بعد اجراء امتحانات لهم فى القراءة والكتابة ، والتأكد من بلوغهم السن القانونية (١٨ سنة) . الى جانب التأكد من سلامة سيرهم وسلوكهم (مواد ١ ، ٣ ، ٥) ويستعمل القبانىة والكيالون آلات أوزان ومكاييل ، دقيقة متموعة بتمغة الحكومة ويتم معاينتها من قبل استعمالها ، وكذلك تقرر ان تقوم كل مديرية أو محافظة بوضع تعريفه الوزن والكيل بها على حسب عوائد كل جهة ، بعد أخذ رأى لجنة تتشكل فى مركز المحافظة أو المديرية من مشاهير التجار الوطنيين والاجانب ، وتنشر هذه التعريفه فى الجريدة الرسمية وتعلن على باب المحافظة أو المديرية أو المركز ، وفى كل سوق ،

ولا يجوز لهم الخروج عنها (مواد ١٧ ، ١٨ ، ٢٠) ، وأما من يخالف أحكام هذا القرار فبرفت من وظيفته ومصادرة آلات الوزن والمكاييل في حالة محاولة الغش (مواد ٢٤ و ٢٥) . أما من يخرج من التعريفات فيعاقب في المرة الأولى بالاعتقال لمدة شهر واحد عن العمل ، وفي المرة الثانية ، بالاعتقال ثلاثة أشهر ، وفي المرة الثالثة يعاقب بالبرف من وظيفته (مادة ٢٦) وبعد ذلك أخذت المديرية والمحافظات تضع تعريفات الوزن والكيل بها ، والتي كانت تتغير من وقت لآخر طبقا لظروفها وبشرط ألا تخرج عن قرار نظارة الداخلية ، واستمر ذلك حتى ١٩١٤ .

★ ★ ★

ونخرج من هذه الدراسة للأسواق بعمدة شواهد ، فنجد ان الأسواق في تلك الفترة قد تأثرت تأثرا واضحا بتلك التبعية التي نسجتها الرأسمالية العالمية حول الاقتصاد المصري ، فعملت الرأسمالية العالمية على تخصيص مصر ، في نوع من الانتساج ، استجابة لاحتياجاتها ، وتركز ذلك بوضوح حول محصول القطن ، ولذلك أخذت الأسواق تنظم في الداخل لتجميعه وتجهيزه وإرساله الى موانئ الشحن ، وأخذت رؤوس الأموال الأجنبية تتكالب على مصر وتتصارع من أجل العمل في قنوات هذه التجارة المختلفة سواء عن طريق المصارف أو عن طريق المحللين وشركات التصدير .

وشهدت هذه الفترة مولد أسواق للفلال لم يكن لمصر عهد بها من قبل ، حيث احتكرت الدولة هذا المحصول في عهد محمد علي باشا ، وبانتهاء احتكاره ، أصبح من الضروري وجود ميزان لتحديد أسعاره فأخذت تنظم الأسواق الأهلية ، وسرعان ما تدخلت الحكومة في تنظيمها بعد ذلك .

ونتيجة لسياسة الانفتاح التي شهدتها مصر في تلك الفترة ،
تحت ضغط الرأسمالية العالمية والسياسة الجمركية التي ساعدت
البضائع الأجنبية على منافسة البضائع المحلية وعرقلة حركتها في
عقر دارها ، فكل ذلك أدى الى ان أخذت البضائع المستوردة تحتل
مكانا بارزا في الأسواق المصرية ، وأخذت تضغط على كل ما هو
محلي ليدير ظهره لتلك الأسواق ، وبلغ الأمر بهذه البضائع
الأجنبية الى السيطرة على الأسواق الدينية ، وبلغ الأمر برأس المال
الأجنبي الحد الى السيطرة على ادارة أسواق من بابها ، وهذا واضح
من نشاط الأسواق المصرية .



الفصل الثالث

القطاعات الاقتصادية المساعدة للتجارة

ان التجارة الداخلية والخارجية ، لا يمكن ان تنمو من فراغ ، ولا تكفى حالة الاستقرار وانتشار الأمن لنمو التجارة في أى بلد من البلدان ، بل هناك قطاعات اقتصادية لا يمكن للتجارة ان تنمو الا بوجودها ، وهذه القطاعات تتمثل في مصادر تمويل التجار والتجارة ، وكذلك قطاعات النقل والمواصلات .

وفي مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ظهرت قطاعات اقتصادية ارتبط وجودها بالتطور الذى شهدته التجارة المصرية في تلك الفترة ، ومعظم هذه القطاعات لم يكن لمصر عهد بها من قبل ، بل انها ظهرت نتيجة الحاجة اليها في تلك الفترة .

وتنقسم القطاعات الاقتصادية المساعدة للتجارة الى :

١ - البنوك التجارية .

٢ - قطاع النقل والمواصلات :

- (أ) السكك الحديدية
- (ب) الملاحة (داخلية - خارجية)
- (ج) البريد (البوستة)
- (د) التلفراف
- (هـ) التليفون

١ - البنوك التجارية :

البنوك هي الصلة بين سائر أنواع الشركات والمتاجر والصناعات وهي الوسيط الذي لا بد منه بين المال ومنفعته وبدونها يهمل جزء كبير من ثروة العالم بلا استثمار .

وقد ارتبط وجود البنوك في العالم بالتطور والاتساع التجارى والصناعى ، فبعد أن تطورت التجارة فى أعقاب الثورة الصناعية ، لم يعد تمويل الصيارفة الذين كانوا يقومون بدور البنوك من قبل ، يكفى لتمويل حركة التجارة ، نظرا لكبر حجم الوحدات الانتاجية وانشاء الشركات المساهمة التجارية ، لذلك تطلب الامر قيام مؤسسات مالية كبيرة ، تقدم تسهيلات ائتمانية أكبر ، وترتب على ذلك قيام البنوك بتلك الدول التى شهدت انقلابا تجاريا وصناعيا .

واذا كانت البنوك وليدة التوسع التجارى ، فليس من المستغرب ان يتأخر ظهور المصارف بمصر حتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، فقبل ذلك لم تكن هناك حاجة بمصر تستدعى اقامة خدمات مصرفية ، فبتحول التجارة العالمية الى طريق رأس الرجا، الصالح ، ضربت التجارة المصرية ، وكذلك التجار الوطنيين ، واعتمدت مصر بعد ذلك فى اقتصادها على الزراعة فقط ، حتى أواخر

القرن الثامن عشر ، وإلى جانب ذلك ساد مصر في العهد العثماني ، جو من الاضطراب ، وعدم الاستقرار ، مما كان له أثر في خلق جو من الخوف سيطر على الناس ، كان سببا في ضعف الحافز على الاستثمار ، وفوق هذا وذاك ، كانت مصر تقتقر الى وجود قدر كاف من النقود المهدنية تكون أساسا للمبادلة ، بل كان المتبع التعامل بالمقايضة ، كذلك افتقرت مصر الى نظام لحيازة الأراضي ، وكذلك الى نظام قضائي مستقر ، يكفل للدائن استرداد ماله من فوائد . فكل هذه الظروف لم تهيئ المناخ المناسب لتحقيق الدخل الأهلي بالمستوى الذي يسمح بالادخار والاستثمار على نطاق واسع .

ومع بداية القرن التاسع عشر ، وعصر محمد علي بدأت الأوضاع الاقتصادية تنتقل الى طور التحسين ، ولكن النشاط الاقتصادي ، في عصر محمد علي ، كان يقوم على الاستثمار الحكومي في ظل رأسمالية الدولة ، ولذلك لم تكن هناك الفرص المواتية للاستثمار الفردي ، ولم تظهر طبقة التجار وغيرها من الطبقات التي تحتاج الى الخدمات المصرفية ، والتي تأثرت بسياسة محمد علي ، وإلى جانب ذلك لم يوجه الدخل القومي الذي حققته هذه الفترة نحو الاستثمار ، ولكن كان يوجه للانفاق على المجهود الحربي ، ونتيجة لهذه السياسة لم تبد بارقة أمل في ظهور البنوك الى حيز الوجود في عصر محمد علي (*) .

(*) في عصر محمد علي كان هناك تجار أجانب ، يجمعون ما يبين أعمال المصارف والتجارة ، فمثلا البارون جاك ليفي ده منشئ كان بنكيرا وتاجرا صاندا وواردا ، وكذلك اشتغل بيت نعمان الذي أسسه روفائيل نعمان في ١٨٢٨ ، بالتجارة وأعمال المال ، وأيضا كان بيت تيلكا وشركاه أقدم البيوتات الأجنبية في مصر ، وسمى نفسه في عهد محمد علي بنك تيلكا وخصه محمد علي لثقته فيه بتوريد الذهب والفضة من الخارج . حلیم عبد الملك : نشأة البنوك في مصر مجلة غرفة القاهرة ، العدد الأول ، السنة العاشرة ، يناير ١٩٤٥ ، ص ١١ ، ١٢ .

ونظرا لاتساع التجارة فى عصر محمد على ، وازدياد التداول النقدي ، وتقلب قيمة العملة ، بالرغم من محاولات اصلاحها ، وكذلك محاولة محمد على التخلص من فئة التجار ، التى كانت تقرضه قروضا قصيرة الأجل ، رأى محمد على انشاء مصرف يقوم بأعمال المضارف ، فيخدم الحكومة وأغراضها ، فتروج الحركة التجارية من وراء ذلك ، وأشرك محمد على بعض كبار التجار فى انشائه . وبالفعل تم انشاء (بنك الاسكندرية فى ١٨٤٢) وأخذ يعمل لمدة عامين صفى بعدها كل أعماله .

وهكذا انطفأت شمعته الدخل القومى الذى تحقق فى عصر محمد على ، دون ان تشاهد مصر من وراء ذلك مولد نظام مصرفى ، وأصبح المجال خاليا لطاقتين بارزتين ، تتحكمان فى السوق المالى ، الأولى وهى طائفة المرابين ، والتى انتشرت فى كافة أنحاء البلاد ، حتى القرى النائية ، ومعظمهم كانوا من الأجانب ، وأخذ هؤلاء يقرضون الفلاحين بالقرى بفوائد ربوية عالية ، وكانت حاجة الفلاح الى المال تبدأ بالانتهاء من جنى محصول القمح ، والاستعداد لمحصول القطن ، العماد الرئيسى لحياة الفلاح بل لحياة البلاد كلها ، فباستعداد الفلاح لبذر محصول القطن تتلاحق مطالبه لتمويل هذا المحصول من سداد الى مكافحة دودة القطن الى جنى المحصول ، ولذلك كان الفلاح يقع فريسة سهلة للمرابى ، يقترض منه بفائدة سنوية وصلت الى أكثر من ٦٠٪ ، أما الطائفة الثانية فهى طائفة ، شركات حليج الاقطان وكانت معظمها أجنبية أيضا ، وهاتان الطائفتان كانتا تعتمدان فى تمويل أنفسهما على التمويل الذاتى .

ومع بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر بدأت البنوك الأجنبية تبحث لها عن موضع قدم فى مصر جريا وراء مصالحها ، وكذلك بدأت بعض البنوك الأجنبية فى فتح فروع لها فى مصر ،

وساعد تركيز هذه البنوك في القاهرة والاسكندرية ، ومحدودية عملياتها ، طائفتي المرابين وشركات الخليج في أعمالهما ، فأتاح ذلك فرصة طيبة لهما للتعاون مع البنوك ، فكانوا يلتجئون إليها لتمسكهم بالأموال اللازمة لنشاطهم ، ثم بعد ذلك يستخدمونها في اقراض المواطنين بالرأب الفاحش .

وجاء وجود البنوك الأجنبية في مصر ، نتيجة عدة متغيرات شهدتها مصر مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، كان من شأنها خلق نظام مصرفي في البلاد ، وإذا كانت هذه البنوك كلها وبلا استثناء أجنبية ، وظلت كذلك حتى الحرب العالمية الأولى ، إلا أنها لعبت دوراً ملموساً في تمويل التجارة المصرية .

فقد شهدت هذه الفترة متغيرات كان من شأنها تهيئة مناخ تنشأ وتنمو فيه النظم المصرفية ففي هذه الفترة ، اتسع نطاق التجارة ، وخطت مصر بفضلها خطوات بعيدة في سبيل التبعية للاقتصاد الدولي ، باحلال الاقتصاد الحر ، محل الاقتصاد الاحتكاري ، وقد زاد الأمر اشتعالاً اندلاع الحرب الأهلية الأمريكية ، وما ترتب عليها من ازدياد انتاج المحاصيل النقدية ، والتي أصبحت في حاجة الى تسهيلات ائتمانية أكثر ، لتمويل هذه الزيادة في الانتاج ، وكذلك شهدت هذه الفترة اقبال الحكام على الاقتراض دون حساب ، لتمويل مشاريع الخدمات والمرافق المختلفة ، كذلك شهدت هذه الفترة تزايد أعداد الأجانب في مصر ، وحاجتهم بعد أن انتشروا فيها الى نقط ارتكاز مالية ، تعمل على تثبيت أقدامهم في السوق المالية ، تمدهم بالأموال ليتصيدوا الفرض التي اتوا من أجلها لتحقيق الأرباح هذا الى جانب ثبوت حق الملكية الخاصة ، ومنح الدائنين ضمانات كثيرة لتحصيل ديونهم مع تنظيم التقاضي على الأسس الحديثة بإنشاء المحاكم المختلطة في ١٨٧٥ ، وإعادة

تنظيم القضاء الأجل ١٨٨٣ ، وما ترتب على ذلك من إعطاء الدائن الحق في اقتضاء الفوائد ، هذا الى جانب الاعتراف بمشروعية سعر الفائدة وقبل ذلك كان القضاة الشرعيون هم المختصين بالفصل في المنازعات المدنية وهؤلاء كانوا لا يحكمون لصالح الدائنين هذا فضلا عن القضاء على فوضى تعدد العملات المتداولة باصلاح ١٨٨٥ ، والقضاء على الفوضى النقدية التي كانت سائدة قبلها ، وأيضا انتشار الوعي الاقتصادي الحديث ، وقبول أدوات الائتمان المعروفة في أوروبا مثل الكمبيالات والشيكات والبنكنوت وغيرها . وهكذا ازدادت الحاجة الى بنوك في مصر ، وتهيأ لها المناخ الاقتصادي والاجتماعي في بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

البنوك التجارية في مصر :

عرفت مصر البنوك بمعناها الصحيح ، مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وكل هذه البنوك أجنبية ، وعلى الأصح فروع لبنوك أجنبية ، وكان الرواج الاقتصادي الذي أصاب مصر بعد ١٨٦٠ ، حافزا لمراكزها الرئيسية على فتح فروع لها في مصر ، للاستفادة من أسعار الفائدة المرتفعة في ذلك الوقت في مصر ولم يكن الغرض من تأسيس هذه البنوك هو القيام بالأعمال المصرفية المعروفة ، وإنما جاءت هذه البنوك في ركاب الأموال الأجنبية ، وجاءت للتوسط بين الرأسماليين الأجانب والخديو بفرض تلبية مطالبه من القروض والإشراف على شروط تنفيذها .

وبعد أن توقفت عمليات الاقتراض الحكومية ، أقبلت البنوك العاملة في مصر على القيام بعمليات أخرى ، كان أهمها تمويل تجارة الصادرات والواردات المصرية وتلقي الودائع من الهيئات والشركات والأفراد .

ومن الجدير بالذكر ان نشاط هذه البنوك ، قد توقف بعض الشيء ، الى جانب ذلك توقفت معظم البنوك الأجنبية عن انشاء فروع لها في مصر حتى نهاية القرن التاسع عشر ، ويرجع ذلك لهبوط أسسار القطن عقب انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية سنة ١٨٦٦ ، هذا الى جانب توقف الاقتراض الحكومي بعد انشاء صندوق الدين ١٨٧٥ ، وايضا كان للاضطرابات السياسية التي شهدتها مصر ١٨٨٢ اثر على تجميد أعمال هذه البنوك الاثمانية .

وبعد ان استقرت الحالة السياسية والمالية في أواخر القرن التاسع عشر ، ازدادت الملكيات الخاصة ، وازدادت تجارة الصادرات وارتفعت معدلات الفائدة وفي ذلك الوقت كانت أوروبا تعاني من تضخم رأسمالي ، وتبحث عن مجالات للاستثمار فوجدت ضالتها المنشودة في مصر ، فجأت بأموالها الى مصر لتؤسس العديد من المصارف . وقد زاد من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وافتتاح كثير من فروع البنوك الأجنبية في مصر ، الاتفاق الودي الانجليزي الفرنسي The Anglo Franch Accord ، الذي عقد في سنة ١٩٠٤ ، والذي أزال الاحتكاك والخلاف الانجليزي الفرنسي ، وبعد ذلك اندفعت رؤوس الأموال الأوروبية مع أصحابها للاستثمار في مصر ، فزادت رؤوس أموال الشركات المساهمة التي يقوم استقلالها الرئيسي في مصر من ١٤ مليون جنيه ١٨٩٧ الى ٨٧ مليون ١٩٠٧ ، كما زادت القروض العقارية من ٥ مليون جنيه ١٨٩٧ الى ٣٤ مليون جنيه ١٩٠٧ ، وأدت سرعة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية - والتي كانت أكثر من ان تستوعبها البلاد في مدى قصير - الى ارتفاع الأسعار ، واشتدت حمية المضاربة في الأراضي والمباني والأوراق المالية الى الحد الذي انذر بالخطر ، وعندما حدث الكساد في أوروبا ١٩٠٧ كان له صدى شديد في مصر ، أودى بالمراكز المالية المكشوفة وأدى الى افلاس عدد كبير من المضاربين ، واضطراب المراكز المالية

لبعض البنوك فأفلس عدد من البنوك المساهمة الصغيرة ، التي أنشئت خلال الرواج وانتجج الباقي منها في بنوك أخرى . فلم تستطع البنوك التي أنشئت حديثا ان تقاوم هذه الحالة فأثرت الهرب ، وفضلت ان تحل نفسها بنفسها وصفت اختياويا ، وان كان معظمها قد صفى قبل ان يفتح أبوابه للعمل ، فادت أزمة ١٩٠٧ الى تصفية عدد كبير من البنوك التجارية منها بنك الكاسادي سكونتو (بنك الخصم والتوفير الايطالي) الذي توقف عن الدفع وأشهر افلاسه عام ١٩٠٧ ، بسبب اعتماده في أعماله على مصادر تمويل من الخارج ، وقد ساعده البنك الاهلي المصري على إعادة فتح أبوابه فأعيد تأسيسه سنة ١٩٠٩ ، وكذلك صفى البنك المصري وبعض البنوك الخاصة . فكانت هناك « ١٠ » عشرة بنوك أسست وصفت سنة ١٩٠٦ وسنة ١٩٠٧ وستة بنوك أخرى صفيت بعد ذلك حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى . وفي نهاية الحرب كانت البنوك التي صمدت للأحداث هي البنك الاهلي المصري وبنك الانجلو ، وبنك الائتمان الفرنسي المصري والبنك الفرنسي المصري ، ومن فروع البنوك الأجنبية ، العثماني ، يوناني ، والكريدي ليوني ، والكونتوار وبنك دي روما ويوكوهاما وبنك اثينا .

واما بنوك الدول المهزومة في الحرب ، فقد صفيت اجباريا عقب الحرب منها الايطالية والالمانية والتركية ، فلظروف الحرب قامت الحراسة بتصفية البنوك الالمانية بأمر سلطات الاحتلال وأمكن سداد ودائع البنك الشرقي الالمانى بالكامل كما صفى البنك التجارى الالمانى .

ومن الجدير بالذكر ، ان البنوك التجارية تعددت في فترة اللباس ، وهذه البنوك كانت ذات جنسيات مختلفة منها الانجليزية والفرنسية والالمانية والايطالية والبلجيكية والتركية واليابانية .

البنوك الانجليزية :

البنوك الانجليزية تمثل أقدم البنوك ، وأكثرها عددا وانتشارا ، وهذا شيء طبيعي ، فهي تمثل بنوك السلطة الانجليزية التي كانت لها علاقات تجارية متفوقة مع مصر منذ بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وتحكمت بعد ذلك في أمورها ، ففي العقد الأول من النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، اتجهت أنظار البنوك البريطانية الى مصر باعتبارها محطة في الطريق الى الهند وخاصة بعد ان زادت صادرات مصر الى انجلترا من ٣ مليون جنيه سنة ١٨٥٤ الى ٨ مليون جنيه سنة ١٨٦١ وزيادة الواردات تبعا لذلك .

ويعتبر بنك مصر Bank of Egypt أول بنك انجليزي ، وأول شركة مساهمة أنشئت في مصر ، وتأسس بمقتضى فرمان خديوي سنة ١٨٥٦ ، برأسمال ٥٠٠.٠٠٠ جنيه استرليني ، دفع منها ٢٥٠.٠٠٠ جنيه استرليني ، واكتتب في لندن ومكتبه العام بالاسكندرية ، مع فرع في القاهرة ، وكان الغرض من انشاء هذا البنك العمل على رواج التجارة بين مصر وبريطانيا ، وضمان الحصول على القطن وكانت له علاقات كبيرة مع الحكومة ، لشراء اذونات الخزانة التي كانت تصدر بوفرة في عهد سعيد بفائدة قدرها ٣٠٪ . وعقب انتهاء الحرب الاهلية الأمريكية وهبوط أسعار القطن ، تعرض نشاط البنك لمدة صعوبات ، ولكن أعيد تكوينه في سنة ١٨٦٧ .

وظل البنك يعمل بعد ذلك بنشاط في مصر ، حتى أصبحت له فروع في سنة ١٩١٠ ، في مصر والسودان فأصبحت له فروع في طنطا والزقازيق ، والمنصورة والسويس وبور سعيد وشبين الكوم

وبنى سويف والفيوم والمنيا وطهطا ، وجرجا واسنا والأقصر وأسوان
والخرطوم وسواكن .

وبالرغم من ان هذا البنك يعد من أقدم البنوك في مصر ، وله
فروع متعددة الا ان مركزه المالى تعرض للاضطراب عقب الأزمة المالية
سنة ١٩٠٧ ، فقد اسرف البنك في توظيف القروض قصيرة الأجل
التي حصل عليها من الخارج في الاقراض بضمان الأوراق المالية
والأراضي الزراعية والمباني ، وعندما افلس بنك « زرفوداكي » أحد
كبار عملائه ، واقرن ذلك برفض البنوك الانجليزية تجديد التسهيلات
الممنوحة للبنك المصرى اضطر الى التوقف عن الدفع ١٩١١ ، وتولى
البنك الأهلى تصفيته .

وثانى البنوك الانجليزية في مصر « الشركة المصرفية الانجليزية
المصرية » ، The Anglo Egyptian Banking Company ، التي
تأسست سنة ١٨٦٤ في لندن لمباشرة الأعمال المصرفية في مصر
ومركزها الرئيسى في لندن .

وقد تأسست هذه الشركة برأسمال ١٥٠٠.٠٠٠ جنيه
مناصفة بين إنجلترا وفرنسا ، ثم استبدلت العناصر الفرنسية من
الشركة شيئا فشيئا ، وأصبح رأسمالها انجليزيا بحتا .
عند إعادة تكوينها تحت اسم البنك الانجليزى المصرى
The Anglo Egyptian Bank فى سنة ١٨٨٧ .

وقد أدلى هذا البنك بدلوه فى حركة الاقراض الحكومى فى
تلك الفترة ، فقدم فى سنة ١٨٦٥ قرضا للخديو اسماعيل بضمان
أملكه الخاصة بلغت قيمته الاسمية ٣٨٧.٠٠٠ جنيه ، وقبض
منها فعلا ٢٧٥.٠٠٠ جنيه استخدمها الخديو فى شراء أملاك
عبد الحليم باشا الخاصة .

وقد تخطى هذا البنك الازمات العديدة التى قابلته من أزمة سنة ١٨٦٦ وأزمة سنة ١٩٠٧ ، وظروف الحرب العالمية الأولى ، وانتهى الأمر به الى ادماجه فى سنة ١٩٢٥ مع بنوك أخرى مكونة بنك باركليز للممتلكات البريطانية المستقلة والمستعمرات فى الخارج ، .

ولم يمض على انشاء البنك الانجليزى المصرى ثلاثة شهور حتى أنشأ البنك الامبراطورى العثمانى Imperial Ottoman Bank له فروعاً فى القاهرة ، ومن ثم فى الاسكندرية ، وتأسس هذا البنك فى سنة ١٨٦٣ ، طبقاً للقوانين العثمانية ، ومركزه الرئيسى فى استانبول وله فروع فى باريس ولندن . وكان رأس مال البنك انجليزياً فرنسياً ، والقرض من انشاءاته الصل فى الامبراطورية العثمانية كبنك تجارى وبنك اصدار ، وقد فتح أول فرع له فى مصر سنة ١٨٦٤ للاستفادة من فرص اقراض الولى مباشرة ، ومن القروض المهمة التى عقدها قرض سنة ١٨٦٧ بمبلغ ٢٨٠٠٠٠٠ ر.ج. جتيه بفائدة ٩٪ خصصها الخديو اسماعيل لشراء املاك مصطفى باشا ، وبعد أن انتهى عهد الاقراض الحكومى تحول البنك الى الأعمال المصرفية العادية ، وكان ازدياد عمليات تمويل القطن ، حافزاً للبنك على انشاء فروع له فى الأقاليم ، وفى سنة ١٩١٢ كانت له فروع فى الاسكندرية ، والقاهرة ، وبور سعيد والمنيا ، وكان لهذا البنك بحكم تبعية مصر للدولة العثمانية نشاط كبير فى البلاد وساهم بنصيب متزايد فى تمويل المحاصيل الزراعية ، وقد تغير اسمه فى عام ١٩٢٥ ليصبح البنك العثمانى .

والى جانب ذلك كانت هناك بنوك انجليزية أخرى منها بنك غرب افريقيا البريطانى المحدود Bank of British West Africa Limited الذى تأسس فى سنة ١٨٩٤ ، بقوانين انجليزية ومركزه لندن للقيام بالأعمال المصرفية ، وكذلك بنك القاهرة الذى تأسس طبقاً للقوانين

الانجليزية في سنة ١٩٠٥ برأس مال ٦٠٠.٠٠٠ جنيه استرليني ومركزه القاهرة ، ليقوم بأعمال البنوك المختلفة ، نتيجة لاتباع دائرة التجارة في مصر والسودان ، وازدياد الشركات التي كانت في حاجة الى تعضيد مالى لتسهيل حركة التجارة ، الا ان هذا البنك صفى في ١٩٠٨ .

وشهد عام ١٨٩٨ مولد أعظم البنوك الانجليزية في مصر وهو البنك الاهلى المصرى ، وقد حدد العقد الابتدائى رأس مال البنك بمبلغ مليون جنيه استرليني مقسمة الى ١٠٠ ألف سهم قيمة كل منها ١٠ جنيهات استرلينية وفي ٢٥ يونيه ١٨٩٨ أصدر الخديو عباس حلمى الأمر الصالى الخاص باعتماد نظام البنك والترخيص بتأسيسه على ان تكون مدته خمسين عاما . ومنذ انشاء البنك والحكومة كانت تعمل على انتهاز أى فرصة لتحويل البنك الاهلى المصرى ، الى بنك مركزى ، وبدأت المفاوضات فعلا في سنة ١٩٠٤ ثم توقفت بسبب أزمة ١٩٠٧ واستؤنفت في العام التالى ، الا انه رُئى من المستحسن عدم احداث تغيير في حالة البنك ، وتركت المسألة جانبا لتثار مرة أخرى في سنة ١٩٣٨ .

وتحدد الأغراض التى أنشئ البنك من أجلها ، وهى أن يقوم بإصدار أوراق بنكنوت تدفع لحاملها عند الطلب ، ويجب ان تكون تلك الأوراق التى يصدرها ممثلة في البنك ، بنصف قيمتها على الأقل ذهباً ، والنصف الآخر يجب ان يكون سندات مالية خاصة ، وان يقدم البنك السلفيات للفلاحين التى تساعدهم على انتاج الأقطان وغيرها ومنح القروض والسلفيات للحكومة المصرية والسودانية والبلديات والمنشآت العامة بمصر ، وإصدار القروض العامة والاتجار بالعملات الأجنبية وبالمعادن الثمينة ، وخصم الكمبيالات التى تدفع بمصر وتحمل توقيعين اثنين ولا يجاوز ميعاد

استحقاقها ستة شهور ، وعلى الجملة ، فانه يقوم بكل الأعمال التجارية أو المالية أو الصناعية فى مصر والسودان ماعدا الأعمال العقارية أو التى لها علاقة بمشروعات أجنبية عن هذه البلاد .

وقد استهل البنك نشاطه بافتتاح فرع القاهرة فى ٣ سبتمبر ١٨٩٨ ، وفرع الاسكندرية فى ١٩ سبتمبر من نفس العام ، ثم امتدت شبكة الفروع مع بداية سنة ١٩٠٠ الى كثير من غواصم المديرىات والموانى المهمة ، والى مراكز النشاط التجارى الأخرى حسب الحاجة .

ومهما يكن من أمر ، فقد جعل للأوراق التى أصدرها البنك الأهلى فى البداية سعر اختيارى فلم يلزم الأهالى بقبولها سدادا لديونهم ، وكان الغرض من ذلك افساح الوقت أمامهم حتى يطمئنوا اليها ، ويتم تعودهم على استعمالها ، وقد تزايد بالفعل استخدام هذه الأوراق ، وهى تستعمل فى الغالب لقضاء الأشغال التجارية ، وترسل الى المديرىات حيث يستعمل كثير منها بدلا من النقود الاعتيادية ولما كانت عادة استعمال الأوراق النقدية لم تكن قد تاصلت فى عقول المزارعين المصريين ، لذلك لم يقبلوا عليها الاقبال اللازم .

وبالرغم من ارتفاع الاصدار من النقود الورقية من ٩٨ ألف جنيه سنة ١٨٩٩ ، الى ٢٧٠٠٠٠٠ جنيه سنة ١٩١٣ ، الا ان النقود المعدنية كانت لها الغلبة فى التداول حتى سنة ١٩١٤ .

وباندلاع الحرب العالمية الأولى تغير الوضع ، فأصبح من الاستحالة بمكان استيراد الجنيهاات الذهبية من انجلترا ، واقبل الناس على المصارف يستردون ودائعهم ويصرفون ما بأيديهم من أوراق النقد بما يقابلها من الذهب حتى عم الخوف من استنفاد

الرصيد الذهبي في البنك الأهلي وهنا اضطرت الحكومة الى التدخل، فصدر مرسوم في ٢ أغسطس ١٩١٤ ، جعل تداول النقود الورقية الزاميا وعلى ذلك اختفى الذهب من التداول ، وأصبح البنكنوت ، وحده العملة المتداولة الى جانب النقود المساعدة فكان ذلك سببا في تزايد الكميات المصدرة من تلك الأوراق .

وفي أكتوبر سنة ١٩١٦ ، اخطر « بنك انجلترا » البنك الأهلي بأن رصيد الذهب المصرى الموجود فعلا قد جول الى سندات على الخزانة البريطانية تدفع بقيمتها بالعملة الورقية البريطانية ، وبذلك خضعت الحكومة المصرية مضطرة لهذا الاختيار ، واعتبر هذا تاريخ فقد الجنيه المصرى لاستقلاله وربطه بالجنيه الانجليزى اذا ارتفعت قيمته ارتفعت قيمة الجنيه المصرى واذا انخفضت ، انخفضت معه .

ومن الملاحظ على نشاط البنك الأهلي المصرى ، أن نشاطه فى مصر لم يتعرض للهزات التى تعرضت لها البنوك الأجنبية الأخرى فى مصر ، ويرجع ذلك لعدم اعتماده على مصادر تمويل خارجية ، بالدرجة التى تجعله تابعا لها ، بل أن العناصر التى شاركت فيه كانت فى معظمها عناصر محلية ، وهذا مكن البنك الأهلي المصرى بالرغم من أنه كان بنكا تجاريا ، من أن يمارس وظائف البنوك المركزية خاصة فيما يتعلق بعلاقته بالبنوك التجارية العاملة فى مصر ، فقد وقف الى جانبها فى أزماتها ومنها بنك الخصم والتوفير الإيطالى .

البنوك الفرنسية :

جاءت بعد البنوك الانجليزية ، ومتأخرة عنها وهذا كان أمرا طبيعيا ، حيث كانت انجلترا تتمتع بوضع مميز فى مصر ، وأول البنوك الفرنسية التى نشأت فى مصر بنك السكريدى ليونيه Credit Lyonnais ، وتأسس فى ١٦ ابريل ١٨٧٣ ، ليقوم بالأعمال

المصرفية بقانون فرنسي ومركزه الرئيسي في لندن وباريس . وفي نفس السنة افتتح له فرعا في الاسكندرية وتبعه بفرع آخر في القاهرة في سنة ١٨٧٥ . ثم بعد ذلك فرع بور سعيد ، وكان اتساع نشاط البنك يرجع الى نمو العلاقات التجارية بين مصر وفرنسا واصبح من عملاء البنك صندوق الدين العام ومصحة الجمارك ونفر من الاعيان المصريين ، واشتغل البنك بالأعمال المصرفية العادية ، وقام بدور ذي شأن في تمويل محصول القطن بمعاونة من فرعيه في لندن وباريس .

وقد شجع البنك المودعين على استثمار أموالهم في قروض الحكومة المصرية ، وفي السندات المصرية ، التي كانت تصدر تبعا لتطور الحياة الاقتصادية والصناعية في البلاد ، وفي نهاية القرن التاسع عشر رسخت أقدام هذا البنك في مصر . ومن الملاحظ على نشاط هذا البنك عدم مجازفته بتاتا بالعمل في الريف بل قصر نشاطه على تمويل التجار وارباب الأعمال بالمدن . وظل البنك يعمل حتى اشتراه بنك القاهرة سنة ١٩٥٧ .

وثاني البنوك الفرنسية التي عملت في مصر ، بنك الخصم الأهلى الباريسى Comptoir National d'Escompte de Paris الذى افتتح له فرعا في مصر سنة ١٨٨٩ ، الا انه صفى بعد أربع سنوات من بداية نشاطه لتخرج مركز البنك في فرنسا واعادة تنظيمه ، وقد عاد الى مصر سنة ١٩٠٥ ، وكان هذا البنك على اتصال وثيق بالمصالح الفرنسية شأنه في ذلك شأن بنك الكريدى ليونيه . وظل هذا البنك يمارس نشاطه حتى اشتراه بنك القاهرة في سنة ١٩٥٧ .

وثالث البنوك الفرنسية ، البنك التجارى المصرى Banque Egyptienne de commerce. وتأسس في سنة ١٩٠٥ ،

وصفى سنة ١٩١١ . أما بنك الكنتوار المالى والتجارى المصرى Comptoir Financier et commercial D'Egypte فتأسس بأمر عال فى سنة ١٩٠٥ ، ومقره الاسكندرية وصفت أعماله فى سنة ١٩٢٢ ، وكذلك صفى البنك الفرنسى ، أعماله هو الآخر سنة ١٩٢٩ . ويبدو أن البنكين قد تأثرا كثيرا بأحداث أزمة سنة ١٩٠٧ .

البنوك اليونانية :

استلزم كثرة عدد أفراد الجالية اليونانية فى مصر ، وتنوع نشاطها الذى شمل أنحاء البلاد ضرورة تدعيم هذا النشاط ببنوك يونانية تدعم تجارة اليونانيين وتحمى نشاطهم ، ومن هذه البنوك بنك اثينا Bank of Athens والذى تأسس فى سنة ١٨٩٣ طبقا للقوانين اليونانية ، للقيام بكل الأعمال الائتمانية ، ولتابعة أعمال بنك يونانى اسمه « بازمار وغلو وشركاه » ومركزه اثينا . وأسس هذا البنك فرعا له فى مصر ، ولم يقتصر عليه ، بل زادت بعد ذلك فروعه فشملت فرعا فى القاهرة وفرعا فى الزقازيق وآخر فى المنصورة ، وكان عملاء هذه الفروع أعضاء الجالية اليونانية التى اعتبرت من أنشط الجاليات الأجنبية فى مصر وأكثرها انتشارا .

وفى سنة ١٩٠٤ تأسس ثانى بنك يونانى فى مصر وهو بنك الشرق Banque D'orient ، ومركزه اثينا . وقد واجه هذا البنك من البداية أزمات مختلفة ترجع الى تاريخ تأسيسه ، حيث واجه بعدها أزمة سنة ١٩٠٧ والحرب العالمية الأولى ، وتطورات مختلفة جعلته فى سنة ١٩٢٤ يقدم على تصفية أعماله ويحل محله بنك يونانى آخر هو البنك الاهلى اليونانى ، الذى أنشئ له فرع فى مصر سنة ١٩٠٦ .

وأما البنك اليوناني الرابع ، فهو بنك يوناني **Ionian Bank** فقد فتح أول فروعه في مصر سنة ١٩٠٧ بالاسكندرية ، وقد اجتذب هذا البنك ثقة المشتغلين بتجارة القطن ، واستمر هذا البنك يعمل في مصر منذ تأسيسه في سنة ١٩٠٧ ، وحتى سنة ١٩٥٧ ، حيث تم بيعه بموجب قانون التمصير الى بنك مصري وهو بنك الجمهورية ، والى جانب ذلك كان هناك بنك الاناضول ، الذي كان مركز ادارته في اثينا ، وله فروع في الاسكندرية والقاهرة والزقازيق .

ومن الجدير بالذكر ان البنوك اليونانية غلب عليها الطابع اليوناني في نشاطها ومختلف أعمالها المصرفية ، وكان من الطبيعي ان يكون للجالية اليونانية في مصر لكبر حجمها واتساع نشاطها دور في جعل هذه البنوك وقفا عليهم وفي نفس الوقت مساندة هذه البنوك وتمويلها لكافة العمليات المصرفية الخاصة بهم ، والى جانب هذه البنوك هناك دول أجنبية أخرى تشجعت وأسست فروعاً لبنوكها في مصر وهي تلك الدول التي جاءت علاقاتها التجارية مع مصر متأخرة عن الدول السابقة ، ومنها إيطاليا ، ويعتبر بنك موصيري من أقدم بنوكها في مصر ، أسسته اسرة موصيري الإيطالية اليهودية .

وثاني البنوك الإيطالية في مصر بنك روما **Banko di Roma** الذي تأسس في روما سنة ١٨٨٠ ، وأنشأ له فرعاً في الاسكندرية سنة ١٨٨٢ . ويأتى بعد ذلك بنك الخصم والقطم الإيطالي **Casso di Scontoe di Risparmio** ، وقد تأسس بأمر عال سنة ١٨٨٧ ، ليقوم بكافة الأعمال المصرفية في مصر .

وهذا البنك هو أول بنك اتخذ شكل شركة مساهمة مصرية ، واتخذ من الاسكندرية مركزاً له ، وبلغ رأسماله ٢٠٠.٠٠٠ فرنك ، وزاد تباعاً الى ١٥ مليوناً سنة ١٩٠٧ . ومن الجدير بالذكر ان هذا البنك جازف أسوة بالبنك الانجليزى المصرى بفتح فروع في الريف

لتمويل تجارة القطن ، وسائر المحاصيل ، وقد واجه هذا البنك صعوبات كثيرة ، منها مواجهته أزمة سنة ١٩٠٧ ، فأقبل الجمهور في يونيه سنة ١٩٠٧ على سحب الودائع منه بدرجة هددت مركزه بالخطر ، وخاصة انه لم يكن مرتبطا بينوك قوية في الخارج تقدم له العون عند الملمات ، وأعلن افلاسه ، وأعيد تكوينه بعد أن ساعده البنك الاهلى المصرى فى ذلك باكتتابه فى الاسهم الممتازة التى اصدرها .

أما عن البنوك البلجيكية ، فكان تزايد مصالحها فى مصر حافزا على انشاء بعض البنوك بمصر ، فأسست الشركة العامة للزراعة والتجارة *Société Generale Egyptienne pour L'Agriculture et le Commerce* وتأسست فى سنة ١٩٠٥ طبقا للقانون البلجيكى ومقرها Anvers وكذلك افتتح فرع للبنك الصينى البلجيكى *Banque Sino Belge* سنة ١٩١٢ ، وتغير اسمه فى العام التالى الى البنك البلجيكى للخارج (*) .

وكذلك افتتحت ألمانيا ، لأحد بنوكها وهو « البنك الشرقى الألماني » فرعين فى مصر أولهما بالاسكندرية والآخر بالقاهرة ، وكان أول بنك تجارى ألماني يظهر فى البلاد ، ولكنه أغلق اجباريا فى الحرب العالمية الأولى وأعيد فتح أبوابه سنة ١٩٢٦ .

والى جانب ذلك ، نشأت فى مصر أيضا فروع لبنوك تنتمى الى دول فى آسيا ، فمن المعروف ان اليابان قد قفزت صناعيا بدرجة كبيرة الى عداد الدول الصناعية العظمى ، ولذلك أخذت تبارى هذه

(*) وهذا البنك تحول فيما بعد الى شركة مساهمة مصرية تحت اسم « البنك البلجيكى والدولى بمصر » .

الدول في كل المجالات ولذلك أنشأت فرعاً لأحد بنوكها في مصر ،
فافتتح بنك يوكوهاما Yoko Hama Specie Bank فرعاً له في مصر
سنة ١٨٧٠ ، وظل يعمل حتى أغلق إجبارياً عند قيام الحرب العالمية
الثانية . وكذلك كان هناك بنك تركي وهو بنك « سالونيك »
وأغلق إجبارياً في الحرب العالمية الأولى . وبذلك نجد أن كل البنوك
التي عملت في حقل تمويل التجارة المصرية في النصف الثاني من
القرن التاسع عشر - بنوكاً مستقلة أو فروعا لبنوك أم في بلادها -
كانت أجنبية ، جاءت من الخارج لتحقيق أغراض يهتم بها رأس
المال الأجنبي سواء من الاقراض الحكومي أو الأعمال المصرفية
الصادية .

والى جانب هذه البنوك الأجنبية التي عملت في المجال المصرفي
في مصر ، كانت هناك البنوك الخاصة التي امتلكها أفراد من الأجانب
واليهود واليونانيين والمصريين ، تلك التي كان هدفها اقراض
الخدو وكبار الملاك ، ومن أصحاب هذه البنوك الأوربية ، أوبنهايم ،
ودرفيو ولافيسون ولاندو وشركاه ، وباستريه ، والى جانب قيام
أصحاب البنوك الخاصة هذه بالأعمال المصرفية العادية ، كانوا يقومون
- على غرار الصيارفة الأوائل في أوروبا - بأعمال الوكالة بالعمولة
والتصدير للمنتجات لحساب الحكومة واستيراد مستلزماتها من
أسلحة وذخائر ومعدات وسفن .

وبانتهاء عهد الاقراض الحكومي ، ونضوب معين الأرباح من
المعاملات التجارية الحكومية ، تأسست البنوك الأجنبية المساهمة ،
وصفى أصحاب البنوك الخاصة الأوربية أعمالهم في مصر وعادوا الى
بلادهم وبعد ذلك اختفى اسم أوبنهايم ، ودرفيو وغيرهم من سوق
المال المصرية .

والى جانب أصحاب البنوك الخاصة من الأوربيين ، كان هناك أصحاب بنوك خاصة من اليهود والذين كانت لهم صلة قرابة بعائلات كبار المولدين اليهود فى أوروبا مما أتاح لهم فرصا للحصول على تسهيلات مالية ومصرفية كبيرة ، ومن هؤلاء ، عائلات قطاوى ، ومنشة وسوارس ، وسرسق الذين كانت لهم معاملات مالية كبيرة مع الخديو اسماعيل . وقد جنوا من ورائها ارباحا طائلة ، وبانتهاء عهد الاقراض الحكومى ، تحول الممولون الى التجارة وتمويل الشركات المساهمة .

وقد سبب هذا الدور الذى أخذت تلعبه البنوك اليهودية الخاصة أو البنوك المشاركة مع اليهود مصدر ازعاج للحكومة البريطانية ، لذلك طالبت الحكومة المصرية ، تنظيم دور هذه البنوك حتى لا تؤثر فى الاقتصاديين المصرى والانجليزى ، ويرجع ذلك لأن هذه البنوك اليهودية اندمجت فى علاقات وسائطية مع بنوك ايطالية وفرنسية ، ولذا كانت بريطانيا تخشى من أثر رأس المال غير البريطانى على اقتصاديات زراعة القطن وتسويقه من خلال المضاربة بالارتفاع على أسعار الأراضى مما يرفع من التكلفة الجديدة لرأس المال الثابت لانتاج القطن فى وقت كانت بريطانيا تمهد فيه لاحتكار القطن المصرى .

أما عن أصحاب المصارف اليونانية الخاصة ، فكان سنارينو أشهرهم وكانت له معاملات مالية مهمة مع الخديو اسماعيل ، وهؤلاء تحولوا كغيرهم بعد انشاء البنوك المساهمة الى انشاء الشركات المساهمة ، فاشترك سلفاجو مثلا فى تأسيس البنك الأهلى المصرى .

والى جانب البنوك الخاصة التى امتلكها الأوربيون ، واليهود واليونانيون ، ظهرت فى مصر فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل

القرن العشرين ، مجموعة من الممولين المتصرين ، منهم عائلات صعب ، وموصيرى واسمالون وهرارى وجوهر وشديد ، وحكيم وبيجا وغيرهم ، فكان لكل منهم بنكه الخاص ، اما المصريون فجازف عدد منهم فى ميدان الأعمال المصرفية فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، ومنهم بشرى وسينوت حنا وعائلة ويصا باسيوط ، وكذلك منصور باشا يوسف والديب وحفى بالاسكندرية .

وهكذا يتضح لنا ان البنوك الخاصة كانت متوفرة وتمارس نشاطها فى تقديم القروض للباشوات وكبار الملاك ، الا انها اختفت باختفاء عهد القروض الحكومية ، وانشاء البنوك المساهمة ولم تبق منها الا ما كانت له معاملات تجارية وأخرى عقارية .

مصادر تمويل البنوك التجارية :

مع ان البنوك التجارية هى بنوك للودائع ، الا ان هذا الوضع لا ينطبق على البنوك التجارية فى مصر ، فكل البنوك التى عملت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، بنوك أجنبية ، لم تعتمد فى استثماراتها على الودائع ، فلم تعمل من البداية على استقبال ودائع الأفراد من الوطنيين ، وانما كان كل اعتمادها فى الحصول على أموالها من مراكزها بالخارج حيث ارتفاع سعر الفائدة فى مصر ، وهذا يفسر عدم ظهور سعر رسمى للتخصم فى مصر .

وكانت عملية التمويل تنحصر فى استيراد الجنيهات الذهبية الاسترلينية فى زمن ظهور محصول القطن ، أى شهور سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر وديسمبر لاستخدامها فى شراء محصول القطن ، وعندما يستلم الفلاحون ثمن قطنهم يقومون بشراء ما يحتاجون اليه من سلع معظمها مستورد من الخارج ويدفعون ثمنها بالجنيهات الذهبية التى

تسليموها ، وبذلك تنتقل هذه الجنيھات الذهبية الى ايدي التجار المستوردين الذين يصدرونها الى الخارج ثمناً للبضاعة المستوردة ، ويحدث ذلك في الشهور من يناير الى أغسطس من كل عام ، وتكرر هذه الدورة سنوياً ، ومن هذا يتضح ان دور البنوك التجارية كان يتمثل في استيراد الجنيھات الذهبية الاسترلينية زمن ظهور المحصول لشرائه ، ثم تحويلها سداً للسلع المستوردة بعد ذلك . وهكذا كان الذهب يأتي الى مصر في سبتمبر من كل عام واذا ما حل فبراير من العام التالي أخذ طريقه الى البنوك ومن ثم الى أوروبا ، وكان مقدار المطلوب من الذهب يتوقف على قيمة المحصول من حيث كميته وأسعاره ، وعلى سرعة وزوده الى السوق ، وعلى المال الاحتياطي الموجود في البنوك

وهكذا ارتبطت البنوك في مصر بمصادر تمويلها في بلادها في الخارج ، وتحرك رهن اشارتها ، ورغبتها وطبقاً لظروفها ، وهذا جعل الأحوال الاقتصادية في مصر في حالة تبعية تامة للأسواق المالية بئلك الدول الخارجية وجعل مصر تتأثر بكل ما يحدث فيها من اضطراب سياسي واقتصادي ، وهذا ما حدث في أثناء أزمة سنة ١٩٠٧ وبمدها ، توقف نشاط العديد من البنوك التي لم تكن لديها ائتمنة تمكنها من تخطي الأزمة ، وصحب حصولها على أموال مصادرها الخارجية ، وهذا ما حدث لبنك الخصم والقطع الايطالي ، الذي توقف أثناء الأزمة عن الدفع وأشهر إفلاسه عام ١٩٠٧ ، بسبب إعتياده في أعماله على مصادر تمويل من الخارج ، وقد ساعده البنك الأهلي في إعادة نشاطه سنة ١٩٠٩ (١) وكذلك تأثرت البنوك

(١) انظر ص (١٦٩) وكذلك ملحق (١ ، ٢) ومنها يقضي لنا عدد البنوك التي انشئت في مصر وما تغطي منها الإلزامات وظل يعمل الى ما بعد ١٩١٤ ، وما صلي في أثناء وفرة الدراسة .

الفاعلة في مصر بنشوب الحرب العالمية الأولى وظهرت فقط الضعف في نشاطها لارتباطها بمراكزها في الخارج ، فانقطع عنها مصدر التمويل وصفي منها مالم يمتلك القوة على مواجهة الظروف .

وهكذا كان لاعتماد البنوك الأجنبية في مصر على مصادر التمويل الخارجية أكبر الأثر في تأثرها بالهزات الاقتصادية والسياسية التي تتعرض لها دولها بصفة خاصة ، والعالم بصفة عامة ، هذا وكان لاجتماعها عن قبول الودائع الوطنية وتفضيلها للأموال الخارجية - التي حققت ارباحا طائلة لاوتقاع نسبة الفائدة في مصر - أكبر الأثر في عدم تنمية العادة المصرفية لدى المصريين .

مجالات أعمال البنوك :

اتضح لنا ان الأجانب كان لهم النصيب الأكبر من التجارة المصرية ، فسيطروا على التجارة الخارجية ، وعلى جزء كبير من التجارة الداخلية ، هذا في نفس الوقت الذي افتقدت فيه مصر الى مؤسسات ائتمانية ، تقدم للتجار الدعم والمساعدة ، كذلك وجدت البنوك الأجنبية في مجال تمويل التجار ، مجالا نشطا لاستثمار رؤوس أموالها ، وأخذت هذه البنوك ، وفروعها تقدم المساعدات المالية للتجار الذين ينتمون الى بلادهم .

على أية حال انحصر نشاط البنوك في مصر حتى سنة ١٨٧٦ ، في عمليات الاقراض الحكومي التي استشرت في عهدي سعيد باشا والخديو اسماعيل ، وكذلك تمويل محصول القطن الى الخارج ، ولم تشارك في أى نشاط آخر نافع للبلاد ، وبانشاء صندوق الدين ١٨٧٦ وفرض الرقابة الأجنبية على المالية المصرية سنة ١٨٧٩ ، لم تجد معظم هذه البنوك بدا من تصفية أعمالها لان الفرض الذي جاءت من أجله قد انقضى . أما المتبقى منها فوجه نشاطه نحو الأعمال

المصرفية البحتة ، وهي تلك البنوك التي كانت تقوم بالعمليات المصرفية المتصلة بالتجارة منذ البداية ، وادلت بدلوها واشتركت فى اقراض الباشوات ، بالربا الفاحش كغيرها من البنوك ، هذا الى جانب قيامها بالعمليات الخاصة ، بتمويل القطن * على كل حال فقد تركّز نشاط البنوك فى مصر بعد انقطاع الاقراض الحكومى ، فى تمويل التجارة الخارجية وكذلك تمويل محصول القطن وتجارته لانها محور نشاط الأجانب ، وقد اجمعت عن تمويل الصناعة ، وذلك لان التجارة الخارجية ، وتمويل القطن أو الاتجار فيه أعطت استثمارا آمنا سهلا ومضمونا لاموالها ، ويضاف الى ذلك تأخر الصناعة ، وعدم وجود مقترضين أقوياء فى القسم الصناعى .

ومن الملاحظ على نشاط البنوك فى مجال تمويل تجارة القطن ، انها قصرت نشاطها فى التعامل على التجار وكبار الملاك ، فكانت تقرضهم الأموال بضمان أقطانهم مثلها فى ذلك مثل التجار ، وبعد جنى المحصول تتسلمه البنوك من التجار والمزارعين على السواء وتضعه فى مخازنها ثم يرسل الى الاسكندرية حيث يباع هناك وتدفع الأثمان نقدا وفورا .

أما صغار المزارعين ، الذين كانوا يمثلون الأغلبية ممن يملكون خمسة أفدنة وأقل ، فكانت تجهلهم البنوك ولا يصلون اليها الا بواسطة المرابين أو التجار الشرهين الذين يقترضون من البنوك بفائدة قليلة ويقرضونها بالربا الفاحش ، ويشيرون من الفلاح محصولاته بأبخس الأثمان ، الذى كان لقلة موارده المالية ، يسارع الى بيعها عقب جنيها مباشرة أو قبل ذلك ، ولذلك وقع الفلاح المصرى فريسة فى يد المرابى الذى كان ينتظره على أحر من الجمر ليشتري منه محصولاته بأبخس الأستعار ، وهذا يؤدى الى هبوط عاجل فى أسعار تلك المحاصيل متشبيها مع نظرية العرض والطلب ، وقد عمدت

الحكومة من آن لآخر الى علاج وقتي لمشكلة الربا في الريف وذلك بأن وضعت تحت تصرف البنك الأهلي المصري اعتمادات كبيرة لاقرض صغار الملاك في أوقات الكساد بفائدة تراوحت بين ١٠٨٪ ولم يكن النجاح حليف المحاولات المتكررة التي قامت بها الحكومة في فترات متقطعة لاقرض الزراعة مباشرة .

وبذلك ظل الفلاح في يد المرابي ، بالرغم من تزايد عدد البنوك التجارية في مصر ، ولو نظرنا الى نشاط البنوك الأجنبية في مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، نجد انها في كل تحركاتها ، كانت تضع في حساباتها خدمة مصالح التجار الأجانب دون مراعاة لمشاعر التجار الوطنيين ، ومن ثم ركزت فروعها في مناطق تتركز الأجانب بالمدن ، ولم يغامر منها بالعمل في الريف الا عدد قليل وقد أدى تركيز الجهاز الائتماني في المدن الى انزال باقي مناطق مصر البعيدة عن المدن ، وبالتالي تركزت التجارة تبعا لذلك في مناطق معينة فضلا عن تركيزها في يد أفراد قلائل غالبيتهم من الأجانب المرابين .

ومن الملاحظ على نشاط البنوك الأجنبية في مصر أيضا انها كانت تقوم بأعمالها في غاية السرية والكتمان ، ولم تنشر ميزانيات مستقلة عن أعمالها ، وتباشر كل منها عملها باستقلال ، فكل منها تستخدم مصالح رعايا دولها وفوق هذا وذاك ، لم تسمح هذه البنوك بأي تدخل يحد من نشاطها أو يوجه شطر ناحية معينة ، وعجزت الحكومة بسبب نظام الامتيازات الأجنبية عن سن قانون للبنوك والاشراف عليها ، ولم تتبع هذه البنوك سياسة واحدة ، اذ كان كل منها يتبع سياسة البلد التي بها مركزه الرئيسي ، وبما أن الفروع الرئيسية كانت في دول مختلفة لهذا اختلفت سياسة كل منها .

والى جانب ذلك ، كانت هذه البنوك تتعامل بلغة بلادها الأصلية ، فكانت لغتها السائدة هي الفرنسية والانجليزية ، وهكذا كانت البنوك فى مصر بنوكا مستقلة ، وذات سيادة ، حمتها الامتيازات الأجنبية ، ولم تكن تخضع لقانون فى مصر أو لبنك مركزى ، فتحكمت أى تحكم فى اقتصاد البلاد وشكلته بالشكل الذى ارادته له اقتصادا جامدا ، يعتمد على محصول زراعى واحد هو القطن ، ولذلك كانت عتبة فى سبيل البلاد الاقتصادى . وكان لهذه السياسة التى اتبعتها البنوك الأجنبية فى مصر ، والتى كان يعوزها الانسجام ، والترابط ، أن عجزت عن القيام بعمل مثمر وسريع لمنع وقوع الانهيار عند ظهور الخطر ، وكان ذلك لعدم قيام تفاهم أو تعاون واتفاق بينها ، واستقلالها بأعمالها ، وعدم خضوعها لأية سلطة موجهة فى مصر .

وبالرغم من ذلك إلا ان هذه البنوك ، ولا شك أدت دورا تاريخيا فى توفير احتياجات البلاد من الأموال الأجنبية التى كانت تفتقر إليها آنذاك ، غير أن الظروف التى صاحبت انشائها ووجود مراكزها الرئيسية فى لندن وباريس والعواصم الأجنبية الأخرى قد جعل توجيه سياستها والاشراف عليها يأتى من الخارج .

هكذا يتضح لنا ان تجربة مصر المصرفية الأولى كانت أجنبية . وظلت هكذا حتى أنشئ أول بنك برأس مال مصرى فى سنة ١٩٢٠ ، وقد عملت هذه البنوك طوال فترة الدراسة على خدمة رأس المال الأجنبى والتجار الأجانب ، هدفها هو هدف التجار الأجانب أنفسهم ، وهو تحقيق أكبر قدر من الربح دون ان تضع فى اعتبارها ، تقديم أى تسهيلات مصرفية للتجار الوطنيين ، أو المزارعين ، الذين ظلوا يدورون فى حلقة مفرغة طوال فترة الدراسة .

ويرجع كثير من المؤرخين ظاهرة انصراف الوطنيين عن العمل فى مجال الاستثمارات المصرفية والتعامل معها الى العنصر الدينى

وتحريمه الربا ، وفي الواقع ان هذا لا يعد سبباً كافياً ومقنعاً للحيلولة بين الوطنيين والاندراج في خضم الحركة المصرفية ، بدليل ان هناك كثيراً من غير المسلمين من أقباط ويهود ، كان لهم باع طويل في الأعمال التجارية المصرية ، وكان من الأولى بهم ان يدخلوا هذا المجال من أوسع أبوابه ومنافسة الأجانب في هذا المجال ، ولكن في الواقع كان المصريون يساهمون في الشركات ، والتضامن بين الجماعات التجارية كان سائداً في مصر في جميع العهود ، ولكن السياسة العامة الاقتصادية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حولت جهود المصريين نحو الزراعة وقللت من أهمية الصناعة والتجارة بين المصريين وبذلك احتل الأجانب المجال المصرفي فأنشأوا فروعاً لهم في مصر .

ويرى محمد عبد العزيز عجمية « ان عدم قيام البنوك الأجنبية بالعمليات المصرفية العادية فضلاً عن إبعاد المصريين عن التعامل مع البنوك كان له أكبر الأثر في تأخير نشأة المادة المصرفية في مصر » .

المواصلات :

تعتبر المواصلات من العوامل المهمة التي لها تأثيرها الفعال على حركة التجارة بشقيها صعوداً أو هبوطاً ، فتتأثر التجارة بمدى تقدم أو تأخر المواصلات ولا يخفى ان لطرق المواصلات تأثيراً كبيراً في أسعار المواد والحاجيات ، كما انها من العوامل المهمة التي توجه اليد العاملة الى الاهتمام بزراعة بعض الحاصلات للأسواق المحلية ، وهي من عناصر تقارب الأسعار في نفس المديرية بل والدولة كلها وإذا كانت التجارة المصرية قد شهدت تطوراً حثيثاً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، فان ذلك يرجع الى تقدم وسائل المواصلات المتعددة في تلك الفترة ، وهي :

١ - السكك الحديدية :

عهد مصر بالسكك الحديدية يرجع الى العقد الاول من النصف الثانى من القرن التاسع عشر ففى سنة ١٨٥٢ ، بدأ العمل فى أول خط حديدى فى مصر ، وقامت على تنفيذه شركة انجليزية ، وعندما وافت المنية عباس باشا الاول ، كان الخط قد مد من الاسكندرية حتى كفر الزيات .

وفى عهد خلفه سعيد باشا وصل الخط الى القاهرة ثم مد خط بين القاهرة والسويس (١٨٥٦ - ١٨٥٧) ، ويعتبر هذا الخط هو أول خط حديدى فى القارة الأفريقية ، وليس هذا فحسب ، بل يعد أول الخطوط الحديدية التى أنشئت خارج القارة الأوروبية (*) .

وبفضل هذا الخط الحديدى ، أصبح فى امكان المسافرين المرور مباشرة من الاسكندرية الى السويس باستعمال القاطرات البخارية ، مما سهل حركة المواصلات وطور من تجارة المرور المصرية وزيادة حركة نقل المسافرين والتجارة بين أوروبا والشرق عن طريق مصر والبحر الأحمر ، بعد ان كان متوقفا اقتصار استخدام الخط فى البداية على داخل مصر فقط ، ولكن فى السنة الأولى فتح هذا الخط لتجارة المرور وأصبح أحد المصادر الرئيسية للإيرادات .

والى جانب ذلك مدت خطوط حديدية أخرى فى عهد سعيد ، حتى بلغت فى نهاية عهده حوالى ٤٩٠ كيلومترا ، وفيما يلى بيان أهم الخطوط الحديدية المنشأة حتى أواخر عهد سعيد :

(*) فتحت أول سكة حديدية فى إنجلترا سنة ١٨٢٥ ، وفى النمسا وفرنسا ١٨٢٨ ، وفى بلجيكا وجرمانيا سنة ١٨٢٥ ، وفى روسيا سنة ١٨٢٨ ، وفى ايطاليا سنة ١٨٣٦ ، وفى اسبانيا سنة ١٨٤٨ وفى مصر سنة ١٨٥٦ .
المقتطف - السنة الرابعة عشرة ، ص ٥٢ .

السنة	الخط		طوله بالكيلو مترات
	من	الى	
١٨٥٦	الاسكندرية	القاهرة	٢٠٩
١٨٥٧	طنطا	سمند	٥٣
١٨٥٨	القاهرة	السويس	١٤٤
١٨٦٠	بنها	الزقازيق	٢٩
١٨٦٠	الاسكندرية	مريوط	١٩
١٨٦١	بنها	ميت يره	١٣

ومنذ ذلك التاريخ أخذت شبكة السكك الحديدية تتسع شيئاً فشيئاً ، وكان ذلك تحت ضغط التزايد الذى وقع حينذاك فى حجم التجارة ، وفى عهد الخديو اسماعيل أصلحت ادارة السكك الحديدية بعد أن ساءت حالتها فى أخريات أيام سعيد ، كما زادت الخطوط الحديدية زيادة عظيمة ، فبعد أن كانت لاتزيد على ٤٩٠ كيلو مترا ، زيد عليها ما يقرب من ٢٠٠٠ كيلو متر ، من الخطوط الجديدة ، وفى خلال السنوات القليلة الأولى من حكمه وضع برنامجا واسعا للخطوط الحديدية فامتدت خطوط السكة الحديد الى الصعيد حتى وصلت الى قنا ، كما أنشئت عدة خطوط فرعية فى الدلتا ، ربطت بين بلادها وأصبح كل منها على اتصال بالقاهرة والاسكندرية ، وكذلك اتصلت هاتان المدينتان بضواحيهما بخطوط حديدية .

وقد توقف العمل فترة فى خطوط السكك الحديدية ، بسبب الأزمة المالية ، التى كانت تمر بها مصر ذلك الوقت (سنة ١٨٧٥) وكذلك أحداث الثورة العرابية ، التى عرضت كثيرا من هذا الخطوط للتلغف والتعطيل ثم استأنف مشروع مد الخطوط الحديدية طريقه الى التوسع والامتداد مع بداية العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، فوضعت مصلحة السكة الحديد منهاجا واسعا النطاق ، يتضمن ازدواج بقية الخطوط الرئيسية من القاهرة الى الاسكندرية ، وإلى

غيرهما من المناطق ، هذا الى جانب قيام الحكومة بمدة عدد من الخطوط الحديدية الزراعية ، ففي سنة ١٨٩١ في عهد توفيق باشا ، صدر الأمر العالي بانشاء السكك الزراعية لتسهيل النقل بين المدن والقرى .

واذا كانت الخطوط الحديدية قد غطت القطر المصري إلا أن الاستفادة المزارعين من هذه الخطوط لم تكن تفي باغراضهم ، فهي نقل محصولاتهم الى الأسواق أو الى بلد آخر من مراكز التجارات الريفية لأن هناك موانع تمنعهم من ذلك ، منها بعد الخطوط من البلدان في كثير من الجهات ، وبعد كثير من البنادر والقرى الشهيرة والأسواق عن تلك الخطوط ، وكذلك بعد المحطات عن بعض أو كوتها في مواضع غير متوافقة .

ولذلك جاءت السكك الحديدية الزراعية ، لتغطي كل هذه الفجوات أو معظمها وقد لعب رأس المال الأجنبي الدور الرئيسي في مد الخطوط الحديدية الزراعية ، فمنحت الحكومة المصرية امتيازات الى شركات أجنبية أربع لهذه الخطوط الحديدية الضيقة بين المدن والقرى ، وكان أهم هذه الشركات بالترتيب شركة سكة حديد الوجه البحري ، وشركة سكة حديد الفيوم الضيقة (*) ، والشركة المصرية

(*) تكونت « شركة حديد الفيوم الضيقة » في عام ١٨٩٨ ، كمحاولة قام بها بعض الأعيان من الأقباط المصريين والسوريين وبلغ رأسمالها ٢٠٠ ألف جنيه ، وبعد أن مدت الشركة خطوطا بلغ طولها نحو ٩٠ كيلو مترا ، واستوردت المعدات اللازمة لتلك الخطوط ، اختلف أصحاب الشركة فيما بينهم حول كيفية كل منهم في أرباحها والى جانب ذلك لم تلق الشركة تشجيعا من الحكومة وإزاء ذلك اضطر أصحاب الشركة أن يبيعوا أسهمها الى شركة انجليزية في يوليو ١٩٠٠ بخسارة قدرت بنحو ٢٥٪ من قيمتها الاسمية « انظر : روف عباس : النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة » ، ١٨٢٧ - ١٩١٤ ، الطبعة الاولى ، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ١٢٨-١٢٩ .

للسكك الحديدية الضيقة ، وشركة حديد الدلتا ، التي جلبت مجلد
الشركة المصرية كما أصبحت فيها شركة السكك الحديدية الاقتصادية
للشرق .

وقد بلغ طول السكك الحديدية الزراعية في سنة ١٩٠٤ في
مصر ١١٠٧ كيلو مترات ، وهي ثلاث شركات ، شركة الإهلتا وطول
خطوطها ٨٣٠ كيلو مترا ، وشركة مصر السفلى وطول خطوطها ١٠٩
كيلو مترات ، وشركة الفيوم وطول خطوطها ١٦٨ كيلو مترا .

على كل حال ، كان لهذه الخطوط الزراعية شأن عظيم في
ترقية البلاد ، فسهلت توصيع نطلق الزراعة ، حتى شمل الأطنان
اليور ، وتمكن أرباب الأطنان والمزارعون من نقل محاصيلهم الى
الأسواق التي تروج فيها ، فقد كانت أجرة نقل قنطار القطن من
بلدة « الدلنجات » التي تبعد ٢٥ كيلو مترا من دمنهور في سنة
١٨٩٢ ، ١٢ قرشا ، فلما أنشئت السكة الزراعية بين البلدين
انخفضت أجرة القنطار - الى ٨ قروش ، ثم جاءت سكة الحديد
الضيقة فهبطت هذه الأجرة الى ٤ قروش . وكذلك مدت هذه
الخطوط سكك حديد الحكومة بالبضاعة من أطراف البلاد ، وزاحمتها
في النقل في بعض الأحيان ، تلك المزارحة التي استفادت منها البلاد .
وهكذا يتضح لنا ان الفترة الممتدة من أواسط القرن الماضي ، وحتى
قبيل الحرب العالمية الأولى ، كانت فترة توالى فيها انشاء السكك
الحديدية حتى أصبحت مصر عند نهايتها مغطاة بشبكة عظيمة من
السكك الحديدية وطلت القطر المصري من أقصى الصعيد - وان كان
بخط واحد - بحيث وصلت الى أسوان - حتى حدود مصر الشمالية ،
وعملت هذه الشبكة على ربط المدن المهمة بالقرى ، برباط من
المواصلات السريعة ، التي عملت على زيادة التبادل وعلى خدمة التجارة

الداخلية ، وتشجيع زراعة القطن ، وذلك بتيسير نقل المحصول من مناطق زراعته الى ميناء التصدير بالامتلاكندية ، في وقت قصير وبنفقات أقل .

وكان النقل بالشكك الحديدية يتم بناء على تعريفه متعارف عليها ، على كل الأصناف ، بين كل محطة وأخرى ، وهي تختلف باختلاف المسافة ، واختلاف نوع البضائع المنقولة . وفي بعض الأحيان أثرت زيادة التعريف على السلع المنقولة (القطن مثلا) في توجيه الأهالي الى بيع محاصيلهم الى وجهة أخرى ، حيث تعريفه النقل أقل ، وعلى ذلك يرتفع السعر ، فقد تقدم تجار بندر زفتى بعريضة الى مصلحة السكة الحديد « يلتزمون فيها تخفيض نول (ناولون) القطن من ٨٤ الى ٦٠ مليما عن القنطار ٠٠٠ (ويرجع) ذلك لقلة الوارد من القطن الى زفتى بسبب هذا الرسم الطائل من جعل تجار كفر الزيات وبركة السبع يسابقون تجارنا في الشراء لان (الناولون) عندهم أقل ، وأجرة النقل من أقرب بلدة من زفتى الى بركة السبع مثلا لا تزيد على قرش صاغ للكيس فيمكنهم بذلك من أن يشتروا بثمان يزيده على الثمن الذي يشتري به تجارنا » .

ومن الجدير بالذكر أن مصلحة سكك حديد الحكومة ، عند بداية كل موسم قطن ، كانت تشمر عن مساعدتها وتضع كل اهتماماتها لتسهيل حركة النقل والتصدير . ومنح ازدهام أرصفة البضائع ، ففي سنة ١٩٠٧ ، قررت وضع الرسائل المعدة للتصدير كل على حده ، مع ترتيبها وتصنيفها ، وفي حالة عدم وجود مكان خال بالرصيف ، لا تقبل بضائع ما لم تكن هناك أماكن خالية . وكان بكل محطة حاملون لتنزيل البضائع من القطارات ، وتحميلها في المركبات الأخرى ، وكان لهم متعهد سمي بمتعهد الحمالين .

وقبل سنة ١٢٧٥ (١٨٥٨ - ١٨٥٩) كانت البضائع التى تترك دون استلام بأرصفة محطات السكة الحديد ، زيادة عن أربع وعشرين ساعة بعد وصولها ، يدفع عليها خمسة قروش يوميا على كل طرد الى مصلحة السكة الحديد ، وفى ذات السنة ١٢٧٥ تقرر مضاعفة ذلك الميعاد ، حتى ثمان وأربعين ساعة .

وهكذا لعبت نهضة السكك الحديدية التى شهدتها مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر دورا مهما فى تحريك التجارة المصرية ، خاصة أن مصر لم تكن تملك وسائل مواصلات أخرى غير النقل النهري الذى كان يتعرض لفترات طويلة الى التوقف ، طبقا لحالة المياه فى النيل .

الملاحة الداخلية :

لعبت الملاحة الداخلية فى مصر دورا مهما منذ آلاف السنين ، فى النقل الداخلى ، وقد هيا لها ذلك الظروف الطبيعية المناسبة ، فالنيل طريق طبيعى للمواصلات ، صالح للملاحة من أسوان حتى البحر الأبيض ، ويمر على أغلب المدن والقرى المصرية ، ولا توجد به عقبات طبيعية اللهم الا شئ من الرواسب الرملية وبعض تغيرات التيار .

وقد اهتم محمد على بالملاحة الداخلية اهتماما كبيرا ، لان مصر لم تكن تعرف فى عهده السكك الحديدية واقتصرت النقل الداخلى على الملاحة النهرية ، والقنوات والترع ، ومن الجدير بالذكر ، أن الحكومة فى عهد محمد على احتكرت النقل النهري ، كاحتكارها للمحاصلات الزراعية وغيرها ، غير أن احتكارها للنقل المائى فى الداخل ، انتهى بالغاء احتكار المحاصلات الزراعية والمنتجات الزراعية واغلاق معظم المصانع الحكومية .

وحتى ادخال السكك الحديدية ، كانت كل عمليات النقل في
 الاقاليم الوسطى والسفلى ، تتم عن طريق الطرق المائية ، وبطرق ادخال
 السكك الحديدية ، طلبت الطرق المائية تستعمل لرخص بتفقاتها وإلى
 جانب ذلك كانت المصدر الوحيد ، لنقل المنتجات إلى الشواطئ وإلى
 الأسواق الداخلية الرئيسية ، ويرجع ذلك لافتقار مصر إلى طرق
 زراعية مهيأة لتسير فيها السيارات لنقل السكان أو السلع ، فهذا
 الاتجاه لم يكن يلقي عناية ما من الحكومة حتى قبيل الحرب العالمية
 الأولى ، فليس على الطريق بين القاهرة والسويس الفج منه محمد
 علي ، بقي الأمر قاصراً على دروب قصب القرى فيما بينها ، وجسور
 تخاذي النيل والترع والمصارف ، وكانت هذه الدروب والجسور
 مهمة ملتوية غير مهيأة ، لا تصلح إلا لسواب الحمل ، وأهمها الجمال
 والحمير . وإذا كانت بعض الشركات الأجنبية قد حصلت على
 امتيازات في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، لم
 سكك زراعية ، وانضمت بعدها بالفصل لربط بعض القرى والمدن ،
 فهذه الخطوط لم تقطع كل أنحاء القطر المصري حتى سنة ١٩١٤ ،
 ولذلك أنشئت مصلحة الطرق في سنة ١٩١٣ بمرعى الاعتراف على
 الطرق الموجودة وصيانتها وإنشاء طرق جديدة .

وإذا كان إنشاء الخطوط الحديدية ، قد أدى إلى ضعف النقل
 النهري ، وحول جزءاً كبيراً من تجارة المرور من النيل إلى الخط
 الحديدى بين الاسكندرية والسويس إلا أنه في نفس الوقت كانت
 هناك ناقلات بخارية تتحرك على النيل وطلعت القنوتات الفرعية
 والترع ، تلعب دوراً في النقل بين القرى النائية ، والمدن وخطوط
 السكك الحديدية .

ولاهمية الملاحة الداخلية ، في التجارة الداخلية ، اهتم بها
 حكام مصر بعد محمد علي باشا ، ففي عهد عباس الأول اهتمت

الحكومة بفتح الأمن ، مما كان له أثر حسن في التقليل المائي في
 مختار ، أما سعيه باشا فقد اهتم بتسالة التقليل المائي ، فعمد وطهر
 ترعة المحمودية (٢) ، وهى الترعة الحيوية الرئيسية التى تربط النيل
 بميناء الاسكندرية ، والتي كانت قد وصلت الى درجة كبيرة من السوء
 بحيث اعيد انشاؤها تقريبا بسبب التلوث الذى تراكم فيها بسبب
 اهمال عباس باشا الأول . وإلى جانب ذلك أنشئت طلمبات عمده
 المطف لتفديتها بالماء حتى تسهل حركة الملاحة بها ، وكذلك أصلح
 سعيه باشا غيرها من الترع التى امتدت اليها يد الاهمال فى عهد
 عباس الأول .

وكذلك تأسست فى عهد سعيه باشا « الشركة المصرية
 للملاحة البخارية » فى سنة ١٨٥٧ ، للملاحة فى النيل لتقليل المواصلات
 والمسافرين على البواخر ، ويرجع المبلغ الذى دفع سعيه الى تأسيسها
 الى فائز السفن الشراعية التى كانت تستخدم فى ذلك الوقت ، فنقل
 نقل الغلال والمتاجر من داخل البلاد الى الاسكندرية عن طريق النيل ،
 ويرجع ذلك لتأثرها بمناخسة الرياح ، أكثر من السفن البخارية ،
 وهذا جعلها تقطع المسافة بين الاسكندرية والقاهرة فى خمسة عشر
 يوما ، هذا فى نفس الوقت الذى ازدادت فيه أهمية الاسكندرية
 التجارية بتطبيق مذهب حرية التجارة ، وازدياد أعداد سكانها من
 الأجانب ، نتيجة لانشاء ترعة المصمودية ، فكل ذلك دعا سعيه الى
 التفكير فى واصل الاسكندرية بالقاهرة بمواصلات سريعة ، حتى يمكن

(*) صدرت الأوامر السنية بحفر هذه الترعة وتعميقها وتوسيعها بحيث
 يفتح لمضيق المراكب الوصول الى الاسكندرية حتى تستخدم صيفا وشتاء ،
 وذلك فى سنة ١٨١٩ ، وكان غدد فيها وبعضها قنابر ، وهذه كانت حركات
 حركة النقل لا تسببه من العناء والضرب للمسلح التى تفرغ وتشن مرتين ولذلك
 صدرت الأوامر بإزالة تلك القنابر ، وإحلال أهوسة محلها عند الفم والمصب
 سنة ١٨٤٢ ، على مبارك : الخطط التوقفية ، مجلد ٢ ، ج ٧ ، ص ٥٠ .

توفير الأقوات للعهد المتزايد من السكان ، وحتى يمكن تسهيل حركة
تجارة الصادرات والواردات ، وبفضل هذه الشركة أصبحت المسافة
بين الاسكندرية والقاهرة تقطع في يوم ونصف ، وبالرغم من اسم
هذه الشركة الا انها تأسست برأس مال أجنبي . وفي عهد سعيد
أبطلت ترسانة بولاق ، ففقدت الحكومة بهذا ما كان لها من مراكب
للتنقل الداخلي .

أما عصر الخديو اسماعيل ، فمن المعروف عنه أنه عصر نهضة
السكك الحديدية في مصر ، ومما لا شك فيه أن النقل بالسكك
الحديدية ، أسرع من النقل بالطرق المائية ، ولذلك أثرت السكك
الحديدية في النقل بالنيل فتحول جزء كبير من النقل في النيل الى
السكك الحديدية ، وليس معنى ذلك أن الحركة قد توقفت في النيل
بل كانت هناك سفن تجارية تسير بانتظام حاملة البضائع والمسافرين
ذهابا وإيابا ، ففي سنة ١٨٧٢ كانت لمصر في النيل ٥٣ باخرة
و ١٥٦٣ سفينة شراعية ، واستخدمت هذه البواخر في جر السفن
الشراعية التي يبلغ مجموع حمولتها ١١٧٢٨٦ أودبا . وقد منحت
الحكومة الشركة العريضة احتكار استخدام السفن البخارية في
النيل لجر السفن ونقل المسافرين .

وبالرغم من اهتمام الخديو اسماعيل بمد خطوط السكك
الحديدية ، الا أنه لم يصل الملاحة النهرية فواصل سياسة سلفه ،
فتم في عهده حفر ١١٢ ترعة كان من بينها ترعة الاسماعيليه ، وترعة
الابراهيمية في مصر الوسطى . وبعد هذا الاهتمام الذي أولاه حكام
مصر للملاحة الداخلية في مصر ، أصبحت هناك أكثر من قناة صالحة
للملاحة . منها ترعة الاسماعيليه ، والتي غطت وسيلة مواصلات
مائية بين القاهرة والسويس ، وسهلت نقل المنتجات من مصر الوسطى
والعليا الى الاسماعيليه ، لتتجهن الى أوروبا وتنافس بذلك

الاسكندرية ، وكذلك ساعدت على وصول القمح مباشرة الى بولاق ، وكذلك بحر مريس Bahr Moez ، ويوجد عند ميت راضى بالقرب من بنها على البحر الأبيض لفرع دمياط ، ويمتد خلال اقليم الشرقية ، وكذلك بحر شبين الكوم ، والمنوفية وترعة المحمودية ، التى ربطت الاسكندرية بالنيل عند اطفح على فرع رشيد ، وهذه تعتبر أهم قناة .

وفوق هذا وذاك عمل اسماعيل على تهديد المواصلات النيلية بين مصر والسودان فتم نسف الصخور والعقبات التى تعترض سير السفن فى مجرى النيل صوب وادى حلفا ، وكذلك ازيل جزء من السدود على النيل الأعلى ، وبذلك تحسنت المواصلات النيلية بين مصر والسودان ، غير أن السفن البخارية التى كانت تتحرك بين مصر والسودان ، تعرض جزء منها للتخميم أثناء الثورة المهدية ، والجزء الذى أفلت من التخميم بيع فى عهد الاحتلال البريطانى الى شركة كوك الانجليزية (*) ، وبعد ذلك لم يبق من البواخر الا النزر اليسير الذى أصبح تابعا لنظارة الأشغال .

هذا فى نفس الوقت الذى أخذت فيه الرأسمالية الأجنبية تزحف للسيطرة ، على هذا القطاع من قطاعات النقل والمواصلات ، كما سيطرت أيضا على قطاع النقل فى السبك الحديدية الزراعية فتكونت عدة شركات برأس مال أجنبى ، منها شركة كوك الانجليزية ، وكذلك شركة النيل الانجليزية الأمريكية The Anglo American Nile and tourist company التى تأسست فى سنة ١٨٩٩ ، لتقوم بأعمال النقل السياحى والتجارى فى النيل Tourisme et trafic ، ومقرها

(*) • شركة كوك الانجليزية ، أسسها توماس كوك وولده ، لتسيير خط وابورات فى النيل بين القاهرة واسيوط وبالعكس ، لنقل الركاب والبضائع - المظم - ٢٨ أكتوبر ١٨٩٢ .

القاهرة . وكذلك تأسست شركة النقل في النيل ليمتد The Nile Transport Company Limited وهي شركة انجليزية ، واشترت هذه الشركة اسم الشركة المصرية القديمة وكل أراضيها ومخازنها ، وما تملكه من سفن ، وكل مقتنياتها بالقاهرة والاسكندرية في سنة ١٩٠٦ .

وكذلك تأسست شركة المنزلة للملاحة النهرية والبحرية The Manzalah Canal and Navigation Company في سنة ١٩٠٤ . بأمر عال لتقوم بأعمال الملاحة النهرية البحرية Navigation Act of Huviale

وتسيطر رأس المال الأجنبي على شركات الملاحة الداخلية . أصبحت مصر بذلك لا تستطيع أن تحتم على الشركات الأجنبية مراعاة المصالح القومية سواء من جهة تعيين خطوط سيرها ، أو تحديد مواعيت مرورها أو سرعة سيرها أو تقدير الرسوم الواجب تحصيلها . ولما كان النقل عن طريق خطوط السكك الحديدية ، مرتفعاً عن النقل النهري ، فضل الأهالي استخدام النقل النهري عن النقل بالسكك الحديدية في المناطق التي تتوفر بها الملاحة النهرية ، ولذلك اضطرت مصلحة السكة الحديد إلى رفع تعريفة النقل في المناطق التي لا تتوفر فيها الملاحة النهرية ، فعندما رأت المصلحة أن مزايا الوجه القبل يستعملون السكة الحديد لنقل بضائعهم حتى محطة الوسطى ، ومنها يلقونها على المراكب . فظلمت أن تكون أجرة نقل البضائع والعتال من أي محطة كانت حتى محطة الوسطى مثل الأجرة التي تقدم من هذه المحطة حتى محطة بولاق ، وعلى ذلك تتكون الأجرة نقل القطار الواحد من بذرة القطن المصدرة من الفيوم برسم الاسكندرية ٥١ بارة حتى الوسطى بعد أن كان ١٦ بارة فقط .

أما المناطق التي كانت تتنافس فيها مصلحة السكة الحديد والملاحة الداخلية فقد عملت مصلحة السكة الحديد على تخفيض

تعريفها من حين لآخر ، لأنها رأت في قيامها انصراف الأعمال عنها ، واستعمال الطرق المائية وهذا يؤثر على إيراداتها ، فسمت مشروع تعريفة ولائحة في سنة ١٩٠٢ بتخفيض أجره النقل عن التعريفة الأصلية ، فانقصت أجره المنقولات في الدرجتين الخامسة والسادسة ، وهي المنقولات الأكثر أهمية للزراعة والتجارة معا ، مع احتفاظ المصلحة لنفسها بحق الاتفاق على تعريفات خصوصية مخفضة ، على بعض الأصناف التي ترى أنه يوافق الترخيب في نقلها بالسكة الحديدية .

وفي نفس الوقت الذي أخذت فيه مصلحة السكة الحديد ، تعمل على تخفيض تعريفة نقلها لجذب أصحاب البضائع الذين كانوا يقبلون على استخدام وسائل النقل المائي ، كانت الأعباء التي تتعرض الملاحة الداخلية تلحق الواجبة بعد الأخرى ، قالبت رسوم الملاحة وعوائد الأهموسة في سنة ١٨٩٨ ، وفي سنة ١٩٠٠ ألغيت رسوم الكباري ، وكاف لائلاء هذه العوائد أكبر الأثر في زيادة حركة الملاحة في النيل زيادة عظيمة ، فبلغ عدد المراكب التي تمرت من حويس القطف مثلا في ١٩٠٠ ، ٤٥٦٤ مركبا ، وفي سنة ١٩٠٥ زادت نحو ٢٢٠٠ . وأدى كل ذلك الى شدة المنافسة بين مصلحة السكة الحديد ، والنقل النهري ، فأخذت مصلحة السكك الحديدية تنقص أجره النقل على خطوطها فأصبح متوسط ما كانت تحصل عليه ، على أجره الظن ٤٧ر٥ قرش سنة ١٩٠٣ هبطت الى ٣٩ر٦ قرشا سنة ١٩٠٤ .

وبذلك لعبت الملاحة الداخلية دورا هجما ، كأحد قطاعات النقل والمواصلات وظلت تلعب هذا الدور جنبا الى جنب مع السكك الحديدية ، التي غطت مصر في ذلك الوقت وقد ساعد على ذلك ، وجوه النيل ، ومجموعة من القنوات والبحيرات والتي ساعدت على

ربط جميع المدن بالقرى المصرية من الناحية العملية ، وكان أغلب هذه المجرى المائية صالحا للملاحة طوال أيام السنة ، باستثناء شهور الشتاء حيث تنخفض مياه النيل ، ويصبح من المتعذر شحن السفن شحننا كاملا ، هذا الى جانب تأخرها عن الوصول في مواعيدها المحددة .

الملاحة الخارجية :

كانت خطوط الملاحة البحرية ، هي وسيلة المواصلات الوحيدة مع العالم الخارجى فى مصر الحديثة ، فمنذ عصر محمد على والنقل البحرى يتقدم من عصر الى آخر ، وصاحب ذلك نمو حجم التجارة بين مصر والبلاد الأخرى ، سواء عن طريق البحر الأبيض أو البحر الأحمر ، هذا فضلا عن نمو التجارة العابرة : ففى عصر محمد على امتلكت مصر أسطولا تجاريا فى البحر المتوسط ، قام برحلات تجارية بين مدن البحر المتوسط المختلفة ، وبين الاسكندرية طوال عصر محمد على ، وإلى جانب هذا الأسطول ، كانت مصر مرتبطة بالدول الأجنبية ، بواسطة سفن أجنبية تحمل جنسيات مختلفة منها الانجليزية والفرنسية والنمساوية والروسية واليونانية والسويدية وغير ذلك ، وقد أدى تقدم الملاحة البحرية فى عهد محمد على الى المساهمة فى التقدم الزراعى والتجارى ، بسبب التسهيلات ، التى عملت لنقل القطن وغيره من المحاصيل الى البلاد الأجنبية ، وإلى فتح البلاد أمام التأثيرات الأجنبية ، والأفكار الجديدة التقدمية ، وإلى زيادة ائتمان المحاصيل المصرية بسبب سهولة النقل من مصر الى الدول الأجنبية وإلى نقص ائتمان الواردات بسبب سهولة النقل البحرى ، وقلة تكاليفه عما كان عليه من قبل .

أما عهد عباس باشا الأول فلم يشاهد أى استثمارية فى تطوير الأسطول التجارى المصرى ، والملاحة المصرية الخارجية ،

بل انه زاد الامر تعقيدا ، بجعله خروج السفن من ميناء السويس بالترتيب ، فنتج عن ذلك زيادة مصاريف الشحن ، وتأخر البضائع في ميناء السويس .

وفي عهد سعيد باشا ، أسست الشركة الجديدة في سنة ١٨٥٧ م نسبة الى اسم السلطان عبد المجيد الذي كان يتولى عرش السلطنة العثمانية وقتئذ ، وكان الشركاء فيها خليطا من المصريين والاجانب ، وحصلت هذه الشركة على امتياز مدته ثلاثون سنة للقيام بالنقل البحري الخارجى ، وترفع بواخرها العلم المصرى ، ومناذعاتها ترفع أمام المحاكم التجارية المصرية لا أمام المحاكم القنصلية ، وكان للشركة بواخرها فى البحرين الأحمر والمتوسط ، الا أن الأول اختص بأكبر قسم من نشاطها ، فكانت بواخرها تسير بين السويس وموانى الحجاز واليمن والقصير وسواكن ومصوع ، وتصل الى موانى الخليج الفارسى وكانت سفن الشركة تقوم بنقل الحجاج المصريين الى الحجاز ، كما كانت تقوم بنقل البضائع بين موانى البحر الأحمر والخليج الفارسى ، مما دعا الى زيادة النشاط فى ميناء السويس ، واستمرت هذه الشركة تقوم بأعمالها بنجاح كاف حتى آخر أيام سعيد ، ثم ساءت ادارتها فأصابها الاضمحلال وصفت فى عهد اسماعيل .

أما الخديو اسماعيل فوجه عنايته الى الأسطول التجارى ، بعد أن تزايدت العقبات التى تعترض سبيله فى تجديد الأسطول الحربى ، وفى بداية عهده أعطى امتيازاً مدته ثلاثون عاما لشركة جديدة باسم « الشركة المصرية للملاحة البخارية » لتقوم بالملاحة تحت العلم المصرى فى البحر المتوسط والأحمر وفى النيل وباع لهذه الشركة بشروط مناسبة السفن القديمة للشركة الجديدة ، وبضمان قائمة قدرها ٦٠٪ على أسهم الشركة ، ومع ذلك ، فإن الاكتتاب فى أسهم الشركة لم يغطها تماما ، لذلك لم يقدر لها الاستمرار .

وفي أوائل الحجة عام ١٢٨٠ صدر فرمان هياوئي من الباب العالي بإعادة تشكيل الشركة تحت اسم « الشركة العزيزية المصرية »
Azizieh Misri Company بغرض ترتيب وإدارة سفن تجارية في البحر الأحمر والأبيض والبحر الأسود والبحور المحيطة ، وكذلك ترتيب وإدارة سفن تجارية بنهر النيل وفروعه ، وفي الترع المتفرعة (بند ٢) ومدة هذا الامتياز تسعون سنة اعتبارا من غرة الحجة سنة ١٢٨٠ (بند ٤) . ومركز الشركة القاهرة ويجوز نقلها الى الاسكندرية عند اللزوم (بند ٦) وتقرر أن تمنح الحكومة المصرية كل ما تحتاجه الشركة من أراضى لأقامة المنشآت عليها ، دون مقابل ، على أن ترد هذه الأراضى بعد انتهاء مدة الامتياز للحكومة المصرية أما المنشآت التي تقيمها الشركة عليها فتضمن ويلبغ ثمنها للشركة .

وكان لبواخر « الشركة العزيزية » فضيل كبير في تنشيط حركة التجارة الخارجية المصرية ، وتسهيل مواصلاتها البحرية ، وزاحمت شركات الملاحة البحرية الأجنبية في هذا الصدد ، ولما كانت أغلب أسهمها في أيدي الأجانب ، قام اسماعيل باشا بشراء أسهمها وحولها الى إدارة من إدارات الحكومة عرفت باسم « مصلحة إيبورات البوسنة الخديوية » **Khedivieh Steam Navigation Company** لتقوم بالخدمات التجارية والبريدية في البحر المتوسط والأحمر (أثناء فصل الشتاء تقوم بنفس خدماتها بين القاهرة وأسوان) وبلغ عدد سفن الشركة ستا وعشرين سفينة . تتسع سفنها لحمولة تتراوح ما بين ١٢٩٠٠ الى ٤٠٠ طن ، وكانت عشرة من بين هذه السفن تعمل بتنظيم خدماتها بين الاسكندرية وإستانبول ، مارة بالموانئ الشرقية الرئيسية الأخرى وفي البحر الأحمر كانت سفن هذه الشركة تتحرك بين موانئ جدة وسواكن ومصوع وعدن وزيلع وبربره ، والتي كانت تتم في الفترة من نوفمبر حتى مارس من كل

عام . وخصص لبواخر البوستة الخديوية حوض في الاسكندرية ومصنع من مصانع الترسانة لاصلاحها .

وكان للبوستة الخديوية اكبر الأثر في تنشيط حركة التجارة في الموانئ المصرية ، فلولاهما لاختلف نظام الثغور المصرية ، خصوصا ثغر الاسكندرية ، وقد جعلت وابورات البوستة الخديوية يور معبد من الثغور الأصلية ، خاصة أنه كان يستبح بمنطقة امداد خلفه من مديريات الشرقية والغربية والمقهلية كما تمتعت الاسكندرية بمنطقة امداد تمثلت في البحيرة والغربية .

على كل حال ، ظلت ادارة وابورات البوستة الخديوية يواخرها وملحقاتها كالحوض وفابريكة الترسانة ملكا للحكومة المصرية ، الى أن باعها في عهد الاحتلال الى شركة انجليزية وهي شركة « المن واندوسون » في سنة ١٨٩٨ بألفين الألفين وثمان مائة بواخرها آنذاك إحدى عشرة باخرة كبيرة مع ملحقاتها ، وهي حوض الاسكندرية الكبير والأخير الصغير ، وحوض السويس ومستودعات المصلحة ، ومخازنها ومغاسلها وغيرها من الزوارق واللنشات ، بيعت لتلك الشركة بثمن بخس قدره ١٥٠.٠٠٠ جنيه انجليزي ، بحجة أن مصروفات المصلحة تزيد على إيراداتها ، وبذلك قضى تماما - في بداية عهد الاحتلال البريطاني - على اسطول مصر التجاري ، وأصبحت مصر تعتمد في نقل حاصلاتها ومشترواتها على بواخر الشركات البحرية التجارية الأجنبية . وغير هذا الاسطول التجاري المصري السابق ذكره ، كانت هناك خطوط ملاحية أخرى تربط مصر بالعالم الخارجى ، ففي سنة ١٨٧٠ كانت هناك ثلاثة خطوط ملاحية مصرية ، وثلاثة انجليزية ، وخمسة فرنسية ، وأربعة نمساوية ، وخط روسى ، وخط تركى ، واثنتان ايطاليتان ، وكلها تقوم بمهمة النقل البحري في البحر الأبيض المتوسط ، هذا علا بعض البواخر التى كانت تأتي من إنجلترا الى مصر بانتظام .

على أية حال ، أخذت الشركة الانجليزية التي حلت محل
وابورات البوسنة الخديوية ، تقدم على شراء بواخر الحكومة في عهد
كرومر ، وتمهلت ببناء ميناء الاسكندرية في مدة أربع سنوات ، على
أن يكون طول الميناء ٦٠٠ قدم وعرضه ٦٠ قدما ، وعمقه ٢٦ قدما .

وأخذت هذه الشركة تمارس أعمالها ، وتقوم برحلاتها التجارية
الأسبوعية في البحرين المتوسط والأحمر فساعتت عن طريق
خطوطها على ربط السواحل المصرية باليونان وتركيا وسوريا ،
وكذلك موانئ البحر الأحمر من جدة وسواكن ومضيق والحديدة
وبور سودان .

والى جانب ذلك كانت هناك شركة « تورد تيشرلويه » التي
كانت لها وكالة بمصر ، ولها خطوط ربطت ما بين الاسكندرية و نابولي
ومرسيليا ، وكذلك جنوة وبلاد المغرب العربي ، وكذلك ربطت
السواحل المصرية ببلاد الشرق الأقصى واستراليا . وكذلك كانت
هناك شركة الوابورات النمساوية التي كان لها خطوط بين مصر
وببلاد العرب وغيرها . وأيضا شركة الملاحة العمومية الإيطالية .

وبمناسبة الحديث عن الملاحة الخارجية ، تجب الإشارة الى
أهم حدث تم في تاريخ مصر الحديث يتعلق بالملاحة الخارجية ،
وهو انشاء قناة السويس ، لتصل بين البحرين الأبيض والأحمر ،
وقد منحت الحكومة المصرية امتياز هذا الحفر في سنتي ١٨٥٤ -
١٨٥٦ الى شركة مساهمة مصرية ، هي الشركة العالمية لقناة السويس
البحرية . وفي الحقيقة ان مصر قد تحملت في حفر قناة السويس
الكثير حكومة وشعبا ، ولو اقتصر الأمر على الجهود الأجنبية وحدها
لفشل المشروع .

ويعد افتتاح القناة للملاحة في سنة ١٨٦٩ ، حدثا بارزا في
تاريخ الملاحة البحرية الدولية ، فلم تلبث ان أصبحت أهم طريق

لهذه الملاحة ، وبها استعادت مصر مكانتها في التجارة العابرة التي كانت قد افتقدتها باكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح .

وترجع أهمية القناة العظيمة في التجارة العالمية ، في توفيرها الوقت والمسافة ، اذا ما قورنت هذه بالدوران حول الكاب The Cape ، فالمسافة بين انجلترا وبومباي عن طريق رأس الرجاء الصالح كانت ١٠٨٦٠ ميلا بحريا Nautical miles (*) ، بينما عن طريق القناة لا تتعدى هذه المسافة ٦٠٢٠ ميلا ، وبالتالي فالقناة توفر ٤٨٤٠ ميلا ، وكذلك المسافة من مرسيليا الى بومباي عن طريق الكاب ١٠٤٦٠ ميلا ، وعن طريق القناة ٤٦٢٠ ميلا ، وتوفر بذلك ٥٩٤٠ ميلا . ومن سان بطرسبورج St. petersburg الى بومباي عن طريق الكاب ١١٦١٠ أميال وعن طريق القناة ٦٧٧٠ ميلا وتوفر بذلك ٤٨٤٠ ميلا ، ومن نيويورك الى بومباي عن طريق الكاب ١١٥٢٠ ميلا ، وعن طريق القناة ٧٩٢٠ ميلا ، وهي بذلك توفر ٣٦٠٠ ميل .

وهكذا ترتب على افتتاح قناة السويس توفير الوقت والمسافة ، وترتب على ذلك انخفاض نفقات النقل ، وكذلك ازدياد سرعة السفن وانتظام حركتها ، وقد جنت كل من انجلترا وفرنسا أرباحا طائلة من وراء ذلك لاستحواذهما على الجزء الأكبر من اسهمها خاصة بعد بيع مصر لحصتها من الأسهم .

واذا كانت القناة قد أعطت لمصر طريقا لدى العالم كمبر للتجارة الدولية ، الا أن مصر لم تستفد منها ماديا ، بقدر ما أنهكها حفر

(*) الميل البحري في انجلترا يساوى ٦٠٨٠ قدما او ١٨٥٢٢ مترا .
اما الميل البحري الدولي فيساوى ٦٠٧٦١٧٥ قدما او ١٨٥٢ مترا ، وقد تبنته الولايات المتحدة الأمريكية .

هذه القناة ماديا ، فأول ما أحدثته القناة من تأثير على إيرادات مصر ضربها لشبكة الخطوط الحديدية ، التي صممت لخدمة تجارة المرور ، فقد أدى افتتاح القناة الى اقبال التوسع في انشاء الخطوط الحديدية التي كانت تنمو بسرعة ، وكذلك حول الأرباح التي كانت تجنيها الخطوط الحديدية من وراء نقل البضائع العابرة ، وكذلك الركاب من الشرق الى الغرب الى طريق القناة وأصبحت أهمية الخط الحديدى بين القاهرة والاسكندرية تقتصر على حركة الركاب والبضائع الداخلية .

وقد ترتب على هذا التحول لتجارة العبور ، والذي كانت مصر تلعب فيه دور المستودع للبضائع المصدرة الى السودان ، والبحر الأحمر وخليج العجم والاقيانوس الهندى ، ولما يرسل الى آسيا وبلاد الشام ، وقبرص وكريت وغير ذلك ، أن أخذت مدينة القاهرة تتدهور تجارتها بعد ان كانت مركزا للتجارة مع الشرق ، وقد اشتمكى القناصل البريطانيون خلال السبعينات فى تقاريرهم التجارية ، من تدهور التجارة بالقاهرة نظرا لأن التجارة تسلك طريق القناة .

أما مركز مدينة الاسكندرية التجارى فلم يتأثر كثيرا بتحويل التجارة الى قناة السويس ، بل ظلت تحتفظ بمركزها الأول فى تجارة مصر الخارجية ، فمن تقرير الجمارك المصرية عن سنة ١٨٩٠ ، يتضح لنا أن قيمة الصادرات من بور سعيد نحو ٣٢ ألف جنيه ومن رشيد نحو ٨٠ ألف جنيه ، ومن دمياط نحو ٧٦ ألف جنيه ومن القصير نحو ٣٠ ألف جنيه ، ومن العريش أقل من ٣٠٠ جنيه ، ومن الاسكندرية وحدها أكثر من عشرة ملايين ونصف المليون من الجنيهات ، ونسبة الوارد الى القطر المصرى تقترب من ذلك ، فقيمة الوارد على الموانئ الخمس الأولى ، أقل من مليون ومثلت من

الجنهات ، وقيمة الوارد على ميناء الاسكندرية وحده أكثر من ستة ملايين وثلاثة أرباع المليون .

وبذلك يتضح لنا أن المستفيد من فتح قناة السويس ، كل من إنجلترا وفرنسا من الناحية المادية ، والتجارة العالمية بصفة عامة . والانجليزية بصفة خاصة ، فكانت نسبة ٨٢٪ من التجارة عبر القناة انجليزية . وإذا قلنا ان قناة السويس قد أنشئت برأس مال فرنسي ، فلا يسعنا الا القول ان سبب نجاحها المالى ، يرجع الى السفن الانجليزية ، وهذا بيان مقدار حمولة السفن الانجليزية والأجنبية التى مرت من القناة سنة ١٩٠٥ على سبيل المثال .

تجارة قناة السويس فى ١٩٠٥	طن	فى المائة
البريطانيون	٨٣٥٦٩٤٠	٦٣ر٦
الأجنبية	٤٧٧١٦٥	٣٦ر٤

وقد تطلب الاهتمام بالخطوط الملاحية الخارجية ، الاهتمام بالموانى المصرية لاستقبال السفن التجارية وكذلك الاهتمام بالفنارات لارشاد تلك السفن .

مما لا شك فيه ان مصر تتمتع بسواحل مهيأة الى حد ما لاستقبال المتاجر القادمة اليها سواء على حدودها الشمالية ، حيث يوجد أكثر من ميناء صالحة للملاحة ، ويأتى على رأسها الاسكندرية ثم دمياط ، ورشيد والعريش أو على شواطئها الشرقية حيث يوجد أيضا أكثر من ميناء صالحة للملاحة خاصة بعد شق قناة السويس منها ميناء بورسعيد ، والسويس ، والقصر ، وفى الحقيقة ان كل هذه الموانى قد اتمت اليها يد عناية حكام مصر ، وان اختلفت من واحدة لأخرى .

ويعتبر ميناء الاسكندرية من أهم الموانئ المصرية التي حافظت على مركزها في التجارة المصرية على طول الخط منذ الاهتمام بها في عصر محمد علي ، وطوال فترة الدراسة ، فلما تحسنت أحوال البلاد الزراعية في عصر محمد علي وكثرت حاصلات البلاد ، وجه التفاتة الى تنشيط التجارة ، فأراد انشاء ميناء آمنه تأوى اليها السفن التجارية ، فلم تعجبه رشيد وكذلك دمياط ، لخشونة مرساهما فاختر الاسكندرية ، وحفر ترعة المحمودية لتصل بينها وبين النيل ، والتي افتتحت في ٢٠ يناير سنة ١٨٢٠ ، فكثر نقل البضائع فيها بين الاسكندرية وداخل القطر ، فاكتملت الاسكندرية بذلك أهمية كبرى ، وتقاطر اليها التجار من أماكن مختلفة من أوروبا وغيرها ، ووقعت فيها البنايات الكبيرة على النمط الغربى .

وعقب انهيار نظام محمد علي أهمل عباس باشا الأول ترعة المحمودية ، والتي أثرت بدورها على حركة ميناء الاسكندرية ، ولكن تطهير ترعة المحمودية في عهد سعيد ، أدى الى انعاش حركة ميناء الاسكندرية التجارية وازدادت أهمية الاسكندرية باتصالها المباشر بالخط الحديدي الرئيسى الى القاهرة .

وفي عهد الخديو اسماعيل ازداد الاهتمام بميناء الاسكندرية ، وكان لخوفه من أن يطفى عليها ميناء بورسعيد أكبر الأثر في دفعه الى ادخال التحسينات عليها للحفاظ على مركزها التجارى كميناء مهمه ، وقد عهد اسماعيل الى شركة انجليزية مسألة ادخال الاصلاحات على هذا الميناء وهى شركة جرينفيلد واليوت Green Field + Elliot وذلك مقابل ٢٠٠٠٠٠ جنيه مصرى ، وبدأ الاصلاح سنة ١٨٧١ وأقامت هذه الشركة حوضاً عائماً من الحديد لاصلاح السفن كبيرة الحجم ، ووفرت له الخديو خدمة جيدة لجذب سفن البلاد الأجنبية ، وكذلك أنشأت الشركة حاجزا للأمواج من شبه جزيرة رأس التين

الى العجمى لحماية السفن من الرياح وبه بوغاز لمروور السفن ، كما
انشأت الشركة رصيفا فى داخل الميناء لتسهيل عمليات الشحن
والتفريغ .

ولهذا زادت حركة النقل البحرى فى الاسكندرية ، فبلغت
الصادرات منها ٩٤٪ من مجموع الصادرات المصرية فيما بين سنتى
١٨٦٣ و ١٨٧٢ ، بعد أن كانت ٦٧٪ فيما بين سنتى ١٨٥٣
و ١٨٦٢ . وبعد سنة ١٨٧٢ نظمت الاسكندرية ، وازداد بها عدد
الجاليات الأجنبية من التجار الذين أقاموا بها ، وكثر بها عدد البنوك
الأجنبية التى أقامت وكالتها فى المدينة .

ومن الجدير بالذكر أن اهتمام الاحتلال البريطانى بتطوير ميناء
الاسكندرية بدأ مع بداية الاحتلال حتى ان جملة النفقات التى
أنفقت فى هذا السبيل منذ نهاية عهد اسماعيل باشا حتى عام ١٩١٢
بلغت أكثر من خمسة ملايين من الجنيهات المصرية .

وفى الواقع فإن هذا الاهتمام كان ضروريا للنمو السريع
للتجارة ، وفى ١٨٩٠ ، أعد الخط الحديدى داخل الميناء ، وتم اعداد
مداخل الى البوغاز للسفن التى يبلغ عمقها ٩ أمتار ، وفى ١٩٠٧
حدث توسيع كبير وتعميق الى ٢٠٠٠ متر طولا و ١٨٣ مترا عرضا
و ١١ مترا عمقا ، وفيما بين سنتى ١٩٠٥ و ١٩٠٨ ، أعدت ثلاث
سقائف لتفريغ الأخشاب ، وأعدت مساحة ٧٥ فدانا خلف الميناء
لتكون مخزنا للمنطقة .

وقد ترتب على كل هذه الاصلاحات ، أن أصبح ٩٦٪ من تجارة
الصادر المصرية و ٩٠٪ من جملة تجارة الوارد ، تمر عن طريق
الاسكندرية فى الفترة من ١٨٨٢ - ١٩١٤ ، فزادت قيمة البضائع
المستوردة والمصدرة عن طريق الاسكندرية من ١٧٠٠٠٠٠٠ جنيه
مصرى فى الفترة ١٨٨٥ - ١٨٨٩ الى ٥٤٦٥٠٠٠٠ جنيه مصرى
فى سنة ١٩١٣ .

ميناء السويس :

ترتب على انشاء الخط الحديدي الذي ربط السويس بالقاهرة ، ثم بالاسكندرية وكذلك انشاء الشركة المجيدية للبواخر ، أن نشطت الحركة التجارية والعمراية في السويس ، واتخذت السويس ميناء لخطوط الملاحة في البحر الأحمر ، ولذلك عزم سعيد باشا على اصلاح ميناءها وتوسيعه ف عقد لذلك اتفاقا مع شركة ديسو Dussau الفرنسية لتوسيع الميناء ، وانشاء حوض عائم بها لاصلاح السفن ، وقد أخذت الشركة في انشاء ميناءين أحدهما للبواخر الحربية والثاني للسفن التجارية ، وفي اقامة حاجز من الأحجار لصد الأمواج عن الميناءين ، فيه بواغاز لمرور السفن كما بدأت في اقامة الحوض العائم ، وقد انتهت أعمال الاصلاح في ميناء السويس في عهد اسماعيل .

وفي عهد الاحتلال ، تنازلت الحكومة عن الحوض الذي أقيم في الميناء الى الشركة الانجليزية التي اشترت وإبورات اليوستة الخديوية . وكذلك في عهد الاحتلال قلت أهمية ميناء السويس ، فأصبحت تأتي في الأهمية بعد ميناء بورسعيد ، فكانت حوالي ٤٪ من جملة الصادرات المصرية و ١٪ من جملة الواردات تمر عن طريق هذا الميناء .

ميناء بورسعيد :

أهم تطور شهدته الموانئ البحرية المصرية هو انشاء بورسعيد في عام ١٨٥٩ ، وبحلول عام ١٨٦٩ ، عندما تم افتتاح قناة السويس ، ازداد عدد سكانها الى حوالي ثمانية آلاف ، ولذلك ارتبط انشاء بورسعيد بفتح قناة السويس ، وهذا الميناء من انشاء شركة قناة السويس ، ومساحته ٢٢ كم ٢ وعمقه ١٢ر٥ مما جعله صالحا

للسفن الكبيرة ، وبعد ذلك أخذت الشركة تعمل من أجل تعميق هذا الميناء وتوسيعه ، حتى يمكنه استقبال سفن الفحم والبترول وقد ازدادت أهمية هذا الميناء في عهد الاحتلال فأصبح أقل من ٢٪ من جملة الصادرات المصرية ، وحوالي ٨٪ من جملة الواردات وعلى رأسها الفحم ، كانت تمر عن طريق بورسعيد وإلى جانب هذه الموانئ ، كانت هناك العريش ، ودمياط ورشيد ، والقصر ، وكلها كانت صالحة لاستقبال السفن وخصصت لها ميزانيات للاتفاق على شئونها .

أما الفئارات :

فحتى عصر اسماعيل لم تكن هناك فئارات على السواحل المصرية سوى فنار رأس التين بالإسكندرية وفنار زنوبيا والزعفران وفنار الأشرفي وفنار أبي كيزان بالبحر الأحمر ، وفي عهد اسماعيل ، عندما أوشك العمل على الانتهاء في قناة السويس ونهاية الجو لسير المراكب فيها ، اتجهت أنظار الخديو إلى ضرورة تنوير ساحل البحر فيما بين الإسكندرية وبورسعيد ، بفئارات في نقط معينة من الساحل لتتهدى بنورها السفن التي تتردد على القناة ، وعقد لذلك مجلسا من علماء فرنسا وغيرهم ، وتم اختيار النقط التي تقام عليها الفئارات ، بمعرفة المهندسين من البحارة وغيرهم ، وصدر مرسوم خديوي بعمل أربعة فئارات ، واحد في ساحل رشيد سنة ١٨٦٨ وآخر في البرلس سنة ١٨٦٨ وفنار دمياط ١٨٦٩ ، والرابع في مدينة بورسعيد سنة ١٨٦٩ ، وتقرر أن تكون أنوارها متواصلة حتى إذا غاب عن المراكب نور أحدها ترى نور الآخر ، بحيث لا ينقطع عنها الاهتداء بأنوارها في سيرها من الإسكندرية إلى بورسعيد .

وبعد ذلك أخذت تتوالى عملية انشاء الفنارات على سواحل البحرين الأحمر والمتوسط ، فقد زيد على فنارات البحر المتوسط ، فنار المعجمى سنة ١٨٧٣ ، وفنار حاجز الميناء سنة ١٨٧٦ وفنار القبارى سنة ١٨٧٧ ، وفى البحر الأحمر أنشئ فنار السويس وفنار رأس الغريب جنوب رأس الزعفران وفنار صخور الأخوين الشمالية وفنار جزيرة شدوان الذى تم سنة ١٨٨٩ وفنار الوجه (*) - من ثغور الحجاز - وأنشئ فنار بربرة على ساحل المحيط الهندى . وأمر بإقامة فنار فى جردفون سنة ١٨٧٨ ولكنه لم ينشأ .

وفى عهد الاحتلال أقيمت عدة فنارات منها فنار مخا وجبل الطير وأبى عايل وجزائر زبيد . وكانت هناك رسوم تدفعها السفن مقابل ارشادها ، وفى سنة ١٨٧٥ فرضت الحكومة على جميع السفن الداخلة ميناء الاسكندرية ضريبة مقابل ارشادها بواقع ٢ فرنكات على كل قدم من الماء ، وهذه الضريبة كانت تختلف من سفينة لأخرى طبقا لحمولتها ، وكذلك كانت تختلف من البحر الأحمر الى البحر المتوسط .

البريد (**):

رتب محمد على بريده حكوميا من أجل المراسلات الأميرية ، وكان يقوم بنقله السعاة الذين يركبون الخيول أو بواسطة البحر

(*) كانت تعد متصرفية الوجه تابعة لحكومة مصر .
 (**) لم يكن البريد معروفا عند المصريين القدماء ، وكان مستعملا عن البابليين والآشوريين ولكنه كان محصورا فى رسائل الملوك وأعمالهم وأول من أنشأه داريوس الكبير ملك فارس . أما نظام البريد العام المعروف اليوم فابتدأ فى بلاد النمسا فى القرن الثالث عشر للميلاد ، واخترعت طوابع البوستة فى بلاد الانجليز نحو سنة ١٨٢٧ وعمل بها سنة ١٨٤٠ - المقتطف السنة التاسعة ١٨٨٤ ، ص ٦٩٩ ، والسنة الثانية عشرة سنة ١٨٨٧ ، ص ٤٨ .

عن طريق المراكب • وهؤلاء كانوا ينتقلون بين القاهرة والاسكندرية ودمياط ورشيد وبعض مدن الصعيد لنقل المراسلات الحكومية ، أما البريد الخاص ، فكانت له مكاتب خاصة امتلكها أشخاص مثل الشيخ حسن البديلى ، الذى نظم بريدا من سعاة خصوصية لنقل رسائل الجمهور بالقاهرة وكذلك الإيطالى كارلو مارتى Carlo Marati بالاسكندرية •

والى جانب ذلك كان أحد الأهالى اذا أراد نقل رسالة أنفذ ساعيا خصوصيا أو اغتنم انتقال بعض الناس فيكلفه برسالته •

وفى سنة ١٨٣٢ ، نظمت الحكومة البريطانية خدمات بريدية شهريا من انجلترا الى مصر ، للخطابات التى فى طريقها الى الهند ، وكان مارتى يقوم بنقلها الى السويس عن طريق القاهرة ، وهناك تتلقاها سفن شركة الهند الشرقية التى تحملها الى غايتها •

ولما تكاثرت الأجانب النازلون بمصر شعروا بالحاجة الى من يتولى الاهتمام بنقل المراسلات المتبادلة بينهم وبين أوطانهم ، وأكثرهم يومئذ من الإيطاليين لذلك وسع مارتى Marati من نشاطه الذى كان ، قد امتد من القاهرة والاسكندرية الى المدن الرئيسية فى الدلتا ، وأنشأ بريدا فى الاسكندرية ، وسماه « البريد الأوروبى » وبعد موته خلفه فى مؤسسته هذه أبناء شقيقته ولقبهم شينى Chini • واشركا معها سنة ١٨٤٧ فى ادارتها « جاكوموتسى » وكان هذا الرجل نشيطا ، فعمل على توسيع نشاط «البريد الأوروبى» فتحو سنة ١٨٥٤ ، أنشأ فروعا له فى دمياط ، والمنصورة ، وزفتى ودمهور ورشيد وطنطا وغيرها •

وبذلك اتسع نشاط البريد الأوروبى ، وقامت المناظرة بينهما وبين بريد الحكومة المصرية ، التى كانت لا تملك حولا ولا قوة فى

إلغاء هذا البريد احتراماً للإمتيازات الأجنبية ، ولذلك لم تر بدىلاً من ضم البريدين ، وجعلت فاتحة ذلك الاتفاق رخصة وقتية أعطتها لأصحاب البريد الأوربي تخولهما إدارة البريد بمصر لمدة عشر سنوات ، على أن تنقل المراسلات بالسكة الحديد المصرية مجاناً ، فكان ذلك فاتحة تنظيم البريد المصرى .

وفى سنة ١٨٦٤ اشترت شركة فرنسية (*) « البريد الأوربي » وفى السنة التالية اشترته الحكومة المصرية وجعلته مصلحة حكومية سميت « بالبوستة الخديوية » وعين موتسى مدبراً عاماً عليها ، بعد أن منح لقب بك ، فتقدم بذلك البريد فى مصر .

وتكاثر قسوم الأجانب الى مصر فى عصر اسماعيل ، وزادت الحركة التجارية ، زيادة كبيرة ، وزادت الحاجة الى البريد ، فأنشئت فروع للمصلحة فى البلاد والقرى الكبرى فى مصر السفلى والعليا وعلى شواطئ البحرين الأبيض والأحمر . وجعل الديوان المركزى للبريد بالاسكندرية ، وسن له لائحة وقوانين رسمية ، وجعل لمراسلاته تعريفه عمومية ، وأدخلت الطوابع البريدية ويعتبر موتسى أول من أدخلها فى مصر سنة ١٨٦٦ . وفى عهد إدارة موتسى للبوستة الخديوية ، عقدت بين البريد المصرى والبريد العالمى عدة معاهدات ، وفى سنة ١٨٦٨ عقدت أول معاهدة مع بريد النمسا ، ثم عقدت أخرى مع بريد إيطاليا ، وفى سنة ١٨٧٣ عقدت معاهدة الثالثة مع بريد إنجلترا ، وفى سنة ١٨٧٤ دخل البريد المصرى فى اتحاد البوستة العام .

(*) وفى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٦٤ وقع عقد بين المسيو موتسى من جهة وبنك فيرير وشركاه من جهة أخرى . اشترى الأخير يملكتهاء لحساب الحكومة المصرية مكتب البريد التى كان يديرها المسيو موتسى بمبلغ ٤٦٠٠٠ جنيه ، جورج جندى رجال تاجر : اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية ، دار الكتب المصرية القاهرة ١٩٤٧ ، ص ١٩٦ .

وبعد أن أحيل موتسى على المعاش في سنة ١٨٧٤ ، خلفه
المستر كاليار ، ومنحه اسماعيل رتبة الباشوية ، وأدخل في
المصلحة اصلاحات كثيرة ، من تخفيض أجور المراسلات والطرود
والحوالات النقدية ، وكذلك أخذت مكاتب البريد التابعة لمصلحة
البريد تتزايد حتى بلغت ٢١٠ مكاتب في جميع أنحاء القطر المصري
في أواخر عهد اسماعيل باشا .

وفي عهد الاحتلال ، أخذت مكاتب البريد تزداد من سنة الى
أخرى ، وذلك بفضل نشاط مديريها الأجانب الذين شغلوا مناصبهم
في هذه الفترة وهم هالتسون بك (من ١٨٧٩/١٢/٢٥ الى
١٨٨٧/١/٢) ثم السير يوسف سابا الى ١٩٠٧/٩/١٥ ، ثم قيليل
ترافوس بورتون باشا حتى ١٩١٣/١٠/١٥ ففي سنة ١٨٨٨ بلغ
عدد مكاتب البريد المصري ٣٩٣ ، وزادت الى ٤٤٤ في سنة ١٨٨٩ ،
ثم الى ٥١٧ سنة ١٨٩٠ ، وفي سنة ١٨٩٦ بلغت ٧١١ وفي سنة
١٩٠١ بلغت ٩٧٣ وفي سنة ١٩٠٦ بلغت ١٢٤٩ .

والى جانب ذلك شهد عهد الاحتلال ترخيص أجور المراسلات
على أنواعها فرخصت أجور المراسلات ، والطرود ، وكذلك خفض
الرسم المقرر على ارسال العملة والذهب والفضة المرسله من منطقة
الى أخرى في سنة ١٨٩٤ الى عشرة مليمات عن كل ثمانية جنيهات
مصرية أو كسور الثمانية جنيهات ولا يجوز أن يكون هذا الرسم
في أى حال أقل من مائة مليم عن كل إرسالية .

وفي أول أبريل سنة ١٩٠١ ، تقرر تحصيل ١٠ مليمات على
كل ١٢ جنيهات ترسل من منطقة الى أخرى بدلا من ٨ جنيهات .
وحتى سنة ١٨٩١ خفضت أجور المراسلات على أنواعها ، فقد خفضت
أجرة المراسلات العادية خمسين في المائة ، ومن تذاكر البوستة
٤٠٪ وأجرة النشرات التجارية ٥٠٪ . وأما طرود البوستة فمهرت

بعدة تخفيضات منذ الاحتلال ، حتى سنة ١٩١٢ ، فتقرر تخفيض الرسوم الجارى تحصيلها على الطرود المرسلة داخليا من جهة لأخرى بقيمة ١٠ مليمات بحيث يؤخذ ٢٠ مليما عن الطرد الذى لا يزيد عن كيلو جرام واحد و ٣٠ مليما عن الطرد الذى لا يزيد عن ٣ كيلو جرامات ، و ٤٠ مليما عن الطرد الذى لا يتجاوز خمسة كيلو جرامات . وكل هذه التنظيمات ، أدت الى زيادة اقبال الأهالى على استخدام البوستة ، فزادت أعداد الرسائل التى نقلتها البوستة المصرية من ١٢٥٠٠٠٠٠ رسالة عام ١٩٠٥ الى ٧٨٠٠٠٠٠٠ رسالة عام ١٩١٣ ، والنقود من ٢٣٣٠٠٠٠٠ جنيه مصرى عام ١٩٠٥ الى ٢٦٧٢٧٠٠٠ جنيه مصرى عام ١٩١٠ ، وزادت أعداد الطرود من ٨٣٠٠٠ طرد عام ١٨٨٥ الى ١٠٦٩٧١٥٠ طردا عام ١٩١٣ . وهكذا يتضح لنا ان نشاط البوستة المصرية كان فى تطور مستمر ، وقد قدمت هذه المصلحة الكثير للتجارة المصرية ، حيث انها ساعدت على سرعة النقل بين المناطق النائية وبخاصة التى لم تقم فيها مكاتب تلغراف أو تليفون ، والمراكز التجارية ، وذلك عن طريق خطوطها التى استخدمت طرق السكك الحديدية أو طرق الملاحة الداخلية (*) ، فعلى طول الخط كانت لها نقط أو محطات على الطريق ، وعند كل محطة كان لها وكلاء ، يتسلمون متعلقات

(*) ظل السعاة يقومون بحمل البريد بين اسيوط واسوان حتى سنة ١٨٧٩ ، لعدم وجود مواصلات أخرى هناك ، حيث لم تكن قد وصلت السكك الحديدية الى تلك المنطقة ، ولذلك قرر مجلس النظار فى تاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٨٧٩ ترتيب وابورات بخارية تتوجه من والى اسيوط واسوان ، تنقل المراسلات والبروستة والنقود وغيرها الى جانب الركاب والبضائع الصغيرة الحجم وذلك لخدمة التجارة فى تلك الجهات . انظر الدكريتات والتقريرات ، وما يتبعها . القسم الاول ١٨٧٩ ، ص ١١٥ ، ١١٦ ، ومحفوظات مجلس الوزراء ، البوستة محظفة ١/١ اقاله من مدير عموم البوستة الى ناظر المالية بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٨٧٠ ، المرة ١٢٢ .

مصلحة البريد ويسلمونها الى مكاتب البريد ، أما مناطق الأرياف التي لم تحظ بمكاتب بريد ، فكان هناك الطوافة الذين كانوا يحملون يوميا مراسلات الحكومة والتجار والأعيان والخطابات سواء كانت عادية أو مسجلة ، ويسرون بها على دوابهم لتسليمها الى أصحابها وقد لاقى هؤلاء صعوبات صيفا وشتاء سواء من حرارة الجو أو من برودته ، الا أنهم كانوا يتحملون ذلك في سبيل أداء واجباتهم على أكمل وجه . وبلغ من الدور العظيم الذي كانت تؤديه البوستة للقطر المصري ، أن أخضت المناطق التي حرمت من مكاتب بوستة تتطلع الى اقامة مكاتب بها ، فالتمس أهالي « العلاقة » مزارعين وتجارا من مدير عموم البوستة المصرية انشاء مكتب بريد بها تسهila للأعمال التجارية والأشغال الزراعية .

ومن الجدير بالذكر أن مصلحة البوستة المصرية لم تكن هي ادارة البريد الوحيدة في مصر عامة ، فقبل ان تستولى الحكومة على هذه المصلحة ، كان للأجانب من مختلف الجنسيات مكاتب بريد في مصر ، وظلت هذه المكاتب قائمة . فلم تستول عليها الحكومة في عهد اسماعيل مثلما فعلت « بالبريد الأوربي » بل أبقتها كما هي ، إذ كان لكل دولة من الدول التي لها بريد مع مصر مكتب بريد خاص بها يخضع رئيسه لمصلحة البريد في بلاده ، ولم يبق من هذه المكاتب عند قيام الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ سوى مكتب البوستة الفرنسية في الاسكندرية ، الذي كان قد أنشئ سنة ١٨٢٦ ومكتب البوستة الفرنسية في بورسعيد ، الذي كان قد أنشئ سنة ١٨٥٤ ، أما مكتب البوستة الفرنسية بالقاهرة فأنشئ في سنة ١٨٧٥ ، وألغى مكتبها في السويس سنة ١٨٨٨ ، كما ألغيت مكاتب البريد الأجنبية الأخرى مثل مكتب البوستة الانجليزية بالسويس والاسكندرية في سنة ١٨٧٨ ، وكذلك مكتب البوستة النمساوية ألغى سنة ١٨٨٩ ، وكذلك مكتب البوستة اليونانية في

سنة ١٨٨٢ ومكتب البوستة الإيطالية في سنة ١٨٨٤ ، ومكتب
البوستة الروسية في سنة ١٨٧٥ وجميع هذه المكاتب كانت في
الاسكندرية فقط .

التلغراف :

لم تعرف مصر التلغراف الكهربائي قبل سنة ١٨٥٤ ، ولكن
في عصر محمد علي ، وجد نظام الرسائل البرقية بالاشارات ، ففي
عهد بنى خط من ١٩ برجاً من رأس التين بالاسكندرية الى القلعة
بالقاهرة وكل برج من هذه الأبراج مزود بدروة عالية ، بها آلة
تلغراف قديمة ، وكل الرسائل كانت ترسل من برج الى آخر ،
وكانت الرسالة ترسل الى القاهرة من الاسكندرية في ٤٥ دقيقة
وهذا التلغراف كان استخدامه خاصاً بالبلاط ، وفي سنة ١٨٤٠
وعلى اثر افتتاح خط السويس ، بنى خط آخر مكون من ١٦ برجاً
من القاهرة الى السويس ، لارسال الرسائل عن حركة السفن
والسافرين بين القاهرة والسويس . وفي عهد سعيد باشا ، أدخل
التلغراف الكهربائي في مصر مع خطوط السكك الحديدية ، وأول
خط تلغرافي افتتح في مصر سنة ١٨٥٤ ، في نفس الوقت الذي
أنشئ فيه خط حديد القاهرة الاسكندرية وبعد ذلك أخذت تمتد
خطوط أخرى في عهد سعيد ، وهذه الخطوط هي : -

- ١ - من القاهرة الى الاسكندرية .
- ٢ - من القاهرة الى ضواحيها .
- ٣ - من القاهرة الى السويس رأساً .
- ٤ - من دمنهور الى العطف ورشيد .

وقد بلغ طول تلك الخطوط فى سنة ١٨٦٣ أوائل حكم اسماعيل ٥٨٢ كيلو مترا ، وفى أثناء حكم الخديو اسماعيل ، تطورت الخدمات التلغرافية بشكل واضح ، فأكثر من ٢٠٠ كيلو متر من التلغراف مدت فى عهده ، حتى أصبحت كل المدن المصرية الرئيسية متصلة بالخطوط التلغرافية .

وهكذا امتدت المواصلات التلغرافية الى كل المدن المصرية المهمة ، وكذلك أغلب القرى المهمة والمراكز التجارية الرئيسية ، والمحطات التجارية من أسوان الى حدود مصر الجنوبية ، فالتصلت بهذه الخطوط ، التى كان العمل متكاملا بينها ، فكان مقسما الى أكثر من قسم ، القسم الأول ويشمل كل المحطات فى مصر السفلى ، والثانى كان بين القاهرة وأسيوط ، والثالث بين أسيوط وأسنا والرابع بين أسنا ووادى حلفا ، وكانت تعريفات النقل للرسالة الواحدة ، التى تشمل ٢٠ كلمة متضمنة العنوان ١٠ قروش لكل قسم . أما اللغة التى استخدمت على هذه الخطوط ، فاختلقت من قسم لآخر ، فاستخدمت اللغة العربية على كل الخطوط جنوب القاهرة ، ولكن فى مصر السفلى ، استخدمت أكثر من لغة ، منها الانجليزية والفرنسية ، والاطالية والتركية . ويرجع السبب فى ذلك الى أن مصر السفلى كان بها أكبر تجمع للأجانب من الجنسيات المختلفة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ان مصر السفلى كانت خطوطها متصلة اتصالا مباشرا بالخط الرئيسى القاهرة - الاسكندرية فى نفس الوقت الذى كانت تمثل فيه الاسكندرية مركز الاتصال التلغرافى بالخارج .

والى جانب هذه الخطوط الحكومية كانت هناك الخطوط الخاصة ببعض الشركات فسمحت الحكومة لشركة التلغرافات الشرقية Eastern Telegraph Co. باقامة خطين بين الاسكندرية

والسويس ، لخدمة أغراضها في البحر الأحمر ، أحدهما عن طريق القاهرة ، وطريق الصحراء القديم ، وطوله ٢٢٢ ميلا ، والآخر عن طريق بنها والزقازيق ، وطوله ٢٢٩ ميلا ، وكذلك أقامت شركة قناة السويس خطا على طول القناة بطول ٩٦ ميلا لخدمة أغراضها . وكذلك الخطوط التلغرافية الخاصة بشركة سكة حديد الدلتا .

وقد اتصلت مصر خارجيا بواسطة الخطوط التلغرافية ، فاتصلت بأوروبا عن طريق خط ينسبر من خلال سوريا وآسيا الصغرى الى استانبول ، وذلك بواسطة الشركة الشرقية للكابلات Eastern Company Cables ، وكذلك قامت الشركة الشرقية بعمل خطوط تلغرافية لربط مصر بمالطة وصقلية ثم أوروبا ، وكذلك بـعدن والهند ، وبلاد الشرق الأقصى وأستراليا .

وهكذا اتصلت المدن والقوى المصرية المهمة ، بالخطوط التلغرافية ، وفوق ذلك اتصلت مصر بالعالم الخارجى بشبكة لا بأس بها من ذات الخطوط ، وقد ساعد ذلك على تنشيط الحركة التجارية ، فكانت أخبار الأسواق المالية وأسواق القطن في الخارج (على سبيل المثال بورصة هول ، وليفربول ، وباريس) تنتقل الى مصر فور إعلانها ، والتي سرعان ما تنتشر في أنحاء القطر المصرى . ومن الجدير بالذكر ان هذه التلغرافات كانت تزداد في موسم القطن .

وكانت التلغرافات المصرية كلها تخدم التجارة ، بدليل ان هذه التلغرافات في معظمها كانت تخدم بين القاهرة والاسكندرية بالذات بالرغم من وصولها الى جميع مديريات القطر المصرى ، حيث تتركز الحركة التجارية في المدن الرئيسية ، فبلغت الاشارات التلغرافية الصادرة والواردة من الاسكندرية واليهـا ٨٣٠٨٥٧ اشارة تلغرافية عام ١٩٠٧ و ٨٥٦٣٧٥ اشارة عام ١٩١٣ بينما لم يزد مجموع

إشارات أى مديرية أو محافظة ، فيما عدا القاهرة عن ١٤٠٠ ر. ف. إشارة تلفرافية .

التليفون :

أدخل التليفون مصر فى عهد توفيق باشا فى سنة ١٨٨١ وأمتد بسرعة ، كالتلغراف ، وانتشر بخاصة فى المدن المصرية الكبيرة . وفى ٢٦ يناير سنة ١٨٨١ رخصت الحكومة المصرية للمستمر ، « الكسندر جراهام بل » بإنشاء خطوط تليفونية ، داخل كل من القاهرة والاسكندرية وبينهما ، ولكنه تنازل عن الترخيص فى أبريل من ذات السنة لشركة « أورينتال تليفون كومباني ليمتد » فى لندن ، وتمكنت هذه الشركة فى ٣٠ يناير سنة ١٨٨٣ من الحصول على امتياز مد خطوط داخل مدن أخرى منها بورسعيد والاسماعيلية والعريش والزقازيق والمنصورة وطنطا إلا ان هذه الشركة تنازلت عن جميع هذه الترخيصات فى فبراير سنة ١٨٨٥ الى « شركة التليفون المصرية ليمتد » التى كان مركزها لندن ، وأخذت هذه الشركة تفتح مكاتب لها داخل المدن المصرية الى جانب مكاتبها فى الاسكندرية والقاهرة .

وفى عام ١٩٠٠ عقد اتفاق بين الحكومة المصرية ، و « شركة التليفون المصرية ليمتد » لمد المواصلات التليفونية داخل الاقاليم ، حتى يتسنى لها الاتصال بالمراكز والقرى التابعة لها ، ولم ينته عام ١٩١١ الا وكانت المواصلات التليفونية قد انتشرت فى جميع المديريات ، وكان الدافع لإنشاء الخطوط التليفونية فى البداية دافعا تجاريا بحثا ، ففور تركيب الخطوط التليفونية ، ازداد الطلب عليها فى الأرياف ، بهدف الاتصال السريع مع بورصتى القاهرة والاسكندرية ، ولم تفكر الحكومة المصرية فى الاستفادة منها لأعمالها الادارية الا عام ١٩٠٥ عندما بدأت توصيل المديريات جميعها بخطوط تليفونية مباشرة مع وزارة الداخلية .

وهكذا تمكنت المدن والقرى المصرية المختلفة من الاتصال عن طريق شبكة ممتدة الفروع بين مختلف البلدان المصرية من التليفونات بالمراكز التجارية المهمة وعلى رأسها الاسكندرية ، حيث توجد أسواق الأقطان والمال الرئيسية . وقد ساعدت هذه الخطوط على تنشيط الحركة التجارية ، وسرعة انجاز الأعمال التجارية التي تعتمد على أخبار البورصات الخارجية بصفة عامة ، وبورصة الاسكندرية بصفة خاصة .



من دراسة القطاعات الاقتصادية المساعدة للتجارة في النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، نجد انها في معظمها كانت تخدم رأس المال الأجنبى المستثمر فى مجال التجارة المصرية ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى نجد ان هذه القطاعات ، قامت برأس المال الأجنبى الذى وجد فيها فرصة سانحة للاستثمار ، فالبنوك التجارية العاملة فى مصر فى فترة الدراسة ، كانت اما بنوكا أجنبية أو فروعا لبنوك أجنبية ، اعتمدت فى تمويلها على مراكزها فى الخارج ، كذلك نجد ان معظم ان لم يكن كل الشركات التى عملت فى قطاع النقل والمواصلات ، كانت رعوس أموالها أجنبية . وفى النهاية كانت كل رعوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى مصر تحتوى بمظلة الامتيازات الأجنبية ، ولذلك لم تتمكن الحكومة المصرية من أن تملى على هذه أو تلك سياسة معينة وكذلك لم تمتلك أدنى حق فى التدخل فى شئونها .

الفصل الرابع

الاستثمارات الأجنبية في مجال التجارة

١ - حجم الاستثمارات الأجنبية في مصر :

طوال عصر محمد علي ، تكلفت الدولة بتوفير رؤوس الأموال — مهما بلغت قيمتها — للانفاق على المشاريع المختلفة في مختلف مناحي الحياة المصرية ، وفي ظل تلك الظروف أوصدت أبواب مصر في وجه الرأسمالية العالمية ، فلم تترك أى فرصة لرأس المال الأجنبي الذى كان يتحرك حول مصر منذ ان حاولت فرنسا جذب مصر الى حظيرة السوق الدولية ، وتقسيم العمل الدولى ، فى أواخر القرن الثامن عشر .

وبانتهاء الاحتكارية الحكومية (نظام رأسمالية الدولة) ، وذلك بسقوط نظام محمد علي ، بدأ رأس المال الأجنبي يعد مخالبه لنصيب شباكه على قطاعات الاقتصاد المصرى المختلفة . فبعد سقوط نظام محمد علي الاحتكارى ، بدأ الأجانب يتزاحمون على أبواب مصر ، هذا فى نفس الوقت الذى أخذت فيه الحرية الاقتصادية تعرف

طريقها الى مصر مع سعيد باشا فالضى الاحتكار الذى كان سائدا
فى عصر محمد على باشا على المنتجات الزراعية وبمقتضى ذلك أصبح
الفلاحون لهم مطلق الحرية فى تنظيم منتجاتهم ، كحرية اختيار
المحاصيل التى يريدون زراعتها فى أراضيهم .

على كل حال ، فى ظل تلك الظروف التى كانت تعيشها مصر
بعد سقوط نظام الاحتكار ، وفى ظل تلك التسهيلات التى قدمها
حكام مصر بعد محمد على ، أخذ رأس المال الأجنبى يستغل الفرصة
التي كان ينتظرها ، فأتى فى ركاب أبناء بلده ، واتخذ لنفسه فى
بداية الأمر مجالا محمدا للاستثمار ، وهو مجال القروض التى كانت
تقدم للحكام (سعيد وإسماعيل) وكذلك لصفوة المجتمع المصرى
من كبار الملاك .

وبعد أن انتهى عصر الاقراض الحكومى (١٨٧٥) بانتهاء
صندوق الدين ، أخذت رموس الأموال الأجنبية المستثمرة فى مصر
— والتى صعب عليها ترك مصر بخيراتها ، وميادين الربح المتعددة
بها ، والرجوع القهقرى الى بلادها — تتجه نحو الاستثمار فى القطاعات
الاقتصادية المختلفة ، والتى وجدت فيها فرصا لا بأس بها لتحقيق
أكبر قدر من الربح ، فأتجهت البنوك الأجنبية الى الأعمال التجارية
وكذلك اتجه جزء كبير من رأس المال الأجنبى للاستثمار فى المجالات
العقارية ، والتى كانت تعتبر من أكسب مجالات استثمار رأس المال
الأجنبى ، فتكونت شركات برأس مال أجنبى لاستصلاح الأراضي
وبيعها وشرائها وكذلك تكونت شركات الرهن ، خاصة بعد أن ثبتت
حقوق الملكية ، وأصبحت الأراضي كسلعة تباع وتشترى ، وإلى
جانب ذلك اتجه جزء لا بأس به من الأموال الأجنبية الى الاستثمار
فى قطاعات النقل المختلفة ، وإلى جانب ذلك أيضا ترتب على محاولة
التحديث التى شهدتها المجتمع المصرى فى عهد الخديو إسماعيل ،
أن استجبت مرافق لم تكن موجودة من قبل بنفس النمط ، تطلبت
رموس أموال تفوق قدرة مصادر التمويل ، خاصة أن رأس المال

الوطني كان بمنأى عن مجالات الاستثمارات المختلفة فيما عدا الاستثمار الزراعي والصقاري ، ولذلك أخذ رأس المال الأجنبي يسيطر على هذا القطاع كمادته وتكونت لذلك شركات إمداد المياه وشركات الغاز برعوس أموال أجنبية .

وفي قطاع الصناعة ساهم رأس المال الأجنبي في قيام صناعات مختلفة معظمها تحويلية كحلج القطن وضرب الأرز ومغاصر الزيوت وغير ذلك .

وأما عن الاستثمارات الأجنبية في مجال التجارة ، فنجد ان رأس المال الأجنبي كما لعب دورا في السيطرة على جزء كبير من التجارة الداخلية فقد سيطر أيضا على تجارة مصر الخارجية سواء تجارة الصادر أو تجارة الوارد ، وقلما سمعنا عن شركة تصدير أو استيراد وطنية .

وإذا كانت رعوس الأموال الأجنبية قد بدأت في التدفق إلى مصر مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، فإن العشرين عاما التي سبقت قيام الحرب العالمية الأولى ، شهدت تدفقا هائلا لرعوس الأموال الأجنبية الاستثمارية إلى مصر ، هذا في نفس الوقت الذي كانت تمنح فيه الحكومة المصرية امتيازات لاقامة مرافق عامة في القطاعات المصرية المختلفة ، وفي كل الحالات تقريبا كانت كل الامتيازات قد مدت برأس مال أجنبي ، فرأس المال البلجيكي على وجه الخصوص كان دائب النشاط للبحث عن مدخل إلى مصر ، وكذلك رأس المال الألماني الذي وجد ميدانا لتوظيفه في تشييد السكك الحديدية ، أما رأس المال الإنجليزي فكان بطيئا في بدايته ولكنه احتل ألكانة الأولى بعد ذلك ، وأما رأس المال السويسري فكانت حصته أصغر ، وأما رأس المال الفرنسي فأخذ يكتنف وجوده .

ومن الجدير بالذكر ، ان الامتيازات الأجنبية التي استفحلت بعد الاحتلال البريطاني ، كانت الدافع إلى هجرة رعوس الأموال

الأجنبية بكثرة إلى مصر قرب نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين باعتبار أنها كفلت لتلك الأموال حماية قضائية ومزايا مالية ، فبعد أن ظهر في الأفق ما يدل على اتجاه نية انجلترا إلى البقاء في مصر ، أخذت رموس الأموال الأجنبية تتدفق على مصر ، فتضاعفت الاستثمارات فيما بين سنتي ١٨٩٢ ، ١٨٩٧ ، ثم تضاعفت مرة ثانية فيما بين ١٨٩٧ و ١٩٠٢ . ففي سنة ١٨٩٧ ، كان رأس المال الكلي المدفوع للشركات التي كانت تعمل في مصر نحو ١٣٨٨٥٠٠ جنيه مصري (باستثناء شركة قناة السويس) ومن سنة ١٩٠٠ حتى ١٩٠٧ كان هناك حوالي ١٦٠ شركة جديدة رخص لها بالعمل برأس مال ٤٣٣٣٥٠٠ جنيه مصري ، وفي سنة ١٩٠٧ ارتفع رأس المال المدفوع للشركات التي كانت تعمل في مصر إلى ٨٧١٧٦٠٠٠ جنيه مصري . وبعد ذلك تأتي سنة ١٩١٤ لتمثل قمة زيادة رأس المال الأجنبي المستثمر في مصر ، فبلغت جملة رموس الأموال المحلية والأجنبية المستثمرة في الشركات بمصر ١٠٠١٥٢٠٠٠ جنيه مصري (فيما عدا شركة قناة السويس) .

ومن الجدير بالذكر أن الزيادة في رأس مال الشركات الجديدة كان أساسا لشركات الأراضي والائتمان وخاصة شركات الرهن ، فمن سنة ١٩٠٢ حتى ١٩٠٧ كان أكثر من ٨٤٪ من زيادة رأس المال المدفوع تستثمر في هذا النوع من شركات (الأراضي والرهن) تاركة ما يقل عن ١٦٪ للشركات التي تعمل في مجالات الصناعة والتجارة والنقل والخدمات العامة وغير ذلك .

وكان رأس المال الأجنبي المستثمر في مصر عند نهاية القرن التاسع عشر موزعا بين كل من فرنسا وانجلترا ، وغيرهما من الدول الأوروبية التي وجدت في مصر سوقا لاستثمار أموالها ولكن حصصها كانت أقل ، والجدول التالي يوضح حجم رأس المال الأجنبي في الشركات التي كانت تعمل في مصر سنة ١٩٠٢ ، ونوعية رأس المال مرتبا حسب كنية الفائدة .

الجمهورية		دول اخرى		بنجينة		فرنسا		انجلترا		الشركات
رأس المال بألاف جنيه مصري	العدد	رأس المال بألاف جنيه مصري	العدد	رأس المال بألاف جنيه مصري	العدد	رأس المال بألاف جنيه مصري	العدد	رأس المال بألاف جنيه مصري	العدد	
١٠٠,٥٢٥	٣	—	—	—	—	٨,٣١٧	١	٢,٣٠٨	٢	شركة الزمومات
٢,١٧٤	٥	١٥	١	—	—	٢,٠٦٣	١	٢,٠٦١	٢	البنوك والشركات المالية
٢,٣٩٥	٧	—	—	٢,٩٣٣	٢	٢,٥٥٩	١	٢,٠٠٢	٢	شركات الاقراض
٢,٦٤٦	٧	٥٣١	١	١,٣٨٤	٢	—	—	١,٣٢٥	٢	شركات النقل
٥,٩٠٢	٢٢	—	—	٠,٢٤٩	٤	٢,٦٠٩	٢	٢,٠٤٥	١٦	الشركات الصناعية والتجارية
٢٤,٤٤٢	٤٥	٥٥١	٢	٢,٥٦٦	١٠	١٩,٥٤٨	٦٨	٩,٩١٧	٢٧	المجموع الكلي

ومن الجدول السابق نجد أن انجلترا احتلت المركز المتقدم في العدد والنوعية ، في حين أن رأس المال الفرنسي ، اتخذ لنفسه مكانا يتباين به عند نهاية القرن التاسع عشر بمجموعه الكلى ١١٠٥٤٨ر٠٠٠ جنيه مصرى فى مقابل ٩٨٧٧ر٠٠٠ جنيه مصرى لانجلترا ، ولكن فى مقابل ٣٧ شركة تكونت برأس مال انجليزى ، نجد ست شركات فقط تشكلت برأس مال فرنسى ، وبذلك نجد أن رأس المال الفرنسى قد تجمع فى وحدات كبيرة قليلة العدد ، أما رأس المال البلجيكى ، فبدأ نشاطه واقدامه على فرص الاستثمار فى مصر فى العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، واتجه نحو الأراضى ، وخاصة فى المناطق الحضرية ، وتطور هذا الاتجاه حتى أخذ غالبية رأس المال البلجيكى ، وأما الجزء المستثمر فى مصر من رأس المال البلجيكى فى مجال النقل والصناعة فقد فضل العمل فى المدينتين الرئيسيتين القاهرة والاسكندرية وتشغيل الخطوط الحديدية فى الدلتا وكذلك إنشاء مصنع للبيرة وشركة للأسمنت وشركة للسجائر ، أما رموس أموال البترول الأخرى ، فكانت قليلة الأهمية .

وفى سنة ١٩١٤ كانت القيمة الكلية لرأسمال الشركات المساهمة التى تعمل فى مصر ١٠٠ مليون جنيه مصرى امتلك الأجانب منها ٩٢ مليون جنيه ، أما الوطنيون فارتفعت مشاركتهم للأجانب الى ٨٥ مليون جنيه سنويا وأصبح التوزيع لرأس المال الأجنبى فى ذات السنة كالآتى : فرنسا ٤٦٢٦٧ر٠٠٠ جنيه مصرى ، وبريطانيا ٣٠٢٥٠ر٠٠٠ جنيه مصرى وبلجيكا ١٤ر٢٩٤ر٠٠٠ جنيه مصرى ، وبذلك نجد ان بريطانيا لم تحاول العمل على الاحتفاظ بسوق الاستثمار المصرى لأصحاب الفوائد البريطانية .

وهكذا نجد ان رؤوس الأموال الأجنبية وجدت في القطاعات المصرية المختلفة مجالات فسيحة للاستثمار ، وتحقيق أكبر قدر من الفائدة ، وكان هذا دافعا لها للتزايد في هجرتها الى مصر من سنة الى أخرى ، أما رأس المال المحلي ، فقد جاءت مساهمته في مجال الاستثمارات متأخرة ، وكان ضئيلا في حجمه ، وكذلك في مجال مساهمته ، وقد أقحم رأس المال المحلي نفسه في مجال الاستثمار عندما أقدم جماعة من المقيمين المحليين (سواء من الوطنيين أو الأجانب الذين يعيشون في مصر) على المساهمة في مجالات الاستثمارات ، وكانت نصف الأسهم المحلية التي عيلت في مجال الاستثمار تقريبا تستثمر في شركات الأراضي والبناء ، وأتى بعد ذلك الاستثمار في الشركات الصناعية ، وعلى وجه الخصوص في الصناعات اللازمة لاعتماد المواد الخام المحلية للبيع بواسطة التجار الأجانب في الاسكندرية ، كشركات غزل وكبس القطن ، وكان جزء كبير من رأس المال المحلي المستثمر في هذا المجال خاصا بالتجار أنفسهم . أما المتبقى من رأس المال الاستثماري المحلي فكان موزعا بين المشروعات المختلفة الأخرى الجديدة منها والقديمة . وبذلك يكون حجم رأس المال المحلي المستثمر في قطاع التجارة بصفة عامة والشركات التجارية بصفة خاصة ضئيلا .

ولما كان رأس المال المحلي لم يحاول المساهمة في الشركات التجارية سواء شركات الصنادير أو الوارد ، كان لابد من وجود رأس مال أجنبي ، لكي يحرك الشركات التجارية العاملة في مصر ، وهذا ما شهدت مصر بالفعل ، فكان لتركز معظم تجارة مصر الخارجية حول محصول القطن ، وسيطرة الأجانب على تجارته الداخلية ، أكبر الأثر في دفعهم الى السيطرة على تجارته الخارجية ، وإنشاء الشركات التجارية لاعتماد وتجهيز القطن المصري للتصدير .

الاستثمارات الأجنبية في مجال الشركات التجارية :

كثرت الشركات التجارية وتشعبت أنواعها بتشعب الأعمال وتقدم الصناعات خصوصاً في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، حيث كثرت شركات المساهمة (*) المحدودة بعد انتشار شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة وأخذت لنفسها المكانة الأولى بين جميع الشركات .

ومن الملاحظ ان الشركات التجارية الأجنبية التي عملت في مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، بدأ يتزايد عددها مع بداية العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، فتناسس في مصر خلال الأربعين عاماً التي سبقت ١٩٠٣ ، ٨٦ شركة تجارية مالية منها ٦٣ شركة أسست منذ ١٨٩٠ حتى سنة ١٩٠٣ ، وبلغ رأس مالها نحو ٢٣ مليون جنيه ، ولكنها للأجانب ، وليس من بينها سوى شركتين للوطنيين أحدهما الشركة المصرية التوفيقية للملاحة ونقل البضائع (الانجازية) ورأس مالها ٤٥ ألف جنيه ، والأخرى شركة سنكة حديدية اليوم ، ورأس مالها ١٨٠ ألف جنيه ، وبذلك يتكون لصليب الوطنيين ربع مليون جنيه .

ومن الجدير بالذكر ان معظم الشركات التجارية الأجنبية ان لم يكن كلها ، كانت تعمل أولاً على تدعيم وتقوية النظام الذي جاءت من أجله هذه الأموال وتخصصت البلاد فيه ، وهو انتاج المواد الزراعية اللازمة للتصدير ، والتي كان القطن يمثلها ، فالي جانب ممارسة التجار الأجانب لعملهم في تجارة القطن المصري من خلال

(*) تناسس الشركات المساهمة للقيام بالأعمال العظيمة التي لا يقدر على القيام بها فرد بمفرده ، وتمتاز شركة المساهمة بأن مسئولية الشركاء المساهمين محدودة بقيمة الأسهم التي اكتتبوا بها . محمد إبراهيم صبيح : الأوراق المالية المصرية والبورصة ، ط ١ ، القاهرة ١٩٢١ ، ص ١٢ .

الأسواق التي أعدها لذلك ، وهما بورصتا العقود وميناء البصل ، فانهم قد أكملوا هذه الصورة بتأسيسهم لكثير من شركات الإقطن المختلفة التي عملت في تجارة القطن المصرى وتصديره للخارج سواء كانت شركات تقوم بأنشطة تجارية معازنة من تخزين وشحن وتفريغ أو غيرها من الشركات التي تمارس أنشطة صناعية مختلفة تخدم هذا المحصول من حلج وكبس وتصنيع ، حتى تستمر هذه المتابعة مع محصول القطن من لحظة خروجه من الأرض حتى مغادرته الموانئ المصرية الى حيث الأسواق الخارجية .

ولما كانت الاسكندرية هي السوق الرئيسية للقطن ، فقد تبلور غالبية النشاط الاقتصادى الأجنبى فى محيطها ، فأنشئت فيها غالبية تلك الشركات الأجنبية ، وتحولت بعض المؤسسات الخاصة الى شركات تبعا لاتساع أعمالها ، وتطلب تمويلها قيام عدة مصارف وبنوك تجارية وشركات مالية مختلفة . ومن هذه المدينة أدارت هذه الشركات أعمالها ، وأقامت لها الشئون والمخازن بها . ومن هذه الشركات :

١ - شركات القطن كفر الزيات ليمتد :

صدر أمر عال بإنشاء هذه الشركة فى ٢١ يونية ١٨٩٤ ، فصدر تصريح للخواجات جورج جوسيو وجورج ل . سرسق و ج . م سرسق ، بتأسيس هذه الشركة على ذمتهم ، مع مراعاة القوانين المصرية . وتأسست ادارة الشركة بمدينة الاسكندرية ، مع فرع بالقاهرة ، وكان رأس مالهسا ٥٠٠٠٠ (خمسين ألف جنيه استرلينى) . وأما مدة امتيازها فكانت ثلاثين عاما .

وقد أقامت الشركة محالها فى كفر الزيات لخزن البضائع وكبس القطن . وفى منطقة القبارى أقيمت مخازن الشركة لتنظيف

وكبس القطن وبعد أن امتنع نشاط الشركة وزادت عملياتها وضاعت
مخازنها بها ، بثت الشركة مخزنا آخر ، كما اشترت قطعة أرض
مجاورة لمخازن القبارى لنفس الغرض .

وشركة أقطان كفر الزيات من الشركات التي كان للأجانب
دور كبير في تأسيسها وإدارتها فسيطروا على معظم المناصب المهمة
المختلفة فيها ، في حين أن العناصر المصرية كانت تحتل الوظائف
الثنائية .

وكان الغرض من تأسيس شركة أقطان كفر الزيات أن تكون
مصنعا لحلج القطن وكبسها والاتجار فيه وكذلك استخراج الزيوت
والصابون وأيضا القيام بكل العمليات الأخرى المرتبطة بالقطن .

شركة حلاجى الأقطان المصرية المحدودة :

تأسست هذه الشركة في يونيو ١٩٠٥ برأسمال ٣٦٠.٠٠٠
جنيه وهى شركة انجليزية ، اتخذت من الاسكندرية مركزا لها ،
وقامت بغرض حلج الأقطان ، وكبسها وتنظيفها ، وكذلك عصر
الزيوت حيث امتلكت الشركة مصعرا للزيوت بالقناطر الخيرية .

وقد مارست الشركة نشاطها وكذلك تجارة الأقطان
بالاسكندرية ، وقامت بشراء وتأسيس محالج في الاسكندرية وفي
مختلف محافظات مصر ، وأجرت على القطن الذى قامت بشراؤه كافة
أعمال الحلج والكبس والتنظيف وذلك لأعداده جاهزا للبيع
والتصدير ، وقامت هذه الشركة باقراض عملائها سلفيات على
أقطانهم المؤدعة بشونها بالاسكندرية ، وقد هيأت الشركة تلك
الشئون بكافة الوسائل فى تخزين ونقل القطن من آلات وخلافه .

شركة المكاسين - الحرة المصرية :

صدر أمر عال بتأسيسها في ١٥ أغسطس ١٨٩٢ ، للقيام بأعمال كبس وتخزين القطن بمدينة الاسكندرية ، وكان لهذه الشركة ان تنشئ أو تقتنى معامل جديدة بالقطر المصرى ، ومزاولة كافة الأعمال المتعلقة بذلك

وقد تحددت مدة الشركة بخمسين عاما ، تبدأ من ١٧ أغسطس سنة ١٨٩٢ ، وينتهى أجلها في ١٧ أغسطس سنة ١٩٤٢ ، وقد بلغ رأس مال الشركة ٣٦٠٠٠ ستة وثلاثين ألف جنيه انجليزي ، تمثل ١٨٠٠ منهم قيمة الواحد ٢٠ جنيها انجليزيا ، وفي سنة ١٨٩٦ أضافت الشركة مصنعا جديدا تكلف ٢٦٣٠٠ جنيه انجليزي ، واتفقت تلك الشركة مع شركة أخرى بالاسكندرية في عام ١٩٠٢ للعمل والاستثمار معا في تجارة القطن وتجهيزته للتصدير ، ومن ثم قامت بشراء الشون والمخازن لتوسيع دائرة العمل والنشاط .

شركة المكاسين والمخازن العمومية :

تأسست هذه الشركة بالاسكندرية بمقتضى مرسوم التأسيس الذي صدر في ٥ يناير ١٨٨٩ ، وتحدد امتياز هذه الشركة بثلاثين عاما تبدأ من تاريخ تأسيسها نهائيا ، وفي ٢١ يونيو ١٨٩٨ ، صدر قرار من الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين باطالة أجل الشركة عشرين عاما ، مما رفع مدتها الاجمالية الى خمسين سنة .

اما رأس مال الشركة فحدد عند التأسيس بـ ١٥٠٠٠٠ جنيه استرليني ، وفي ١٩ مارس ١٨٩٨ أصبح ٢٠٠٠٠٠ جنيه استرليني . وكان الغرض من الشركة القيام بكبس الأقطان ، واستغلال وابورات كبس القطن وتخزينه وغيره من البضائع الجائز اصدار شهادات ائتماع بسيطة عنها أو ايضالات لأمر المودع .

وعند بداية كل عام كانت هذه الشركة تعلن عن أسعار الكبس بها ، وكذلك أسعار التنظيف على دواليبها ، وإلى جانب ذلك كانت تعلن عن استعدادها لاستقبال الأقطان بالسكة الحديد ، والتسليم للعملاء في الاسكندرية سواء كان القطن مكبوسا أو غير مكبوس حسب التعليمات التي يصدرها العملاء ، وكانت البضائع التي تدخل مخازن هذه الشركة ، تظل على حساب أصحابها حتى تكبس ، أما إذا رغب أصحابها في سحبها قبل عمليات الكبس ، فيدفع أصحابها عنها عوائد شحالة هذا خلاف عوائد الأرضية التي قدرت بقرش صاغ واحد عن كل بالة لمدة شهر أو كسور الشهر من يوم دخولها ، أما إذا تمت عمليات الكبس فلا يؤخذ عليها عوائد أرضية ، وإلى جانب ذلك كانت الشركة تقوم بشحن البضائع إذا طلب أصحابها ذلك من الشركة ، وإذا لم يتقدموا بذلك الطلب ، فعلى الشركة توصيل البضائع حتى الرصيف دون أى تكاليف ، وفى حالة قيام الشركة بعمليات الشحن ، يتحمل أصحاب البضائع نفقات الشحن ، وكل العوائد التي تتعلق بذلك من عوائد البلدية والرصيف والبناء والجمر .

ولازدياد أعمال الشركة ، منحت حق استغلال المكابس المملوكة لشركة مكابس الاسكندرية ليمتد وكذلك المكابس المملوكة لبنك الأنجلو اجيشيان ليمتد المملوكة لشركة المكابس المصرية ليمتد والمكابس المملوكة لشركة المكابس الانجليزية ليمتد ، وأيضا المكابس التي يمتلكها البنك الامبراطورى العثمانى ، والمكابس المعروفة باسم مكبس زودوكاناكى .

شركة مكابس الاسكندرية :

تأسست قبل شركة المكابس والمخازن العمومية ، وقد أقامت مخازنها وشونها بالقرب من ادارتها فى ميتا البصل ، لتحقيق الوفرة

في عمليات التشوين والتصدير وأقامت هذه الشركة شؤنها من
طوابق ثلاثة ، وأجرت بعضها منها .

شركة مخازن الاستيداع العمومية :

في ٤ أكتوبر ١٨٨٥ صدر أمر عال بتحويل مجلس النظار
الحق في الترخيص بإنشاء مخازن استيداع جمركية في المواني
المصرية ، وبين القوانين الخاصة بإنشائها وحركة تشغيلها ، وبناء
على ذلك صدق مجلس النظار في جلسته المنعقدة في ٨ أكتوبر ١٨٨٥
على قانون الأحكام الخاصة بكافة العلاقات بين مصلحة الجمارك
وأصحاب البضائع المودعة والتجار ، وكذلك في ضبط أمور
المستودعات ، وفي ادخال واخراج البضائع وغير ذلك ، وبعد ذلك
صرح للخوارج جيلين وبيزنز بناء على طلبهما بإنشاء مستودعات في
الاسكندرية طبقا لذلك القانون ، وفي ٢١ يناير ١٨٨٨ تنازل
« جيلين وبيزنز » عن حقوقهما الى « آلن والدروسن » اللذين صدر لهما
أمر عال بإنشاء شركة مساهمة تحت اسم « شركة مخازن الاستيداع
بالاسكندرية » يكون لها حق التزام تشغيل المستودعات الجمركية .
وتكونت الشركة في ٢٥ مايو سنة ١٨٨٨ ولمدة ٧٧ سنة تنتهي في
٣١ ديسمبر ١٩٦٥ .

وفي بادئ الأمر لم يرخص للشركة المذكورة بإنشاء مستودعات
الا في الاسكندرية وتحت المراقبة الشديدة من الحكومة التي كان لها
أن تقاسم الشركة في حصة قدرها ١٠٪ من أجمالي أرباحها وان
كانت تلك المقاسمة لم تبدأ الا في عام ١٩٠٠ .

وعلى كل حال ، فبعد ان كاث عمل الشركة في البداية منحصر
في الحصول من الخوارج « آلن والدروسن » وشركاهما على تصريح
بفتح مخازن جمركية بالاسكندرية ، حيث كان هذا المساهم قد حصل

من وزير المالية المصرية فى ٢٥ أكتوبر ١٨٨٥ على تصريح بفتح مخازن الجمارك المصرية ، أصبحت هذه الشركة تقوم بملكية المائى المشيطة على الأراضى المقام عليها تلك المخازن ، وأخذت تستعمل مكاتبها وتنشئ الآلات عليها ، وكذلك أخذت تشيد الأكشاك ، وتسيير العربات ، وتؤجر الأرض من مصلحة السكك الحديدية ومن ميناء الاسكندرية لمدد تتجاوز الخمس والعشرين سنة ، كذلك أخذت تؤسس المستودعات لجميع مدن القطر المصرى . وفى سنة ١٨٩١ حصلت هذه الشركة على تصريح بالتزام مخازن استيداع السويس فى عام ١٨٩٢ فى بورسعيد ، وعام ١٩٠٢ فى القاهرة . وأدى اتساع نشاط الشركة الى أن قررت جمعيتها العمومية فى ٢٧ مارس ١٩٠٧ تغيير اسمها الى شركة مخازن الاستيداع العمومية المصرية ليمتد .

وفى كل المستودعات التى أنشأتها مخازن الاستيداع العمومية المصرية ليمتد ، كانت تقوم فيها بتصريح من الجمارك بكافة العمليات المتصلة بالتخزين ، وتأجير المخازن والأراضى وجميع أنواع العمارات وعمليات التحميل على السفن والتفريغ منها ، والشحن والمشاتل والاجراءات الجمركية واعطاء صكوك وشهادات التسليف على البضائع والتسليم والقومسيون لحساب الغير والبيوعات العلنية ، وبالأجمال أصبحت هذه الشركة تقوم بكافة الأشغال التى تتطلبها مصلحة الشركة مع مراعاة المصالح الدولية التى تقتضيها ظروف السياسة العامة فى مصر ، وفى نظير التصريح لهذه المخازن بمزاولة هذه الأعمال ، فانها كانت تقوم بدفع اتاوة سنوية الى مصلحة الجمارك .

وقد ساعد وجود هذه الشركة على تسهيل حركة التجارة الخارجية ، فساعدت على قلة النفقات على السلع التى توضع فى مخازنها ، فكانت هذه الشركة تتسلم البضائع من أصحابها ، وتقوم بصيانتها فى مخازنها بعد الاتفاق معهم ، ومنحهم شهادات تفيد وجود

بضائعهم داخل مخازنها موضحا بها كمية الطرود وأجناسها وكانت البضائع التي تودع بمخازن الشركة لا تحصل عليها رسوم جمركية الا اذا دخلت البلد اذا كانت بضائع مستوردة أو صدرت اذا كانت بضائع من داخل البلد ، أما اذا لم تتعرض البضائع للحالتين وأراد أصحابها ارجاعها بعد مكوثها بمخازن الشركة فترة الى حيث أتت ، لا يدفع عنها الا عوائد الرصيف والمشال ، والى جانب ذلك لا تدفع البضائع بمخازن هذه الشركة عوائد أرضية ، ولكن تحصل عليها رسوم المخزن ، التي كانت تحسب أسبوعيا ، ولا تحصل الا على مدة تخزين البضائع منها كانت طفيفة ، ومن الجدير بالذكر ان مدة الاستيداع بمخازن هذه الشركة كانت لا تتعدى ثلاث سنوات ، واذا لم تسحب فى خلالها البضاعة أو يعاد تصديرها من تلك المخازن ، تحصل عليها الرسوم الجمركية والرسوم الأميرية دون انذار .

وعلى كل حال ، نتيجة التسهيلات التي قدمتها شركة مخازن الاستيداع العمومية للتجارة وما كانت توفره على أصحاب البضائع من الجهد والمال ، أخذت البضائع تتكاثر على مخازنها التي كانت منتشرة فى القطر المصرى ، وكانت مخازن استيداع الاسكندرية أكثر هذه المخازن أهمية وقدرة ، بدليل انه بينما كانت حركة البضائع فى مخازن الاستيداع عام ١٩٠٧ بالقاهرة ٦٢٦٩٩ طنا ، وفى بور سعيد ٢٩٣١٨ طنا ، وفى السويس ١٠٨٢٦ طنا ، كانت فى الاسكندرية ٢٥٦١١٥ طنا ، ووصلت هذه الكميات عام ١٩١٣ فى القاهرة الى ٥٩٠١٤ طنا ، وفى بور سعيد ٨١٥٩ طنا ، وفى السويس ٢٠٠٥٨ طنا بينما كانت فى الاسكندرية ٥٨١٢٧٩ طنا .

شركة الحاصل العمومية :

كانت تجارة الصادرات المصرية ، والتي اعتمدت فى معظمها على القطن تسير على منوال غير منتظم حتى أواخر سنة ١٨٢٨ ، فحتى

سنة ١٨٨٣ ، لم يسن قانون للعمليات التجارية القطنية ، ولا للعقود التي كانت تعمل للتسليم بالمواعيد مع انها كانت متداولة من سنة ١٨٦١ ، وان أصبحت العادات المتبعة كالقانون على أنه وان كان لبعض التجار امتياز إصدار عقود يبيعون بموجبها على التسليم بالمواعيد فقد كانت تلك العقود بمثابة سندات تتداولها الأيدي ، ثم أصبحت الحاجة ماسة الى تحديد رتب ثابتة وقواعد دقيقة للتسليم ، لتوحيد شروط التعامل في السوق ، لمن تهتم هذه التجارة ، ولكل ذلك اجتمع تجار الاسكندرية وسماستها الذين كانوا جميعا من الأجانب سواء من تجار الأقطان أو مديري البنوك التجارية — وليس من بينهم عضو مصري مطلقا ولا حتى موظف مسند له مهمة كنس ونظافة المحل المعد للاجتماع — في جمعية عقدت في ١٧ يناير ١٨٨٣ ، وفي ٢٤ من نفس الشهر تألفت شركة المحاصيل ، ومنذ ذلك الحين لم يدخل تعديل جوهرى على ما سنته من القوانين التي بمقتضاها يجوز لكل تاجر أو صاحب بنك مقيم بمصر أو له فرع فيها أن يدخل الشركة كمضو . وفي ٢٦ مايو ١٨٨٤ قامت شركة المحاصيل العمومية بالاسكندرية بإدارة المعاملات الخاصة بالقطن .

وكما أسس تجار الصادر الأجانب هذه الشركة ، فقد أداروها من بينهم فادارت هذه الشركة لجنة عامة مؤلفة من ٢٨ عضوا يتم انتخابهم من قبل الجمعية العمومية بالاقتراع السرى يوم انعقادها الذى كان عادة فى النصف الثانى من مارس سنويا ، وهذه اللجنة كانت تجتمع بالشركة كلما اقتضت الظروف ذلك ، وأما قراراتها فكانت تجاز بغالبية الأصوات ومتى انقسمت الأصوات الى قسمين متساويين كانت الارجحية للقسم الذى ينضم اليه الرئيس ، واجتماعاتها لا تعد قانونية الا اذا حضر عشرة أشخاص من جملة الأعضاء ، وتنقسم هذه اللجنة العامة الى فرعين أولهما للأقطان Comite A ويتألف من ١٥ عضوا ، وثانيهما للبذرة والحبوب

Comite B ويتألف من ١٢ عضواً ، وكل فرع من الفرعين ينتخب من بين أعضائه لجنة فرعية للقيام بأعماله الادارية ، ومما يستحق الذكر ان قرارات اللجنة العامة كانت تنفذ على كلا الفرعين .

أما أغراض الشركة ، فكانت تقوم بوضع القوانين اللازمة للعمليات التي تجرى ببورصة مينا البصل على البضائع الصادرة والعمليات والعقود ، ووضع نماذج القطن والبذرة والغلل ، ووضع شروط بسيطة تسرى على جميع المعاملات على البضائع بطريقة واحدة ، وكذلك الاهتمام بكل المسائل الخاصة بتجارة الصادرات ، فكانت شركة المحاصيل تقوم بتقرير النماذج لموسم الاقطن ، وتعين الأنواع الرسمية التي تقلد الأثمان والأسعار بمقتضاها ، فكانت تقوم لجنة الشركة في كل يوم خميس من كل أسبوع بتحديد الأسعار الرسمية للبضاعة الحاضرة ذات التيلة المتوسطة عن الرتب المقرر لها نموذج وكذلك كانت تقرر بواسطة خبراءها الدرجات ومطابقة العينات لها ، لما فيه تحقيق مصالح المصانع البريطانية .

وكذلك كانت شركة المحاصيل تقوم بالفصل في العينات المختلف عليها بين المتعاقدين في الراى على درجتها ، وإذا لم يقبل أحد الخصوم قرار التحكيم يرفعه الى لجنة استئنافية يكون حكمها نهائيا ، وإلى جانب ذلك كانت شركة المحاصيل العمومية تصدر نشرات أسبوعية احصائية للقطن والبذرة وغيرها من المحاصيل الأخرى . وفوق هذا وذاك كانت شركة المحاصيل تقوم بتقدير المحصول السنوى بناء على التقارير التي ترد إليها من وكلائها في المدن والبنادر والأرياف الذين كانوا يوافونها بالمعلومات التي تطلبها .

وبذلك نجد أن شركة المحاصيل بالاسكندرية كانت تقوم بتنظيم تصدير الحاصلات المصرية من غلال وبقول وقمح وذرة وأرز وغنم ، وقول وبصل وكسب وبيض وجلود وسكر وخلافه . وإذا

كانت شركة المحاصيل العمومية قد قامت على اكتاف تجار المصادر الأجانب ، فان هؤلاء وضعوا قوانينها ونظمها ، تلك التي لم يراع فيها سوى خدمة مصالحهم دون مصالح الرعايا ، وبالرغم من أن هذه الشركة لعبت دورا لا بأس به فى تنظيم تجارة الصادرات المصرية ، الا انها أضرت بنظمها مصالح الرعايا الوطنيين من المزارعين وتجار الأرياف ، ولذلك ازدادت نداءاتهم الى مجلس النظار ، ونظارة الداخلية ، لادخال التعديلات على نظام هذه الشركة بما يحقق التوازن بين مصالح هذه الشركة ومصالح الرعايا ، فهناك عريضة تحمل توقعات لأفراد كثيرة من مديريات مختلفة مرفوعة الى ناظر الداخلية ورئيس مجلس النظار يطالبون فيها « بتأليف لجنة من تجار الصادرات والتجار الوطنيين والسماسة لتحديد أسعار الرتب كل شهر أو شهرين أو أكثر من ذلك عندما يريدون أى تغيير فى السعر حتى لا يحدث ظلم فى الأسعار ويرجع ذلك لتحكم تجار المصادر مؤسسى الشركة أو من ينوب عنهم ومن يتصل بهم فى تحديد الأسعار وتنزيلها وقتما يشاءون » .

ومن قوانين الشركة التى أضرت بمصالح الرعايا ، وافادت مصالح تجار المصادر الأجانب :

أولا : ان بيع القطن كان يتم بتقديم عينات للمشتري ، وهذه العينات كانت تؤخذ من كل بالة ، وتصبح للمشتري بدون ثمن مهما بلغت قيمتها ، ولا ترد للبائع حتى اذا لم يقع البيع .

ثانيا : ان الاتفاق على الصفقات بين البائع والمشتري كان يتم فى خلال المدة التى كانت تعمل فيها مينا البصل ، وبعد ذلك يصل التاجر المشتري ليضع (نيشانه) على ما تم الاتفاق عليه وكان التاجر يصل دائما بعد توقيع العقد بساعات ، والتى كان دائما يحدث فى خلالها الكثير فى سوق الإقطن بمينا البصل ، فقد يرتفع السعر

أو ينزل ، وهنا يتوقف قانون التاجر على الصنف طبقا لارتفاع الأسعار
أو هبوطها .

ثالثة : كان التاجر المشتري يتسلم بضاعته بقبائى من طرفه
يزن كيفما يشاء ، وينزل من قبعة الوزن كيفما شاء تحت اسم عينة
ورطوبة ، وكل ذلك طبقا لاصطلاح يدعى « اصطلاح ميناء البصل » .

رابعة : إذا وقع أى خلاف بين البائع والمشتري ، يرجع فى
ذلك الى تجار الصادر أنفسهم ، الذين كانوا يخدمون مصالح بعضهم ،
فكل منهم فى يوم ما يكون حكما فى مصالح زميله وزميله فى يوم
آخر حكما فى مصالحه . وبذلك خلعت نظم وقوانين شركة المخابيل
المؤمية واضعيتها الذين هم أنفسهم مؤسسو الشركة الذين وضعوا
فى حسابهم وضع نظم وقوانين تخدم رأس المال الأجنبى الذى كان
يعمل فى مجال تجارة الصادر بصفة عامة والقطن وبذرتة بصفة
خاصة .

شركة الغزل والنسيج الإنجليزية المصرية :

The Anglo Egyptian Spinning & Weaving Company Ltd.

تأسست هذه الشركة فى سنة ١٨٩٩ ، برأس مال بلغ ١٥٠٠٠٠
جنيه مدفوعة بالكامل ، واستمرت تلك الشركة تمارس عملها بمدينة
الاسكندرية فى صناعة الغزل فى مصر ، وفى الخارج ، والنسيج
والتبييض والصبغ والرسم وشغل القطن البدوى على كافة أنواعه
والكتان والصنوف والجوت والحريز ، ومواد أخرى ذات الياق وشراء
وبيع هذه المواد فى مصر وفى الخارج ، وعلاوة على ذلك الاتجار فى
مصر والخارج ، والاتجار لحسابها أو لحساب الغير بالخيوط والقمشة
لمنتجات محلات أخرى . وقد نالت هذه الشركة قبسطا من النجاح
فى عملها ، ولكنها فوجئت بعدم قدرتها على دفع خصص حائل
أشبهها وأدبرت فقط حتى ١٩٠٨ ، واضطرتها ظروف المنافسة

الأجنبية في الوقت الذي كانت فيه مصر مجبرة على اتباع سياسة الباب المفتوح الى تصفية أعمالها في سنة ١٩١١ ، وفي سنة ١٩١٢ أعيد تنظيمها برأس مال أقل بلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه بواسطة مجموعة من رجال الأعمال التجارية الألمان ، لكي تأخذ نفس المسار الذي كانت تسير عليه الشركة الانجليزية المصرية للغزل والنسيج المحدودة وأعيد تسميتها تحت اسم شركة الغزل والنسيج الأهلية

The Filature Nationale d'Egypte

وغير هذه الشركات التجارية الأجنبية التي قامت بدور أعداد وتجهيز وتخزين القطن المصري وتصديره ، كانت هناك شركات تجارية أخرى أسست في الخارج ، وقد كانت لانجلترا الغلبة في مجال هذه الشركات كما كان القسطنطين الأكبر من تجارة التصدير في أيدي مؤسسات بريطانية .

ومن هذه الشركات ، شركة جويس وشركاه بلندن (المختصة بالتجارة في مصر وشرق الهند) والتي كانت تعتبر من أهم الشركات المشتغلة في تجارة القطن وقد انهارت هذه الشركة فجأة في أثناء فترة الدراسة .

وكما ساهم رأس المال الأجنبي في تأسيس شركات تصدير الأقطان ، فقد أدار هذه الشركات أجانب من مختلف الجنسيات ، وخاصة من اليونانيين واليهود ، وجميعهم أصحاب خبرة ودراية بإدارة الشركات التجارية وكيفية تحقيق الربح والفائدة من وراء ذلك . وأدى تركيز معظم هذه الشركات ان لم تكن كلها بمدينة الاسكندرية ، الى تركيز الأجانب بهذه المدينة بجوار شون تلك الشركات ومخازنها ، وأقاموا مكانهم الادارية بتلك المدينة ، وبعض هؤلاء الأجانب تنقل بين الاسكندرية وداخل القطر لإدارة مجالس تابعة وشؤون كثيرة في بعض عواصم وينسادر الأقاليم . واعتمدت شركات تصدير الأقطان الأجنبية بمصر في تصريف وتوزيع أقطانها

على مكاتب ووكلاء لها بالخارج ، ووقعت لذلك عقودا تعرف باسم « عقد قومسيون » بين شركة التصدير والأجنبي الآخر الذي تتعاقد معه الشركة ، وقد جاء في أحد هذه العقود أن الطرف الأول وهو شركة التصدير ، تعتمد الطرف الثاني وهو إنجليزى الجنسية كوكيل وحيد لها بإيطاليا ولا يحق للطرف الثاني تمثيل أى مصدر إقطان آخر بالقطر المصرى ، وفى مقابل ذلك يتقاضى الطرف الثانى عمولة محددة على أساس « ١٠ ٪ » من صافى أرباح الشركة ، ويتعهد الطرف الأول وهو شركة تصدير الإقطان بمصر للطرف الثانى بأن يدفع له جميع المصاريف الخاصة بإقامته وانتقالاته فى إيطاليا ومن مصر إلى إيطاليا وبالعكس ، وعلى شاكلة ذلك كان هناك بالطبع وكلاء فى مختلف البواب الأوربية .

وهكذا كانت شركات الصادرات التى قامت برأس مال أجنبى والتى عملت فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر شركات تحويل وتجهيز فقط ، ولم تكن شركات إنتاج تخضع للاقتصاد المصرى ، بل كانت كل خدماتها موجهة لحزمة الاقتصاديات الخارجية ، وإذا كانت هذه الشركات قد قدمت الكثير لتجارة الصادرات المصرية ، وساعدت على تحريكها وتقليل نفقاتها ، فإن ذلك كان فى صالح المتعاملين معها من الأجانب ، وفى صالحها هى أيضا فهى شركات عاجلة الريح السريع الدورة المضمون الكسب التى لا يقدم عليها إلا رأس المال الخفاف ، وهذه الشركات التحويلية ، والتجهيزية للمنتجات المصرية تركز نشاط معظمها حول الحصول الذى عملت السياسة الخارجية المفروضة على تخصيص البلاد فيه وهو محصول القطن ، ذلك فيما عدا شركات محدودة تحويلية أو تحضيرية أيضا عملت فى مجال تحويل المحاصيل الزراعية المصرية الأخرى ، ومن هذه الشركات شركة مضارب الأرز برشيد والاسكندرية التى تأسست فى ١٨ ديسمبر ١٩٠٥ لمدة ٤٥ سنة واستغلال مصانع لضرب الأرز

في مصر والاتجار بهذا المنتج وتوزيعه وتصديره وكذلك القيام
بتجنيح الفتيات والصناعات الثقيلة به .

هذا عن شركات الصادر ، أما شركات الوارد ، فتكونت
شركات برعوس أموال أجنبية لخدمة نوعية الواردات المصرية التي
تركزت حول كل ما هو مصنوع من آلات وبصفة خاصة ما يستخدم
الزراعة منها ، وكذلك المتسوجات ومواد البناء ، وتقدمت الشركات
التي قامت على رأس مال أجنبي لتوزيع الواردات الأجنبية في مصر ،
فكانت هناك الشركات التي تتعامل في الائتمانات التي تستورد
بواسطة البيوتات المهمة ، إذ تقوم هذه الشركات بالشراء بالجملة ،
وتبيع في مصر إما بالقطاعي وإما بالجملة في أغلب الظروف والأحيان .
فشركة جياسات البلاط تأسست برعوس أموال أجنبية في ٣٠ نوفمبر
١٩٠٨ لمدة ٥٦ سنة لتتاجر وتستغل جميع المنتجات والمواد التي
تتصل بصناعة مواد البناء ، فتزود فيها المواد من الخارج وتقوم
بتوزيع منتجاتها بالطريقة المذكورة .

والى جانب هذا النوع من شركات الوارد ، كانت هناك الشركات
التي تقوم بتجارة الأصناف التي يتم استيرادها بطريقة الإيداع
ويجرى بيعها بما يقرب من البيع بالجملة وبالقطاعي بواسطة القلاء
أو النائبيين عن الفابريكات ممن تستودع البضائع لديهم ، ويسهل
ضمن ذلك الشركات التي تتاجر في الأصناف المعرضة للتلف والتي
تتجدد دائما ، كالألبان المحفوظة والفواكه المحفوظة ، وكذلك البضائع
التي يطول حفظها والتي لا تتاجر فيها إلا البيوتات الكبرى ، كالحلي
والصنوعات والتحف الفنية والآلات والسيارات وأدوات الكهرباء .
ومن شركات هذا النوع « الشركة القومية للكهرباء والميكانيكا »
التي تأسست في ١٢ مايو سنة ١٩٠٦ لمدة ٥٠ سنة للاشتغال بجميع
الأعمال الكهربائية وبيع وشراء الأدوات والآلات بكافة أنواعها ،

وكذلك شركة تخزين البترول المصرية التي تأسست بالاسكتندرية
في ١١ مايو ١٩٠٧ .

وكذلك تأسست الشركات التي تتاجر في أصناف الأزياء
وأغلب أصناف الزواجح المطرية والملبوسات الجاهزة وغيرها
من ما يستورد معظمه بصفة طرود بريدية وغيرها ، والعادة أن هذه
الشركات تجارية بحتة تستورد السلع وأصنافها مباشرة من المحال
التي تباع بالجملة والمحال التي تباع بالقطاع حسب الشروط التي
تختلف باختلاف طبيعة السلعة والبلاد المستوردة إليها ، ومن هذه
الشركات التي نمت في مصر من الصغر إلى الكبر شركة مستحقان
صيدناوى وغيرها ، وكذلك قامت شركات أجنبية تقوم ببيع السلع
وعرضها بواسطة الوسطاء « فوموسيونجية أو مندوبين » وهذه
الشركات تقوم بشادية الخدمات كما تقوم بتداول السلع نفسها .

وهكذا كانت شركات المصادر والوارد ، التي كانت تستلم
وتنول الانتاج الزراعى المتجه الى الخارج ، والمصنوعات المتجهة الى
الدخل ، وغيرها من البضائع الاستهلاكية الأخرى ، فهذه الشركات
كانت كلها تقريبا أجنبية ، وليس هذا في مصر وحدها بل في معظم
ان لم يكن كل بلاد العالم العربى ، فكانت هذه الشركات انجليزية
في مصر والعراق ، وفرنسية في سوريا وشمال افريقية ، وانجليزية
وروسية في ايران ، وانجليزية وفرنسية ونمساوية وإيطالية وغيرها
في تركيا .

أما رأس المال الوطنى فلم يشارك أى مشاركة ولو ضئيلة في
الشركات التجارية في النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وليرجع
ذلك الى العقيدة الزراعية التي سيطرت على عقول أصحاب رأس المال
الوطنى والتي ساعدت على إقصاء المال الوطنى من مجال التجارة ،
فوجد رأس المال الوطنى في الأرض ثروة يفتش اليها لأنه يجد فيها
عناصر الاستقرار التي تغريه باستغلال حاله فيها .

الأفراد :

بخلاف شركات تصدير الأقطان الكبيرة التي أسسها الأجانب في مصر نجد أن هناك أفراداً أجانب كانوا يتحكمون في تجارة الأقطان في الداخل بفضل وكلائهم الذين انتشروا في طول البلاد وعرضها ، وكذلك قام هؤلاء بالتحكم في تصدير جزء كبير من هذا المحصول الى الخارج .

ويرجع وجود الأفراد الأجانب الى العقد الثاني من النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ففي أثناء الرواج الذي أصاب مصر أثناء الحرب الأهلية الأمريكية ، فرح الى مصر ما يقرب من ١٢.٠٠٠ أجنبي منهم ١٨٧٢ يونانيا و ١٦٥٠ إنجليزيا و ١٨٧ فرانسيزيا و ١٠٦١ نمساويا ، وقد أقام معظم هؤلاء في الاسكندرية ، والعديد من هؤلاء الذين جاؤا الى مصر في فترة الرواج هذه أصبحوا بعد ذلك من ألمع الأسماء المعروفة في الأعمال التجارية المصرية ، على سبيل المثال R. J. Moss الذي أسس بيتا بنفس الاسم ، ويعتبر من أول تجار الاسكندرية الذين أدخلوا المكابس البخارية المائية في كبس الأقطان وكذلك E. A. Benachi أحد مصدري الأقطان ، الذي ارتبط في شركة تجارية مع J. Schilizzi في سنة ١٨٦٥ ، وأيضا Charles Gill الذين فتحوا فرعاً بالاسكندرية عرف بـ Carver Brothers and Gill . وظل كثير من هذه البيوت التي قامت على اكتاف هؤلاء الأجانب ، تمارس أعمالها طوال فترة الدراسة ، ففي سنة ١٩٠٧ اشترى وكيل بيت اخوان كرفر house of carver brothers بالاسكندرية ١٢٠ قنطارا ببلغ ٦٠٧٥ جنيها مصرية من إنتاج دائرة مصطفى المنزلاوي بأبي صير بالقرية والتي بلغ إنتاجها في ذات السنة ١٥٠٠ قنطار ، وبذلك كانت هذه البيوت التجارية على علاقات تجارية مع كبار الملاك في مصر الذين كانوا يستغلون ممتلكاتهم في زراعة القطن . وفي موسم

١٩١١ - ١٩١٢ كان نصف محصول القطن المصرى تقريبا يصدر بواسطة أربعة بيوت أجنبية كبيرة وهي : R. and Q Lindeman , Choren, Benachi Co. و Carver Brother Co. Ltd. Peel, Co. Ltd وكان أقدم هؤلاء جميعا بيت Choren, Benachi's الذين يرجع وجودهم الأساسى الى سنة ١٨٦٤ ، وأما المتبقى من محصول القطن فكان يرسل الى الخارج عن طريق ٣١ بيتا آخر تأسست قبل سنة ١٨٨٢ .

ومن الافراد الأجانب الذين استثمروا دعوس أموالهم فى مجال التجارة المصرية « ديرفيو » الذى امتلك بنكا خاصا فى مصر سمي « بنك ديرفيو » وكان فى أحد الأيام يمثل الاداة التى يختارها الحديو اسماعيل لكثير من مشروعاته العامة والى جانب كون ديرفيو مصرفيا بازعا ، كان من أشهر تجار الاسكندرية واضبطته حاجته الى كل موارد المالية من أجل تجارة القطن فى الاسكندرية الى تركه مضطرا ميدان قروض الفلاحين مع انها « عمليات شمتازة غير عادية » للشركة التجارية والمرابى المتجول .

والى جانب دور ديرفيو فى التجارة وكذلك كمصرفى ملكى ، كان فى الواقع رجل دولة ، ووزيرا بدون وزارة ، ومستشارا للحكومة فى المشاكل ذات الاهمية القومية أو الدولية ، وزيادة على ذلك فقد دعم مركزه المهم بالضرورة مكانته لدى الجالية الفرنسية ، وفى سنة ١٨٦٣ انتخبه زملاؤه المرموقون المندوب التجارى الاول للجالية الفرنسية فى مصر ، وبعد ذلك بوقت قصير أصبح عضوا فى محكمة القنصلية .

وغير ديرفيو كان هناك آل اوينهايم ، وهؤلاء كان لهم بنك خاص عرف « بينك اوينهايم » وهؤلاء كانوا يقدمون القروض ، سواء

للخديو استعاعيل أو لكبار الملاك ، وإلى جانب ذلك كانوا من التجار الأجانب بالاسكتندرية الذين كانت لهم كتبهم تلك الحسابات ، وتخصصوا في تجارة القطن ، وبلغ بهم ذلك إلى أنهم في إحدى الصفقات التجارية القطن (أو بنهايم) ٢٥٠٠٠ جنيه على قطن بالغه الخديو له وتأخر تسليمه من نوفمبر حتى مارس .

وإلى جانب ذلك كان تجار الصادر والوارد بالاسكتندرية من الأجانب ، فكان المسيو امبرواز رالى والمسيو ستاف روجه من تجار الصادرات بالاسكتندرية والمسيو فردريك أوت من تجار الوارد بذات المدينة .

ومن هذا يتضح لنا إلى أي حد سيطر رأس المال الأجنبي على تجارة القطن الخارجية ، والذي عمل على تركيز نفسه في القطاع الذي عمل على تهيئته مصر فيه وهو قطاع إنتاج القطن ، فسيطرت الأجانب على تجارة القطن في مصر من تجارتها في الداخل إلى شركات التصدير الكبيرة ، والتي احتاجت إلى رؤوس أموال ضخمة لم يقدر عليها الأفراد بمفردهم ، بل احتاجت إلى مشاركة كثير من الأجانب برؤوس أموالهم ، فظهرت شركات المساهمة ، وإلى جانب ذلك كان للأجانب الفضل في تأسيس بورصة القطن بالاسكتندرية ، والسيطرة عليها وعلى أقاليمها ، وهي سوق القطن المصري النهائي الذي يشحن من بعده للتصدير للخارج .

أما عن دور مشاركة رأس المال الوطني في مجال التجارة الخارجية ، فكان غائبا تماما ، فلم تسمع عن شركات تصدير أو استيراد لعب رأس المال الوطني فيها دور التأسيس الرئيسي في فترة الدراسة .

حجم الاستثمارات الأجنبية في مجال التجارة وميادينها :

بعد أن استعرضنا حجم رأس المال الأجنبي المستثمر في مصر ككل ، ثم تحدثنا عن الشركات التجارية الأجنبية ، نجد أن قيمة دعوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الشركات في مصر قد ازدادت على مر الفترة من سنة ١٨٨٢ - ١٩١٤ زيادة كبيرة نتيجة لسياسة « الباب المفتوح » التي اتبعتها سلطات الاحتلال البريطاني في مصر ، فبينما كانت تبلغ قيمتها ٤٠٠.٠٠٠ رنة جنيه في عام ١٨٨٢ ، نجدها تقفز الى ٣٠٨.٦٨٠ رنة جنيه في عام ١٨٩٧ ، ووصلت قيمتها الى ٨٢٠.٣٩٠ رنة جنيه في ١٩١٤ ، هذا بخلاف دعوس الأموال التي كان يستغلها أفراد من الأجانب في تجارة القطن وفي تقديم القروض لصغار الفلاحين بفوائد باهظة وهي مبالغ طائلة لا يوجد حصر دقيق لها .

وكان نصيب الاستثمار الأجنبي في مجال التجارة أقل من جملة الأموال الأجنبية المستثمرة في مصر ، فدخل الأجانب ميدان النشاط التجاري في مصر وكانت دعوس أموالهم في هذا المجال أقل من مساهمة دعوس أموالهم في النشاط الزراعي وأكثر قليلا من أموالهم في النشاط الصناعي ، فحتى الحرب العالمية الأولى ، كانت مساهمة الأموال الأجنبية في النشاط التجاري والصناعي والنقل والخدمات العامة أقل من ١٦٪ ساهمت التجارة والنقل والخدمات العامة من هذه النسبة بحوالي ١٠٪ .

وقد اتجهت كل الاستثمارات التجارية نحو الاستغلال التي يصدر انتاجها فوراً للخارج ، وكان خير هذه الاستغلالات الانتاج الزراعي وتمويل محصول القطن المصري وتجارته ، وغير ذلك اتجهت هذه الأموال التي تمول المشروعات التي ترمى الى تسهيل استغلال الأراضي وتصدير المنتجات الزراعية ، ونستطيع أن نعد في هذا الصدد :

١ - مشروعات الرى التى تساعد على التوسع الزراعى مساحة وانتاجا .

٢ - البنوك التجارية المتعددة لتمويل المحصول وتسهيل عملية الاستغلال الزراعى والبيع بمختلف أنواع القروض .

٣ - مشروعات تحسين المواصلات التى ترمى الى تسهيل نقل المحصول الزراعى المراد تصديره نحو الموانى ، ولذلك غشيت البلاد شبكة من السكك الحديدية والجسور .

وفى مجال تجارة الصادر سيطرت رموس الأموال الأجنبية على هذه التجارة ، وأصبح المالىون الأجانب يشرفون على تجارة الصادر وأغلبها القطن وكل ما يتعلق به من معالج ومكابس ومخازن ونقل وتأمين وأسواق . ولهذا أنشأ الأجانب فى مصر الأسواق الدولية دون رعاية ما تتطلبه الحالة من تهذيب المصريين للاشتراك فى حركة تصدير القطن وتمويله ، فأصبحت سوق القطن فى يد الأجانب لا يدخلها من المصريين الا القليل النادر .

هذا فيما يتعلق بميادين استثمار رموس الأموال الأجنبية فى تجارة الصادر ، أما فيما يتعلق بتجارة الوارد ، فأنصب معظم نشاط رأس المال الأجنبى فى الاتجار فى السلع الأجنبية اللازمة للسوق المصرية ، وهى الى المدى الذى كانت تعتمد فيه على القطن ، تكون متصلة بالنشاط الزراعى أيضا . هذا الى جانب البضائع الاستهلاكية الترفيهية التى اتجه الى شرائها جزء لا بأس به من رموس الأموال الوطنية ، والتى اتجهت الى الاستهلاك الدولى العام ، فتقدمت التجارة الداخلية ، بتقدم التجارة الخارجية لاعتمادها على نوعيات قامت على التجارة الخارجية ، ففتحت شركات داخلية برموس أموال أجنبية للاتجار فيما يستورد من آلات صناعية وغيرها ، هذا الى جانب شركات ومحلات للاتجار فى الأزياء المستوردة والأدوات الكهربائية ، وكلها سيطر عليها رأس المال الأجنبى .

المزايا القانونية التي استلذ منها رأس المال الأجنبي .

١ - الامتيازات الأجنبية :

الامتيازات الأجنبية التي كانت تعاني أعباءها مصر في القرن التاسع عشر ، يرجع أصلها الى معاهدات الامتيازات التي عقدت بين الدولة العثمانية والدول الغربية ، وأولها تلك التي وقعها السلطان سليمان القانوني مع فرانسوا الأول في سنة ١٥٣٥ ثم تلتها معاهدات أخرى مع كثير من الدول الأوروبية : مع انجلترا في سنة ١٥٧٩ ، ومع هولندا في سنة ١٥٩٨ ، ومع المجر في سنة ١٦١٥ وروسيا في سنة ١٧٠٠ ، ومملكة نابولي في سنة ١٧٤٠ ، ومملكة الدنمارك في سنة ١٧٥٦ ، وإسبانيا في سنة ١٧٨٢ ، وأمريكا في سنة ١٨٣٠ ومعاهدة أخرى مع فرنسا في سنة ١٧٤٠ .

وأهم ماورد في تلك المعاهدات ، حق الأجانب في دخول البلاد العثمانية والخروج منها والاقامة بها والتجول فيها ومباشرة التجارة والملاحة ، من غير فرض أى ضرائب عليها فيما عدا الرسوم الجمركية التي تحدد طبقا للمعاهدات التجارية وكذلك ضمان حرية العبادة ، وأماكن العبادة للأجانب واحترام مساكنهم وكذلك التمتع بقوانين بلادهم في فض المنازعات هذا الى جانب امتيازات أخرى جعلت الأجنبي في بلاد الدولة العثمانية ممتازا عن العثمانيين أنفسهم ، وكان من المقتضيات الطبيعية لهذه المزايا تعيين قناصل اتسعت سلطاتهم تدريجيا حتى صارت الفئات الضعيفة من التجار في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين جاليات كبيرة مقيمة تتمتع بالاعفاء التام تقريبا من القضاء المحلي والتشريع والضرائب وتتكون منها دولة داخل دولة .

وكان السلاطين العثمانيون وراء هذه التسهيلات التي حصل الأجانب عليها في بلاد الدولة العثمانية وذلك لرغبتهم في تشجيع

الأجانب على الاستيطان في بلاد الدولة والاتجار فيها حتى يسهل
بذلك عليهم الحصول على السلع التجارية التي كانت كلها في
هذا الوقت من الكماليات اللازمة لأبهة الملك .

ومن الجديد بالذكر ، ان الامتيازات الأجنبية التي كانت تسرى
في الدولة العثمانية سرت إلى مصر ، باعتبارها إحدى الولايات
العثمانية ، ولكن ظلت تلك الامتيازات حتى بداية القرن التاسع عشر
غير معمول بها في مصر ، ويرجع ذلك لأن الأجانب حتى آخر عهد
المماليك لم يكونوا أصحاب مصالح تذكر بمصر ، ولم يكن لهم من
النظام القائم بالبلاد وقتئذ ما يشجعهم على الإقامة بها ، حيث كانت
السلطة العثمانية في مصر متدهورة .

وشهدت أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ،
محاولات أوروبية لجذب مصر إلى الانساج في السوق العالمية ، وقد
ترتب على ذلك ان أخذت أنظار الأجانب تتجه إلى مصر ، وبدأت
الامتيازات الأجنبية تتخذ شكلا يختلف كلية عن الشكل الذي كان
سائدا خلال القرن الثامن عشر ، فلحاجة محمد علي للأجانب في
الاستعانة بهم في النهوض بالقطر المصري في كافة المجالات تساهل
معهم في شأن الامتيازات « فألفوا معاملته لهم وحسبوا عادة واجبة
الرعاية » ولكن محمد علي لم يترك للأجانب حيل الامتيازات على
الغارب ، بل كان حكيما في عطائه الامتيازات للأجانب ، فكانت يده
قوية لا يفلت من قبضتها عايت بالقانون وطنيا كان أو أجنبيا .

وبانتهاء عصر محمد علي باشا بدأ مضمون الامتيازات الأجنبية
يتسع وبدأت تخرج عن كل ما كان مرسوما لها في معاهدات
الامتيازات ، ويرجع ذلك لتزايد أعداد الأجانب في النصف الثاني
من القرن التاسع عشر ، واشتداد ضغطهم على أجهزة الادارة المصرية ،
وكذلك ضعف الولاة ، وتفریطهم في حقوقهم ، وحقوق مصر معها

فها هو سعيد باشا ، الذي كان يحب الأجانب ويقدّرهم ، لدرجة انه فتح لهم أبواب مصر على مصراعها ، فقدموا اليها ، وترك لهم الجبل على الغارب ، وأدى ذلك الى تنافس الجاليات الأجنبية المختلفة من أجل الحصول أو اكتساب المزيد من الحقوق غير المشروعة الواردة في نصوص المعاهدات والتحرر من الكثير من الالتزامات والأعباء القانونية ، ولذلك استصدرت منه هذه الجاليات لائحة في ١٥ أغسطس ١٨٥٧ جاء فيها « اذا ارتكب الأجنبي جرائم وجنایات ، واستحق عليها العقاب فان قنصليته هي التي تحاكمه وتأمّر بعقابه » ، وبذلك خل القنصل بالنسبة للأجانب محل الادارة وانقضاء المصريين .

وازاء ضعف الحكومة وضعف الأهالي جرت عادة الأجانب على رفع دعاوهم كلها أمام محاكمهم القنصلية حتى ولو كان المدعى عليه مصرياً ، وبذلك خالفوا القاعدة القانونية المعروفة التي تحتم على المدعى أن يرفع دعواه أمام محكمة المدعى عليه ، ونتيجة لهذا التهاون الذي كان سائداً من قبل الحكومة أصبح الأهالي يخضعون لقضاء القناصل الذين كان كل واحد منهم يمثل قانون دولته وترتب على ذلك ان قامت في البلاد نحو سبع عشرة محكمة قنصلية تطبق كل واحدة منها قانون بلدها وتسبب ذلك في فوضى لا يمكن وصفها في أداء القضاء أولاً وفي تنفيذ الأحكام بعده ذلك . ولم يتوقف الأمر على خضوع الأهالي للمحاكم القنصلية ، بل بلغ الأمر بتلك المحاكم أن دعت الحكومة المصرية ذاتها للمثول أمامها لسماع ما سيصدره القنصل من أحكام لصالح رعايا دولته ضد الحكومة المصرية ذاتها ، وبذلك نجح القناصل في انتزاع السيادة المشروعة من أيدي أصحابها ووزعوها فيما بينهم .

وبذلك نجد أن الامتيازات الأجنبية اتخذت شكلاً مختلفاً عن ذلك الذي كان سائداً في القرن الثامن عشر ، ويرجع ذلك الى

التساهل المشروط الذى منحه محمد على للأجانب لحاجته اليهم ، وكذلك الخطأ الذى ارتكبه سعيد باشا بوضعه لائحة رسمية بين أيدي الأجانب سلاحا يدافعون به ، ويجعلون بفضل تلك العادة شبه قانون واجب الاحترام ، وفى الحقيقة ان محمد على باشا وسعيد باشا وغيرهما لم يكن لهما الحق فى تغيير أو تبديل أى شئ فى الامتيازات لأن الامتيازات فى مصر يجب أن تكون مثل الامتيازات الأصلية فى السلطنة العثمانية (*) ولكن الأحوال السياسية لا تمشى دائما على منوال قانونى .

ومع عهد اسماعيل باشا ، ازداد التمتع بالامتيازات الأجنبية ، وأصبحت مصر أكثر أملاك الدولة العثمانية حظا من تلك الامتيازات ، وكذلك أكثر حظا من سوء استعمال تلك الامتيازات وآفاتهما ، وعندما رأى الخبير اسماعيل هذه المزايدات التى دخلت على نظام الامتيازات ، وسوء تطبيقه ، وازدياد نفوذ القناصل على نفوذ الحكومة ، مما كان له أثره فى عرقلة سير الإصلاح ، لذلك أوحى الى وزيره نوبار باشا باصلاح الحالة الراهنة وبالفعل قدم نوبار باشا مذكرة الى الدول الكبرى كشف فيها عن مساوىء الامتيازات ، واقترح ادخال اصلاحات معينة على ذلك النظام ، وقد انتهت جهود نوبار باشا

(*) فضلا عن كون مصر أحد الولايات العثمانية يسرى عليها كل ما تبرمه الدولة العثمانية من معاهدات مع الدول الأوروبية كغيرها من الولايات العثمانية فقد ورد بفرمان فبراير ١٨٤١ الصادر من سلطان تركيا لمحمد على أن جميع المعاهدات المنقذة بين تركيا والدول الأجنبية والتى ستعقد بينها وبينهم فى المستقبل تسرى على مصر أسوة بباقي البلاد العثمانية وكان هذا النص بناء على ما ورد بالبند الخامس من ملحق معاهدة لندن وهو « جميع معاهدات وقوانين الدولة العثمانية تجرى فى مصر كما هو جار العمل بها فى كافة انحاء الممالك العثمانية » محمد عبد البارى : الامتيازات الأجنبية ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩١٤ ، ص ٤٥ .

بموافقة الدول على ادخال تصهيل على نظام الامتيازات وهو انشاء
المحاكم المختلطة .

المحاكم المختلطة :

مما لا شك فيه ان الحالة القضائية في مصر شهدت الكثير
من السوء ، ويرجع ذلك الى الفوضى التي ترقبت على الامتيازات
الأجنبية ، والتي بمقتضاها كانت المنازعات بين المتقاضين الذين
ينتمون لجنسيات مختلفة تنظر أمام محكمة المدعى عليه ، وهي
المحكمة القنصلية في حالة ما اذا كان الأوربي هو المدعى عليه ،
والمحكمة العثمانية فيما اذا كان العثماني هو المدعى عليه ، ولكن
عومل الأجانب حتى بداية القرن التاسع عشر في مصر ، معاملة
لا يمكن وصفها بالتمييز على الرعايا الوطنيين ، فدور القناصل كان
محدودا في القضاء القنصلي ، وكذلك كانت أعداد الأجانب في مصر
بسيطة لا تستلحق تدخل قناصلهم للحصول على مزيد من الامتيازات ،
وفوق هذا وذاك كان حكام مصر من المماليك على درجة كبيرة من
النفوذ والقوة بالدرجة التي مكنتهم من معاملة الأجانب بمقتضى
شريعة البلد دون السماح للقناصل بالتدخل في شئونهم بالرغم من
تعرض التجار الأجانب دائما لابتزاز الحكام .

ومع بداية القرن التاسع عشر وعصر محمد علي باشا ، بدأ
الأجانب يتوافدون على مصر ، وبدأ محمد علي يقدم لهم تسهيلات
للاقامة بها ، ففي محاولة منه لمواجهة الاعتراضات الأوربية على نظر
الدعوى أمام المحكمة العثمانية ، أقام محاكم تجارية عرفت « بمجالس
التجار في مدينتي الاسكندرية والقاهرة حيث يوجد أكبر تركيز
للأجانب ، للفصل في المنازعات التجارية بين الوطنيين والأجانب .

وظلت « مجالس التجار » تمارس عملها فى الفصل فى المنازعات التجارية بين الوطنيين والأجانب طوال عهدى عباس الأول وسعيد باشا ، ولكن كثرة نزوح الأجانب الى مصر بصفة عامة والاسكندرية بوجه خاص طوال عصر سعيد باشا ، أدى الى زيادة المشاكل المتعلقة بهم ، ولوضع حد لهذه المشاكل صدر قانون بانشاء المحاكم التجارية المختلطة فى ٣ سبتمبر ١٨٦١ ، فأُنشئت محكمتان احدهما فى الاسكندرية ، والاخرى بالقاهرة ، وتتكون كل محكمة من أربعة قضاة ، اثنان من المصريين ومثلهما من الأجانب ، ويرأس كل محكمة قاض مصرى ، وللمحكمتين محكمة استئناف فى الاسكندرية ، تمثل فيها المحكمتين ، بحيث تكون كل محكمة بمثابة محكمة استئناف للأخرى ، وفى هذه الحالة تتكون محكمة الاستئناف التجارية من ثمانية أعضاء نصفهم من المصريين والنصف الآخر من الأجانب ، ويرأسها مصرى ، وأحكام هذه المحكمة تترجم الى الفرنسية وتُنشر فى النشرة التجارية ، وقوانينها لا تتعارض مع القوانين الاسلامية .

وهذه المحاكم يبدو أنها قامت بعملها على نحو طيب فى نظر القضاة التجارية الصغيرة ولكن الأوربيين رفضوا الالتجاء اليها فى كثير من القضايا التى تكون الحكومة المصرية فيها هى المدعى عليها أو حين يكون بعض الأعيان المصريين من ذوى النفوذ هم المدعى عليهم ، فكان الأجانب يلجأون فى مثل هذه الأمور الى المحاكم القنصلية حيث يجلسون فيها مساندة قناصلهم الذين زادت سلطتهم باللائحة التى أصدرها سعيد فى صالحم ، « وأصبح الانجليزى اذا باع بضاعة لبرتغالى أو الأسباني اذا باع بضاعة لهولندى فى مصر ، لا يقيم أحدهما قضية فى محكمة مصرية ، استصدارا لحكم يؤيد حقه فى استيفاء ماله بل كان على الأول أن يقيمها فى القنصلية البرتغالية ، فخرى بتفسير القنصل للقانون البرتغالى ، والثانى فى القنصلية

الهولندية فوقبل تفسير القنصل للقانون الهولندى - وقد لا يفوز
بأكثر من ذلك .

هذا فيما يتعلق بالقضاء التجارى ، ومنه اتضح لنا أن القضاء
القنصلى تدخل فى الفصل فى القضايا التجارية بين الأجانب بعضهم
البعض وكذلك بينهم وبين المصريين ، متفاديا بذلك دور مجالس
التجار فى تأدية مهامها .

أما فيما يتعلق بالضرائب ، فقد لعبت المحاكم القنصلية ومن
ورائها القناصل دورا فى تخليص الأجانب من أى ضرائب بطرق
شتى ، فطبقا لقانون الامتيازات ، أعفى الأجانب من الضرائب فى
أملك الدولة العثمانية ، فيما عدا الضرائب العقارية والرسوم
الجمركية ، فهى ضرائب واجبة التحصيل من الأجانب ، ومنذ امتلاك
الأجانب للأراضى فى مصر مع محمد على باشا - وهذا كان أمرا شاذا
فى الدولة العثمانية ، حيث كان غير مسموح للأجانب بامتلاك أراضى
داخل أملك الدولة العثمانية - وجرى العرف على ان تسوى جميع
المنازعات الخاصة بالأطيان والعقارات بالطرق السياسية ، واستمرت
على هذا المنوال حتى ١٨٥٠ حيث استأثرت المحاكم القنصلية بنظر
جميع المنازعات الخاصة بالأطيان والعقارات وفى ١٦ يونيو ١٨٦٧
صدر قانون أباح للأجانب رسميا تملك العقارات فى الولايات
العثمانية بشرط خضوعهم للضرائب والاعباء التى يخضع لها الرعايا
العثمانيون . ولكن بتحويل المحاكم القنصلية حق النظر فى المنازعات
الخاصة بالأطيان والعقارات أن أصبحت العقارات المصرية يطبق عليها
١٧ قانونا للعقارات ، وهى قوانين الدول صاحبة الامتيازات ، وبفضل
هذه القوانين تمكن القناصل من تهريب الأجانب من دفع أى ضرائب
عقارية .

أما فيما يتعلق بالرسوم الجمركية ، فتمكن الأجانب أيضا من التملص منها ، وذلك بتنظيم شبكة واسعة النطاق من التهريب ، وساعدهم في ذلك قوانين ونظم الجمارك المصرية التي كان يشرف عليها الأجانب .

على كل حال ، أصبحت الحاجة الى الإصلاح محسوسة جدا ، فنفوذ القناصل كان قد ازداد الى درجة طغى بها على نفوذ الحكومة ، ونتيجة لازدياد نفوذ القناصل دفعت الحكومة المصرية في طرف أربع سنوات ٧٢ مليوناً من الجنيهات على سبيل التعويضات ، وهذه التعويضات دفعت تحت ضغط القناصل المباشر وغير المباشر . وإلى جانب نفوذ القناصل المتزايد ، أصبحت يد الحكومة مشلولة في تحقيق العدالة الضريبية والقضائية بالدرجة التي تبعث الاطمئنان الذي لابد منه لايجاد الثقة في النفس وانهاش الحياة الاقتصادية ، فالحالة التي كانت تعيشها مصر من شسائها بث الاضطراب في المعاملات التجارية والحوال بين ورود رأس الأموال الأجنبية لاستغلالها في مصر ، ولذلك رأى اسماعيل وضع نظام للعدالة يكفل لرؤوس الأموال الأجنبية كل الضمانات التي يحق لها أن تطلبها .

ومن الجدير بالذكر ان سوء الحالة القضائية في مصر ، قد شغل جزءا كبيرا من تفكير الخديو اسماعيل لدرجة انه فكر جديا في ادخال تعديل على النظم السائدة ، فمن حديث له مع السير هنرى أليوت سفير إنجلترا في استانبول في ١٢ يناير ١٧٨٤ قال : « اننى بادخال الإصلاح القضائي في مصر اعطى مثلا واقسم خدمة كبيرة جدا لكل الذين يهمهم خير الشعب » .

على أية حال ظهرت أول محاولة حقيقية لاصلاح حالة الخلل والفوضى التي تفاقمت بسبب سوء النظام القضائي لايجاد محاكم موحدة القوانين تربط علاقات المتعاملين ، على يد نوبار باشا وزير

الخارجية المصرية فى سنة ١٨٦٧ فكلّف الخديو اسماعيل نوبار باشا وضع حد معقول لتجاوزات الامتيازات الأجنبية بإجراء اصلاح قضائى يضمن توزيع العدالة بين الأهالى والأجانب على السواء ، فوضع نوبار باشا مذكرة فى ١٨٦٧ أبان فيها عيوب النظام القضائى السائد ، وبرهن على عدم قدرته على تحقيق أى منفعة للأجانب والوطنيين على السواء ، وعلى ذلك اقترح نوبار استبدال النظام القضائى السيئ المختل بنظام آخر يحافظ على روح الامتيازات الممنوحة للأجانب .

على أية حال بدأت المفاوضات بشأن انشاء المحاكم المختلطة الجديدة على يد نوبار منذ عام ١٨٦٧ ، وبذل نوبار فى ذلك جهودا عظيمة ثمانى سنوات متوالية متحركا بين الدول السبع عشرة المتمتعة بمزايا الامتيازات الأجنبية ومصر ، متحملا فى ذلك مشاق كانت تتجدد فى كل حين ، وأول تلك المشاكل وأقواها موقف الدول الأوروبية من مشروعه الذى لم تظهر له فى البداية أى معانى العطف والرضى .

وبالرغم من ذلك ، الا ان بعض الدول الأوروبية صاحبة الامتيازات تعاطفت مع المشروع وايدته ، فانجلترا أعلنت تأييدها للمشروع بشكل معتدل ، فأبلغت وزارة الخارجية البريطانية القاهرة فى ١٨ أكتوبر ١٨٦٧ ، باعترافها بضرورة اصلاح القضاء ، مع انكارها للنظام القائم ، والى جانب ذلك تعهدت ببذل معونتها مع الدول بشرط تعهد الحكومة المصرية بموافقة الدول ، وإذا كانت انجلترا بعد ذلك قد تخلت عن رأيها الأول ، ووقفت موقف رفض الى جانب فرنسا وتركيا ، فانها كانت تهدف من وراء ذلك تحقيق مطامع شخصية لحساب مستثمريها فالقروض التى كان اسماعيل مدينا بها ، كان معظمها لحساب الدائنين الانجليز وأموالهم كانت مهددة ، لأن اسماعيل باشا لم يكن قد حصل على فرمان من الباب العالى يسمح

له بحق الاقتراض ، هذا الى جانب عدم كفاية أملاكه لسداد هذه الديون ، ولذلك كانت السياسة الانجليزية ترمي الى تسهيل السبل ليحصل الخديو على حق التعاقد مع الدول الأجنبية ليتسنى تحويل ديونه الشخصية قليلة الضمانة الى ديون على مصر بضمانة مصر عظيمة الموارد ، فرأت لذلك انجلترا الانحياز الى السياسة الفرنسية ريثما يتم للخديو الحصول على هذا الترخيص من الباب العائى .

أما ألمانيا فقد وقفت فى صف هذا الاجراء الجديد ، فأبالت المانيا القاهرة فى ٨ نوفمبر ١٨٦٧ بموافقتها على مبدأ الاصلاح بشرط حل مشكلة الضمانات التى تمنح للأجانب حلا يبعث على الرضا ، وكذلك بشرط تحديد فترة الانتقال لهذا النظام ، وانشاء مدرسة للحقوق لتدريب قضاة المستقبل . وكما وقفت انجلترا وألمانيا فى صف الاصلاح الجديد وقفت كذلك النمسا .

وكما تعاطفت بعض الدول الأوربية مع مشروع انشاء المحاكم المختلطة ، اتخذ بعضها من هذا المشروع ورقب الرفض ، فعارضت فرنسا المشروع من البداية ، وكان معروفا مسبقا ان الحكومة الفرنسية تكون أول من يعترض على مشروع نوبار ، وخصوصا بعد ان حدثت اشتباكات بين مسيو دى موستيه De Moustier وزير الخارجية الفرنسية وبين نوبار باشا فى أثناء المفاوضات على قناة السويس قبل ذلك بعامين ، عندما كان يشغل منصب السفير الفرنسى فى القسطنطينية . والى جانب الخلافات الشخصية بين وزير الخارجية الفرنسى ونوبار ، والتى أدت بفرنسا الى رفض مشروع نوبار ، كانت فرنسا تعتبر نفسها الراعى التاريخى للامتيازات الأجنبية فى مصر هذا من ناحية ومن ناحية أخرى كانت تهدف من وراء معاوضتها المساومة للحصول على حقوق تزيد من نفوذها فى مصر

بصفة خاصة ، وظلت فرنسا متمسكة بمعاوضتها حتى خرج الأمر من يدها ، ووافقت معظم الدول صاحبة الامتيازات في مصر ، على انشاء المحاكم المختلطة ، وبعد ان بدأ عملها بالفعل .

وأما تركيا ، فاعتبرت ان ذلك العمل يعد انتهاكا لتسوية ١٨٤١ ، واعتبرت ان الاصلاح المرغوب فيه في مصر يعد اعتداء على الشريعة الاسلامية التي لم تكن تبيع محاكمة المسلمين على ايدي غير المسلمين ، كما كانت دوائر الباب العالي متنبهة الى ان تطبيق القانون الروسي في خانيه القزم منذ قرن مضي كان مقدمة لضم الخانيه الى الدولة الروسية ، وان مصر قد تتعرض لمثل هذا المصير .

على كل حال تمكن نوبار باشا بتوراته المكوكة بين عواصم الدول الأجنبية صاحبة الامتيازات ، وكذلك بشيانه المدهش من التغلب على كل العقبات والعراقيل التي كانت تعترض مشروعه ، فكلما حصل على موافقة الدول على انشاء المحاكم المختلطة ، تغلب على تشدد الباب العالي ، بتلك الرشاوى التي أغدقها الخديو اسماعيل على الصدر الأعظم في ذلك الوقت محمود نديم باشا ، وكذلك تغلب على الدسائس التي كانت تدور من حوله في السراي الخديوية ذاتها بفعل الرجعيين الذين لم يكونوا يرون في مجهودات نوبار باشا السياسية والاجتماعية على العموم وفي الاصلاح القضائي الجديد على الأخص شططا عن الدين والعادات فحسب ، بل بدعة مثقوفا عليها ومؤدية الى ضياع البلاد والدين .

وكللت جهود نوبار باشا ، بمقابلة لجنة دولية في القاهرة في ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٦٩ ، ولكن أدت حرب السبعين عاما بين فرنسا و ألمانيا - وكانت هزائم فرنسا فيها قد هزت مكانتها في الشرق الأدنى - الى عرقلة عمل اللجنة ، وسرعان ما استأنفت عملها في سنة ١٨٧٣ ، وفي السنة التالية قبلت الدول مشروع انشاء المحاكم

المختلطة ، وفي ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٧٥ صدر أمر عال بإنشائها وهي ثلاث محاكم ابتدائية : محكمة مصر وتشمل دائرة اختصاصها مدينة القاهرة وجميع مديريات الوجه القبلى ومديرية القليوبية والمحكمة الثانية ، محكمة المنصورة ، ويدخل فى اختصاصها مديرتا الدقهلية والشرقية ومحافظات الاسماعيلية والسويس والعريش ودمياط وبور سعيد ، وأما المحكمة الثالثة فهي محكمة الاسكندرية ويدخل فى اختصاصها مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة ومدينة الاسكندرية ، وإلى جانب هذه المحاكم الثلاث ، كانت هناك محكمة استئناف واحدة مركزها مدينة الاسكندرية ، وبدأت المحاكم المختلطة عملها فى أول فبراير سنة ١٨٧٦ . وبذلك دخلت الامتيازات الأجنبية فى مصر دورا جديدا .

وبقيام المحاكم المختلطة ومباشرتها لعملها فى الفصل فى القضايا التجارية التى كان فيها الأجانب أحد أطراف النزاع ، توقف عمل مجلس تجارة مصر والاسكندرية وبطل عملها من نهاية شهر يناير سنة ١٨٧٦ ، وتقرر تحويل القضايا المختلطة بالمجلسين للمحاكم المختلطة ، وتحددت لذلك مدة واحد وثلاثين يوما .

وأما اختصاص المحاكم المختلطة ، فهو النظر فى كل القضايا المدنية والتجارية ، وفى الدعاوى الخاصة بملكية الأرض فيما بين الأجانب من مختلف الجنسيات ، وإلى جانب ذلك لها اختصاص محلود فى المسائل الجنائية مثل الافلاس والاختلاس ، ومخالفة لوائح البوليس ، فضلا عن ذلك فان للجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة سلطة الموافقة على تطبيق القوانين الجديدة على الأجانب بشرط ألا تتجاوز العقوبات المنصوص عليها عقوبة المخالفات أى غرامة لا تتجاوز جنيها والحبس الى سبعة أيام ، وبشرط ألا تعترض إحدى الدول الأجنبية فى مدى ثلاثة شهور . وأما قضايا الجنىح والجنايات الأخرى فطلت من اختصاص المحاكم القنصلية .

أما القوانين التي استخدمت في المحاكم المختلطة ، فقام بوضعها المحامي الفرنسي مسيو مونورى Maunoury (*) ، بتكليف من نوبار باشا ، واقتبس مونورى هذه القوانين من القانون الفرنسي والقانون الايطالى والبلجيكي هذا الى جانب بعض ما اقتبسه من أحكام الشريعة الاسلامية ، وقد وضع هذا المحامي هذه القوانين فى فترة وجيزة جدا ، وأعلن الخديو اسماعيل سرياناها ابتداء من ١٨ أكتوبر سنة ١٨٧٥ .

أما عن هيئة التحكيم بهذه المحاكم ، فكان للقضاء الأجانب فيها الغلبة ، فى حين ان القضاة المصريين كانوا فيها اقلية ، وليس هذا فحسب ، بل ان نشاطهم كان محدودا ، فالقضاء الأجانب ، كانوا يرأسون كل الجلسات التى على درجة من الأهمية ، ففى المحاكم الجزئية التى تتألف من قاض واحد جرى العرف والعمل على ان يكون هذا القاضى أجنبيا ، بالرغم من ان لائحة المحاكم المختلطة لا تنص على ذلك ، وكذلك رأس القضاء الأجانب الجلسات التى تتألف من عدة قضاة ، وكذلك كان من الأجانب قاضى الأمور المستعجلة الذى له سلطة واسعة المدى فى الأحكام وقاضى الأمور الوقتية وقاضى البيوع ونزع الملكية العقارية فى حين كان لا يسمح للقضاة الوطنيين بتقليدها ، أما القضاء الوطنيون ، ففضلا عن قلتهم فى المحاكم المختلطة ، كانوا لا يرأسون سوى الجلسات التى ليست على درجة من الأهمية ، كأن سمح لهم ان يكون من بينهم

(*) مونورى محام فرنسى وكتلة شركات مالية كثيرة للدفاع عن مصالحها فى مصر ، وعن طريق عمله احتك برجال الدولة الذين كان اغظهم فى ذلك الوقت نوبار الذى لم فيه الذكاء والفطنة ، فغربه اليه وعينه سكرتيرا له ثم مستشارا لنظارة الخارجية وبعد ان وفق نوبار فى مسعاه لانشاء المحاكم المختلطة كلفه بوضع قوانينها ، عزيز خانكى : المحاكم المختلطة ، والمحاكم الاهلية ، ط ١ ، القاهرة ١٩٤٠ ، ص ٨٨ .

قضاة تحقيق أو قضاة متدبرون في التفاليس ، وهناك رئاسة واحدة تركت للوطنيين في المحاكم المختلطة هي الرئاسة الفخرية لمحكمة الاستئناف وللمحاكم الابتدائية الثلاث ، وهذه الرئاسة ألغيت مع الزمن .

أما عن لغة هذه المحاكم ، فورد في قانون المحاكم المختلطة ، ان لغاتها الرسمية ثلاث ، الفرنسية والايطالية والعربية ، غير ان اللغة العربية اُهملت وحلت محلها في المرافعات اللغة الانجليزية ، وأصبحت اللغة السنارية في المحاكم المختلطة ، الفرنسية والانجليزية والايطالية .

وبذلك نجد ان المحاكم المختلطة لم تقلل من امتيازات الأجانب في مصر ، بل انها لا تعتبر الا مظهرا من مظاهر التدخل الأجنبي في مصر ، فوصفها فان بمان (قاضى مختلط) بأنها ركن قوى من أركان السيطرة الأوروبية على مصر . والى جانب ذلك يعتبر إنشاء المحاكم المختلطة اعترافا بما ادعاه القناصل من امتيازات ليست لهم ولا أساس لها ، وهي بذلك تعتبر تقنيًا لما ادعاه الأجانب من عادات في مصر .

ومن قوانين ونظم المحاكم المختلطة يتضح لنا الى أي مدى كانت تمثل أحد مظاهر التدخل الأجنبي في الشؤون المصرية ، فمن ناحية كان للقضاة الأجانب فيها أغلبية وليس هذا فحسب ، بل انهم كانوا يرأسون أهم الجلسات وبذلك كان لهم الدور الرئيسي في تنفيذ ما يروق لهم ، ومن ناحية ثانية ، كانت لغات التعامل في هذه المحاكم لغات أوروبية ، وبالرغم من ان اللغة العربية كان معترفا بها كأحد لغات التعامل في تلك المحاكم ، الا انها نحيث جانبا لعدم استخدامها حتى بين الكتبة والموظفين والمحضرين بل والحجاب والفراشين ، وقد اضر ذلك بالفلاحين العاديين ، لأن القوانين الجديدة أصبحت غير

معروفة لديهم ، فأصبحت وسيلة لابتزاز الفلاحين على أيدي المرابين الأجانب ، وتعرضت الجرائد المصرية لذات المشكلة على صفحاتها فتشير المحروسة على صدر صفحاتها « في المجالس المختلطة من الاختلاط في تقديم الدعاوى ما يتعدى ما يتعدى على العالم العارف بالأمور المطالبة بحقوقه فكيف بالإنسان مثل المزارع وهذا الإنسان أهم أركان الهيئة الاجتماعية وأهم عناصر هذه البلاد ، فكيف يستطيع مثل هذا الرجل المثول لدى هذه الهيئة للمطالبة بحقوقه ولا يعرف كونه من يوعه أم كيف يمكنه والحال هدم الحصول على هذه الحقوق ، فإن وقف في مجلس لا يفهم ماذا يقال ولا يعرف كيف يقول اذ يسمع المجلس يتكلم بلغة غير لغته وإن وافاه محضر لم يسمع منه سوى رطانة يتخللها بعض كلمات عربية مقلوبة خاؤها كافا وحاؤها هاء وعينها ألفا . . . »

والى جانب ذلك نال الأجانب بفضل الإصلاح القضائي على حق لم يكونوا يتمتعون به قبل انشاء المحاكم المختلطة ، وهو ان التشريع الذى يسرى على الأجانب لا يكون نافذا فيهم الا بموافقة الدول صاحبة الامتيازات ، فالنظام المختلط لا يقتصر على انشاء قضاء أجنبي نافذ الأحكام على الرعايا الوطنيين وعلى حكومة البلاد ، بل خول الدول الأجنبية حق التدخل في التشريع الذى يسرى على رعاياها .

وأعظم عيب في هذا النظام القضائي الجديد ، هو انه أقام القضاة مقام المشرعين ، مع ان وظيفة القضاة ليست التشريع وسن القوانين ، بل اجراء وتنفيذ القوانين التى يسنها المشرعون .

وبذلك نجد ان الإصلاح القضائي يمثل إحدى صور التدخل الأجنبي بيمينها في شئون مصر ، والواضح ان هذا الإصلاح لا يمثل العدالة الحقيقية ، بل انه يمثل أولا وقيل كل شيء رعاية المصالح

الأجنبية ، واهداز حقوق الرعايا الوطنيين فى سبيل تلك الرعاية ،
فبانشاء المحاكم المختلطة ، اخذت مصالح أصحاب رؤوس الأموال
الأجنبية تتوطد من شركات وأفراد ، فمن أسوأ نتائج تأسيس المحاكم
المختلطة فى مصر ، هو تشريع رهن الأراضى لضمان القروض ونزع
ملكيتها فى حالة عدم الدفع ، وكان التشريع الاسلامى يمنع نزع
الملكىة ، ولكن تأسيس المحاكم المختلطة أسسفر عن انتقال ملكية
مساحات كبيرة من الأراضى الى الأجانب عن طريق نزع ملكيتها
بسبب الرهن ، وبذلك كفلت المحاكم المختلطة الضمانات لحقوق
المستثمرين الأجانب .

وهكذا كانت المحاكم المختلطة ، محاكم أجنبية ، تقضى بين
الناس بلغة أجنبية وتطبق قانونا أجنبيا ، ويعود معظم نفعها على
الأجانب وأصحاب رأس المال الأجنبى .

الاحتلال والامتيازات :

وإذا كانت المحاكم المختلطة قد ضمننت للأجانب حقوقهم بل
أكثر من ذلك ، فإن انجلترا أيضا وبالذات فى بداية الاحتلال قد
أكدت للأجانب هذه الضمانات وشجعتهم على استثمار أموالهم فى
مختلف قطاعات الاقتصاد المصرى ، فمما لا شك فيه ان الاحتلال
الانجليزى لمصر كان مرفوضا من قبل بعض الدول ، لأن انجلترا
باحتلالها مصر كانت قد خرجت عما اتفق عليه فى مؤتمر الاستانة
سنة ١٨٨٢ ، وليس هذا فحسب بل تعتبر بقطعتها هذه ، قد تحدث
الدول الأوروبية الكبرى التى اجتمعت فى هذا المؤتمر لبحث المسألة
المصرية ، واتفقوا على ألا تهدف دولة منها الى الحصول على ميزات
توسعية أو تنفرد دون الأخرى بأى امتيازات تجارية لرعاياها .

ولكل هذا اشتدت وطأة الامتيازات الأجنبية على المصريين
لصالح الأجانب جميعهم فى الفترة من سنة ١٨٨٢ - ١٩٠٤ ، ويرجع

ذلك الى أن انجلترا كانت منصرفة ان مجاملة الدول الأوربية حتى لا توجس خيفة من احتلالها للبلاد ، وحتى تتمكن انجلترا أيضا ، في أولى سننى الاحتلال ، من اكتساب عطف الأجانب وتأييدهم لما وخاصة فرنسا التى كانت صاحبة أكبر نفوذ فى مصر وقتئذ .

وفى سنة ١٩٠٤ عقدت انجلترا الاتفاق الودى مع فرنسا ، وبعد هذا الاتفاق اطمأنت انجلترا لوضعها فى مصر ، ولذلك بدأت تعمل على تعديل قوانين الامتيازات الأجنبية بما يؤدى الى نقل السلطة الكاملة فى مصر الى يدها ، ولذلك انتهزت قيام الحرب العالمية الأولى وأعلنت حمايتها على مصر .

وفى الواقع ، أدت الرعاية التى أولاها الاحتلال ، وإلى جانبه الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة ، للأجانب فى مصر ، الى استفحال نفوذهم فى حياة البلاد المالية والاقتصادية فزاد عدد الشركات والبنوك التجارية الأوربية فى فترة الاحتلال على نحو ما رأينا .

سوء استعمال الامتيازات :

مما لا شك فيه ان الامتيازات التى كان يتمتع بها رعايا الدول الأجنبية فى مصر ، كانت الدافع الرئيسى لهم فى الهجرة الى مصر ، تلك الامتيازات التى فاقت فى مضمونها أى امتيازات تمتع بها الأجانب فى الولايات العثمانية الأخرى ، وكل الأجانب الذين هاجروا الى مصر فى القرن التاسع عشر ، وبالذات فى النصف الثانى منه ، رجال أعمال جاؤوا الى مصر لاستثمار أموالهم فى قطاعات الاقتصاد المصرى المختلفة ، حيث وجدوا فى مصر نسبة فائدة مرتفعة عن بلادهم ، وإلى جانب ذلك وجدوا فى مصر امتيازات لم يتمتعوا حتى بعشرها فى بلادهم ، تلك التى كانت بمثابة الصخرة التى يتحطم عليها دائما كل اجراء يتخذ ضد أى أجنبى سواء كان حقا شرعيا أو مكتسبا ،

ومن هنا أصبح رأس المال الأجنبي الفاعل في مصر يتحرك في حمى الامتيازات الأجنبية ، دون حقوق عليه أو واجبات منه ، فالامتيازات توفّر له الحماية ، وكذلك وفرت له المناج المناسب ليتضاعف ، ويحقق من وراء ذلك أكبر قدر من الربح ، دون أن يدفع أدنى مقابل كضمن لحالة الاستقرار والأمن التي كانت تسهر من أجلها أجهزة الإدارة المصرية .

وتنوعت الامتيازات التي كان يتمتع بها الأجانب في مصر ، وأول تلك الامتيازات « الامتياز القضائي » ومن المعروف ان الولاية القضائية من أهم مظاهر السيادة ، ولكن الحكومة المصرية لم تتمتع بالسيادة على القضاء في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، فخضع القضاء لقيود الامتيازات ، وهذا أدى الى تعطيل سير العدالة ، وذلك بتعدد جهات التقاضي ونتج عن ذلك ان أصبحت يد الحكومة المصرية مغلولة ، في ضبط طوائف كبيرة من المجرمين فخضع الأجانب الذين كانوا من جنسية واحدة ، لمحاكم قنصلياتهم في المواد المدنية والتجارية وفي مواد الجнг والجنايات ، ومواد الأحوال الشخصية . أما اذا كان في الخصوم وطنى وأجنبى من الدول صاحبة الامتياز فتختص المحاكم المختلطة بالفصل فيها ، وهذه المحاكم وان كانت مصرية الا أن بها أغلبية من القضاة الأجانب . وهؤلاء بالطبع لا يصدرن أحكاما تضر بمصالح الأجانب مهما بلغت درجة ادانتهم .

أما الامتياز الثاني فهو الامتياز التشريعي ، ونجد أن الامتيازات حالت بين المشرع المصرى وبين وضعه لأية لوائح أو قوانين تسرى على الأجنبى ، فالشرائع المصرية لا تنفذ على الأجانب المميزين مالم توافق عليها الدول صاحبة الامتياز وفي بعض الأحوال يكفى ان تقرر الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة ومشروعات القوانين المصرية ليتمكن سريانها على الأجانب المتمتعين بالامتيازات ، لكن حتى الجمعية

العمومية المذكورة لا تنظر في مشروع قانون أو على كل حال لا تقره إذا كان يفرض عقوبة بالحبس أكثر من أسبوع أو بغرامة أكثر من جنيه مصرى واحد ، كذلك لا تقره إذا تعرض ضراحة لفرض ضريبة على أجنبى يتمتع بالامتيازات أدت الى تقرير ضريبة غير عقارية أو مس مبدأ حرية التجارة . وقد أدى ذلك الى وجود فرص أمام رأس المال الأجنبى للعمل فيها ، وخاصة فى مجال تجارة المنوعات ، والتي منها تجارة المخدرات ، فعندما يضبط أجنبى ومصرى معا فى مكان واحد لاستعمال المواد المخدرة المنوعة والاتجار بها ، فإن المصرى يلاقى الجزاء الرادع أمام المحاكم الأهلية . وأما الأجنبى فلا يحكم عليه بأكثر من غرامة جنيه واحد أو الحبس لمدة أسبوع واحد ، ويرجع ذلك لأن القانون المصرى لا يسرى على الأجنبى كما يسرى على المصرى .

وثالث امتياز هو امتياز الحرية الشخصية ، وحرمة المسكن ، فضمنت الامتيازات للأجانب حرية الإقامة والتجول فى أنحاء الدولة العثمانية بما فيها مصر دون اخلال بحق الحكومات فى طرد من لم يكن له مورد للكسب أو كان له سلوك مناف للأداب أو ضار بالأمن العام ، ولكن هذا الحق للحكومة قيد بقيد يصعب تحقيقه ، وهو شرط موافقة القنصل ، فإذا لم يقبل عرضت المسألة على لجنة من القناصل تشكل بالاتفاق بين الحكومة المصرية والقنصل المختص ، وإلى جانب ذلك قررت الامتيازات حرمة مساكن الأجانب على السلطات المصرية فيما عدا حالات خاصة بأمر قاض أجنبى بالمحاكم المختلطة ، أو لدى تنفيذ أحكام المحاكم المختلطة وأوامرها على أيدي مأموريها - مندوب القنصلية - وقد زاد من خطورة هذا الامتياز توسع الأجانب فى تعريف المسكن ، فلم يعد هذا قاصرا على المنزل وملحقاته الذى يقيم فيه الأجنبى ، بل امتد معنى السكن حتى شمل كل مكان يستعمله الأجنبى سواء فى تجارته أو صناعته . وهذا الامتياز ، ساعد العائنين

بالأمن من الأجانب على ممارسة عملهم على مرأى من السلطات
المصرية دون أن تحرك ساكنا .

وهذا الامتياز أعاق السلطات المصرية في تنفيذ أوامر التفتيش
للكافة تجارة المستوعات (كالمخدرات) وغيرها من الجرائم ، لأن
البوليس المصري إذا ووجه فجأة بادعاء الجنسية الأجنبية لم يستطع
القيام بالتفتيش ، ثم يصبح التفتيش عقيما بعد الحصول على الاذن
من القنصلية ، وحتى في حالة الحصول على الاذن من القنصلية مقدما
يكون هناك خطر شديد من تسرب الخبر ، والتأخير في كل الأحوال
لا بد منه ، ويضاف الى ذلك ان التفتيش لا يجوز اجراؤه الا نهارا ،
ومع ان الدول قبلت النزول عن هذا الشرط فيما يتعلق بتجارة
المخدرات ، الا ان الحكومة المصرية لم تستطع الحصول على مثل هذا
التساهل فيما يتعلق بتقطير الكحول خفية وهي تجارة كانت تزداد
تفاقما ، وتسبب حالة قلق وازعاج للحكومة المصرية لتأثيرها السيء
على الصحة العامة وخزانة الدولة .

وأما رابع امتياز كان يتمتع به الأجانب في مصر فهو الامتياز
المالى الضريبي ، فكان الأجانب في حصانة من أى ضرائب يفرضها
المشرع المصري عليهم ، فليس في مقدور مصر أن تفرض عليهم شيئا
منها الا بموافقة الدول صاحبة الامتيازات عليها ، وليس من السهولة
بمكان الحصول على مثل هذه الموافقات ، لتعدد هذه الدول ، واختلاف
وجهات نظرها في كل ضريبة ، وكذلك تعذر اتفاقها جميعا على
اقرارها ، وكثيرا ما كان رفض دولة واحدة سببا في تعطيل تشريع
ضروري الى أجل غير مسمى .

على أية حال أغفى الأجانب من الضرائب وهذا الاعفاء كان
واضحا فيما عدا الرسوم الجمركية وضريبة الأرض والرسوم البلدية
في الاسكندرية - قرب أواخر القرن التاسع عشر - وهي كل

ما استثنى من الإعفاء ، فأما الرسوم الجمركية فقد نصت معاهدات الامتيازات عليها وضرورة قبولها ، وكان مقدارها يعين بالاتفاقات التجارية التى كانت تعقد بين الدولة العثمانية والدول الأوربية ، وكانت مصر تطبق القواعد التجارية السارية فى تركيا فى عصر محمد على باشا كان يحصل ضريبة ٣٪ على الواردات فى داخل ممتلكاته والا تفرض أية رسوم على حمولة السفن ولا يحصل من السفن أى نوع منها فى أثناء وجودها باحدى الموانى فى تركيا أو مصر سوى دولار واحد لقاء تذكرة أو اذن تخلص من الجمرک ، وفى الاتفاق التجارى الذى عقد بين تركيا والدول الأوربية سنة ١٨٦١ ، ادخلت تعديلات على الرسوم الجمركية ، فارتفعت رسوم الواردات الى ٨٪ بدلا من ٣٪ ، وارتفعت أيضا رسوم الصادرات الى ٨٪ بدلا من ٣٪ على ان تخفض سنويا بمقدار ١٪ حتى تصل الى ١٪ ، وفى مقابل ذلك تمهلت تركيا بأن تفرض رسوما أخرى على كل مادة دفعت عنها الرسوم الجمركية المقررة .

وفى نفس الوقت الذى كان الأجانب فيه بمنجاة من الضرائب المختلفة التى كان يتحملها الرعايا الوطنيون من عوائد شخصية ، وعوائد حرف ، وعوائد محلات تجارية وصناعية وغيرها ، تمكن الأجانب أيضا بفضل الامتيازات الأجنبية من التهرب من دفع الرسوم الجمركية فقناصل الدول الأوربية « ما فتنوا يحولون دون اقدام الحكومة المصرية على تفتيش السفن والمراكب الأجنبية الراسية خارج النهر الاسكندري أو الداخلة فيه ، وما فتنوا يمكنون رعايا دولهم من تنزيل البضائع المهربة الى البر سرا ، وتخزينها فى أى بيت من بيوت أولئك الرعايا ، ثم يندرون الحكومة المصرية بالويل والثبور اذا تجاسرت على مسها هناك ، فيغشى القطر كله بتلك البضائع المهربة ، ويبيعها مهربوها بين لمس الحكومة المحلية ونظرها ، وهى عاجزة لا تستطيع ان تبندى حراكا » .

وكما تخلص الأجانب من دفع الرسوم الجمركية الواجبة عليهم ، تملصوا أيضا من دفع الضرائب العقارية . وقد ترتب على هذا الإعفاء الضريبي الذي تمتع به رأس المال الأجنبي سواء بالطرق المشروعة وغير المشروعة ، ان أخذت رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في مصر تتزايد يوما بعد يوم أضاعافا مضاعفة ، خالصة من أعباء الضرائب المختلفة التي كان يتحملها رأس المال الوطني واضعيا مرصيا .



هكذا نجد ان رأس المال الأجنبي وجد في مصر مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر مجالات متعددة للاستثمار ، فبدأ في هجرته اليها تاركا بلاده حيث نسب الفائدة في مصر كانت مرتفعة ولا تقارن في أى حال من الأحوال بمثيلاتها في أوروبا ، وأخذت هذه الأموال تتزايد من سنة لأخرى ، خاصة بعد ان أصبحت هناك ضمانات وفرتها الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة مع مرور الأيام للدائنين . وإذا ما جاء الاحتلال البريطاني حتى وفر لرأس المال الأجنبي حماية أخرى ، ولكل هذه الحمايات التي نسجت نفسها حول رأس المال الأجنبي ، بدأ يتضاعف خاصة مع بداية العقد الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ووجهت هذه الأموال نشاطها نحو أكثر من قطاع ، وكان أقلها مساهمة في قطاع التجارة . وإذا كانت مساهمة رأس المال الأجنبي في قطاع التجارة هي أقل القطاعات الاقتصادية ، الا انه كاد يسيطر على معظم ان لم يكن كل تجارة مصر الخارجية ، وركز رأس المال الأجنبي نشاطه في قطاع التجارة ، حول شركات اعداد وتجهيز المواد الخام الى الخارج التي حكمت ظروف المجتمع الدولي على تخصيص البلاد فيه ، وبذلك لم تكن هذه الشركات ، شركات انتاج تقدم ما هو جديد للمجتمع

المصري ، بل كانت شركات تعمل لما يخدم رأس المال الأجنبي والدول الأجنبية .

ومن الجدير بالذكر أن الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة ، وفرت لرأس المال الأجنبي حماية لم يتمتع بمثلها في بلاده ، فأصبح يتحرك داخل السوق المصرية دون احساس بالغربة ، ودون أى عوائق تعرقل حركته ومسيرته ، فكان يتحرك طبق هواه وخططه التى رسمها له أصحابه ، دون ان تجرؤ الحكومة المصرية ان تملى عليه شيئا من هذا القبيل ، هذا فى نفس الوقت الذى أعفى فيه رأس المال الأجنبي العامل فى مصر فى مجال التجارة من كل الضرائب التجارية - تلك الأعباء التى أثقلت كاهل من كان يعمل فى مجال التجارة من الوطنيين - فيما عدا الرسوم الجمركية الا انه تمكن بفضل الحماية المشار اليها من التملص منها ، وازاء هذا كله لم يكن من المنتظر أن يظهر على مسرح الاستثمار التجارى فى مصر رأس مال وطنى ينافس رأس المال الأجنبي منافسة متكافئة الاطراف ، فى مجال الشركات التجارية .



الفصل الخامس

التجارة الخارجية

الصادرات المصرية

في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر كانت علاقات مصر التجارية محصورة في نطاق ضيق ، كما أن حجم تجارتها الخارجية كان صغيرا وفي عهد محمد علي باشا نمت تجارة مصر الخارجية ، وترجع هذه الزيادة الى زيادة الانتاج ، وبصفة خاصة في تنوع المحاصيل النقدية التي عمل الباشا على نشر زراعتها في البلاد ، وهي القطن والنيلة والأفيون والحرير وغيرها . وفي نفس الوقت الذي زادت فيه الصادرات التي كانت في معظمها زراعية ، زادت أيضا الواردات بسبب استيراد ما احتاجت إليه البلاد من الخارج من مهنات حديثة ومنشآت للرى وبناء السفن وغير ذلك من الإصلاحات ، فارتفعت تجارة الصادرات بين سنة ١٨٠٠ و ١٨٤٩ من ٢٨٨.٠٠٠ جنيه الى ١٦٦١.٠٠٠ جنيه مصري ، وكذلك ارتفعت

الواردات في نفس الفترة من ٢٦٩٠٠٠ جنيه مصري في سنة ١٨٠٠ الى ١٨٤٧٤٠٠٠ جنيه مصري ، في سنة ١٨٤٩ .

ومع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، بدأت تجارة مصر الخارجية في التحسن فبدأت تتزايد قيمة الصادرات ، ولكن هذا التزايد كان بطيئا - باستثناء فترة الحرب الأهلية الأمريكية ١٨٦١ - ١٨٦٥ - اذ زادت الصادرات من ٢٠٤٣٠٥٧٩ جنيها مصريا في سنة ١٨٨٠ ، ومن الملاحظ ان درجات الصادرات كانت تتقلب بدرجة كبيرة من عام لآخر ، وهذه التقلبات كانت تتبع لحد كبير التقلبات في أسعار القطن ، الذي زادت صادراته من ٣٠٠٠٠٠٠ قنطار في سنة ١٨٤٩ الى ٥٠٠٠٠٠ قنطار في سنة ١٨٨٠ ، وبذلك نجد ارتباطا طرديا بين قيمة الصادرات وأسعار القطن المصري .

أما عن فترة الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١ - ١٨٦٥) فحدث على اثرها انفجار وزيادة عظيمة في قيمة الصادرات ، فقفزت من ٣٠٤٢٢٠٩٥٩ جنيها مصريا في سنة ١٨٦١ الى ١٤٠٤١٦٦٦٦ جنيها مصريا في سنة ١٨٦٣ ، وبعد الحرب حدث هبوط كبير وصل الى ٨٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري لمدة سنوات ، ولكن رغم هذا الانخفاض فان قيمة الصادرات كانت ازيد بكثير عنها قبل سنوات الحرب . فطلت قيمة الصادرات تزيد عن ضعف قيمة الصادرات قبل الحرب الأهلية الأمريكية ، وكانت تعادل أيضا ضعف الواردات .

وبعد انتهاء الحرب الأهلية بعدة سنوات بدأت قيمة الصادرات في الارتفاع مرة ثانية ويرجع ذلك الى ارتفاع أسعار القطن ، واتساع زراعته ، ففي سنة ١٨٧٣ ، ارتفعت صادرات القطن الى ٢٠١٣٠٤٣٣ قنطارا ، بيعت بمتوسط ثمن ٢١ دولارا للقنطار ، ونتيجة لذلك حققت الصادرات في ذات السنة رقما يقرب من الرقم الذي وصلت

إليه في فترة الحرب الأهلية الأمريكية ، فبلغت قيمة الصادرات الكلية في سنة ١٨٧٣ الى ١٤٢٠٨٨٢٠٨ جنيه مصري ، وأما الفترة من ١٨٧٠ - ١٨٨٠ فكان متوسط قيمة البضائع التي تصدر سنوياً يبلغ ١٣٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري .

وبذلك ارتبطت تجارة الصادرات المصرية في الفترة ١٨٨٠ - ١٨٨٠ بالقطن ، وهذا كان نتيجة طبيعية لتغير هيكل الإنتاج في تلك الفترة ، فأصبح القطن يكون ٧٢٪ من قيمة الصادرات في نهاية تلك الفترة ، وساهمت المواد الغذائية بـ ٢٠٪ ، بينما بلغت المنسوجات ٣١٪ من قيمة الواردات والمواد الغذائية ١٥٪ .

وأما مع الاحتلال (١٨٨٢ - ١٩١٤) فقد أصبحت مصر في سياسة التخصص الاقتصادي ، تلك السياسة التي حاولت سلطات الاحتلال بلورتها بالشكل الذي أرادته في مصر ، فوجهت عنايتها نحو محصول القطن ، وعملت على أن تخصص مصر في إنتاجه ، وعلاوة على ذلك جعل من مصر سوقاً للمصنوعات البريطانية بصفة خاصة والأوربية بصفة عامة ، في ذلك الوقت الذي كانت فيه بريطانيا توجه أهدافها السياسية نحو تحقيق اتساع مجال أسواقها في البلاد الشرقية وقد ساعدتها في تحقيق أهدافها ومآزبها الحكومة المصرية في ذلك الوقت ، فرأت الحكومة أن من وظائفها التدخل في شئون المال وتعبئة جهود الناس نحو الاستثمار التجاري والاستغلال المصري الزراعي ، فإذا اتفقت الحكومة أموالاً في أي جهة من أوجه النفقات ، فإنما لخدمة الزراعة ولرفقها ، ولتقليل نفقات الإنتاج الزراعي لما فيه خير الواردات الصناعية سواء الأوربية أو الانجليزية ، وقد تأثر رجال الإدارة والأشراف الإنجليزي على مصر بمذهب التجار ، فعملوا على التدخل لما فيه زيادة الواردات البريطانية وما يقابلها قيمة الصادرات المصرية ، وقد قيدت إنجلترا الحرية

الاقتصادية التي كانت تمتنعها بما يحقق تشجيع الواردات الصناعية، وقد ساعد على ذلك ان المشرفين على الميزانية المصرية كانوا من الأجانب في ذلك الوقت، وكانوا يوجهون المصروفات نحو ما يقلل من تكاليف الانتاج الزراعي سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة فعضدوا مشروعات الري وكذلك وسائل النقل .

على كل حال ففي تلك الفترة (١٨٨٢ - ١٩١٤) كانت الزيادة في التجارة الخارجية أكثر وضوحا ، ففي بداية الفترة كانت تسير ببطء ، ثم بعد ذلك اتجهت نحو الارتفاع بسرعة جدا ، فارتفعت الصادرات من ١١ مليون جنيه مصري في الفترة ١٨٨٥ - ١٨٨٩ الى ٣١٧٠٠٠ ر. ١٩١٠ - ١٩١٤ ، وترجع كل الزيادة الى زيادة حجم وقيمة صادرات القطن ، الذي تراوحت قيمته الكلية من ٨١٪ الى ٩٣٪ من قيمة الصادرات الكلية أما صادرات السكر ، فهبطت من ٧٠٠٠ ر. ١٩٠٠ جنيه مصري الى ١٠٠٠ ر. ١٩٠٠ جنيه مصري .

وبذلك نجد أن الصادرات المصرية ، اوتبطت بدرجة كبيرة بصادرات القطن ، الذي كان يمثل السلعة الرئيسية فيها بطول الفترة المتصلة من ١٨٥٠ - ١٩١٤ ، والى جانب القطن كانت الصادرات الأخرى زراعية أيضا ، أهمها بذرة القطن ، والأرز والحبوب والبيض ، وكان القطن وبذرتة يكونان قبل الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٢ ، ٩١٪ من قيمة الصادرات ، وكانت ال ٩٪ الباقية موزعة بين السجائر والأرز والحبوب والبيض .

هذا عن الصادرات ، أما الواردات ، فكانت تسير في نفس اتجاه الصادرات ، فزادت قيمتها من ١٦٢١٣٦٨ ر. ١٨٩٠ سنة ١٨٩٠ الى ٦٥٤٩٩٣٣ ر. ١٨٨٠ سنة ١٨٨٠ . وارتفعت من ٧٩٠٠ ر. ١٨٨٩ الى ١٨٨٩ ر. ١٨٨٩ .

٢٠٠٠ر٢٥ ٢٥ جنيه مصري في سنة ١٩١٠ - ١٩١٤ ، وشملت الواردات ، الأصناف المصنوعة ، والمواد الخام من الوقود ، والمواد الغذائية ، والتي أصبحت مصر ولأول مرة تستورد كميات منها سنوياً ، وكانت قبل ذلك قلما تستورد أى مواد غذائية إلا لظروف مؤقتة كانهفاض النيل في موسم من المواسم أو تعرض أى من المحاصيل الغذائية لآصابات نتيجة لظروف طبيعية أو غير ذلك ، وحتى في مثل هذه الظروف كان الوارد من المواد الغذائية لا يصل الى الحد الذى وصل اليه الوارد من المواد الغذائية فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر بأى شكل من الأشكال ، ولكن فى ذلك الوقت جاء تخصص البلاد فى محصول القطن على حساب المحاصيل الأخرى ، ولذلك دخلت المواد الغذائية ضمن قائمة الواردات المصرية ، فبلغت قيمة الواردات المصرية من القمح ودقيق القمح عام ١٩٠٠ حوالى ٤٧٠ ألف جنيه ، وارتفعت هذه القيمة الى ٢٤٣٦ مليون جنيه عام ١٩١٣ ، وقد تسبب الوارد من القمح وحده فى زيادة رقم الوارد من المواد الغذائية بمقدار ١٧٦٦ مليون جنيه .

وهكذا نجد أن تجارة مصر الخارجية كانت فى تطور وزيادة مستمرة منذ سقوط نظام الاحتكار ، وحتى قيام الحرب العالمية الأولى ، وهذه الزيادة كانت تتقلب من سنة لأخرى ، وبالرغم من ذلك إلا أن الميزان التجارى كان فى معظم الحالات إن لم يكن كلياً فى صالح مصر ، فالصادرات فى معظم الأوقات كانت أضعاف الواردات .

وإذا كانت قيمة التجارة الخارجية قد تقلبت من سنة لأخرى ، فإن نوعية الصادرات وكذلك الواردات لم تتقلب بنفس الدرجة ، بل ظلت نوعياتها كما هى طوال الفترة موضوع الدراسة .

١ - نوعية الصادرات :

القطن :

مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، احتل القطن أول قائمة المحاصيل الزراعية في مصر وأخذت زراعته تزداد من عام لآخر ، وأصبحت صادراته منذ ذلك الوقت تشكل جزءا كبيرا من مجموع الصادرات المصرية ، ففي سنة ١٨٤٩ (عهد عباس باشا الأول) بلغت قيمة صادرات القطن من الاسكندرية ٥١٥٠٠٠ جنيه مصرى ، بما يعادل ٣١٪ من جملة الصادرات المصرية . وفي خلال عصر سعيد باشا ، بدأ اهتمام الفلاح المصرى بزراعة القطن ، وأخذ انتاجه فى التزايد ، بزيادة حقوق الفلاح فى حيازة الارض ، بصودر لائحتى الاطيان فى سنتى ١٨٥٤ و ١٨٥٨ ، وقد ترتب على ذلك زيادة فى كمية صادرات القطن ، فارتفعت قيمتها من ٣٦٤٨١٦ قنطارا فى سنة ١٨٥٠ الى ٥٩٦٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٦١ .

وتعتبر الفترة التى تمتد من ١٨٦١ حتى ١٨٦٦ ، نقطة تحول مهمة فى تاريخ انتاج القطن فى مصر ، فعندما بدأت هذه الفترة كان هناك حوالى نصف مليون قنطار من القطن ، كانت تنمو على ما يقرب من ٢٥٠٠٠٠ فدان من الأرض ، وبعد ذلك بخمس سنوات ازدادت الكمية للمحصولية اربع مرات فى الحجم ، وكذلك ازدادت المساحة المحصولية خمس مرات . ويرجع هذا التطور المفاجئ الى اندلاع الحرب الاهلية الأمريكية فى ١٢ أبريل ١٨٦١ ، وانتهائها فى ٤ أبريل ١٨٦٥ ، واستمرت بذلك اربع سنوات نقص فيها انتاج الولايات المتحدة الأمريكية من القطن نقصا كبيرا . بعد ان كان محصولها منه فى سنة ١٨٥٨ ٧٪ محصول العالم ، وإلى جانب ذلك أدى نشوب الحرب الى صعوبة تصدير أى كميات من القطن الأمريكى الى خارجها ، ولذلك حرمت صناعة النسيج فى أوروبا من جزء عظيم من امدادات

القطن الأمريكى ، الذى كانت تعتمد عليه مصانمها فى الأساس ، ولذلك أخذت هذه البلاد الصناعية فى أوروبا تبحث لنفسها عن مناطق لانتاج القطن تكون لها بديلا عن القطن الأمريكى ، وقد أعطى ذلك فرصا من الازدهار للأقطار التى كانت تنتج القطن ، بما فيها مصر ، فسرعان ما اشتد الطلب على القطن المصرى من البلاد الأوربية بصفة عامة ، وانجلترا بصفة خاصة ، مما أدى الى ارتفاع ثمنه ارتفاعا كبيرا حتى وصل متوسط ثمن القطن من القطن المصرى ٢٣ ريالاً فى سنة ١٨٦٣ و ١/٤ ٣٦ ريالاً فى ١٨٦٤ و ٤٥ ريالاً فى السنة التالية ، بعد أن كان متوسط ثمنه ١٢ ريالاً فى ١٨٦١ .

وترتب على الأرباح الكبيرة التى جناها المزارعون من وراء القطن فى سنوات الحرب الأمريكية ان امتدت زراعته الى كل مكان فى الوجه البحرى والقبلى فزادت المساحة المزروعة قطناً من ٣٧٥٠٠٠ فدان عام ١٨٦٢ الى ٧٠٠٠٠٠ فدان فى سنة ١٨٦٣ ، أى زادت المساحة المزروعة قطناً بنسبة ١٠٠٪ فى خلال سنة واحدة ، ولم تتوقف هذه الزيادة حتى نهاية الحرب ، وفى نفس الوقت الذى زادت فيه المساحة المزروعة قطناً زادت أيضاً كمية الصادرات منه ، من نصف مليون قنطار سنة ١٨٦٠ الى ٧٢١٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٦٢ ، وإلى ١٢٠٠٠٠٠ قنطار سنة ١٨٦٣ ، ثم الى ١٧٠٠٠٠٠ قنطار سنة ١٨٦٤ و ٢٠٠٠٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٦٥ .

وهكذا ترتب على زيادة أسعار القطن المصرى فى أثناء الحرب الأهلية الأمريكية ، زيادة فى مساحته المحصولية وما ترتب على ذلك من زيادة فى كميته المصدرة ، ولكن بمجرد ان وضعت هذه الحرب أوزارها فى سنة ١٨٦٥ ، كان لذلك انعكاس سلبي على أسعار القطن المصرى ، فهبطت بتوقف الطلب التدريجى عليه من قبل الدول الأوروبية ، نتيجة لمعاودة الأقطان الأمريكية غزوها الأسواق الأوروبية ،

حيث أخذت تتدفق بكميات هائلة ، عجز القطن المصرى عن الوقوف أمامها ، فأخذ يتراجع فى حجمة وأسعاده أمامها فى تلك الأسواق ، واستمر ذلك لمدة أربع سنوات بعد انتهاء الحرب الأهريكية ، هبط فى خلالها إنتاج القطن المصرى وقلت مساحته المخصصة من ٧٠٠.٠٠٠ فدان تقريباً إلى ٦٠٠.٠٠٠ فدان فى سنوات ما بعد الحرب تاوكة بذلك ما يعادل ٢٥٠.٠٠٠ فدان (ربع مليون فدان) تخصص اما لزراعة المحاصيل الأخرى ، واما تترك خالية دون زراعة أثناء الصيف . وبالرغم من هذا التراجع ، فى أسعار وصادرات القطن المصرى بعد الحرب الا أن صادراته ظلت أزيد بكثير عنها قبل سنوات الحرب سواء فى حجمها أو فى قيمتها (١) .

ومع بداية سبعينيات القرن التاسع عشر ، بدأت صادرات القطن المصرى تزداد تدريجيا فبلغ متوسط ما يصدر من القطن فى عهد اسماعيل حوالى ٤٥٪ من جملة الصادرات المصرية ، وارتفع هذا المعدل الى ٧٥٪ من جملة الصادرات المصرية فى الفترة من سنة ١٨٨٠ - ١٨٨٤ ، وإلى ٨١٪ فى سنوات ١٨٨٤ - ١٨٨٩ ، ولم تتوقف نسبة صادرات القطن من مجموع الصادرات الكلية عند هذا الحد ، بل استمرت ترتفع من سنة لأخرى حتى بلغت ٩٣٪ من جملة الصادرات المصرية فى الفترة من ١٩٠٠ - ١٩١٤ ، والجدول التالى يوضح مركز القطن فى الصادرات المصرية فى عهد الاحتلال .

(١) انظر ملحق (٥) .

متوسط امدد خمس سنوات	قيمة صادرات القطن والبذرة بالجنيه	قيمة مجموع الصادرات بالجنيه	قيمة صادرات القطن للصادرات الكليه
١٨٨٩-١٨٨٥	٨٩٠٠٠٠٠	١١٠٤٣٠٠٠	٨١٪
١٨٩٠-١٨٩٤	١٠١٩٠٠٠٠	١٢٩١٣٠٠٠	٨٠٪
١٨٨٩-١٨٨٥	١١١٠٤٠٠٠	١٣٣٠٨٠٠٠	٨٣٪
١٩٠٤-١٩٠٠	١٥٩٤٤٠٠٠	١٨٣٣٥٠٠٠	٨٧٪
١٩٠٩-١٩٠٥	٢١٩٧١٠٠٠	٢٤١٢٩٠٠٠	٩١٪
١٩١٤-١٩١٠	٢٩٤٩٨٠٠٠	٣١٦٦٦٠٠٠	٩٣٪

ومن هذا البيان يتضح لنا مدى مساهمة القطن في تجارة الصادرات المصرية ، وكذلك في الدخل القومي ، حيث انه أصبح يشكل عصب الصادرات المصرية لاعتمادها الكلي على ذلك المحصول خصوصا بعد ان اُبطل الاحتلال زراعة الدخان ، بأمر عال صدر في ٢٥ يونيو ١٨٩٠ ، بهدف تحصيل رسوم جمركية ، أكثر فائدة على الدخان المستورد تفوق بكثير العوائد التي تحصل من وراء زراعته .

وفي الواقع أن هناك عوامل ساعدت على استمرار محصول القطن في الارتفاع وكذلك استمرار صادراته في الارتفاع بعضها داخلي ، وبعضها خارجي وترجع العوامل الخارجية الى اشتداد الطلب العالمي على القطن المصري بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية ، نتيجة لتغيرات طرأت على ذلك المجتمع العالمي وهذه التغيرات تتلخص في : أولا ظهور صناعات للنسيج بالدول التي كانت تتخصص في إنتاج أكبر كميات من القطن ، ولذلك هبط صادراتها من القطن للدول الأوروبية المصنعة للنسيج وعلى رأسها بريطانيا ، فالولايات المتحدة التي خرجت موحدة من حرب الانفصال تمت صناعات النسيج المحلية

فيها ، مما زاد في كمية القطن الخام الذي تستهلكه محليا ، وقلل ذلك صادراتها من هذه السلعة ، وفي الهند لم تكف صناعة النسيج المحلية عن التقدم ، فبينما لم يكن عدد آلات النسيج هناك سوى ٣٣٢٠٠٠ في سنة ١٨٦١ ، قفز العدد الى ١٤٦٢٠٠٠ في سنة ١٨٨٠ ، فكانه قد تضاعف أربع مرات في أقل من ٢٠ سنة ، بل اننا نجد أكثر من مليوني آلة سنة ١٨٨٥ ، وأكثر من خمسة ملايين سنة ١٩٠٣ .

وثانيا : قال جانب قيام صناعة للنسيج بتلك البلاد التي كانت تمد أوروبا بالقطن كانت صناعة النسيج في أوروبا ، ما فتئت تتقدم وتعيد تنظيم نفسها في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، والجدول التالي يوضح تقدم صناعة النسيج في أوروبا .

عدد آلات النسيج في أوروبا (بالآلاف)

نسبة الزيادة %	السنوات			البلد
	١٩٠٣	١٨٩٨	١٨٧٨	
١٤٦%	٤٧٠٠٠	٤٤٩٠٠	٤١٠٠٠	بريطانيا
٣٣٥%	٨١٤٥٠	٧٦٢٥٠	٦٠٨٤٠	أوروبا كلها

ثالثا : قال جانب تقدم صناعة النسيج في أوروبا ، ظهرت في قارة آسيا بعض الدول المصنعة للنسيج ، قال جانب الهند التي كانت هذه الصناعة تظفر بها طفرات سريعة نحو التقدم ، ظهرت اليابان ، مع بداية القرن العشرين لتنضم الى جانب هذه الدول ، ولتراجع الصناعة البريطانية على مصادر المواد الخام .

وأما العوامل الداخلية فتركزت حول اهتمام السلطات منذ عصر الخديو اسماعيل وحتى الحرب العالمية الأولى ، بأمور زراعة القطن وتسويقه ، فأخذت توليها جزءا كبيرا من اهتماماتها فبدأ الاهتمام بمشروعات الري التي أهملت في عهد عباس الأول منذ عهد سعيد باشا ، ففي عهده تم تطهير ترعة المحمودية وأنشئ رياح المنوقية وعمقت بعض الترع ، وفي عهد اسماعيل كان هناك اهتمام بنظام الري الى حد ما ، فتم حفر كثير من الترع منها الابراهيمية والاسماعيلية ، وتم اصلاح ما بالقناطر الخيرية من عيوب ولكن بالرغم من كل هذه الاصلاحات الا أن نظام الري كان ولا يزال معيبا ائى أن جاء الاحتلال البريطاني فبدأ الانجليز يهتمون بنظام الري ، فقامت سلطات الاحتلال بتنظيم الري الدائم وعلى وجه الخصوص في الوجه البحرى حتى يمكن زراعة القطن بها ، وأدى ادخال نظام الري الدائم فى كل من مصر الوسطى والعليا الى زراعة محصول القطن فى هذه المناطق ونموه بها . وإلى جانب اهتمام الحكومة بمشروعات الري ، اهتمت الحكومة بجميع الأنظمة الخاصة بزراعة القطن وتنظيم تجارته ، وذلك بالاستمرار فى انشاء حلقات الاقطان وبورصة الاقطان .

وقد ترتب على ازدياد الطلب الخارجى للقطن المصرى ، وتحسن وسائل الرأى ، ان زادت المساحة المحصولية للقطن من ١٨٧٠هـ ٤٩٥ أفدنة فى ١٨٧٩ الى ١٧٢٣ر٠٩٤ فداناً فى سنة ١٩١٤ أى من ١١٥٪ من المساحة المحصولية الكلية الى ٢٢٢٪ فى نفس الفترة .

وقد ترتب على زيادة المساحة المحصولية للقطن ، زيادة فى الانتاج وكذلك فى حجم الصادرات منه ففي الفترة (١٨٨٠ - ١٨٨٩) بلغ المحصول حوالى ثلاثة ملايين قنطار ، وبلغت نسبة الثمن حوالى

١٢٢٥ دولار (Talari = ٢٠ قرشا مصرياً) ، وبلغ متوسط قيمة الصادرات من القطن حوالى ٧٥٠٠٠٠٠ جنيه مصرى ، وفى خلال عشر السنوات التالية ١٨٩٠ - ١٨٩٩ ، نلاحظ زيادة سريعة فى كمية محصول القطن ، ولذلك بلغت صادراته أكثر من الضعف فزادت من ٣٢٠٣٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٩٠ الى ٦٥١٢٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٩٩ ، وفى أثناء هذه الفترة كان هناك هبوط كبير فى أسعار القطن ، فهبطت من ١٣ دولارا فى سنة ١٨٩٠ الى ٧ دولارات فى سنة ١٨٩٧ ، وهذا الهبوط فى أسعار القطن كان له تأثير فى قيمة حجم الصادرات ، ففي سنة ١٨٩٠ صدرت مصر من القطن ٣٢٢٨٠٠٠ قنطار بلغت قيمتها ٨٢٧٢٠٠٠ جنيه مصرى . وأما فى سنة ١٨٩٨ فصدرت مصر من القطن ٥٩٩٠٠٠ قنطار ، بلغت قيمتها ٨٤٤٩٠٠٠ جنيه وبذلك نجد أن المحصول يكاد يتضاعف تقريبا ، ولكن القيمة الكلية تساوت ، ويرجع السبب الى انخفاض الأسعار سنة ١٨٩٨ ، مما أفقد الزيادة قيمتها ، ولبعض الوقت اختفى هذا الهبوط فى السعر نتيجة الحجم الكبير فى إنتاج القطن ، وفى سنة ١٨٩٩ ، سرعان ما عادت الأسعار الى الارتفاع ثانية ، فارتفعت من ١٢ دولارا فى السنوات القليلة التالية الى أكثر من ١٩ دولارا فى سنة ١٩٠٦ ، وساعد هذا الارتفاع فى أسعار القطن ، على الزيادة فى كل من الإنتاج والمساحة المحصولية ، فقفزت قيمة الصادرات الى أعلى من ١٢٣١٨٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٨٩٨ الى ٢٥٣١٠٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٠٦ ، وبذلك زاد متوسط قيمة الصادرات من القطن فى خلال عشر سنوات إلى الضعف ، وفى الواقع إن الكمية المحصولية زادت فى الفترة من سنة ١٨٩٨ الى سنة ١٩٠٦ ، ولكن الزيادة المحصولية كانت فقط بحوالى ١٢٥٪ ، فى حين أن القيمة ازدادت بنسبة ١٠٠٪ .

وعقب أزمة سنة ١٩٠٧ كان هناك هبوط مؤقت في أسعار القطن وبعد ذلك بسنتين في سنة ١٩٠٩ كان القطن مصابا بحالة أفلاس إذ أصابته الديدان ، وكذلك كان لعدم كفاية المصارف في الدلتا أثر في هبوط المحصول من ٧٥٣٥٠٠٠ قنطار في سنة ١٩٠٧ إلى ٥٠٠٠٠٠ قنطار في سنة ١٩٠٩ ، ولكن ارتفاع السعر من ١٤ إلى ٢١ دولار عوض هذا النقص في المحصول ، ولذلك كانت القيمة الكلية للصادرات مصنونة ، وفي الفترة من سنة ١٩٠٩ وحتى الحرب سنة ١٩١٤ ، لوتفتت الأسعار من حوالى ١٨ دولارا إلى ٢٠ دولارا ، ونتيجة لارتفاع الأسعار ، ازداد الإنتاج الى أكثر من ٥٠٠٠٠٠ قنطار من سنة ١٨٨٥ - ١٨٨٩ إلى ١٩١٠ - ١٩١٣ .

وهكذا نجد انه صادرات القطن ازدادت في عهد الاحتلال بل تضاعفت ، وأصبحت مصر أكثر تخصصا في هذا المحصول عنها قبل الاحتلال ، خصوصا بعد أن ألغت سلطات الاحتلال زراعة الدخان ، الذى كان يمكن باعتباره محصولا تقديا لا يقل شأننا عن القطن في أرباحه . اذ يشكل مع القطن ثنائيا مهما مفيدا للاقتصاد المصرى والتجارة المصرية لو أبيعحت زراعته من قبل سلطات الاحتلال ، ولكن حدث ان ضيقت سلطات الاحتلال الخناق على زراعة الدخان ، انطلاقا من ذلك المبدأ الذى كانت تتبناه الدول الاستعمارية في ذلك الوقت وهو تخصيص مستعمراتها فيما تحتاجه من مادة خام تخدم حركة الصناعة بها ، فعملت انجلترا في مصر جهد طاقتها لتخصيصها في انتاج القطن ، لسد حاجة المعامل الانجليزية بلانكشير من ذلك القطن ، بشن بخس ودراهم محدودات كان المنتج المصرى مضطرا الى قبولها لاختكار تلك المعامل للمحاصيل المصرية في ذلك العهد ، ولكن اللافت للنظر في ذلك الوقت ، هو ان نصيب بريطانيا من القطن المصرى تناقص قبيل الحرب العالمية الأولى ، عنه بعد الاحتلال ، ففي سنة ١٨٨٤ بلغت صادرات مصر من القطن ٣٠٧٣٥٧٠ قنطارا ،

كان حظ انجلترا منها في ذلك العام ٢٠٢٩٠٠٧ ر.أى بنسبة ٦٦٪ ، وهي نسبة كبيرة جدا توحى الينا بفكرة احتكار التجارة البريطانية للصادرات القطنية المصرية في ذلك الوقت وما قبله ، وفي سنة ١٨٨٩ نجد أن نصيب بريطانيا قل في خمس السنوات هذه الى ٦٢٪ ، فبلغت صادرات مصر من القطن في تلك السنة ٣٢٠٦٢٠٢ قنطار كان نصيب انجلترا منها ٤٣٠٤٣٠ ر.أى بفارق ٤٪ عما كان عليه في ١٨٨٤ ، وأخذت هذه النسبة في التناقص حتى عام ١٩٠٣ ، فبلغت صادرات مصر ٥٨٨٨٥٠٧ ر.أى قناطير ، كان نصيب انجلترا منها ٢٨٣٣٤٧٠ قنطارا بنسبة تقرب من ٥٠٪ أى أن نصيب انجلترا من صادرات مصر من القطن هبط من ٦٦٪ في ١٨٨٤ الى ٥٠٪ في ١٩٠٣ ثم الى ٤٣٪ سنة ١٩١٣ فبلغت صادرات مصر من القطن في سنة ١٩١٣ حوالى ٦٩٧٢٨٦ قنطارا ، بلغ نصيب انجلترا منها ٢٩٩٦٤٠٤ قناطير بنسبة ٤٣٪ .

ويرجع هذا التناقص في حصة بريطانيا من القطن المصرى مع بداية الاحتلال وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ، الى أسباب مختلفة ، فبريطانيا كانت من أول الدول التي نادى بالآخذ بمبدأ الحرية الاقتصادية ، ومبدأ تقسيم العمل الدولى ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى كان احتلال انجلترا مصر رغم أنف الدول جميعا ، وخلافا لما اتفق عليه الجميع في مؤتمر الاستانة ، ولذلك أرادت في خلال سنوات الاحتلال ألا تأتى أمورا من شأنها إثارة مخاوف الدول الأجنبية وتحريك المسألة المصرية ، فبجهد ان احتلت انجلترا مصر لم تحاول ان تجعل منها مستعمرة بريطانية تحتكر مواردها الخام احتكارا مطلقا ، أو تجعل منها سوقا متخصصة في استهلاك منتجاتها خاصة ان انجلترا كانت تتمتع بنفوذ سياسى في مصر يمكنها من ذلك ، بل جعلت بريطانيا من مصر سوقا مفتوحة أمام غيرها من الدول الأوروبية التي تقدمت بها صناعة النسيج وأصبحت في حاجة الى

القطن المصرى ، خاصة بعد ان ظهرت صناعة للنسيج بالدول التى كانت تنتج القطن وتصدره - أمريكا - الهند - وقل صادراتها منه ، والى جانب ذلك ظهرت باليابان صناعة للنسيج مع بداية القرن العشرين وكان انتاجها يطرط طفرات سريعة نحو التقدم .

وبذلك نجد ان انجلترا جعلت من مصر سوقا مفتوحة ، هذا فى نفس الوقت الذى تقدمت فيه صناعة النسيج فى العالم ، تلك التى لا تقل شأنا عن الصناعة الانجليزية ، وأخذت تنافسها وتزاحمها تلك المزاحمة والمنافسة التى كانت فى غير صالح انجلترا على أسواق توريد القطن الخام وأسواق تصريف المنسوجات المصنوعة .

والى جانب ذلك كانت هناك مناطق متعددة الى جانب مصر تعد مصادر امداد مهمة لانجلترا من المواد الخام من القطن ، فاذا كانت انجلترا تستورد نصف القطن المصرى ، وكل بذرتة تقريبا ، فكل ما تستورده من القطن المصرى لا يزيد عن سدس ما تستورده من سائر الجهات فى العقد الأول من القرن العشرين ، وكان الوارد اليها من القطن سنويا كما نرى فى هذا البيان :

قنطار	١٤٢٤٠٠٠	من أمريكا
قنطار	٣١٤٤٠٠٠	من مصر
قنطار	٦١٩٠٠٠	من الهند
قنطار	٣١٥٠٠٠	من البرازيل
قنطار	٨٦٠٠٠	من بيرو
قنطار	٢٢٠٠٠	من شيل
قنطار	١١٠٠٠	من تركيا
قنطار	٥٠٠٠٠	من سائر البلدان
	<u>١٨٤٨٧٠٠٠</u>	الجملة

وهكذا نجد أن بريطانيا كانت لها مصادر متعددة تمدها بالقطن ، ولذلك لم تتردد في أن تترك للدول الأوروبية التي أخذت تتكالب على القطن المصري جزءا منه موضوعة ذلك من مصساردها الأخرى .

البورصات ودورها في تجارة القطن :

لا يمكن لباحث أن يدرس صادرات القطن في مصر ، دون أن يتعرض للحديث عن البورصات أو يغفل هذا الدور الذي لعبته في تصدير القطن وتجارته ، خاصة ان تلك المؤسسات ارتبط وجودها بتصدير القطن وتضخم صادراته ، فقبل ان يسك القطن بزمان معظم الصادرات المصرية ، لم تكن نسمع عن شيء يسمى البورصة ، وبعد ان أصبح للقطن الدور الأساسي في الصادرات المصرية ، اقيمت تلك المؤسسات أو تلك الأسواق المنظمة ، لخدمة تجارة القطن ، وكذلك الحاصلات الأخرى .

ولاهمية البورصات في تجارة القطن سوف أتناولها في دراسة متواضعة من جانبي ، وحتى يكتمل ببيان الحديث عن الصادرات المصرية بصفة عامة ، وصادرات القطن بصفة خاصة .

شهدت مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، قيام سوق منظمة لتنظيم حركة تجارة القطن ، عرفت باسم البورصة (*) ، وهي اجتماع يعقد في مكان معين وفي مواعيد معينة دورية بين

(*) الأصل في كلمة بورصة ، هو أنه في القرن السادس عشر كان يجتمع تجار مدينة بريج Bruges ببلجيكا في قصر أحد الأغنياء من تجارها وكان يدعى « فان دن بورص Vanden Borse » ومن ثم أطلق هذا الاسم على الأماكن التي تعقد فيها عمليات البورصة . سامي وهبي : البورصات ، مطبعة كوستانتينوس القاهرة ١٩٤٩ ، ص ٢ .

متعاملين بالبيع والشراء في أوراق مالية أو حاصلات زراعية أو منتجات صناعية وتطلق كلمة « بورصة » أيضا على المكان الذي يعقد فيه هذا الاجتماع أو مجموع العمليات التي يتم انشاؤه .

ولم يكن لمصر عهد بهذه الأسواق المنظمة من قبل ، وظل هذا النوع من الأسواق المنظمة غير معروف في مصر حتى بداية العقد الثاني من النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، حيث ترتب على نشوب الحرب الأهلية الأمريكية ، ازدياد في محصول القطن المصري ، وأخذت أسعاره في التقلب لعدم وجود سوق ترسم الخط الذي تسير عليه حركة القطن التجارية ، وأصبحت الحاجة تستدعي انشاء سوق للعمليات الآجلة (كنفترات) فأنشئت بورصة لهذا الغرض في الاسكندرية سنة ١٨٦٦ كانت الأولى من نوعها في العالم .

فتعتبر بورصة العقود بالاسكندرية من أقدم أسواق العالم المشتغلة بالتعامل في القطن وبذرت على أساس العقود التي تنفذ شروطها في آجال مستقبلية ، فبعدها أنشئت سوق نيويورك سنة ١٨٧٠ وليغربول سنة ١٨٧٣ ثم نيو أورليانز سنة ١٨٨٠ ، وغير هذه البورصات توجد بورصات الهافر وبومباي وبريمن وهل وهذه الأخيرة خاصة بالتعامل في بذرة القطن فقط .

ولم يعتر انشاء هذه السوق أية صعوبة قانونية بسبب عدم تحریم هذا النوع من التجارة (المضاربة) بخلاف ما كان يلاقيه انشاء مثل هذه الأسواق في بعض الممالك من صعوبات جمة حيث كان يحرم التعامل لأجل اعتباره ضربا من ضروب المقامرة الا أنه في مصر كون جماعة من السماسرة المشتغلين بالقطن سوقا للبضاعة الآجلة في الاسكندرية للتعامل في القطن وظلت هذه الجماعة تعمل مؤتلفة فترة من الوقت ، ولكن سرعان ما دب الخلاف بينها فانقسموا على أنفسهم وانشق جزء منهم عن الآخر ، وأنشأوا لأنفسهم بورصة

أخرى في المكان الذي كانت تشغله شركة كوك بشارع فؤاد الأول ،
وبذلك ظل التعامل في القطن يجري في سوقين حتى سنة ١٨٨٦
حيث اندمج الفريقان مع بعضهما وأنشأ سوقا واحدة للتعامل في
القطن وضعت لها القوانين واتخذ لها مكان بشارع البورصة
الجديدة ، ولما اتسع نطاق عملها وزاد عدد المشتغلين في السوق
اتخذت لنفسها مكانا أوسع في دار البلدية بميدان محمد علي وقد
وقع الاختيار على هذه الدار نظرا لوقوعها وسط السوق المالية حيث
توجد المصارف والبيوتات المالية .

وقد ظلت بورصة العقود بعيدة عن الرقابة الحكومية كما ظلت
لوائحها وقوانينها توضع بمعرفة لجنة البورصة حتى سنة ١٩٠٩
حين تدخلت الحكومة في أمرها نظرا لما رأته من عظم شأن الحصول
المتعامل عليه ولما للبورصة من الأهمية والأثر الواضح في مجرى
الحياة الاقتصادية للدولة مضى ففي ٨ نوفمبر ١٩٠٩ أصدرت
الحكومة قانونا لتنظيم أعمال البورصة اتبع نظاما يقترب الى حد
كبير من النظام الفرنسي . فقد اعترف القانون بجعل السمسرة حرفة
مباحة ، وتحمل السمسار لكل عملية يتدخل فيها فهو مسئول
عن الوفاء بالعمليات التي لا يذكر فيها عميلة (مادة ٦٦) وهو كذلك
مسئول عن امضاء البائع في حالة بيعها عن يده (مادة ٦٧) وكذلك
كلف القانون السمسرة بحفظ العينات التي يبيعون بمقتضاها حتى
وقت التسليم ، وكذلك فرض القانون على السمسرة تدوين عملياتهم
أولا بأول يوميا في دفاترهم دون أي شطب أو تغيير في كتابة أسماء
المتعاقدين ، وتاريخ العمل ووقت تسليم البضاعة ومقدارها ونوعها
وئمنها (مواد ٦٨ - ٧٠) ونصت المادة ٧١ من القانون التجاري
على انه لا يسوغ فتح أي بورصة للتجارة بدون تصريح من الحكومة ،
وكل بورصة تفتح بغير هذا التصريح تقفل بالطرق الادارية ، ويجب
ان يكون في كل بورصة لجنة تناط بها الادارة . ومأمور أو مأمورون
من قبل الحكومة لمراقبة تنفيذ اللوائح ، وكذلك حد القانون من

أعمال السماسرة بحيث لا يجوز للسمسار أن يقوم مقام أحد المتعاقدين في العمل العقود بمعرفته الا بتصريح خاص يعطى اليه بالكتابة وقت استلام الأمر ، واذا ثبت ان سمسارا قام مقام أحد المتعاقدين بدون تصريح مستكمل الشروط من عميله فلهذا الأخير الخيار في طلب فسخ الصفقة أو تنفيذها (مادة ٧٤) ، وبذلك أصبحت بورصة العقود الآجلة تحت الاشراف الحكومى .

ولما كان موسم تحصيل القطن يتم مرة واحدة كل عام ، ويستهلك على مدار السنة كلها ، فبورصة العقود تمكن المشتري من الشروع فى مزاولة الشراء قبل حلول الموسم ، وفى توزيع مشترياته على جميع أشهر السنة ، كما انها تمكن البائع من جعل يبيعه أقساطا مقسمة على جميع أشهر السنة ، فمن ذلك يتضح التوازن المرغوب فيه وتمنع نتائج هجوم البائعين بحاصلاتهم على السوق دفعة واحدة ، ولا يستطيع التاجر شراؤها الا اذا باع عقودا تبلغ قيمتها كثيرا حتى يشتري أكثر من حاجته الحاضرة ، وكان ذلك فى صالح البائع والمشتري على السواء فان دفع البائعين للأقطان مرة واحدة الى السوق يؤدى بالطبع الى انخفاض فى ثمنها ، وذلك طبقا لنظرية العرض والطلب ، وكذلك فان المشتري فى هذه الحالة سوف يحاول التخلص من العقود التى لديه بأسعار رخيصة لشراء الأقطان بدلا منها وهو فى هذه الحالة قد لا يحقق أى ربح . وبذلك تكون بورصة العقود الآجلة هى الميزان الذى يحفظ توازن حركة القطن التجارية فى الأسواق المصرية ، ولا يقتصر هذا التوازن على الداخل بل انه يمتد الى الخارج ، فيحفظ التناسب فى الأسواق العالمية ويتحقق هذا التناسب عندما يكون هناك فارق كبير بين سعر القطن المصرى فى الداخل والخارج ، فيبيع التجار أقطانهم فى الأسواق الخارجية ذات السعر المرتفع ويشترون بدلا منها من الداخل بالسعر المنخفض .

بورصة مينا البصل :

وهي سوق للبضاعة الحاضرة بالاسكندرية تأسست في سنة ١٨٧٢ نتيجة للزيادة العظيمة في حجم وقيمة التجارة الخارجية وبخاصة زيادة صادرات القطن . ويباع فيها القطن المحلوج المكبوس في بالات ولا يباع فيها القطن الزهر مطلقا . وكانت هذه البورصة « ملك للنائفة السنية وهي معسلة لأشغال التجارة من قطن وقمح وما أشبه ذلك » وتقع هذه البورصة عند مصب ترعة المحمودية بالقرب من شاطئ البحر الأبيض المتوسط ، ومن الأرصفة الجمركية وعند نهاية سكة حديد القبارى ، وفي وسط الشون والمخازن والمكابس الكبرى وكل ذلك قد ساعدها أكبر مساعدة على تادية وظيفتها كنسوق للبضاعة الحاضرة . وفي سنة ١٨٨٣ كون كبار تجار المصادر وممثلو المصارف التجارية بالاسكندرية شركة تدعى « شركة المحاصيل العمومية » بفرض السيطرة والاشراف على سوق البضاعة الحاضرة ، وذلك بوضع النظم للمعاملات في هذه السوق سواء آكانت لعمليات البضاعة الحاضرة أم للعمليات الناتجة عن بورصة العقود (تسليم واستلام اخطارات التسليم) (*) ، كما كان من أغراضها أيضا تنظيم تصدير الحاصلات المصرية الرئيسية كالقطن والبذرة والفلال والبصل ، وفي نفس الوقت تأسست « شركة مينا البصل » وأقامت البناء المعروف بهذا الاسم واستغلته بطريق الإيجار لأعضاء شركة المحاصيل العمومية ولغيرهم من التجار ، ويدخل هذا البناء مكاتب تجار الصادرات وهم فريق المستزين ومكاتب المصارف وهم فريق البائعين .

(*) عبارة عن اشعار يرسله سمسار البائع الى سمسار المشتري يخبره

فيه بأنه موجود لديه وتحت تصرفه كمية معينة من البضاعة في مخزن - شون او غير ذلك .

وكان ببورصة ميناء البصل مخازن خاصة للتجارة ولشركة التصدير والبنوك ، وكانت كل شحنة لها حدودها الخاصة والتي يُلغى حولها سور ، وكل شحنة من هذه الشحون كان يجب ان يكون مؤمنا عليها عند شركات التأمين وفي حالة حدوث أى ضرر بها كالحريق مثلا تدفع لها شركة التأمين تعويضا بعد معاينة الحادث بواسطة مندوبين من طرفها ، وهذا ما حدث لشحنة الفخوجة بنتو التي كانت لحساب البنك الشرقى الالمانى .

ولعبت البنوك دورا عظيما في حركة ميناء البصل التجارية ، خاصة في تجارة القطن وتمويل محصوله ، فقد كانت تقرض عملاءها من المزارعين والتجار وتفتح لهم الاعتمادات بضمائم أقساطهم ، ثم تودع هذه الأقطان لديها بشونها في الاسكندرية ، وتجري بيعها لحساب عملائها ، وبذلك فالبنوك تمثل الممول والوكيل بالعمولة في نفس الوقت ، وتمطى المصارف في هذه الحالة لعملائها حوالى ٧٠٪ من قيمة أقساطهم وتحفظ بالباقي تحت يدها تأمينا (Marge) لمقابلة ما قد يحدث من هبوط في الأسعار على ان يعاد هذا التأمين الى النسبة المتفق عليها كلما نقصت الأسعار ويكون ذلك إما بإيداع أقطان تساوى قيمة الفرق وإما بدفع قيمة هذا الفرق نقدا الى المصرف .

وأما عن طريقة تصريف البنوك للأقطان فكان البنك عند استلام الأقطان من العملاء ، يقوم بفرزها بواسطة فرازية الخصوصيين الذين يقومون بأخذ كمية من كل نوع ويتم وضع علامة بضمرة اللوتو وعدد الجالات ، وتقيّد هذه اللوات في دفتر خاص ثم يرسل القطن الى شحنة البيع بفاء على اذن خاص ، بعد ذلك

يرسل البنك فرازه الى نفس بالات القطن لكي يعين رتبة العطن وقد تكون رتبة الفراز غالبا مخالفة لرتبة المحلج ، غير انهما كانتا توضعان بجوار بعضهما للاستئناس بهما في تعيين الثمن ، وكل بنك في البورصة كان يضع لوحة لكتابة الأنواع التي يبيعها أو يشتريها لحساب عملائه ، فاذا ما جاء المشتري من تجار الصادر ، وجد العينة ، وإلى جانب ذلك يرسل رسول آخر لاحتضار عينة عامة من نفس البضاعة المخزونة بالشون بناء على اذن خاص صادر من فرع البنك في بورصة مينا البصل الى تلك الشونة ، واذا تم الاتفاق بعد ذلك يأخذ المشتري اذنا يسمى اذن معاينة ونيشان ويذهب الى الشونة المخزون بها القطن المطلوب ، ويأخذ نموذجا أو شيشنلى من عدد من البالات ، فاذا وافقه القطن عمل نيشان ، غير أنه يلاحظ أن المشتري كان يحتفظ لنفسه بحق القبول أو رفض البضاعة بعد معاينتها .

وكان بمصر عديد من بيوت التصدير التي كانت لها مكاتبها وشونها ببورصة مينا البصل ، مثل بيل وكارفر وفينى وخوريمى وبناكى ورينهات الذين أصسبحوا من أصحاب الملايين من وراء تصدير القطن المصرى الى الخارج ، وكان كل بيت من هذه البيوت يعلن على أبواب البورصة صباح كل يوم جدولا يبين فيه أنواع القطن ومقاديره ويدون سماسة البنوك هذه الطلبات ويعرضون أقطان عملائهم التى أودعت شونهم لحسابهم ، وكانت تحدد درجات القطن بمعرفة فراز المشتري وكثيرا ما تقوم خلافات بين البائعين والمشتريين حول رتبة القطن ، تقوم بتسويتها لجنة القطن ، وكان القطن الذى يشتري لا يؤزن فى مينا البصل الا بمعرفة الوزانين الرسميين المحلفين الذين يتقاضون رسوما على عملهم ، وبعد ظهر اليوم الذى يتم فيه البيع ينقل القطن المباع من مخازن البنك الى

مخازن بيوت التصدير ومنها الى المكابس (*) ، التي تهين الأقطان للتصدير بإعادة كبسه بمكابس خاصة ذات ضغط أعلى من مكابس الريف وذلك لكي لا تشغل حيزا كبيرا من البواخر .

وغير القطن وبذرتة كانت تجرى في بورصة ميناء البصل عمليات بيع الغلال وغيرها من الحاصلات الأخرى التي كانت تصدر والتي تتحمل فترة تخزين ويراعى فيها الجودة ومدى الصلاحية لتحمل مدة السفر ، ففي سنة ١٩٠٧ أراجأت البورصة تصدير البصل الأخضر غير الناضج لعدم صلاحيته للتصدير خوفا من تعفنه وناشدت البورصة المزارعين أن يبقوه في الأرض فترة كي يتم نموه .

وكانت يسوق ميناء البصل لوحة يكتب عليها يوميا البضائع التي تتداول في البورصة وحجمها ونوعيتها وأسعارها ، هذا الى جانب حالة السوق ، وهذه اللوحة كانت تختلف الأسعار عليها من يوم لآخر ، بل اننا نجد ان الأسعار في اليوم الواحد كانت تختلف بين نوعية المحصول في مديرية ومديرية أخرى حتى وان كان من نفس مرتبته ، فأسعار القطن العفيفي مثلا الذي تنتجه منطقة كفر الزيات كان له سعر يختلف عن القطن العفيفي الذي تنتجه المنصورة في نفس اليوم داخل البورصة وهذا أيضا كان ينطبق على الغلال . ففي يوم ٨ أكتوبر سنة ١٨٧٩ كانت أسعار القطن الدارجة بالبورصة كالآتي :

(*) لا تجرى عمليات الكبس الا بعد تنظيف القطن تماما وتعرف عملية التنظيف هذه باسم الفرغة . ثم يكبس القطن في بالات زنة كل منها سبعة قنابير ، وبذا يصير القطن معدا للتصدير الى المازل الاجنبية في الخارج . محمد فهمي لهيطة : تاريخ نژاد الأول الاقتصادي ، هامش ص ٢٧٢ .

السعر		المنطقة
من	الى	
١٢ ١/٢	١٢	الزقازيق
١٣ ١/٢	١٣ ١/٢	طنطا
١٤	١٣ ١/٢	كفر الزيات
١٣ ١/٢	١٢ ١/٢	دمهور
١٤ ١/٢	١٣ ١/٢	المنصورة
١٣ ١/٢	١٢ ١/٢	بنها
١٣ ١/٢	١٣ ١/٢	الحلة الكبرى
١٤ ١/٢	١٣ ١/٢	مجلة ابو على
١٢ ١/٢	١٣ ١/٢	منوف
	١٣	المنصورة ابيض
١٢ ٧/٨	١٣ ١/٢	زفتى

وكانت هناك الفاظ تطلق على حالة السوق كان يقال ان القطن « لا تزال سوقه متمسكة وقابلة للتحسن » ، وكذلك يقال ان القطن « في ليفربول ٦ ١/٢ في الأمريكاني المستقبل أما هنا فلا تزال سوقيه ضعيفة ومائلة الى النزول » ، وكذلك يقال ان حالة السوق هادئة . وغير ذلك كانت هناك الفاظ أخرى ، وكل هذه الالفاظ كانت لها مدلولاتها ، فعندما يقال ان السوق متمسكة فهذا معناه ان أسعار اليوم قريبة من أسعار أمس رغم وجود عوامل نزولية ، أما السوق ثابتة ، فهذا يعنى انها قوية وهذا فى حالة التمسك مع الارتفاع فى الأسعار رغم عوامل النزول وأما هادئة فيطلق على السوق عندما تكون العمليات قليلة ، وكذلك لفظ ضعيفة ، فيستخدم عند ميل الأسعار الى الهبوط مع قلة العمليات وكذلك لفظ السوق مضطربة ، فيستخدم عندما تنقلب الأسعار بشدة هبوطا أو ارتفاعا ، وأما لفظ السوق متناقلة ، فيطلق على السوق عندما تحدث مشتريات تجارية

لم تعزز بمشتريات المضاربة ، وأما لفظ السوق نشطة فيستخدم أيضا إذا كانت العمليات كثيرة والأسعار في صعود .

وكان للبورصة موعد اقفال يومي حدد بالساعة الواحدة من بعد ظهر كل يوم وكان هناك سعر يسمى سعر الاقفال ، وهو سعر آخر عملية بيع في ذات اليوم ، ويعتمد على هذا السعر عند الفتح في اليوم التالي ، وبعد الفتح كانت الأسعار تتعرض لتقلبات كل لحظة ، ويرجع لظروف العرض والطلب . وفي أكتوبر سنة ١٩١٠ قرر قومسيون لجنة سماسرة البورصة اعتماد اقفالين للبورصة أحدهما يكون من الساعة الواحدة بعد الظهر من كل يوم والثاني يكون الساعة الواحدة والربع من بعد الظهر ، وان يكون الأول هو المعول عليه في المعاملات الا اذا اشترط المتعاقد أن يكون هناك تعديل على الاقفال الثاني ، ومنذ ٢٥ أكتوبر ١٩١٠ اعتمد القومسيون على أن تعمل البورصة فترة مسائية كل يوم بعد الظهر من الساعة الخامسة والربع حتى السادسة والربع . ويبدو أن فترة العمل المسائية للبورصة لم تكن تستمر طوال السنة ، بل انها كانت تمتد حتى ينتهي موسم القطن ثم يقتصر العمل بعد ذلك على الفترة الصباحية .

ومنذ انشاء البورصة في مصر وحتى قيام الحرب العالمية الأولى كان هناك ارتباط وثيق بينها وبين البورصات الخارجية ، ويرجع ذلك لتحسن طرق المواصلات السلكية واللاسلكية فهذا أدى إلى تناقل الأخبار بين كل البورصات في لمح البصر ، خاصة أن تلك البورصات كانت تعمل في نوعية انتاج واحدة تخضع لتأثيرات السوق العالمية ، على كل حال ، كان لبيوت التصدير في مصر عملاء في مناطق الغزل في الخارج ، وهؤلاء كانوا دائما يعطونهم تقريرا مفصلا شسبة يومي عن أسعار القطن وحركته ، وبالأذات القطن الأمريكي وحجمه في السوق ، ويرجع ذلك الى أن القطن الأمريكي

يمثل أكبر انتاج في العالم في ذلك الوقت ، مما جعل له تأثيره على السوق بدرجة كبيرة ومن هنا يتضح لنا مدى تأثير القطن المصري بالقطن الأمريكي وكذلك السوق العالمية ، فاذا هبطت أسعار القطن أو انتعشت في بورصة من البورصات الخارجية كان لذلك تأثيره على البورصة المصرية ، وبلغ هذا التأثير الى الحد الذي كان يستدعى توقف فتحها للعمل على مدى نشاط وعمل البورصات الخارجية « ففي صباح ١٥ مايو سنة ١٩٠٨ تأثرت بورصة مينا البصل في فتحها بالخارج فنزلت حوالى $\frac{1}{4}$ تسليم مايو لأن بورصة نيويورك أقفلت بنزول ٢٦ بنطا في الأول ، و ٨ بنوط في الثاني ، وخلفتها بورصة نيو أورليانز ، فصعدت ثلاثة بنوط في الأول ونزلت بنطين في الشهر الثاني ، أما ليفربول التي ربحت ١٥ مايو ١٩٠٨ ، ١٧ بنطا في الأول ، و ١١ بنطا في الثاني فانها خسرت ١٦ مايو ١٩٠٨ في فتوحها عشرة بنوط . وكذلك في ١٢ يناير ١٩٠٦ وصل تلغراف من ليفربول بتحسين في أسعار القطن ، فتحسنت الأسعار في الاسكندرية » .

وبهذا يتضح لنا مدى الارتباط الوثيق بين سوق القطن في مصر وأسواقه العالمية ، فهي تدب وتموج بالحركة بحركته ، وتشل عن حركته بتوقف حركة السوق العالمية ، وقد ساعد على ذلك تحسن طرق المواصلات وسهولتها من ناحية ووجود لوحة رسمية بالبورصة تكتب عليها أخبار البورصات الأخرى مثل ليفربول وغيرها من ناحية أخرى .

ومن الجدير بالذكر ان كل الأعمال التي كانت تجري بداخل بورصة الاقطان بالاسكندرية كانت بيد الأجانب أما الوطنيون فكانوا يقيون عن الساحة تماما ، وقد أجاب بذلك التجار الوطنيون بمينا

البصل على سؤال المسيوبوليه (*) أستاذ الاقتصاد السياسى فى مدرسة الحقوق بمدينة تولوز بقولهم « ليس من الوطنيين من يصدر بضائمه الى الخارج غير واحد » ، وان تجارتهم قائمة على تقديم أموالهم لتجار الريف بها يتجرون وبها يرابون ، وبها يرهقون الفلاحين المساكين كل هذا مقابل عمولة يأخذونها منهم حين يرسلون بضائعهم اليهم وتلك تجارة أخذت البنوك الأجنبية تنافسهم فيها وتزاحمهم عليها ، بل أخذت تزاحم حتى تاجر الريف فى ارهاقه الفلاحين وتكبييلهم بأغلال من حديد • وخرج الأستاذ وهو يأسف وقال : ان تجارتكم ليست وطنية ، وان من تسمونهم منكم تجارا ليسوا الا سماسرة ، وينتقل بنا المسيو بوليه الى وصف لسوق عينا البصل نفسها ومنها يتضح حجم المشاركة الوطنية فى هذه السوق وكذا حجم مشاركتها فى تجارة الصادر ، فتشير الأهالى وصفا لزيارته هذه فتقول : (استصحب « مسيو بوليه » معه من القاهرة محاميا وطنيا كبيرا لأنه حسب انه مقبل على تجار وطنيين قد يتعذر عليه ان يتفاهم معهم • وبعد أن دخلا البورصة والمحامى الوطنى مقدم الى الامام طان انه قادم على خلان واخوان وزميله الأجنبى سائر خلفه معتقده انه غريب مسترشد لمُرشد ومؤتم بامام ، فلم يتجاوز العتبة حتى انعكست الآية وصار الوطنى غريبا والغريب هو صاحب الدار ، هذا ما حدث ، فان الزائرين الكريمين ما اتجها شرقا أو غربا شمالا أو جنوبا الا رأيا المكاتب تتلوها المكاتب والبنوك تجاور البنوك وكلها الا واحد أو اثنان منها يديرها النزلاء (الأجانب) رأيا المصرى عافى الأثر الا فى ساحة البورصة حيث لا تميز بين التاجر الوطنى

(*) جاء مسيو بوليه ليدرس الاقتصاد السياسى بمدرسة الحقوق الخديوية

وآراد الذهاب الى بورصة عينا البصل فى زيارة للاستعانة بما يراه فيها من طرق البيع والشراء والتصدير ، على اتمام كتاب شرع فى تأليفه فى تجارة مصر
الوطنية • الأقالى : ١٢ مايو ١٩١٢ •

وبين الحمال والكيال ٠٠٠ فأخذ الأستاذ الأجنبي يخرج ويدخل والمحامي الوطني يسير بجانبه وكأنه أجنبي وسط قوم غرباء ،

والى جانب خلو البورصة من المشاركة الوطنية الفعالة ، كانت شركة المحاصيل العمومية ، مؤلفة من أعضاء كلهم أجنبى لأنهم كانوا اما من رجال التصدير واما من رجال البنوك وكلاهما كانا بيد الأجانب .

وبالرغم من الدور الذى لعبته شركة المحاصيل العمومية فى تصدير القطن المصرى وتحديد أسعاره ، الا انها كانت تقمة على الأهالى ، وكذلك على الاقتصاد المصرى فبالنسبة للأهالى نجد أن الفلاحين كانوا يبيعون معظم أقطانهم الى آجل ، وفى خلال هذا الأجل يقطعون السعر بحسب أسعار العقود « وكانت سوق الكنتراطات خاضعة لتجار الصادرات الذين هم أنفسهم أو على الأقل زملاء لهم يديرون شركة المحاصيل ، فهم بذلك يستطيعون حين يريدون التأثير عليها وانزال أسعارها ، وقد أوضح المسيو بوليه أستاذ الاقتصاد السياسى فى مدرسة الحقوق بمدينة تولوز ان الخطر لم يقتصر على هؤلاء المزارعين فحسب ، بل شمل محصول القطن كله ، وذلك ان شركة المحاصيل العمومية مؤلفه من تجار الصادرات وهى ذات تأثير كبير على البورصة الخديوية بسبب انها هى وحدها المختصة بترتيب درجات القطن وقت حلول أجل التسليم والاستلام ، ودرجات القطن ليست خاضعة لقاعدة علمية فتجار الصادرات اذن يرتبون الدرجات كما يشاءون ويرفضون استلام ما يراد تسليمه اياه من القطن ولو كان من أعلى مراتبه وأحسن أنواعه ٠٠٠ اذ يجار الصادرات هم الذين يشترون كل محصول مصر من القطن فهم المشترون وهم الذين يحددون الأسعار كما يشاءون) .

ومن الجدير بالذكر أن المضاربة في البورصات في مصر ضعفت بإنشاء شركة المحاصيل العمومية فاحتكارها تجارة القطن بالطريقة السالفة الذكر ، أعجز المضاربين وأصبح لا يوجد هناك فائض لهم من القطن يضاربون عليه ، وإلى جانب ذلك فتجار الصادر كانوا يأخذون القطن الحاضر بأسعار رخيصة ثم هم فوق ذلك كانوا يضاربون على النزول من أجل الربح ، وإلى جانب ذلك كان لخضوع القطن المصرى للقطن الأمريكى رغم تفرد نوعه وعدم وجود مزاحم له من أقطان البلدان الأخرى ، أثر في غياب عمليات المضاربة في البورصات ، ولعل سبب ذلك راجع الى أن القطن المصرى لا يستهلك منه شيء في الداخل حتى يكون مستقلا بعض الشيء عن الأسواق الأجنبية وحتى يستطيع المضارب أن يبنى رأيا على أحوال مقطوعته الداخلية ، بل هو يصدر برمته الى المفازل الأوروبية فيضطر المضارب وليست لديه معلومات غير التي تأتيه من الخارج ان يخضع ويتأثر بالمؤثرات الخارجية وربما بلغ منه الخضوع والتأثر الى حد انه اذا نزلت بورصة نيويورك عشرين بنطا أسرع فصفى مراكزه بخسارة ريال أو أكثر خوفا من أن تزداد الأسعار نزولا وإلى جانب ذلك أيضا كان من أسباب ضعف المضاربة ، قلة الأموال التي يمتلكها المضارب فكل الأموال التي كانت في مصر أجنبية تمتلكها اما فروع البنوك الأوروبية ، أو أموال تأتي من الخارج بواسطة جماعة من رجال البنوك ، فهي في الحالتين أجنبية معرضة في كل لحظة للمؤثرات الخارجية والذين يتولون أمرها في مصر ليس فيهم من الغيرة والشجاعة على مصلحة القطن المصرى ، والاقتصاد المصرى ما يدفعهم الى تمضيد المضاربين ، ونتج عن ضعف المضاربة ، عجز سوق العقود عن حفظ الأسعار متناسبة مع أسعار البضاعة الحاضرة وتصرفها لمحاربة أصحاب المفازل الأوروبية الذين يعرفون فيها هذا الضعف هذا من ناحية ومن ناحية أخرى عجز سوق الكنتراطات عن القيام بوظيفتها وهي تنظيم وترتيب الأسعار .

وهكذا شهدت مصر مولد بورصتين في الاسكندرية لتنظيم تجارة القطن ، الفرق بينهما هو أن التعاقد في بورصة عين البصل يتم على أساس أقطان جاهزة وقت التعاقد فهي أشبه بسوق الخضر والفاكهة تعرض فيها البضائع ويتم شراؤها فورا بعد المعاينة فالاستلام ودفع الثمن ، أما بورصة العقود فالقطن فيها ليس مجهزا للتسليم فورا وإنما يستحق تسليمه في المستقبل ، وإذا كانت الحكومة قد تمكنت من اخضاع بورصة العقود لاشرافها في سنة ١٩٠٩ ، فإن بورصة البضاعة الحاضرة تركت حرة رغم الشكاوى المتكررة في سنة ١٩٣١ حين أخضعتها الحكومة أيضا الى رقابتها .

٢ - بذرة القطن :

احتلت بذرة القطن المركز الثاني في قائمة الصادرات المصرية ، بعد القطن وارتبطت كمية الصادر منها بكمية الصادر من القطن ، فأدى التوسع في انتاج القطن الى ايجاد أسواق جديدة تأسست لبذرة القطن فيما بعد سنة ١٨٥٠ خاصة أن كل خمسة قناطير من القطن كانت تحلج ، كانت تعطى ثلاثة ونصف أردب من البذرة .

وبزيادة كمية وقيمة صادرات مصر من القطن في أثناء الحرب الأهلية الأمريكية زادت أيضا صادراتها من بذرته كمية ومقدارا ، ذلك لأن كمية بذرة القطن زادت بنسبة زيادة محصول القطن كما زادت قيمتها نظرا لاستخدامها كوقود وفي صناعة الزيت والكسب مما رفع ثمنها كثيرا في السوق ، ونظرا لشدة الطلب عليها نتيجة لوقف التجارة الأمريكية مع أوروبا واحتياج بعض الدول اليها لاستعمالها في الصناعة والزراعة مما أدى الى ارتفاع ثمنها حتى أصبح ثمن الأردب منها في ١٨٦٢ أعلى من ثمن الأردب من القمح ، إلا أنه في فبراير سنة ١٨٦٤ انخفض قليلا ، فأصبح ٣٥ دولار بينما كان ثمن الأردب من القمح ٤ دولارات . والجداول التالي

يوضح صادرات بذرة القطن المصرى من الاسكندرية فى الفترة من
١٨٦٦ - ١٨٦٦ .

السنة	الحجم بالأردب	القيمة بالجنيه المصرى	سعر الأردب بالقرش
١٨٦٦	٣٠٦,٢٥٤	١٢٢,٥٠٠	٣٩
١٨٦٧	٤٥٣,٥٩	٢٤٦,٧٦٠	٥٤
١٨٦٨	٧٢٦,٢٠٠	٤٧٥,٥٦٠	٦٥
١٨٦٩	٩١٥,٤٠٠	٥٣٠,٩٥٠	٥٨
١٨٦٥	١,٢٩٢,٣٠٠	٦٣٣,٢٥٠	٤٩
١٨٦٦	٧٠٩,٨٧٧	٤٢٧,١٤٠	٦٠

ومن هذا البيان نجد أن صادرات البذرة ، أخذت تتزايد مع
بداية الحرب الأهلية الأمريكية واستمرت فى الزيادة طوال سنوات
الحرب فى كميتها وقيمتها حتى وصلت الى أعلى درجة من الزيادة
فى سنة ١٨٦٥ ، فبلغ الصادر من بذرة القطن ١,٢٩٢,٣٠٠
أردب ، بقيمة قدرها ٦٣٣,٢٥٠ جنيها مصريا ، وأما فى ١٨٦٦ ،
فقد هبطت هذه الصادرات فى حجمها وكذلك فى قيمتها بالرغم من
ارتفاع الثمن .

وبعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية ، وهبوط صادرات
القطن وبالرغم من هذا الهبوط فى صادرات القطن ، إلا أنه كان
أكثر بكثير عنه قبل سنوات الحرب فاستمرت صادرات بذرة القطن
ترتفع ببطء فى قيمتها حتى سنة ١٨٧٠ ، وكان هذا الارتفاع البطيء
فى قيمة صادرات البذرة متمشيا مع ذلك الارتفاع الذى كان يسير
ببطء أيضا فى صادرات القطن والجدول التالى يوضح الصادرات من
بذرة القطن ومتوسط الثمن فى الفترة من ١٨٦٦ - ١٨٧٥ .

السنة	الصادرات بالأردب	متوسط السعر بالقرش لكل أردب	السنة	الصادرات بالأردب	متوسط السعر بالقرش لكل أردب
١٨٦٦	٨٦٠,٠٩٠	٦٠	١٨٧١	١,٢٠٣,٧٥٦	٧٧
١٨٦٧	٨٢٦,٦٣٧	٧١	١٨٧٢	١,٢٧٤,٧٦٥	٧٩
١٨٦٨	٧٥٣,٤٠٦	٧٨	١٨٧٣	١,٠٥٨,١١١	٧٣
١٨٦٩	٨٢٣,٧٠٧	٧١	١٨٧٤	١,٥٢٨,٦٩٣	
١٨٧٠	٩١٧,٦٨٨	٧٦	١٨٧٥	١,٤٧٤,٩٦٨	

ومن هذا البيان نجد أن صادرات مصر من بذرة القطن كانت ترتفع ببطء في تلك السنوات التي أعقبت الحرب الأهلية الأمريكية وذلك تمشيا مع صادرات القطن . وبمعاودة الصادرات القطنية الارتفاع مع بداية السبعينات من القرن التاسع عشر نجد أن صادرات البذرة ، بدأت تزداد في حجمها وكذلك في قيمتها . واستمرت صادرات مصر من بذرة القطن تسير على هذا المنوال في ارتباطها بحجم الصادرات القطنية حتى سنة ١٩١٤ ، ففي سنة ١٩٠٨ بلغت صادرات مصر من القطن ٦٣٤٩,٠٠٠ قنطار بقيمة قدرها ١٧١٩٢,٠٠٠ جنيه مصري ويقابلها من الصادر في سنة ١٩٠٧ ، ٦٨٥٩,٠٠٠ قنطار من القطن بقيمة قدرها ٢٣٥٩٨,٠٠٠ جنيه مصري ، وبذلك يكون النقص ٧٪ في الكمية و ٢٧٪ في الثمن أو القيمة ، وفي نفس السنوات بلغت صادرات مصر من بذرة القطن ٣٧٤٢,٠٠٠ أردب في ١٩٠٨ بلغ ثمنها ٢٤٧١,٠٠٠ جنيه مصري ويقابلها من صادرات بذرة القطن في سنة ١٩٠٧ حوالي ٣٩١٩,٠٠٠ أردب بلغ ثمنها ٢٥٥٥,٠٠٠ جنيه مصري ، وبذلك يكون النقص ٥٪ في الكمية ، و ٣٪ في الثمن أو القيمة .

ومن الجدير بالذكر أن بذرة القطن المصرى ، كانت لها سوق رائجة فى أوروبا فكان الانجليز يفضلونه لاستخراج الزيت على القطن الأمريكى ، لقلة ما عليه من القطن اللاصق به ولذلك راجت تجارة البذرة المصرية كثيرا الا ان هذا الرواج لم يسلم من منافسة الدول الأجنبية له فى مناطق تصنيعه ، فباستنباط الأمريكان طريقة لفصل كل القطن عن بذرته وتعريته منه بالكامل ، تأثرت سوق بذرة القطن المصرية فى الخارج فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، وبداية القرن العشرين ، وبدأ يصيبها شئ من الكساد إذا ما قورنت بسوق بذرة القطن الأمريكى هناك .

على أية حال فقد شكلت بذرة القطن المصرى عنصرا مهما فى تجارة مصر الخارجية فى تجارة الصادرات بالذات ، فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وأصبحت تحتل المكانة الثانية التى حافظت عليها طوال فترة الدراسة ، بعد القطن ، والتى ارتبطت فى حجمها ، بكمية الصادرات منه .

السكر :

وهو محصول له أهميته فى الصادرات المصرية ، فباتى بعد القطن وبذرته وان كان دونهما كثيرا ، وقد أدخلت زراعته الى مصر على يد محمد على ، وفى سنة ١٨٣٣ أنتجت مصر منه ٨٥٨٤ قنطارا ، وأخذ الانتاج بعد ذلك يتزايد تدريجيا ببطء شديد حتى ١٨٦٠ عندما نتج عن زيادة أسعار القطن نتيجة اندلاع الحرب الأهلية الأمريكية اهمال لزراعة قصب السكر ، فهبطت صادراته من ٢٨٢٦١ قنطارا فى سنة ١٨٥٨ و ٢٣٥١٧ قنطارا فى سنة ١٨٥٩ الى ١٠٩٠ قنطارا فى سنة ١٨٦٦ . والجدول التالى يوضح الهبوط فى صادرات مصر من السكر فى أثناء الحرب الأهلية الأمريكية .

السنة	المصادر بالقطن
١٨٥٨	٢٨.٢٦١
١٨٥٩	٢٣.٥١٧
١٨٦١	١٤.١٤٨
١٨٦٢	١٣.٢٢٦
١٨٦٣	٧.٦٥٧
١٨٦٤	٢.٣٠٠
١٨٦٥	١.٥٤٤
١٨٦٦	١.٠٩٠

وفضلا عن ذلك النقص في صادرات السكر المصري ، لم يكن السكر النقي أو المكرر كافيا للاستهلاك المحلي ، مما أدى الى استيراده من فرنسا وانجلترا أو ابتدأت واردات السكر الأجنبي تحل محل السكر المصري كما يؤخذ من البيان التالي .

السنة	الوارد بالطن	التمن بالفرنك
١٨٦٢	٤٨٦٤٩٠	٣١٦٢١٨
١٨٦٣	١٢٩٣٥٩٨	٩٨٣٥٧٧
١٨٦٤	٣٩٢١٣٠٨	٣٢٩٧٢٥٩
١٨٦٥	٤٠٢٦٠٧٨	٣٢٢٠٨٦٣

وبعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية ، هبط سعر القطن هبوطا شديدا ، وحاول الخديو اسماعيل اتقاذ البلاد من هذه الأزمة الخطيرة ، فأخذ يعمل على الاكثار من زراعة القصب ، لتعويض مصر

ما خسرت به بسبب نزول أسعار القطن من جهة ، وادخال صناعة جديدة ذات ايراد مالي وافر من جهة أخرى فأدخل من مشروعات الرى ما ساعد على تقديم زراعة القصب ، وكذلك ما ساعد على تحويله الى سكر ونقله فى أنحاء البلاد بأقل التكاليف فى داخل البلاد بل وخارجها .

وأخذ نطلق زراعة قصب السكر يتسبب بدرجة كبيرة بصفة خاصة فى مصر العليا والوسطى نتيجة لاهتمام الخديو اسماعيل بأمور زراعة القصب هناك ، والبيان التالى يوضح الأراضي التى زرعت بقصب السكر فى الفترة من ١٨٧٨ - ١٨٨٥ على الترتيب الابراهيمية :

المساحة المزروعة قصباً بالفدان	السنة	المساحة المزروعة قصباً بالفدان	السنة
٢٧٨٢٨	١٨٨٢	٣٠٠٧٢	١٨٧٨
٢٨٥١٦	١٨٨٣	٣٣٥٠٠	١٨٧٩
٢٣٨٩٢	١٨٨٤	٢٢٦٩٥	١٨٨٠
٢٧٢٧٤	١٨٨٥	٢٨٥٦٩	١٨٨١

والى جانب الاهتمام بزراعة القصب ، أخذت صناعة السكر تتقدم بسرعة ، وتعتبر سنة ١٨٦٦ بداية للازدهار الفائق الذى أصابته هذه الصناعة ، ففي ذات السنة بلغ عدد مصانع السكر التابعة للمملكة السنية سبعة عشر مصنعا عاملة وخمسة فى طور الانشاء ، وبلغ عدد مصانع السكر فى أواخر عصر الخديو اسماعيل نحو ٦٤ مصنعا تكلف انشاؤها أكثر من ٦ مليون جنيه . ومنذ الخديو اسماعيل لهذه المصانع نحو ٦٣٣ كيلو مترا من الخطوط

الحديدية لتقريب المسافة الواقعة بين مزارعه ومصانعه ، ولتسهيل المواصلات ، فلا يهدر الوقت في نقل القصب على ظهور الابل أو عربات النقل ، ثم خفض نفقات نقل هذه الخامات ، فكانت هذه المصانع تنتج من السكر والعسل الأسود والروم Rhum ما يقدر بنحو ١٧٠٠٠٠ جنية مصرى سنويا .

وأصبحت مصر تصدر كميات وافرة من السكر وتنافس في محصولها السكر الأجنبي حتى في أسواق أوروبا ، اذ بلغ ما تصدره مصر كل سنة مليون قنطار من السكر قيمته ٨٠٠ر٠٠٠ جنية بعد أن كان محصول السكر قبل عهد اسماعيل لا يزيد عن ٥٥ر٠٠٠ قنطار في السنة .

وبالرغم من هذا الكم الهائل من مصانع السكر التي شيدت لاعداد السكر وتجهيزه في عهد اسماعيل والتي كانت كلها على املاكه الخاصة وملكا له الا انها كانت لا تنتج الا السكر الخام الذي كان يصدر الى المصانع الأجنبية في الخارج لتكريره واعادته لمصر لعرضه في الأسواق المحلية بأسعار مرتفعة عما لو كان تكريره يتم في داخل البلاد .

ومن الجدير بالذكر أن هذه النهضة الصناعية لم يقدر لها الاستمرار ، فقد باع الخديو اسماعيل هذه المصانع لشركة فرنسية بالحوامدية وهي شركة السكر والتكرير المصرية Societe General de Sucreries et de la Raffinerie d'Egypte ويرجع ذلك لديونه العظيمة ، وتدهور أحوال الحكومة المصرية وعدم استطاعتها تسديد ما عليها من ديون ثقيلة . ففي عام ١٨٨١ أنشأت شركة التكرير المصرية مصنعها بالحوامدية الذي كان من أكبر المصانع من نوعه في العالم ، ولا تقتصر طاقته الانتاجية على المحصول المحلي بأكمله بل تستورد كميات كبيرة من السكر الخام

الأجنبي لتكريره ، وفى سنة ١٨٩٢ تأسست شركة السكر بالوجه القبلى لإدارة المصانع التى كانت الدائرة السنية قد شيدتها ثم اندمجت الشركتان فى عام ١٨٩٧ تحت اسم الشركة العامة لمصانع السكر وتكريره وقد تعرض انتاج السكر المحلى للمنافسة الأجنبية نظرا لانعدام الحماية الجمركية وانتهى الأمر باغلاق كثير من المصانع ثم اعلان افلاس الشركة سنة ١٩٠٥ .

على أية حال ، مع بداية الاحتلال هبطت الصادرات المصرية من السكر ، ويرجع ذلك لاتجاه الزراعة نحو احلال زراعة القطن محل زراعة قصب السكر ، لما يحققه القطن من فائدة أكثر نسبيا من قصب السكر ، قللت المساحة المزروعة قصب سكر من ٨٥٠٠٠ فدان فى سنة ١٩٠٠ الى ٤٨٠٠٠ فدان فى سنة ١٩١٤ ، وترتب على الهبوط فى المساحة المزروعة قصبيا ، هبوط أيضا فى قيمة صادرات السكر ، فهبطت من ٧٠٦٠٠٠ جنيه فى سنة ١٨٨٥ الى ١١٢٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩١٣ (١) .

ومن الجدير بالذكر أن البلدان التى كانت تتعامل مع مصر فى السكر المكرر لم تكن منتظمة فى طلبها كما كان موجودا فى القطن ، وكانت تركيا وانجلترا من أهم عملاء مصر ، فارتفعت قيمة مشتروات انجلترا من السكر المصرى من ٢٠٥٠٠ جنيه سنة ١٨٩٧ الى ١٧١٠٠٠ جنيه سنة ١٩٠٥ ، وبعد سنة ١٩٠٠ بدأت واردات انجلترا من السكر المصرى فى هبوط سريع بسبب قيام هذه الصناعة فى جزر الانتيل البريطانية ، قبلت حصتها من السكر غير المكرر فى سنة ١٩٠٠ ، حوالى ٩٠٪ من جملة صادراته ، وفى سنة ١٩٠١ هبطت حصتها الى ٧٦٪ من جملة صادرات السكر غير المكرر .

(١) ملحق رقم (٨) .

أما إيطاليا ، فظللت حتى عام ١٨٩٠ من أحسن العملاء ولم تقل قيمة ما استوردته عن ١٠٠٠.٠٠٠ جنيه في السنة ، ثم تناقصت الى ٩٨٠٠٠ سنة ١٨٩٣ وإلى ٣٤٩٠٠ سنة ١٨٩٥ و ١٨٠٠٠ سنة ١٨٩٧ . ثم الى ١٧٠٠ سنة ١٩٠٠ وهذا الهبوط راجع الى ما اتخذته الحكومة الإيطالية من اجراءات لضبط وتقييد عملية خروج رؤوس الاموال وما قامت به من تشجيع صناعة السكر في بلادها .

وأما الولايات المتحدة الأمريكية ، فاصبحت في العقد الأخير من القرن التاسع عشر المشتري الرئيسى للسكر من وادى النيل وخاصة في أثناء ثورة كوبا ، وبلغ المتوسط السنوي لمشترواتها ٤٥٠.٠٠٠ جنيه خلال المدة من سنة ١٨٩٦ الى سنة ١٩٠١ . وبلغت حصتها في سنة ١٩٠١ من السكر المصري ٨٠٪ وأما تركيا فكان نصيبها في سنة ١٩٠٦ حوالى ٧٤٪ ، وفي سنة ١٩١٣ بلغ نصيبها ٧٠٪ ، وأما فرنسا فحصلت على ١٠٪ من جملة صادرات السكر .

البصل :

البصل من المحاصيل المبكرة في مصر ، وأصبح مع نهاية القرن التاسع عشر ، يحتل مكانة لا بأس بها في قائمة الصادرات المصرية ، بعد القطن وبذرتة ، وقد زرع البصل في كل من مصر العليا والسفلى على السواء ، وقد زادت ذلك من انتاجه الا أن اشتداد الطلب عليه داخليا للاستهلاك حد من صادراته ، فمن المستطاع تخزينه على مدار السنة دون أن يصاب بتلف ، وكان البصل يبذر في مصر السفلى في أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ، وينقل لشتله في مارس ، وأما في مصر العليا فكان يبذر في سبتمبر وينقل لشتله في نوفمبر وديسمبر ، وأما موسم الحصاد في مصر السفلى فيتم في مايو ويونيو ، بينما كان يتم في مصر العليا في مارس وأبريل ، وبلغ متوسط انتاج الفدان من الأراضى التى تروى ريا دائما من ٦٠ -

١٢٠ قنطارا بينما كان معدل انتاج الفدان من الأراضي التي كانت تروى زيا حوضيا ١٢٠ - ١٨٠ قنطارا .

وكان البصل المصري يعتبر من أحسن أنواع البصل المنتجة في العالم ولذلك كان هناك تهاافت على استهلاكه ، وقد راجت تجارة البصل الصغير الحجم في أوروبا لاستهلاكه في صناعة المخللات ولكن مع بداية القرن العشرين ، بدأ البصل الاسباني يزاحم البصل المصري في الأسواق الأوربية ، فكان البصل المصري يباع بثمن بخس اذا تأخر وصوله الى انجلترا (مثلا) عن وصول البصل الاسباني ، وبالرغم من ذلك الا أن صادرات البصل المصري ظلت رائجة ، فارتفعت قيمة صادرات البصل من ٣٣٤٠٢ جنيه مصرى في ١٨٨٤ - ١٨٨٨ الى ٣٩٣ر٤٠٠ جنيه مصرى في سنة ١٩٠٥ ، ثم الى ٢٧٥ر٤٩٧ جنيهها مصريا في سنة ١٩١٣ (١) ، وفي أثناء هذه الفترة تجد ان هناك سنوات هبطت فيها قيمة الصادرات المصرية من البصل . ففي سنة ١٩٠٠ قلت صادرات البصل عنها في سنة ١٨٩٩ بمقدار ٣٣٪ ، ويرجع ذلك لانخفاض منسوب النيل ، مما أدى الى انحسار المياه عن كثير من السواحل التي كانت تزرع بصلا ، هذا الى جانب حجم الاستهلاك المحلي وأما كمية صادرات البصل فتتوقف على مدى جودة المحصول فجودة المحصول أدت الى زيادة صادرات البصل في سنة ١٩٠٥ الى ٣٩٣ر٤٠٠ جنيه مصرى بعد ان كانت ٢٦٥ر٣٠٠ جنيه مصرى في سنة ١٩٠٤ .

الببيض :

هذه التجارة نوع جديد من أنواع الصادرات المصرية ، ولم تظهر الا حوالى سنة ١٨٩٦ ، فلم يبدأ تصدير الببيض الا في أواخر تلك السنة ، ولكنها تقدمت بسرعة وكانت الخالية العظمى من الببيض الصادر تأتي من أقاليم مصر العليا ، وأحسن أنواع الببيض

(١) انظر الملحق رقم (٩) صادرات مختلفة .

المصرى كان يمول من الفيوم ، وأما مصر السفلى فكان البيض المنتج بها من الحجم الكبير ، وكية الصادر منه كانت محدودة ، ويرجع ذلك للاستهلاك المحلى والطلب المتزايد عليه للتربية ، وكان موسم البيض يستمر من بداية ديسمبر حتى نهاية مارس وفى أثناء هذا الموسم يجمع البيض فى القرى عن طريق الوسطاء الذين يقومون بجمعه وترتيبه الى المصدرين سواء فى القاهرة أو الاسكندرية ، وكان البيض يجفف بعناية ويصف فى صناديق خاصة يتسع الواحد منها لـ ١٤٤٠ بيضة .

على اية حال زادت صادرات البيض زيادة لم تكن فى الحسبان ، منذ لحظة البدء فى تصديرها . ففي سنة ١٨٩٧ ، بلغت صادرات مصر من البيض ١٣٦٧٠٠٠٠ بيضة ، قدر ثمنها بمبلغ ١٢٣٧٤ جنيه ، وأخذت هذه النوعية من الصادرات تتزايد من سنة لأخرى حتى بلغت أعلى قيمة لصادراتها فى سنة ١٩١٣ حيث بلغت قيمة صادرات البيض فى ذات السنة ٢٥١٩٥٧ جنيها مصريا (١) .

السجائر :

ساعدت حالة المناخ التى تمتعت بها مصر ، على جعلها مركزا جيدا لصناعة السجائر ، وأعطى ذلك لتلك السجائر نكهة خاصة ، ولذلك انتشرت صناعتها بسرعة فى كل أنحاء مصر .

وبالرغم من أن مصر منعت من زراعة الدخان فى عهد الاحتلال ، إلا أن صناعة السجائر ظلت قائمة على قدم وساق ، اعتمادا على ما يستورد من طباق ، واستمرت صادرات السجائر فى الارتفاع ، فبلغت قيمة صادرات السجائر المصرية ١٠٢٠٤٤ جنيها مصريا فى

(١) انظر الملحق رقم (١٠) .

سنة ١٨٨٦ ووصلت الى أكبر درجة من الارتفاع فى سنة ١٩٠٥ حيث بلغت قيمة صادراتها ٥٥٤٣٧٢ جنيه مصرى ، ثم عادت الى الهبوط تدريجيا حتى وصلت قيمة الصادرات من السجائر الى ٣٩٤٩٧٨ جنيه مصرى سنة ١٩١٣ (١) .

الحبوب :

كان للحبوب قصب السبق فى المساهمة بدور كبير فى تجارة مصر الخارجية قبل أن تعرف مصر القطن ، فكانت تجارة الصادرات المصرية تدور فى معظمها حول الحبوب ، وبمجرد أن عرفت مصر زراعة القطن وتخصصت فيه ، وأخذ دور الحبوب فى تجارة الصادرات المصرية ينحط شيئا فشيئا الى أن أصبحت مصر قرب نهاية القرن التاسع عشر ، مستوردا كبيرا للحبوب من الخارج ، وإن كانت مصر قد صدرت كميات ضئيلة من هذه الحبوب إلا أن كميتها لا تقارن بكميات الوارد منها من الدقيق المستورد .

فمع بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر بدأ الطلب يشتد على القطن المصرى خاصة ، عندما اندلعت الحرب الأهلية الأمريكية واتجه المساهة المحصولية للقطن نحو الارتفاع ذلك الارتفاع الذى جاء على حساب المساحات المحصولية للحاصلات الأخرى ، وإذا كانت الحكومة قد اهتمت بمشروعات الري فى عهد الخديو اسماعيل ثم جاءت سلطات الاحتلال وأولت قطاع الري اهتماما كبيرا بهدف زيادة المساحة الزراعية ، وبالفعل زادت هذه المساحة ، واستحوذ القطن على معظم الزيادة أما الحاصلات الأخرى وبالذات الحبوب فقد تضاعلت مساحتها بالنسبة للمساحة الكلية المزروعة ، ولم تقارن بأى شكل من الأشكال بنسبة الزيادة التى احتلها القطن فيما عدا الذرة . والبيان التالى يوضح مساحة كل من الغلات الزراعية فى السنوات ١٨٧٩ و ١٨٩٩ و ١٩١٣ .

(١) انظر ملحق رقم (١١) .

سنة ١٩١٣		سنة ١٩٢٩		سنة ١٩٣٩		المجموع
%	مقدار	%	مقدار	%	مقدار	
٢٢.٢	١٧٢٣.٩٤	١٦.٦	١٥١٥٣.٠٧	١١.٥	٤٩٥.٣٠٧	الطن
١٤.٥	١١٥٦.٣٦	٢٣.٢	١٥٥٩.٦٥٩	١٤.٥	٦٠١.٢٣٧	الذرة
٢.١	١٤٢.٣٦٧	٣.١	٢١٧.٤٢٦	٠.٩	٤٠.٩٨١	الزيت
١.٦	١٢٠.٥٥٧	١٧.٦	١٢١٤.٥٥٢	٢٠.٦	٨٩٠.٦٩٩	القمح
١.٢	٤٧٨.١٨٧	٠.١	٦٣٧.٤٥٢	١٤.١	٦١٦.٣٧٧	البقول
٠.٨	٣٦٩.١٥٤	٧.٦	٥٣٤.١٦	١١.٥	٤٩٠.٥١٥	المشمج
٠.٦	٤٨.٤٧٨	١.٢	٨٦.٥٢٩	١.١	٤٥.٩٩٩	المشمج
٢.٢	١٦٩٢.٨٠٠	٢٣.٨	١٦٠.٥٧٠	٣.٢	١١٣.٣٠٠	البرسيم والقطر وقيرط
١٠٠	٧٧١٢.٤١٢	١٠٠	٧.٠٣٧.٧١١	١٠٠	٤.٢١٤.٨٠٥	المجموع

هذا عن تطور المساحة المحصولية للمحاصيل الزراعية ،
وأما عن صادرات الحبوب ، فنجد أن القمح كان يمثل ٢٤٥ر٠٠٠
جنيه مصرى بنسبة ١٥٪ من مجموع الصادرات الكلى فى عهد عباس
الأول ، وقيمة القول وصلت الى ١٨٨ر٠٠٠ جنيه مصرى بنسبة
١١٪ والأرز بنسبة ٦٪ وأما القطن فساهم بنسبة ٣١٪ من جملة
الصادرات .

وفى سنة ١٨٥٣ منع تصدير الحبوب من مصر ، غير أن سعيد
ألفى ذلك المنع فى سنة ١٨٥٤ وارتفعت بعد ذلك قيمة صادرات
الحبوب من ٥٠٠ر٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٨٥٩ الى ١ر٥٠٠ر٠٠٠
جنيه مصرى فى سنة ١٨٦٢ . ولكن أدى نشوب الحرب الأهلية
الأمريكية ، واشتداد الطلب على القطن المصرى وارتفاع أسعاره الى
تحول الأهالى نحو زراعة القطن وإهمال المزروعات الأخرى ، ولذلك
نقصت صادرات الحبوب حتى انعدمت فى سنة ١٨٦٥ .

والبيان التالى يوضح صادرات الحبوب المصرية من الإسكندرية
فى الفترة من ١٨٦١ - ١٨٦٦ بالأردب .

رقم الحصول	السنوات					
	١٨٦٦	١٨٦٥	١٨٦٤	١٨٦٣	١٨٦٢	١٨٦١
القمح	١١٨١٥	—	٨٧,٠٠٠	٨٥٨,٤٠٠	١,٢٩٣,٨٧٧	٩٣٨,٥٣٤
القول	٢٧٩,٦٩٤	—	٥٨,٠٠٠	٥١٠,٧٠٠	٥٩٠,٠٠٠	٦٠٧,٩٦١
الشعير	—	—	٥,٦٠٠	١١٥,٩٠٠	٢٧٩,٥٧٦	١٩١,١٧٦
الذرة	١,٤٣٠	—	١,٤٠٠	١٥٢,٠٠٠	٨٣,٠٣٩	٨٩,٠٨٦

ونتيجة للنقص في انتاج الحبوب أثناء الحرب الأمريكية منعت الحكومة تصديرها من مصر من ٨ أبريل ١٨٦٤ حتى ١٧ مايو ١٨٦٦ ، وفي نفس الوقت صرحت باستيرادها معفاة من الرسوم الجمركية من ٨ مارس ١٨٦٤ حتى أول يولية ١٨٦٦ وبعد انتهاء المدة المحددة في كل من المنع والاستيراد صرحت الحكومة بتصدير الحبوب واستيرادها على أن تدفع عنها الرسوم الجمركية المعتادة في الحاليتين . وعادت مصر الى تصدير الحبوب ، فصدرت ٢٩٢,٩٣٩ أردبا منها في سنة ١٨٦٦ ، منها ٢٧٩,٦٩٤ أردبا من القول و ١١,٨١٥ أردبا من القمح و ١,٤٣٠ أردبا من الذرة ، وأما الشعير فلم تصدر منه أي كمية .

فبعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية وضرب القطن المصري ، عادت زراعة الحبوب الى الانتعاش نتيجة لانخفاض زراعة القطن المصري ، فزادت صادرات القول الى ٦١٤,٦٦٤ أردبا في سنة ١٨٦٧ بعد ان كانت ٢٧٩,٦٩٤ أردبا في سنة ١٨٦٦ ، وارتفعت الى ٧٤٥,٠٥٨ أردبا في سنة ١٨٦٨ ، وعادت الى الهبوط فأصبحت ٥٠٥,١٤٦ أردبا في سنة ١٨٦٩ . وأما صادرات القمح فارتفعت الى ٧٩٨,٢٠٢ أردب سنة ١٨٦٧ و ١,١٤٧,١٤٧ أردبا سنة ١٨٦٨ ،

بعد أن كانت ١١٨١٥ أردباً سنة ١٨٦٦ ، وبدأت مرة ثانية في الهبوط الى ٤٢١٩٢٣ أردباً في سنة ١٨٦٩ .

وهكذا نجد أن زراعة الحبوب إذا كانت قد انتعشت أو ازدادت عقب الحرب الأهلية الأمريكية نتيجة لانخفاض زراعة القطن ، فإن هذه الزيادة كانت متأرجحة وبالتالي تأرجحت صادراتها فأيا كان الانخفاض في زراعة القطن بعد انتهاء الحرب إلا أنه كان أكثر بكثير عنه قبل الحرب لامتياز القطن وانخفاض أسعار الحبوب وخاصة في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر ، وتبع ذلك تطور في الحصول على الحبوب من مناطق زراعتها في المسالم بأثمان رخيصة .

والبيان التالي يوضح مدى التأرجح في صادرات الفول والقمح من الاسكندرية في الفترة من ١٨٦٦ - ١٨٧٥ .

السنوات	صادرات المحصول بالأردب		السنوات	صادرات المحصول بالأردب	
	الفول	القمح		الفول	القمح
١٨٦٧	٦١٤,٦٦٤	٧٩٨,٢٠٢	١٨٧٢	٦٦٤,٢٤٨	٨٧٩,٣٤٥
١٨٦٨	٧٤٥,٠٥٨	١,١٤٧,١٤٧	١٨٧٣	٢٦٨,٥٢٧	٦١٢,٧٢٣
١٨٦٩	٥٠٥,١٤٦	٤٢١,٩٢٣	١٨٧٤	٣٣٤,٣٣٠	١٨٦,٧٢٣
١٨٧٠	٣٣٥,٣٦٨	١٣٧,٨١٥	١٨٧٥	٤٩٠,٢٥٧	٨٣٦,٩٩٧
١٨٧١	٧١١,٨٤١	٤٦٤,٦٦٩			

ومن هذا البيان نجد أن صادرات الفول والقمح بدأت في الارتفاع منذ سنة ١٨٦٧ ، فبلغت صادرات الفول ٦١٤,٦٦٤ أردباً والقمح ٧٩٨,٢٠٢ أردب ، وكذلك زادت في سنة ١٨٦٨ ولكنها

عادت الى الهبوط ، ثم عادت الى الارتفاع ثانية من بداية السبعينات وبدأت في الهبوط ثانية سنة ١٨٧٣ ، وأما عن الأسعار في ذلك العقد ، فاعلى سعر للقول شهدته سنة ١٨٧٤ حيث وصل سعر الأردب من القول ٢١١ قرشا ، وأقل أسعاره شهدته سنة ١٨٧٢ حيث كان سعر الأردب من القول ١٥٢ قرشا ، وتوقف السعر سنة ١٨٧٥ عند ١٩٥ قرشا للأردب ، وأما أسعار القمح فارتفعت مع تقلبات فيها من ١٨٠ قرشا للأردب في سنة ١٨٦٦ الى ٢٤٢ قرشا في سنة ١٨٧٤ ، ولكنه تراجع في سنة ١٨٧٥ الى ١٩٢ قرشا ، ومن الجدير بالذكر أن الاختلاف في كميات القمح التي كانت تنتج سنويا ارتبطت بارتفاع وهبوط مستوى النيل ، وأما الذرة فلم يصدر منه عن طريق الاسكندرية في الفترة ١٨٦٦ - ١٨٧٥ سوى ٥١٢٩٧٢ أردبا فقط ومن الشعير ٤١٤٣٢٧ أردبا . ومن الأرز ٣٤٠٨٥٠ أردبا .

وفي عهد الاحتلال كان هناك اهتمام بمشروعات الري ، ونتج عن ذلك ان عم الري الدائم وغطى مصر الوسطى والسفلى ، وتقدم نظام الري الحوضي في مصر العليا ونظم امداده ، وترتب على ذلك زيادة في المساحة الزراعية من ٤٧٦٤٠٠٠ فدان في سنة ١٨٨١ الى ٥٨٠٠٠٠ فدان في سنة ١٩١١ ، وهذه الزيادة في المساحة الزراعية ، استغرق القطن معظمها ، فبعد ان كانت مساحة الأرض المزروعة قطناً ٧٧١٢٠٠٠ فدان ، أصبحت ١٧٢٣٠٠٠ فدان في سنة ١٩١٣ بنسبة ٢٢٪ من المساحة الزراعية الكلية ، أما الذرة فزادت مساحتها المحصولية حتى سنة ١٩١٣ ، فقدرت بـ ١٨٥٣٠٠٠ فدان بنسبة ٢٤٪ من المجموع الكلي ، وبالرغم من أن مساحة القمح زادت بحوالي ٥٠٪ الى ١٣٠٦٠٠٠ فدان إلا أنها هبطت من ٢١٪ في سنة ١٨٧٩ الى ١٧٪ في سنة ١٩١٤ من المساحة الكلية المزروعة ، هذا بينما مساحة الأراضي التي كانت مزروعة فولاً هبطت من

٦١٦٣٧٧ فداناً بنسبة ١٤٪ في سنة ١٨٧٩ الى ١٨٧١٨٧ ر٤٧٨
فداناً في سنة ١٩١٣ بنسبة ٦٢٪ .

وترتب على هذا التحول في المساحة المحصولية ، أن أصبحت مصر مستوردا كبيرا للمواد الغذائية . والتي كان من الممكن انتاجها في مصر ، لو وزعت المساحات الزراعية توزيعا عادلا بين المحاصيل المختلفة ولكن القطن احتل مساحة زراعية كبيرة للقائدة التي يحققها للفلاحين ، وتوقفت الصادرات الهائلة من المواد الغذائية ، وأصبح المنتج يكفي احتياجات مصر المحلية ، بينما الزيادة في كميات النوعيات العالية من الدقيق والقمح التي بدأت تستورد كانت لسد احتياجات الجاليات الأجنبية والمصريين أصحاب مستويات المعيشة المرتفعة بأنواع من الخبز الجيد .

وهكذا توقفت صادرات مصر من الحبوب أو على الأقل هبطت الى الحد الذي تفوقت فيه كمية الوارد منها عليها ، فظلت مصر تصدر كميات من القمح ولكن هذه الكميات التي كانت تصدر لا تذكر في جنب الدقيق الذي يستورد الى القطر سنويا وأما الأرض فزاد الصادر منه ويرجع ذلك لتعميم نظام الري الدائم في مصر السفلى والفيوم ، وزيادة الأراضي الجديدة التي زرعت أرزا ، وكذلك استخدام نظام الدورة الزراعية ، الذي كان يجعل القطن يزرع في في الدورة (المنطقة) كل ثلاث سنوات بالتبادل مع المحاصيل الأخرى . وإذا كانت قيمة الصادرات من الأرض قد هبطت في سنة ١٩١٤ فهذا يرجع الى فشل فيضان سنة ١٩١٣ ، مما أدى الى عدم وفاء امداد الماء أثناء الربيع والصيف لسنة ١٩١٤ بالفرض ، فأدى ذلك الى قلة المساحة المزروعة أرزا ، وكانت زراعة الأرض ضحية لمحصول القطن الذي حل محلها في هذه السنة .

وأما الفول فكان صادرة كثيرا قبل نهاية القرن التاسع عشر فبلغ ٢٧٩١١ طنا في سنة ١٨٩٥ ثمنها ٤٦٩٤٨٢ جنيها ، ومع

بداية القرن العشرين بدأ في الهبوط التدريجي . ففي سنة ١٩٠٠ بلغت قيمة الصادرات من القول ٢٠٥٠٠٠ ر. جنيه مصرى ، وفي سنة ١٩٠١ وصلت هذه القيمة الى ٢٦٠٥٠٠ ر. جنيه مصرى وفي سنة ١٩٠٥ بلغ الصادرات من القول ٣٥١١٤ طنا بلغت قيمتها ١٩٨٤٢ ر. جنيهها مصريا ، وبعد ذلك هبط الصادرات دفعة واحدة هبوطا فاحشا حينما صار جانب كبير من أطيان الوجه القبلى يروى ريا صيفيا ويزرع قطننا .

وأما صادرات الشعير فقد هبطت هي الأخرى الى أن توقفت كما ظهر ذلك من اللائحة التى كانت تصدرها شركة المحاصيل الزراعية فأشارت الى أن الصادرات تركزت أساسا فى القطن وبذرتة ، والبصل والقول والعدس ، أما الحبوب فهبط الصادرات منها حتى توقف الصادرات من القمح والشعير .

وأما الذرة ، فبالرغم من زيادة مساحته المحصولية ، وزيادة انتاجه ، الا أن الصادرات منه كان محدودا ، ويرجع ذلك لاشتداد الطلب عليه فى الريف ، واستخدامه بدلا من القمح فى الغذاء هناك ، وبالرغم من ذلك الا أنه كان من المحاصيل الزراعية التى زادت صادراتها فى سنة ١٩١٤ (١) .

وبذلك نجد ان اتساع زراعة القطن أضرت غيرها من الزراعات الأخرى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وبالأذات فى الربع الأخير من هذا القرن وحتى قيام الحرب العالمية الأولى ، فأتى اتساع مساحة القطن المحصولية الى هبوط فى انتاج المواد الغذائية وغيرها ، وهذا الهبوط لم يكن جزءا من السياسة البريطانية فى تجويع المصريين ، وذلك بتوجيه كل نشاطهم لانتاج القطن ، بل ان السبب الرئيسى لاتساع زراعة القطن أرباحه التى كان يوفرها .

(١) ملحق (١١)

الكتان :

تأثر الكتان كغيره من المحاصيل الأخرى باتساع زراعة القطن التي طغت على مساحته المحصولية ، وبالرغم من ذلك كانت هناك ٢٠٢٧٢ بالة من الكتان شحنت من الاسكندرية أثناء العقد الممتد من ١٨٦٦ - ١٨٧٥ ، ذهب معظمها الى انجلترا فحصلت على ١٦٠٠٠ بالة ، أما معظم المتبقى فذهب الى ايطاليا ، وقد زادت صادرات بذرة الكتان في نفس الفترة فوصلت صادراتها الى ٣٠١٢٠ أذبا ، كلها تقريباً أرسلت الى بريطانيا العظمى ، وقد بلغ متوسط الثمن للأردب ٢٦٤ قرشاً ، واستمرت صادرات مصر تشمل جزءاً من الكتان وبذرتة حتى الحرب العالمية الأولى وان كانت متفاوتة من سنة لأخرى فبلغت في سنة ١٨٨٤ - ١٨٨٨ قيمة صادرات الكتان ٥٩٨٩٥ جنيه مصرى ، وارتفعت هذه القيمة في سنة ١٩٠٦ الى ١٢٠٣١٤ جنيه مصرى ، وبعد ذلك أخذت تتفاوت من عام لآخر حتى عام ١٩١٤ .

التمر :

كانت مصر تصدر سنوياً كميات من التمر ، فوصلت صادراتها من التمر في خلال العقد ١٨٦٦ - ١٨٧٥ حوالى ٥٠٤٧٧ صندوقاً . وهذه الكمية زادت من ١٢٨٥ صندوقاً في سنة ١٨٦٧ الى ١٠٦٣٤ صندوقاً في سنة ١٨٧٤ ، وغيط المشحون منها في سنة ١٨٧٥ الى ٧٩٤ صندوقاً .

واستمرت مصر بعد ذلك في تصدير كميات من التمر ووصلت قيمتها الى ١٥٦٩٨ جنيه مصرى في سنة ١٩٢٣ .

والى جانب هذه البضائع التى كانت تصدر منها مصر كميات سنويا الى الخارج ، كانت هناك سلع أخرى جلبت الى مصر ، وكانت مصر بالنسبة لهذه السلع مستودعا لتجميعها وإعادة تصديرها الى الخارج بعد حجز احتياجاتها منها وبعض هذه السلع جاء الى مصر اما بالقوافل واما عن طريق البحر الأحمر من النوبة والسودان والحبشة والحجاز واليمن ، وأهم هذه الأنواع البين والعاج ، وعرق اللؤلؤ (مادة تستخدم فى صناعة الأزرار) والصمغ والجلود والبخور والشمع وزيش النعام والصوف والسنامكي والتمر هندي وغيرها من العقاقير الأخرى ، وكانت القاهرة المركز التجارى الرئيسى لتوزيع هذه السلع ، والتى كانت تأتىها القوافل من سينار وكنديفان ودارفور والاقاليم الجنوبية النائية ، هذا بخلاف ما استورد عن طريق السويس من سواكن ومصوع .

الصمغ العربى :

كان هذا الصنف يرد كله تقريبا من السودان (فهو ليس من حاصلات القطر المصرى) ثم يعاد تصديره عن طريق الموانئ المصرية الى حيث مناطق استهلاكه ، ويظهر من تقرير الكولونيل ستورت ان الصادرات من الصمغ بلغ ١٣٥٦٤٦ قنطارا فى سنة ١٨٨٠ الى ١٥٠٨٦١ قنطارا فى سنة ١٨٨١ ، ولكن بعد ذلك أثر نشوب الثورة السودانية على صادرات مصر من الصمغ العربى ، فعزلت هذه الثورة نقل الصمغ العربى من السودان الى مصر ، وبعد فتح السودان وحياء التجارة معه زادت قيمة الصادرات المصرية من الصمغ العربى ، فبلغت سنة ١٩٠٠ نحو ٩٣٨٠٠ جنيه مصرى ، وفى سنة ١٩٠١ بلغت كمية الصادرات من الصمغ العربى ١٦٧٠٠٠ قنطار بلغت قيمتها ٢٥٤٧٨٦ جنيه مصرى وبذلك كان الصادر من الصمغ العربى بعد عودة التجارة مع السودان بعد إعادة فتحه أكثر منه قبل ثورة السودان ، ولكن مع بداية القرن العشرين

تم استنباط مواد كيمياوية تقوم مقامه ولذلك ضبط سفره الى الحد الذى يجعله لا يفي بتفقات جمعه ونقله من داخلية بلاد السودان الى مراكز التجارة .

ولذلك بدأت قيمة صادراته تقل فسيطت من ١٥٧,٣٣٠ جنيها مصريا فى سنة ١٩٠٦ الى ٥١٧,٠٩٠ جنيها مصرية فى سنة ١٩٠٨ ثم ٤١٠,٢٠٠ جنيها مصريا فى سنة ١٩٠٩ .

ومن الجدير بالذكر أن بريطانيا كانت تأتى على رأس قائمة المستهلكين للصنخ الصادر من مصر ، بينما جاءت بعدها النمسا وفرنسا وإيطاليا .

الجلود :

لقد شملت صادرات مصر جانبها كبيرا من جلود الضأن والجاموس الى أوروبا وبعاد جزء منها مرة أخرى بعد أن يندبغ للاستهلاك فى مصر (*) ، وبلغت الكميات المنتجة سنويا من الجلود فى الفترة من ١٨٦٦ - ١٨٧٥ حوالى ٧٠٠٠ بالة ، كانت ترسل الى إيطاليا والنمسا وفرنسا وإنجلترا الذين كانوا من المستهلكين الأوائل للجلود المصرية . وقد ضبطت صادرات مصر من الجلود نتيجة

(*) كان بمصر مقادير كبيرة من الجلود تدبغ محليا فى مدايق منتشرة فى جميع أنحاء البلاد ، كان أهمها مدايق الاسكندرية والقاهرة والأبلاغ عندها ، تدبغها بينما كانت مدايق القطر المصرى كله لا تتجاوز المائتين ، وكانت معظم هذه المدايق تستعمل آلات عفا عليها الزمن ، هذا الى جانب ضعف استخدام الخبرة والقواعد العلمية ، ولذلك كان انتاجها يفتقر الى الجودة التى كان يتمتع بها الجلد المدبوغ فى الخارج . فاطمة علم الدين عبد الواحد : تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى مدينة الاسكندرية فى عهد الاحتلال ١٨٨٢-١٩١٤ . رسالة الدكتوراه غير منشورة ، مكتبة جامعة عين شمس ، ص ٩٩ .

للثورة السودانية ، ولكن بعد أن توقفت ، وعادت التجارة مع السودان بدأت ترتفع ، فارتفعت قيمة صادرات مصر من الجلود من ١١٥٧٧٧ جنيهها مصرياً في الفترة ١٨٨٤ - ١٨٨٨ إلى ١٨٠٣١٥ جنيهها مصرياً في سنة ١٩٠٦ وإلى ٢٢٧٨٤٥ جنيهها مصرياً في سنة ١٩٠٩ ، ثم هبطت بعد ذلك إلى ١٣٢٢٠١ جنيه مصري في سنة ١٩١١ ووصلت إلى ١٣٤٦٦٩ جنيهها مصرياً في سنة ١٩١٢ .

الحناء :

أيضاً كانت مصر تصدر جزءاً من الحناء ، ففي الفترة من ١٨٦٦ إلى ١٨٧٥ كانت هناك ١٨٣٥٧ Parcels تم تصديرها ، وكانت فرنسا المستهلك الرئيسي لها ثم إنجلترا وإيطاليا ، واستمر تصدير جزء من الحناء بعد ذلك حتى سنة ١٩١٣ .

ريش النعام :

كان من المحصولات السودانية ، وارتفعت قيمة صادراته من ٧٠٠٣ جنيه مصري في ١٨٨٤ - ١٨٨٨ إلى ٢٤٦٢٣ جنيهها مصرياً في سنة ١٩٠١ ، ثم ارتفعت إلى ٣١٩٤٧ جنيهها مصرياً في سنة ١٩٠٨ ، ثم هبطت إلى ١٦٢١٢ جنيهها مصرياً في سنة ١٩١٣ ، وغير ريش النعام كانت مصر تصدر كميات من السنمكي ، ففي خلال العقد ١٨٦٦ - ١٨٧٥ صدرت مصر رأساً إلى النمسا وبريطانيا ١٧٣٥٧ خزمة من السنمكي ، وفي سنة ١٩٠٠ بلغت قيمة صادرات مصر من السنمكي ٤٨٧٦ جنيهها مصرياً ، وارتفعت هذه القيمة إلى ١٩٠٦٢ جنيهها مصرياً في سنة ١٩٠١ .

والجانب ذلك كانت هناك بضائع أخرى أعيد تصديرها من مصر ، ففي الفترة من ١٨٦٦ - ١٨٧٥ كان هناك ٩٤٨٨ Fards

من البن أعيد تصديرها من الاسكندرية ، وكان تسويقها في هبوط سنويا بعد سنة ١٨٧١ ، وكانت فرنسا والنمسا السوق الرئيسية لاستيراد البن المصري في حين أن إنجلترا جاءت في المركز الثالث . وأيضا كانت كميات من العاج وعرق اللؤلؤ والبخور يعاد تصديرها من مصر الا أن كمياتها كانت محدودة ، وكانت إنجلترا والنمسا وفرنسا من أكبر الدول المستوردة للكميات المصدرة منها . وغير ذلك كانت مصر تصدر كميات من العسل .

صادرات النطرون (كلوريد الصودا) :

وصلت صادرات مصر منه في الفترة (١٨٦٦ - ١٨٧٥) حوالى ٢٩٦ر٤٨٥ر١٦ أوقية ارتفعت من ١٩٠ر٦٨٤ر١٦ أوقية في سنة ١٨٦٦ الى ٢٤٤٠ر١٧٧ر٢ أوقية في سنة ١٨٧٥ . وكانت إيطاليا والنمسا السوق الرئيسية لهذا الصنف ، فكان يصدر اليهما عن طريق الاسكندرية سنويا حوالى ٣٠٠٠ Pores من النطرون . وإلى جانب ذلك كانت هناك صادرات مصرية من الآثار فحتى سنة ١٨٧٢ شحن من الآثار من المومياة سنويا ١٠٠٠٠ طن كانت ترسل الى إنجلترا ، ولذلك سلبت القبور بسبب رواج هذه التجارة .

الخضر والفاكهة :

هذه الأنواع من الصادرات ظهرت قرب نهاية القرن التاسع عشر ، وهذه التجارة فتحها الإيطالي ، وبلغت قيمة صادرات الخضر والفاكهة في سنة ١٨٩٧ ، حوالى ٧٠٠٠٠ جنيه مصري في حين أنها لم تبلغ سوى ٣٤٠٠٠ جنيه مصري في سنة ١٨٨٩ ، ومن هذه الصادرات البطاطم والكرنب والخرشوف والبقول السوداني والبرتقال وأكثرها لم يكن يصدر من مصر قبل هذه التواريخ (١٨٩٩) بأعوام ، وترجع هذه الزيادة في صادرات الخضر والفاكهة الى القصور التي بذلته

المدرسة الزراعية في تنمية الوعي لدى الأهالي وانتباههم الى زراعة
الأنواع التي يكثر الطلب عليها في أوروبا .

وقد تصدرت صادرات الطماطم قائمة صادرات الخضار والثمار
فكانت تشكل أكثر من ٥٠٪ من جملة صادرات الخضروات . البيان
التالي يوضح قيمة صادرات الخضروات وكذلك الطماطم سنوات
١٩٠٣ و ١٩٠٤ و ١٩٠٥ بالجنيه المصري .

السلعة	قيمة صادرات الخضروات	قيمة صادرات الطماطم
١٩٠٣	٢٥٨٤٥	١٦٩٥٢
١٩٠٤	٣١٨٦٠	١٩٦١٠
١٩٠٥	٤٢٣١٥	٢٠٢٩٢

وبعد ذلك استمرت صادرات الطماطم في الارتفاع فبلغت
قيمتها في سنة ١٩٠٦ حوالي ٢٠٦٦٥ جنيها مصريا ثم هبطت بعد
ذلك بتفاوت خفيف الى ١٥١١٥ جنيها مصريا في سنة ١٩١٢ ثم الى
١٨٦٦٥ جنيها مصريا في ١٩١٣ .

الفوسفات :

مع بداية القرن العشرين ، تم اكتشاف الفوسفات الطبيعي في
مصر ، وعملت له مستودعات على الجانب الغربي للبحر الأحمر ، على
بعد ٢٦٠ ميلا من السويس ، وبدأت مصر منذ ذلك الوقت في تصدير
كميات من الفوسفات الطبيعي الى أوروبا لتحول الى إنتاج قابل
للذوبان ، تستخدم كسماد ، ويرجع ذلك لعدم توفر ما يساعد على
تحويلها في مصر ، والبيان التالي يوضح قيمة صادرات مصر من
الفوسفات من ١٩١٠ - ١٩١٤ .

السنه	قيمة الصادرات بالالف جنيه
١٩١٠	١
١٩١١	٤
١٩١٢	٤٤
١٩١٣	٦٤
١٩١٤	٧٨

وجه الصادرات :

بعد دراسة نوعية الصادرات نجد أنها لم يشهدها تغيير كثير من حيث الأصناف التي تكونت منها الصادرات ، ولكن ليس الأمر كذلك بالنسبة للبلاد التي تصدر إليها هذه التوعيات ، فقد اختلفت من فترة الى أخرى تبعاً لازدياد نفوذ دولة واضمحلال نفوذ أخرى ، وتقدم دولة صناعياً ومنافستها لغيرها ممن سبقوها في هذا المضمار على المواد الخام .

فمع بداية القرن التاسع عشر ، وفي نفس الوقت الذي كانت تحتفظ فيه تركيا ولو بحقها الاسمى على مصر ، كانت هي الدولة التي تصدر قائمة الصادرات المصرية ، ثم تلتها فرنسا والنمسا وتسكانيا ، وظل الحال كذلك شطراً كبيراً من حكم محمد علي ، ولكن أخذ الحال يتغير تدريجياً منذ أواخر حكم هذا الوالي ، إذ تضاعفت أهمية تجارة النمسا وتسكانيا (إيطاليا) مع مصر ، وكذلك تمكنت إنجلترا تدريجياً من التغلب على فرنسا في ميدان التجارة حوالى سنة ١٨٣٢ . وأخذت تحتل المركز الأول في قائمة الممول التي كانت توجه إليها الصادرات المصرية حوالى منتصف القرن التاسع عشر ، وراحت تركيا الى المرتبة الثانية . فبعد أن كان نصيب إنجلترا من

الصادرات المصرية ٩٪ في سنة ١٨٣٦ من جملة الصادرات المصرية ، قفزت هذه النسبة ويسرعة الى ٣٨٪ في سنة ١٨٤٠ . وفي سنة ١٨٤٩ احتلت المركز الأول في قائمة الدول التي كانت توجه اليها الصادرات المصرية ، وظلت إنجلترا تحتفظ بهذا التفوق طيلة القرن التاسع عشر وحتى قيام الحرب العالمية الأولى ، ويفسرون تفوق التجارة الانجليزية وانحصار التجارة الفرنسية بالذات ابتداء من الشطر الثاني من حكم محمد علي بأسباب متعددة ، ففي النصف الأول من القرن التاسع عشر فقدت فرنسا مركزها التجاري في مصر الذي كانت تباهي به من قبل ، واحتلتها إنجلترا ، ويرجع جزء من هذا الى الفوضى التي ترتبت على الثورة الفرنسية ، وجزء يرجع الى السياسة التي فرضتها تجارة القارة الأوربية The Continental System ، وأهم هذه الأسباب كلها التحسينات التي أدخلت على الصناعة القطنية في إنجلترا ، فتمكنت مصانع الغزل الانجليزية من ازالة المنسوجات الفرنسية مرتفعة الثمن من مصر ، وعلت تلك المنسوجات ينحس الى الأسواق المصرية .

ومن التحسينات التي أدخلت على صناعة القطن في إنجلترا ، ادخال استخدام الآلة محل اليد العاملة ، مما أدى الى خفض تكاليف الانتاج وفتح الأسواق أمام المنسوجات القطنية الانجليزية التي قل ثمنها وتمكنت من منافسة المنسوجات الفرنسية في الأسواق المختلفة والتي كان من أهمها مصر ، والى جانب ذلك كانت إنجلترا أقدر البلاد على استيعاب مقادير متزايدة من القطن المصري . ونتيجة لهذا التفوق في صناعة النسيج الانجليزية ، وتفضيلها القطن المصري لجودته ورخص تكاليفه لسهولة نقله ، بلغ نصيب إنجلترا من الصادرات المصرية ٣٠٪ في سنة ١٩٦١ ، وظلت هذه الحصة في الارتفاع ، حتى أصبحت حصة إنجلترا في عصر اسماعيل من الصادرات المصرية ٤٤٪ القطن وجزء كبير من الحبوب وصار نصيبها من جملة الصادرات

المصرية ٨٠٪ ، وتاركة الـ ٢٠٪ الأخرى تعبرك فيها الدول المختلفة
بأنصبة لا تختلف كثيرا بينها .

ومع بداية الاحتلال في سنة ١٩١٤ ظلت إنجلترا أكبر عميل
لمصر في تجارة الصادرات المصرية غير أنه على الرغم من أن معظم
القطن المصري كان من نصيب إنجلترا إلا أنه بمرور الزمن ازدادت
الكميات التي تأخذها منه الدول الأخرى وبخاصة ألمانيا والولايات
المتحدة واليابان وسويسرا والبيان التالي يوضح وجهة صادرات
القطن في الفترة من ١٨٩٠ - ١٩١٣ .

حصلة الإحصاء المختلفة من صادرات القطن المصري ١٨٩٠ - ١٩١٣ (المثل السنوي) (١)

١٩١٣-١٩١٠ %	١٩٠٩-١٩٠٥ %	١٩٠٤-١٩٠٠ %	١٨٩٩-١٨٩٥ %	١٨٩٤-١٨٩٠ %	
٤٩,٧	٥٠,٧	٤٩,٤	٤٩,١	٥٥,٥	انجلترا
٧,٥	٧,٧	١٠,٢	١٥,٩	١٩,٠	روسيا
٥,٢	٥,٢	٥,٥	٥,٤	٧,٢	الهند وبنغال
٢,٤	٢,٦	٥,٦	٢,٧	٥,٩	إيطاليا
٨,٩	٨,٦	٨,٢	٧,٩	٧,٢	فرنسا
٨,٩	٨,٥	٧,٧	٥,٤	٢,٥	ألمانيا
١٠,٢	٧,٨	٥,٢	٥,٦	١,٨	الولايات المتحدة
٢,٩	٢,٢	٢,٦	٢,٤	١,١	سويسرا

Owen E.R.J. : Op. cit., P. 199.

من هذا البيان نجد أنه في الوقت الذي تهبط فيه حصة بريطانيا من القطن المصري بسرعة نجد ارتفاعا سريعا في حصة كل من ألمانيا والولايات المتحدة وسويسرا ، ففي الفترة من ١٨٩٠ - ١٨٩٤ حتى ١٨٩٥ - ١٨٩٩ نجد هبوطا سريعا في حصة بريطانيا من القطن المصري من ٥٤٪ الى ٤٩٫١٪ ثم يسير الهبوط باعتدال حتى ١٩١٠ - ١٩١٣ ، ونجد هبوطا سريعا أيضا من ٥٠٫٧٪ في الفترة ١٩٠٥ - ١٩٠٩ الى ٤٦٫٧٪ في ١٩١٠ - ١٩١٣ ، ولو نظرنا الى حصة كل من ألمانيا والولايات المتحدة وسويسرا ، نجد أن ألمانيا كانت حصتها في ١٨٩٠ - ١٨٩٤ حوالي ٢٥٪ ارتفعت سريعا الى ٨٩٪ في ١٩١٠ - ١٩١٣ ، وكذلك ارتفعت حصة أمريكا في نفس الفترة من ١٨٪ الى ٣٠٪ ، وأيضاً ارتفعت حصة سويسرا في نفس الفترة من ١٨٪ الى ٣٩٪ . وقد أدى هذا الهبوط في حصة بريطانيا من صادرات القطن الى انخفاض حصتها من مجموع الصادرات الكلية من ٦٣٪ في المدة ١٨٨٥ - ١٨٨٩ الى ٤٣٪ في سنة ١٩١٣ .

والواقع أن نصيب إنجلترا لم ينخفض سواء من القطن أو من جملة حصة الصادرات عنه قبل الاحتلال ، ولكن حصة بريطانيا من كليهما لم تتمش مع زيادة صادرات القطن وكذلك جملة الصادرات التي ارتفعت كثيرا عنه قبل الاحتلال ، « بدليل أن قيمة الصادرات المصرية الى إنجلترا زادت من ٦٩٣٥٠٠٠ جنيه مصري في ١٨٨٥ - ١٨٨٩ الى ١٣٦٤٨٠٠٠ جنيه مصري في سنة ١٩١٣ » ويرجع انخفاض نصيب بريطانيا من جملة الصادرات المصرية ، وعدم مماشاته لها كما كان قبل الاحتلال الى جعل بريطانيا من مصر سوقا مفتوحة أمام الدول الأوروبية الأخرى التي تقدمت بها صناعة النسيج ووجدت في مصر مصدرا رخيصا للمواد الخام التي تلزم هذه الصناعة ، وإلى جانب ذلك كانت بريطانيا تحاول ارضاء هذه الدول حتى لا تثير حفيظتها عليها خاصة أنها ضربت بقراراتهم في

مؤتمر الاستانة عرض الحاشط واحتلت مصر ، ومن هنا كانت لا تحاول تنفيذ أى سياسة فى مصر من شأنها عرقلة نشاط هذه الدول فيها . والى جانب ذلك كانت هناك مصادر متعددة لبريطانيا كانت تقدم اليها المواد الخام من القطن . ولكل ذلك لم تحاول بريطانيا أن تحتفظ بمصر كمورد للمادة الخام مقصورا عنيتها فقط بل جعلت منها سوقا مفتوحة لكل الدول الأوربية ، الا انها بالرغم من ذلك احتفظت بالمركز الأول فى قائمة الدول التى كانت توجه اليها الصادرات المصرية وبفارق كبير عن الدول الأخرى .

فرنسا :

كانت لفرنسا علاقات تجارية متينة مع مصر قبل انجلترا ، ترجع جذورها الى القرن الثامن عشر ، فقد راجت تجارة المنسوجات الفرنسية فى مصر فى ذلك الوقت ، وكان التجار الفرنسيون يشكلون أهم جالية أجنبية فى مصر ، وبعطو مد صناعة النسيج الانجليزية واكتسابها السوق المصرية تبعا لذلك ، الى جانب القطن المصرى ، أخذ نفوذ فرنسا فى التجارة المصرية يضمحل شيئا فشيئا ، حتى جاءت سنة ١٨٣٢ لتشهد تفوق النفوذ الانجليزى على النفوذ الفرنسى فى أخذ الصادرات المصرية ، وفى سنة ١٨٤٩ هبطت فرنسا الى المركز الرابع فى قائمة وجهة الصادرات المصرية . وفى عهد اسماعيل قفزت فرنسا ثانية الى المركز الثانى بين الدول فى علاقاتها التجارية مع مصر وبلغ نصيبها ١٠٪ من جملة الصادرات المصرية .

وبعد الاحتلال أخذت حصة فرنسا من الصادرات المصرية فى الهبوط يتخللها شىء من الصعود ، فبعد أن كانت حصتها فى سنة ١٨٧٤ حوالى ١٣٪ من جملة الصادرات ، هبطت الى ٨٫٧٪ فى سنة ١٨٨٢ ، وارتفعت الى ٩٪ فى سنة ١٨٩٤ ثم أخذت فى الهبوط

المتتابع تقريبا الى أن أصبحت حصتها ٨٪ في سنة ١٩١٣ محتلة بذلك المركز الثالث بعد انجلترا وألمانيا .

ألمانيا :

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، بدأت الصناعة تتقدم في ألمانيا تقديما حثيثا ، لدرجة أنها أوجدت أبوابها في وجه المصنوعات الأوروبية وبالذات الانجليزية ووصل بها الأمر لدرجة أن أخذ الخوف يتطرق الى قلوب الانجليز أنفسهم من هذا التقدم الألماني الصناعي . ولم يتوقف الأمر بألمانيا عند هذا الحد ، بل أخذ الألمان يسابقون الأمم الأخرى في التجارة والصناعة فبضائعهم أخذت تروج تجارتها في المدن الأوروبية بما فيها انجلترا ، ولكن رواج البضائع الانجليزية عليها وعلى غيرها كان يرجع الى رخص أثمانها أكثر من جودتها .

ونتيجة للتقدم الصناعي والتجاري الألماني ، أخذ الألمان يزاحمون الانجليز كغيرهم من الدول الأخرى على المواد الخام القطنية في مصر ، وكذلك امتدت المزاومة الى الأسواق المصرية حتى تجد فيها ألمانيا سوقا لتصريف مصنوعات من المنسوجات وغيرها من المواد الأخرى ، ولذلك جاء الألمان الى مصر واتسع نطاق مرافقهم فيها ، وامتد نشاطهم الى تأسيس البنوك وفتح المحال التجارية .

على أية حال ، أخذت تجارة ألمانيا مع مصر تتجاوز الحد الممكن في الزيادة السريعة المطردة ، فبعد أن كانت حصتها من الصادرات في سنة ١٨٨٥ تقدر بـ ٠.١٩٪ ارتفعت الى ٥.٣٪ في سنة ١٩٠٠ ، ثم بلغت أكثر من الضعف في خلال الـ ١٣ سنة التالية فأصبحت في سنة ١٩١٣ تقدر بـ ١٢.٨٪ من جملة الصادرات المصرية محتلة بذلك المركز الثاني بعد انجلترا . والبيان التالي يوضح قيمة صادرات مصر الى ألمانيا في الفترة من ١٩١١ - ١٩١٤ .

السنة	قيمة الصادرات بالجنيه المصرى
١٩١١	٣٠١١٨.٠٠٠
١٩١٢	٣.٨٨٦.٠٠٠
١٩١٣	٤.٠٦٦.٠٠٠
١٩١٤	٢.٢٩٩.٠٠٠

ومن هذا البيان نجد أن نصيب ألمانيا من صادرات مصر ،
والتي تركزت فى معظمها حول القطن ، كان فى تقدم سريع ، ويرجع
ذلك لرقى أساليب التوسع الصناعى والتجارى فى ألمانيا .

الولايات المتحدة الأمريكية :

خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب الأهلية ، مندفعة
تحو التقدم الصناعى ، مع منع دخول أغلب المصنوعات الأجنبية فى
ممالكها . وأخذت تعمل لنفسها علاقات تجارية مع بعض الدول ،
التي من بينها مصر ، فقامت بينهما علاقات تجارية وإذا كانت قد
قامت متأخرة إلا انها تقدمت فى خلال ثلاث عشرة سنة حتى احتلت
المركز الرابع بين الدول التى كانت توجه إليها الصادرات المصرية
فى سنة ١٩١٣ ، فبعد أن كانت حصتها ٠.٣٪ فى سنة ١٨٨٢
ارتفعت الى ٦.٢٪ فى سنة ١٩٠٠ ، وإلى ٧.٩٪ فى سنة ١٩١٣ .

وكان الميزان التجارى فى العلاقات التجارية الأمريكية المصرية
فى صالح الولايات المتحدة ، ويرجع ذلك لتشابه نوعية الانتاج فى
كل من المجتمعين ، هذا فى نفس الوقت الذى كانت تتركز فيه
صادرات مصر حول الصادرات الزراعية ، ومن هنا نشأت قلة طالب
الولايات المتحدة من الحاصلات المصرية ، أما مصر فلم يكن لها

مندوحة عن استيراد المصنوعات الأمريكية وبخاصة الآلات والأجهزة
الكهربائية والسيارات .

ولقلة الطلب الأمريكي على الصادرات المصرية لتشابهها مع
إنتاجه ، تركزت صادرات مصر الى أمريكا حول عينات من الأقطان ،
وكذلك كميات من السكر ، ففي سنة ١٨٩٦ بلغ ما اشترته أمريكا
وكندا من السكر المصري ٤٢ ألف طن .

وغير هذه الصادرات التي كانت ضئيلة في حجمها ، كانت
هناك صادرات أخرى بلغت درجة من الأهمية أكثر من الصادرات
المحلية ، وهذه النوعية من الصادرات كانت لا تنتج في مصر ،
بل هي واردة عليها ، إما من السودان أو بلاد العرب وإما من اليمن ،
ومن هذه الأصناف التي صدرت منها كميات لا بأس بها الى أمريكا ،
البن وجلود الماعز وريش النعام وسن الفيل وغير ذلك من أنواع
البضائع المصرية والتركية . ففي خلال ربع السنة المنتهى في سبتمبر
سنة ١٨٧٥ بلغت صادرات الاسكندرية الى الولايات المتحدة من البن
وغيره من البضائع المصرية والتركية ما قيمته ١٤٧٠١٦٠ دولارا .
وفي نفس الأشهر بلغت صادرات القاهرة الى أمريكا من الصمغ
العربي وسن الفيل ما قيمته ١٥٧٦٣٢٤ دولارا .

إيطاليا :

كانت إيطاليا (تسكانيا) تضرب بسهم عظيم في تجارة مصر
الخارجية ولكنها فقدت مركزها هذا بسبب تقلب الأحوال بها ، بيد
أنها بعد تكوين وحدتها وبالأخص منذ سنة ١٨٩٠ أخذ مركزها في
تجارة الواردات يتحسن تحسنا مستمرا تقريبا ، ولكن حظها في
تجارة الصادرات قد نقص نسبيا عما كانت عليه في سنة ١٨٨٥ .
ففي سنة ١٨٧٤ بلغ نصيبها من الصادرات المصرية ٤٪ من جملة

الصادرات ، وارتفع الى أن وصل ٦٧٪ في سنة ١٨٨٢ ، ولكنه أخذ في الهبوط بعد ذلك حتى أصبح ٣٢٪ في سنة ١٩١٣ .

وهكذا نجد أن بريطانيا كان لها نصيب الأسد في صادرات مصر ، فلم تقل حصتها من الصادرات المصرية عن ٤٣٪ سنة ١٩١٣ ولكنها في أحيان كثيرة حصلت على نصف صادرات مصر ان لم يكن أكثر من ذلك ، وهي بذلك كانت تترك حوالى نصف صادرات مصر تتحرك فيه دول عديدة ، وتفاوتت حصة كل منهما عن الأخرى تفاوتاً قليلاً ، فيما عدا تركيا التي انحدرت من القمة الى القاع في قائمة وجهة الصادرات المصرية . فبعد أن كانت تحتل المركز الأول في هذه القائمة سنة ١٨٣٦ هبطت حصتها من ٢٣٧ في الألف في سنة ١٨٣٦ الى ٣٤ في الألف سنة ١٨٨٥ وإلى ٢١ في الألف سنة ١٩١٣ ، أى بنسبة ٢١٪ من جملة الصادرات المصرية . وفي نفس الوقت الذى تضاعفت فيه صادرات مصر الى تركيا دخلت دول جديدة لتحل محلها فدخلت النمسا وروسيا ، وأخذتا جانباً من القطن المصرى اليهما وأخذت العلاقات معهما تنمو بإطراد .

والى جانب النمسا وروسيا ظهرت اليابان وسويسرا ، فادى تقدم صناعة النسيج بهما الى تزايد حصتهما من الصادرات المصرية ، فبلغت حصة اليابان في سنة ١٩١٣ حوالى ٢٤٪ ، وسويسرا ٣٢٪ . وكانت واردات سويسرا من مصر تكاد تنحصر فى القطن وذلك لاحتياجاتها اليه لنسجه فى معاملها ، وكانت سويسرا تميل الى استيراد القطن من مصر عن القطن الأمريكى وذلك لما رأت فيه من جودة تيلته وقوة شعرته وقابليتها للنسيج ، والبيان التالى يوضح صادرات القطن المصرى الى سويسرا من سنة ١٩٠١ حتى ١٩١٣ .

السنة	قيمة الصادرات بالمائة كيلو جرام	السنة	قيمة الصادرات بالمائة كيلو جرام
١٩٠١	٩٩٠٠٠	١٩٠٨	٩٠٠٠٠
١٩٠٢	١٠١٠٠٠	١٩٠٩	٩٥٠٠٠
١٩٠٣	٩١٠٠٠	١٩١٠	٨٠٦٠٠
١٩٠٤	٩٠٠٠٠	١٩١١	٩٨٠٠٠
١٩٠٥	٩٢٠٠٠	١٩١٢	٩٠١٠٠٠
١٩٠٦	١٠٤٠٠	١٩١٣	١٠٣٠٠٠
١٩٠٧	٩٠٠٠٠		

وهكذا نجد أن نوعية الانتاج والاقتصاد المصرى الذى اعتمد على ذلك الانتاج فى تجارته الخارجية ، وجه هذه الصادرات هذه الوجهة ، فتركز هذا الانتاج حول محصول واحد هو القطن ، الذى كان يصدر كله فيما عدا كميات قليلة جدا كانت تستخدم داخليا لأغراض مختلفة ، وكانت نوعية الانتاج المصدرة هذه محل تهافت من قبل الدول التى تقدمت بها صناعة هذه النوعية ، فى حين أن الدول التى كانت لها علاقات تجارية مع مصر قبل النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، عندما تخصصت مصر فى نوعية انتاج القطن اصبحت تجارتها مع مصر ان لم تكن قد توقفت ، ويرجع ذلك لانها لم تمتلك ما يمكنها من تصنيعها ومن هذه الدول سوريا وبلاد المغرب العربى . وبذلك يكون تحديد نوعية الانتاج فى القطن وضالة انتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى قد حتما وحلدا بالضرورة نوع البلاد المتعاملة مع مصر فى تجارة صادراتها .

اثر الصادرات على بنية الاقتصاد المصرى :

بعد دراسة نوعية الصادرات المصرية ، وجدنا أنها كانت متمثلة ، ورغم تعددها الا أنها تركزت حول محصول واحد ، فى حين

ان النوعيات الأخرى لم تساهم الا بقدر ضئيل في جملة الصادرات المصرية ، وقد تفاوت هذا القدر تفاوتاً قليلاً فيما بينها ، فظل القطن يمثل أغلب الصادرات المصرية حتى في الفترات التي هبط فيها سعره ، عقب الحرب الأهلية الأمريكية الا أن حجم صادراته كان أكثر بكثير منه قبل هذه الحرب ، وبذلك لو كان للصادرات المصرية أثر كبير على بنية الاقتصاد المصري ، فهذا الأثر يرجع معظمه ان لم يكن كله الى صادرات القطن .

لما كانت مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، تفتقد الى أوجه إيرادات متعددة فلهذا تركّزت معظم إيراداتها حول الصادرات المصرية ، ففيما عدا قطاعات النقل المختلفة التي حققت فائضاً من الإيرادات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، الا أن إيراداتها أصابها شيء من الشلل على اثر افتتاح قناة السويس ، مما أثر على حركة النقل على الخط الحديدي من الاسكندرية الى السويس وبالعكس ولم تكن هناك إيرادات تذكر سوى ضريبة الأراضي ، والتي كان يتوقف تسديدها على مدى رواج القطن ، وكذلك الرسوم الجمركية والتي حدثت بمعاهدات الامتيازات وايضا تعلقت أهميتها على حجم صادرات القطن التي لو حققت فائضاً لأدى الى اشتداد الطلب على المواد الاستهلاكية من الخارج ، وفيما عدا ذلك لم تكن هناك أوجه إيرادات تستحق الذكر .

ومن هنا كان هناك تناسق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بين الصادرات التي اعتمدت في معظمها على القطن وبين الإيرادات العامة لمصر في تلك الفترة ، فمع بداية العقد الثاني من هذا النصف ، تطالعتنا الحرب الأمريكية ١٨٦١ - ١٨٦٥ ويشتد الطلب على القطن المصري ، وتزداد مساحة المزرعة ويرتفع سعره وتزداد صادراته ، وترتب على ذلك زيادة كبيرة في إيرادات الدولة

فقد تطورت هذه الإيرادات العامة طوال السنوات من ١٨٦١ - ١٨٦٤ على النحو التالي :

السنة	الإيرادات العامة بالجنيه
١٨٦٠	٧,١٥٤,٠٠٠
١٨٦٢	٣,٧٠٧,٠٠٠
١٨٦٣	٦,٠٩٤,٠٠٠
١٨٦٤	٦,٩٨٧,٠٠٠

ومن هذا البيان نجد أن الإيرادات العامة زادت زيادة سريعة مفاجئة ، فتضاعفت الى أكثر من ثلاثة أمثالها ، ولا يمكننا أن نعبر ذلك الا بالارتفاع الذى حصل فى كل من صادرات وأثمان القطن فى خلال سنوات الحرب الأمريكية .

وبعد انتهاء الحرب الأمريكية ، وهبوط صادرات القطن ، هبطت معها قيمة الإيرادات وبمجرد أن عاودت أسعار القطن الارتفاع ، وزاد الصادرات منه مع بداية سبعينيات القرن التاسع عشر عاودت الإيرادات العامة الارتفاع حتى وصلت قيمتها ١٩,٦١٢,١٩١ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩١٤ ، وبذلك أصبحت الإيرادات العامة أكثر استجابة لحركة الصادرات بصفة عامة وصادرات القطن بصفة خاصة .

والى جانب ما كان للصادرات من تأثير على حركة الإيرادات العامة ، كان لها تأثيرها أيضاً على حركة الواردات ، فقيمة الصادرات توقفت عليها قيمة الواردات ، لأن الصادرات تمثل الجانب الأكبر من الإيرادات ، وأما الواردات فتتمثل جزء كبيراً من المصروفات وأحد

أوجه النفقات المهمة ، ولذلك ارتبطت حركتها ارتباطا يكاد يكون كلياً بحركة الصادرات ، فإذا قلت قيمة الصادرات (على أثر هبوط صادرات القطن باعتباره يمثل أغلبها) استتبع ذلك انخفاض فى حجم الواردات فى السنة التالية ، بل وأحياناً فى السنة ذاتها ، وكان يقع عكس ما تعلم فى سنوات الرخاء . وفى الواقع أن قيمة الصادرات وبالأخص صادرات القطن لم يكن لها تأثيرها فى حركتى الواردات والائراجات العامة فقط ، بل كان لها تأثيرها الفعّال فى جميع جوانب النشاط الاقتصادى فى داخلية البلاد .

وبذلك نجد أن الصادرات كانت تشكل جزءاً لا يمكن الاستغناء عنه فى تحقيق فائض كبير للايرادات العامة ، وبذلك كانت تمثل نسبة مرتفعة فى الدخل القومى ، وهنا كانت تكمن الخطورة ، إذ أصبحت قوة الاقتصاد المصرى أو ضعفه مرتبطة بمحصول واحد ، يصدر أغلبه ان لم يكن كله الى سوق عالمية لا تملك مصر أدنى تأثير عليها سواء من ناحية الحجم أو الثمن ، بل كانت مصر مطوعة لها ، وأصبح قبول القطن المصرى أو رفضه وكذلك تحديد سعره متوقفاً على ظروف السوق العالمية ، وبالتالى أصبح الاقتصاد المصرى فى جوانبه المختلفة مرتبطاً أكبر ارتباطاً بالأسواق العالمية وخاضعاً لما يسودها من رخاء أو كسل .

ولم يتوقف الاقتصاد المصرى لاعتماده على محصول واحد ، على تأثير السوق العالمية فحسب ، بل كان الاقتصاد المصرى معرضاً لأخطار حاسم إذا ما أصيب محصول القطن بنائبة كان تصيبه الآفات أو غير ذلك ، وهنا لا يكون هناك البديل الذى يوفر فائضاً لتسديد قيمة الواردات التى كانت تعد أكبر قطاعات الانفاق .

وقد أرقّت مشكلة اعتماد الاقتصاد المصرى على محصول واحد بعض الأعيان المصريين الذين حاولوا أن يوجدوا الى جانب القطن ، البديل اذا ما أصيب المحصول الأول بضرر تحت أى ظروف وبالتالى عندما يكون هناك البديل سيخفف من وقع هذا الضرر ، ويعوض الأهالى جزءاً من خسارتهم ولذلك « طالب الأعيان الحكومة من خلال مجلس شورى القوانين بأن تسمح باعادة زراعة الدخان التى ألغيت بأمر عال فى ٢٥ يونيو ١٨٩٠ » .

وهكذا لعبت الصادرات المصرية ، والتى كان للقطن الكعب العالى فيها ، دوراً أساسياً فى بنية الاقتصاد المصرى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، لدرجة انها حققت فائضاً كبيراً ، لم يسبق لمصر أن حققته من وراء هذا القطاع ، ولو كانت مصر خالية من الديون وفوائدها لتغير حالها ، الا أن اعتماد هذه البنية الاقتصادية على الصادرات كان ضعيفاً ، ويرجع ذلك الى أن الصادرات كانت تدور حول محصول واحد ليس له بديل ولذلك فهذه البنية الاقتصادية لم تكن فى مأمن من العواض التى كانت تنتج لو تعرض محصول القطن لأى عارضة سواء خارجية أو داخلية .



الفصل السادس

الواردات المصرية

كان الهدف من التقدم الصناعي في عصر محمد علي باشا ،
التقليل من الواردات ، وجعل البلد يعتمد على نفسه أكثر ، ولكن
حاجة الباشا لشراء الكثير من الآلات والسفن والامدادات للجيش
والأسطول ، جعلت الواردات المهمة في عهده تتمثل في المنسوجات
والأسلحة المعدنية والآنية الزجاجية ، وكانت مصر في ذلك الوقت
تعتمد على محاصيلها الزراعية في تسديد قيمة هذه الواردات ، وبعد
سنة ١٨٤١ ، وما تبعها من اضطراب في نظم محمد علي الصناعية
وانخفاض عدد الجيش ، تغيرت نوعية الواردات ، وأصبحت المنتجات
الصناعية أهم الواردات وتلحقها اللحان ، والخشب والحديد الخام
والحديد ، ففي سنة ١٨٤٩ بلغت قيمة الأدوات المصنوعة المستوردة
٤٧٥٧١٤ جنيهها مصريا ، واللحان ب ١٢٢٥٠٥ جنيهات مصرية
والخشب ب ٥٨٩٨٦ ، ومن الحديد الخام ٧٤٣٨٣ جنيهها مصريا
والنسيج ٥٥٦١٤ جنيهها مصريا ، وإلى جانب ذلك الحديد ، وغيره
من الواردات الأقل قيمة من المصاطف والقرمز والنحاس والسجاد
والورق والصابون والأحذية والأخشاب والنبيل .

ومع بداية عهد سعيد ، وجهوده لتطوير الاقتصاد المصرى ، كان ذلك علامة على زيادة المشتريات من الخارج ، وتلا ذلك الحرب الأهلية الأمريكية ، وما ترتب عليها من ارتفاع فى مستوى السخول ، فازداد الطلب على البضائع المصنوعة فى الخارج .

والى جانب الارتفاع فى مستوى الدخول الذى شهده القطر المصرى مع بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ظهرت هناك مجالات مختلفة تطلبت استيراد ما يساعدها على الاستمرار نحو التقدم ، كقطاع السكك الحديدية والخدمات العامة والمرافق ، الى جانب ذلك الاتجاه نحو الاهتمام بالزراعة ، فكل ذلك أدى الى ازدياد الواردات من الحديد والفحم والآلات المصنوعة لمسيرة متطلبات التقدم فى الحياة الزراعية والمرافق العامة ، والى جانب ذلك ازدادت الواردات من السلع الكمالية ، التى تطلبتها حياة الطبقات الأوربية ومن تشبه بهم من المصريين مثل البن والملابس والأثاث والخور والمشروبات الروحية وغيرها من الأشياء الأخرى .

والتطور الخطير الذى حدث فى تجارة الواردات المصرية ، هو أن مصر بافراطها فى التخصص فى انتاج القطن ، أصبحت مستوردا كبيرا للحبوب حوالى سنة ١٩٠٠ ، وهذا ليس نتيجة الهبوط فى انتاج الحبوب فحسب ، بل يرجع ذلك لعاملين آخرين ، أولهما النمو السريع فى السكان وثانيهما الارتفاع فى مستويات المعيشة ، التى دفعت بكثير من العائلات الى شراء الدقيق المستورد بنوعياته العالية ، وتقضيله على الدقيق المصرى الذى يصنع من القمح والذرة المصريين .

على كل حال ، تعددت نوعيات الواردات المصرية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وتميزت هذه النوعيات طوال فترة الدراسة بالثبات وعدم التغير ، وإن كانت قد تقلبت قيمتها من سنة لأخرى ، وهذا ما سنلجسه عند دراسة كل من هذه الواردات على حدة .

١ - المنسوجات :

فى نفس الوقت الذى احتل فيه القطن رأس قائمة الصادرات المصرية ، احتلت المنسوجات القطنية وغيرها أول قائمة الواردات المصرية ، واذا كانت مصر قد صدرت بعضاً من المنسوجات قانها منسوجات يدوية زاولها اصحابها فى ورش وتحتاج الى مهارة خاصة ، وكانت هذه المنسوجات تصدر بمبالغ ضئيلة ، فبلغت عام ١٨٧٠ ما قيمته ٦٢ ألف جنيه .

فكان بمصر صناعة يدوية للفلز والنسيج استقرت فى عدد من المديريات وانتشرت فى القرى والمدن على السواء منذ أجيال طويلة لتمتد السوق الداخلية بالمنتجات التى تتناسب مع الأذواق الخاصة للمستهلكين المحليين .

وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، تطورت صناعة النسيج فى مصر ، وأصبح الانتاج المحل من الفلز لا يلائم هذا التطور لعدم صلاحية هذا الفلز لبعض نواحي صناعتهما التى أخذت تحتاج الى خيوط رفيعة لم يكن فى امكان صناعة الفلز المنزلية التى كان يشترك فيها أفراد الأسرة ، توفيرها ولذلك أخذت صناعة النسيج فى ذلك الوقت تعتمد على الفلز الوارد من البلدان الأجنبية ، فاستوردت البلاد معظم الخيوط الصوفية والخيوط القطنية والكتانية من انجلترا وإيطاليا ومعظم خيوط الحرير من الصين وإيطاليا .

وبالرغم من قيام صناعة النسيج هذه فى مديريات مصر ، وبده اعتمادها على الفلز الأجنبى ، الا أن انتاجها عجز عن سد حاجة المجتمع المصرى فى ذلك الوقت الذى ارتفعت فيه مستويات المعيشة وظهرت به طبقة مصرية الى جانب الأجانب كانت تتلطف على كل ما هو غير مصرى « مهما بلغ ثمنه وانحط نوعه » ، فزادت الواردات المصرية من المنسوجات من منسوجات قطنية وصوفية وحريرية وكتانية ، وهذه

الواردات كانت تزداد من عام لآخر ، فارتفعت قيمة الواردات من المنسوجات من ٧٩٧ر٠٤٩ جنيها مصريا في سنة ١٨٥٩ الى ٣ر٠٢٨ر٠٠٠ جنية مصرى في سنة ١٩١٤ . وبالرغم من هذه الزيادة في قيمة واردات المنسوجات الا أن أهميتها النسبية تراجعت من ٣١٪ عام ١٨٧٠ الى ٢٨٪ عام ١٩١٠ ، ويرجع ذلك الى الارتفاع في باقى البنود الرئيسية للواردات بمعدلات أكبر من معدل الارتفاع في قيمة المنسوجات .

فبالرغم من هذا الهبوط الخفيف فى الأهمية النسبية لواردات المنسوجات ، الا أن هذه الكميات التى استوردت منها كانت تسد احتياجات مصر ، بدليل أن كل المحاولات التى بذلت لاقامة صناعة نسيج فى مصر أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، ذهبت كلها أدراج الرياح ، ويرجع ذلك للحماية الجمركية التى تمتعت بها المنسوجات الأجنبية كغيرها من المتاجر الأجنبية الأخرى فبعد أن تأسست شركة الغزل والنسيج المصرية الانجليزية وأنشأت مصنعين أحدهما بالقاهرة والآخر بالاسكندرية ، اضطرتها خسائرها الى اغلاق مصنع القاهرة والتنازل عن مصنع الاسكندرية لشركة الغزل الأهلية ، وفى سنة ١٩١١ أعيد انشاء شركة الاسكندرية باسم شركة الغزل والنسيج الأهلية ، وظلت تتعثر فى عملها وتضطلم بالعقبات الى حين نشوب الحرب عام ١٩١٤ .

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، بل ان اللورد كرومر كان ينفذ سياسته التى كانت تقوم على تشجيع استيراد المنسوجات البريطانية ، وتجهيد ما عداها فى السوق المصرية ، ولذلك أصدر مرسوم ١٣ ابريل ١٩٠١ الذى يقضى بفرض ضريبة قيمة مقدارها ٨٪ على الخيوط والأنسجة المصنوعة فى مصر ، وقد عارض الأهالى هذه الضريبة بعد ذلك فالثفتها الحكومة . وإلى جانب ذلك كان تحريم

استيراد الأنواع الرخيصة من القطن الأجنبي ميزة للصناعة الأجنبية التي تستخدمها مما ساعدها على المنافسة في السوق المصرية .

وهكذا عجزت صناعة النسيج المصرية - التي حاولت أن تلتقط أنفاسها في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين - عن الوقوف أمام المنسوجات الأجنبية في السوق المصرية ، لما تمتعت به المنسوجات الأجنبية بصفة عامة والانجليزية بصفة خاصة من حماية جمركية وسياسية كانت تفتقدها المنسوجات المصرية ، ولذلك بدأت واردات مصر من المنسوجات تتزايد مع بداية القرن العشرين ففي سنة ١٩٠٣ (على سبيل المثال) بلغ ثمن الوارد من المنسوجات الصوفية والحريرية ٥٢٣ر٠٠٠ جنيه مصرى يقابلها ٤٠٨ر٩٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٠٢ وزادت واردات الملابس والكتان والجوارب ونحوها زيادة عظيمة ، فبلغت قيمة الواردات منها ٦٤٨ر٧٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٠٣ ويقابلها ٥١٣ر٨٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٠٢ ، وترجع الزيادة فى قيمة المنسوجات الى انتشار الرخاء واليسر فى مصر بين الفلاحين الذين بدؤوا يقللون عليها ، وكذلك عودة التجارة مع السودان . وبدء حصولها على جزء من الواردات المصرية من المنسوجات .

الفحم :

مع بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، بدأ استيراد الفحم يتزايد ويرجع ذلك لتعدد أوجه استهلاكه ، فمن ناحية أكثر استهلاك قاطرات السكك الحديدية من الفحم والتي كانت قد أخذت تنتشر فى مصر على نطاق واسع فى ذلك الوقت . ومن ناحية أخرى كثر فى هذه الفترة استخدام الآلات التجارية والتي كانت تدار بالفحم فى رفع المياه هذا الى جانب التزايد المستمر فى استخدام الفحم فى الاستهلاك المنزلى ، وكذلك استخدامه فى الصناعات البسيطة المختلفة .

ولذلك ارتفعت الواردات المضربة من القمح ، فارتفعت قيمة الوارد من القمح من ٤٧٢٠٩ جنيهات مصرية في سنة ١٨٤٨ الى ٤٠٠.٠٠٠ جنيه مصرية في سنة ١٨٨٠ ، ثم الى ١.٦٨٠.٠٠٠ جنيه مصرية في سنة ١٩١٤ .

ومن الجدير بالذكر أن السنوات التي شهدت انخفاضاً في فيضان النيل ، شهدت زيادة في كمية القمح المستورد ، ويرجع ذلك لكثرة استخدام القمح في رفع المياه لمساحات زراعية كبيرة ، ففي سنة ١٩٠٧ و ١٩٠٨ كان لسوء الفيضان أكبر الأثر في زيادة واردات القمح ، أما الزيادة في سنة ١٩١١ فيرجع جزء منها الى انخفاض الفيضان ، والجزء الآخر يرجع الى استخدام القمح المتفضل في تشييد سد أسوان في سنة ١٩١٢ ، وإذا كانت قيمة واردات القمح ، ظلت مرتفعة بعد ذلك حتى سنة ١٩١٤ فذلك كان يرجع الى التفاوت في مستوى مياه النيل التي كانت لا تظمئن .

وقد اقتضى النمو المتتالي في تجارة القمح توسيع أرصفة القمح بميناء الاسكندرية التي تم بناؤها عام ١٨٨٠ فأصبح عرضها ٣٣ متراً عام ١٨٩٨ ثم ٩٩ متراً عام ١٩٠١ ، وبذلك أمكن تشييد مخازن كبيرة عليها ، وبلغت نفقات هذا العمل ٦٠.٠٠٠ جنيه مصرية ، بخلاف ست نقالات لتفريغ القمح بلغت أثمانها ٣٦.٠٠٠ جنيه مصرية ، كما لزم الحال انشاء سبع مراس جديدة لمراكب القمح في المدة من ١٩٠٣ - ١٩١٠ وبذلك أصبح عددها اثنتي عشرة مرسى .

الواردات المعدنية والآلات المصنوعة :

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، شهدت مصر تحولات في قطاعاتها المختلفة ، وهذه التحولات دفعت بها الى الاكثار من الواردات المعدنية والآلات المصنوعة ، ففي قطاع الزراعة كان هناك اتجاه عام من بداية الفترة للنهوض بها ، وتطلب ذلك استيراد

آلات لخدمة الزراعة ونظم الري ، وكذلك استيراد الآلات اللازمة
لإعداد وتجهيز المحاصيل الزراعية (القطن) للتصدير - كالمخالب -
المكابس - وأيضا شهدت البلاد تقدما في حركة النقل والمواصلات
وتطلب ذلك زيادة الوارد من الحديد والصلب لخدمة قطاع السكك
الحديدية ، وتحسين الموانئ المصرية وكذلك استيراد قاطرات وعربات
السكك الحديدية ، وأيضا الأسلاك المعدنية لخطوط التليفونات وإلى
جانب ذلك في فترة من الفترات تقدمت صناعة السكر خاصة بعد
توقف الحرب الأهلية الأمريكية وهبوط سعر القطن المصرى ، وتطلب
تقدم هذه الصناعة استيراد آلاتها ومعداتنا من الخارج .

وهكذا أدت هذه التحولات وغيرها من التحولات في القطاعات
الأخرى المختلفة كقطاع المرافق العامة والخدمات إلى زيادة الواردات
من الحديد والصلب والآلات المصنوعة ، فمع بداية عصر اسماعيل
ازداد استيراد الآلات الزراعية انطلاقا من مبدأ التوجيه الزراعى
للبلاد ، وقد أغفى الخديو اسماعيل الآلات الزراعية المستوردة من
الرسوم الجمركية لمدة عام كامل يبدأ من توتى ١٢٨٠ (١٨٦٣) إلى
بداية شهر توتى من العام التالى ١٢٨١ (١٨٦٤) ، وكان هذا الإعفاء
وقتها ، ويرجع ذلك لانتشار وباء المواشى • الذى أودى بحياة العديد
منها فى نفس الوقت الذى كانت تمثل فيه المواشى أداة من أدوات
الانتاج ، فعمل على استيراد مواشى وبيعها بالأجل للفلاحين هذا من
ناحية ومن ناحية أخرى أكثر من الواردات الزراعية بهدف التخفيف
من أزمة هذا الوعاء وتعويض الأهالى عنها ، فاستورد الخديو اسماعيل
لحسابه الخاص عددا كبيرا من المحارث ومضخات المياه البخارية ،
وبعضها لاستخدامه فى أقطاعاته الخاصة ، والبعض الآخر لبيعه من
جذيد للأهالى .

وفي الفترة من (١٨٨٦ - ١٨٩٦) وحتى (١٩٠١ - ١٩٠٥) زادت قيمة الواردات من آلات وطميبات وبابورات من ١٨٤٧٦١ جنيهها مصريا الى ٥٥٦١١٤ جنيهها مصريا ، وكانت قيمة الآلات الرافعة للماء منها ١٣٣٠٠٠ جنيه في ١٩٠١ .

وفي الفترة من ١٩٠٦ - ١٩١٣ استوردت آلات زراعية بحوالى ١٣٥٠٠٠ جنيه مصرى ، وكانت أعلى قيمة وصلت اليها الآلات الزراعية المستوردة في تلك الفترة في ١٩٠٧ ، حيث وصلت قيمة الآلات الزراعية المستوردة ولأول مرة الى ٢٣٤٦٤٠ جنيهها مصريا .

ونظرا لاتساع زراعة القطن منذ اندلاع الحرب الأهلية الأمريكية ، وحتى قيام الحرب العالمية الأولى زاد - تبعاً لذلك - استيراد الآلات اللازمة لتجهيزه وإعداده للخارج ، فزاد استيراد المحاليج من أوروبا والتي تدار آلاتها بالبخار في مصر ، فبعد أن كانت ٢٤ محلجا في يونية ١٨٦٢ بها ١١٠٠ آلة من آلات الحلاج أصبحت نحو ٥٠ محلجا في نوفمبر من نفس السنة و ١١٢ محلجا فيما بعد (في عصر اسماعيل) ومن المعروف أن آلات المحاليج أسرع بكثير في العمل من الدواليب التي كان الفلاحون يستعملونها من قبل لأن الدواليب ينتج - ١ - (عشر) ما تنتجه الآلة البخارية في نفس الوقت .

والى جانب المحاليج كانت مصر تستورد المكابس من الخارج ، وقد أعفيت هذه المكابس المستوردة من الرسوم الجمركية في عصر اسماعيل ولمدة عام ، وهو نفس العام الذي أعفيت فيه الواردات الزراعية من الرسوم الجمركية (من ابتداء شهر توتى ١٢٨٠ - ١٨٦٣ الى ابتداء شهر توتى ١٢٨١) ، وظلت المحاليج والمكابس التي كان يمتلكها التجار وفي بعض الأحيان كبار الملاك تستورد من الخارج ، الى أن قامت في مصر شركات أجنبية تقوم بحليج وكبس

القطن واعداده للتصدير الى الخارج. وأصبحت تلك الشركات تحل محل المحالج والمكابس في جزء كبير من عملها .

والى جانب ذلك كانت مصر تستورد ورشبا كاملة لتشغيل القطن ، من آلات تشغيل القطن وآلات صباغة ، وتبييض ، والمهندسين اللازمين لادارتها وكانت أهم أنواع مشغولات تلك الورش بفتة خام ، وبياضات وشاش وقماش قلع وخيام وزكايب عبوات للخلال والقطن .

وقد أدى بدء العمل في السبك الحديدية مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ثم بعد ذلك الزيادة في عدد أميال خطوط السبك الحديدية الزراعية ، وكذلك الشروع في مشروعات الرى الجديدة كخزان أسوان وأعمال البناء العامة الأخرى الى اشتداد الطلب بدرجة كبيرة طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، على واردات الحديد والصلب والفولاذ .

فمنذ أن حصلت إنجلترا على امتياز العمل في مشروع السبك الحديدية ، أخذت في بيع معدات السكة الحديد من فلنكات وقضبان وعربات وقاطرات الى مصر . وفي سنة ١٨٧٣ وصلت قيمة الواردات من الحديد والآلات الحديدية ٩٥٤.٢١٣ دولارا . وبعد ذلك زادت البضائع الحديدية والفولاذية من ٦٧٠.٠٠٠ جنيه مصرية في الفترة ١٨٨٥ - ١٨٨٩ الى ٣١٤٥.٠٠٠ جنيه مصرية في سنة ١٩١٣ .

وترجع هذه الزيادة في واردات الحديد والأدوات الحديدية في هذه الآونة (١٨٨٥ - ١٩١٣) لأن مصلحة السكة الحديدية المصرية ، كانت تشتري معظم أدواتها الميكانيكية من الخارج ، فبلغ مجموع ما دفعته في سنة ١٩٠٤ حوالي ٤٠٤.٨٧٠ جنيه مصرية منها ١٧٢.٥٢٥ جنيه مصرية لبلاد إنجلترا و ١١٢.٤٠٩ جنيهات مصرية بلجيكا والباقي لسائر الدول .

وفى سنة ١٩٠٥ زاد الوارد من عربات نقل بضائع السكك الحديدية للخطوط الرئيسية بنسبة ٧٦٪ ، فى نفس الوقت الذى بلغت فيه واردات الآلات الحديدية والصلب ٥٪ وفى سنة ١٩٠٩ حبط الوارد من قاطرات السكك الحديدية من ٢٦٥٦٢٠ جنيها مصريا الى ١٤٩٢٥ جنيها مصريا ، ولكن فى سنة ١٩١٠ ترجع الزيادة فى واردات الحديد والصلب الى استيراد كميات كبيرة منها للسكك الحديدية .

ومما لا شك فيه أن النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، شهد قيام شركات ملاحية ، منها الشركة المجيدية والعزيرية وهذه الشركات كانت تشتري كل معداتها من الخارج ، وأيضا استلذت النهضة التلغرافية التى شهدتها البلاد الى استيراد كل لوازمها من الخارج من أخشاب وأسلاك وغيرها من المهمات . وأيضا استوردت مصر أعدادا من الكراكات للتطهير ، وآبورات وغيرها من الصنادل . وأدى الاهتمام بزراعة القصب الى ضرورة استيراد آلات لعصره وكذلك لتسهيل نقله ، فتم استيراد آلات مصنوعة لنقل وتفريغ القصب لمداخل شركتى بنى مزار والمنيا فى عصر اسماعيل ، وكذلك تم استيراد آلات لعصر القصب بها ، وغير ذلك كانت مصر تستورد كميات من الأسلحة ، من بنادق بلجيكية ومدافع من أحده المعامل الفرنسية (يدعى معمل كروب) وغيرها .

أخشاب البناء :

كانت مصر تستورد كميات كبيرة من الأخشاب بصفة عامة عندما كان الأسطول المصرى يعاد بناؤه فى الاسكندرية فى عصر محمد علي ، ولكن بعد أن جاءت السكك الحديدية قلت واردات الأخشاب واقتصرت على أخشاب البناء ، وبدأت تتزايد واردات الحديد والقمم بطريقة باذرة .

ومع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، كان الأجانب يتوافدون على مصر وأقاموا بها ، وتمسك هؤلاء الأجانب بأنماط معيشتهم في بلادهم ، ومن هنا ازدادت مطالبهم على الكماليات التي لم تتوفر في مصر ، والتي كانت منها أخشاب البناء ، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، بل ظهر من المصريين من قلده الأجانب تقليدا أعمى وتشبه بهم في حياته المعيشية الخاصة ، وليس هذا فحسب بل امتد هذا التقليد الى القرى بعد ذلك مع بداية القرن العشرين ، وكل ذلك أدى الى استمرار الطلب على أخشاب البناء في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وصاعده على ذلك ارتفاع مستوى المعيشة والحياة الرغبة التي كان يحياها معظم المصريين بسبب الأرباح التي أضافها محصول القطن الذي تخصصت فيه البلاد في ذلك الوقت ، فارتفعت الواردات من أخشاب البناء .

والبيان التالي يوضح قيمة الواردات من أخشاب البناء من ١٨٤٨ - ١٩١٣ .

السنة	قيمة الواردات بالجنيه المصري	السنة	قيمة الواردات بالجنيه المصري
١٨٤٨	٧٠٠ر٤٩٥	١٨٨٦-١٨٩٠	٣٧٧ر٧١٩
١٨٥٩	٥٨ر٩٨٦	١٨٩١	٤٣٢ر٠٠٠
١٨٦٤-١٨٦٣	١٩١ر٤٦١	١٩٠٣	٩٨٠ر٠٠٠
١٨٦٩-١٨٦٥	٣٣٥ر٦١٣	١٩٠٤	١ر١٩٤ر٠٠
١٨٧٣-١٨٧٠	٤١٨ر٤٩٧	١٩٠٥	١ر٣٢٢ر٠٠٠
١٨٧٩-١٨٧٥	١١٢ر٢٠٠	١٩٠٧	١ر٣٠٠ر٠٠٠
١٨٨١	٢١٥ر٠٠٠	١٩١٣	١ر٢٣١ر٥٣٧

ومن هذا البيان نجد أن واردات الأخشاب كانت أكثر تقلبا قبل الاحتلال ووصلت الى أعلى قيمة لها في (١٨٧٠ - ١٨٧٣) حيث بلغت قيمة الأخشاب المستوردة ٤١٨٤٩٧ جنيهها مصريا ثم عادت الى الهبوط ، ولكن مع بداية عصر الاحتلال بدأت واردات أخشاب البناء تتزايد من سنة لأخرى فبعد أن كانت قيمة أخشاب البناء المستوردة سنة ١٨٨١ حوالي ٢١٥٠٠٠ جنيه مصري أصبحت ٤٣٢٠٠٠ جنيه مصري في سنة ١٨٩١ ، وبذلك تضاعفت أخشاب البناء عما كانت عليه منذ عشر سنوات ، ومع بداية القرن العشرين ، أخذت واردات أخشاب البناء في التزايد بسرعة ، فارتفعت قيمتها من ٩٨٠٠٠٠ جنيه مصري في سنة ١٩٠٣ الى ١٣٢٢٠٠٠ جنيه مصري في سنة ١٩٥٠ والى ١٥٣٧٠٢٣١ جنيهها مصريا في سنة ١٩١٣ وترجع هذه الزيادة في واردات أخشاب البناء الى ارتفاع مستوى معيشة الأهالي ، سواء في القرى أو في المدن ، وقد أشار الى ذلك كرومر في تقريره ، حيث قال : « فقد لاحظت أن كل قرية من القرى التي أزورها هذه الأيام منازل أبوابها وشبابيكها وغيرها من الخشب ، وذلك كان نادرا قليلا ٠٠٠٠٠ » ولذلك كان جزء كبير من أخشاب البناء المستوردة يرسل الى القرى لبناء المنازل التي كانت تبني بالطوب وجذوع النخيل عادة .

وبلغ الأمر من زيادة واردات أخشاب البناء مع بداية القرن العشرين وتضييقها الخناق على ميناء الاسكندرية لما كانت تسببه له من ازدحام شديد أن تقرر إنشاء ثلاثة أرصفة على شاطئ القبارى مجموع أطوالها ١١٠٠ متر لتكون خصيصا لتفريغ الأخشاب ، وبدأ العمل في إنشائها بتاريخ ديسمبر ١٩٠٥ وانتهى العمل فيها في مايو ١٩٠٨ ، وكان خلف هذه الأرصفة قطعة أرض مساحتها ٧٥ فدانا تم اعدادها لتكون مستودعا للأخشاب ، وقبل الانتهاء من هذه

الأعمال تزامت مصلحة السكك الحديدية بمده خطوطها اللازمة لتوصيل هذه الأرضة الى داخل الاسكندرية .

والى جانب أخشاب البناء التى أقبل عليها المصريون انطلاقا من مبدأ التشبيه بالأجانب ، أيضا أقبلوا على اقتناء الأثاث المصنوع على النمط الأوربى انطلاقا من نفس المبدأ ، هذا فى نفس الوقت الذى كانت توجد فيه صناعة مصرية لمثل هذه الأثاثات إلا أن الصانع المصرى لم يكن لديه الاستعداد الكافى لمواجهة هذا الطلب الجديد فبلغ قيمة المستورد من الأثاث فى سنة ١٩٠٣ جوالى ١١٨٦٠٠ جنيه مصرى ويقابلها ٩٣٧٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٠٢ ، وفى سنة ١٩١٢ استوردت مصر من الأثاث ما قيمته ١٤٠٤٣٦ جنيهات مصرية .

المواد الغذائية :

كانت المواد الغذائية أهم صادرات مصر قبل النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ولكن مع بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، بدأ الأخذ بمبدأ حرية التجارة فى مصر ، وتقلعت وسائل المواصلات سواء الداخلية أو الخارجية ، وقد ساعد ذلك على زيادة الاتجاه نحو زراعة المحاصيل النقدية التى اشتد الطلب عليها من الخارج ، كالقطن والسكر ، والتى تمتعت بميزة عن غيرها من المحاصيل الغذائية لما توفره من ربح لزارعها ، فظهر فى هذا اتجاه عام نحو زراعة القطن (أما القصب فشهد فترة اتجاه نحوه قصيرة الأجل عقب الحرب الأهلية الأمريكية فقط) ، وبالفعل جاء ذلك على حساب المباحات المحصولية للمحاصيل الأخرى فقد بدى التوسع فى زراعة القطن أثناء الحرب الأهلية الأمريكية فنقصت الحبوب حتى خشيت الحكومة أن يحل القمح بالبلاد فقررت فى سنة ١٨٦٦ منع تصدير الحبوب الى الخارج بل شجعت على استيرادها معفاة من

الجمارك وأدى ضيق المساحة المحصولية للحبوب الذى كان ضحية لزراعة القطن ، أن أصبحت حياة الأهالى مهددة لو أصيب محصول الحبوب بأى نوايب طبيعية ، وهذا ما حدث بالفعل فى عصر اسماعيل ، عندما حدث فيضان جارف أضر بسببه جانب عظيم من الغلال ، فارتفعت أسعار الغلال ارتفاعاً فاحشاً كالذرة والحنطة ، وأخذت أسعار حاجات المعيشة ترتفع ارتفاعاً مخيفاً ، وانقطع وارد الفصح واشتد الطلب عليه فلم يجد الفقراء له أثراً لا فى سواحل بولاق ولا فى مصر القديمة ، ولا فى جميع رقع الغلال فضجوا وعجوا وكثر طواف النساء فى الأسواق يحملن المقاطف لعلهن يجدن من يبتعن قمحا أو دقيقا وعلم اسماعيل باشا بما عليه الناس من الضر فهاله الأمر وأزعجه ورسم بجلب القمح والدقيق من البلاد الخارجية فأتوا له بشئ منها وفرقه فى الوكائل وجهات الرقع وربوا للبيع وقتين فى الصباح والمساء ونادوا فى الناس بذلك ففروا وتزاحموا على أبواب الوكائل وجهات الرقع تزاحم الجياع ،

وبعد أن توقفت الحرب الأهلية الأمريكية شهدت الحالة فى مصر توازناً بين زراعة المحاصيل النقدية والغلال لفترة ليست بالطويلة ، إلا أن الاتجاه كان يميل أكثر إلى زراعة السكر التى ينتظر من وراءها تعويض الخسارة التى نتجت عن انخفاض أسعار القطن عقب انتهاء الحرب الأمريكية ، ولذلك بلغ صنادير مصر من المواد الغذائية فى سنة ١٨٧٠ ما يقدر بـ ٢٠٠٠٠٠٠ ر. جنيه مصرى .

وبمجرد أن عاودت أسعار القطن ارتفاعها مع بداية السبعينات من القرن التاسع عشر ، هذا إلى جانب تحسن وسائل الري فى الوجه القبلى ، كل ذلك دفع الغالبية العظمى من الأهالى لزراعة القطن لأهميته النسبية عن غيره من المحاصيل الأخرى ، فأصبحت معظم الزيادة فى الأراضى الزراعية تخصص لزراعة القطن ، وفى الواقع

ان هذا التوسع الهائل فى زراعة القطن ليس كبير القيمة ، لانه تم على حساب المزروعات الأخرى ، فبعد أن كانت مصر من أهماء العالم فى الأزمنة المختلفة تصدر كميات كبيرة من المواد الغذائية أصبحت تعتمد فى موادها الغذائية على الأقطار الأجنبية .

على كل حال ، أصبحت مصر مستوردا عظيما للفلال ، فى عصر اسماعيل وفيما عدا الحالات الاستثنائية - كانخفاض النيل ، أو ارتفاعه عن الحد بنا يجعله يؤثر على إنتاج الفلال - التى كانت تستدعى استيراد كميات كبيرة من الفلال للأهالى كان الانتاج المحلى من الحبوب يكفى احتياجات الأهالى ، أما الكميات المستوردة فكانت تذهب الى مناطق التحضر السكاني .

وجاء الاحتلال ، وركز سياسته الزراعية فى احكام تخصيص مصر فى زراعة القطن وهذا جعل مصر منذ عهد توفيق باشا وحتى ١٩١٤ يزداد اعتمادها على الأسواق الأجنبية فى تدبير ما يلزمها من حبوب ومواد غذائية أخرى ، وذلك بسبب النقص النسبى فيما ينتجه من هذه المحصولات الغذائية إذ كانت ٣٪ فى سنة ١٨٣٦ من الواردات و ١٤ر٥٪ من الصادرات ، فأصبحت ٢٤٪ فى سنة ١٩١٣ من الواردات و ٤٪ فقط من الصادرات . ولذلك زادت قيمة واردات مصر من الدقيق والحبوب من ٧٧١٢٠٠٠ جنيه مصرى فى الفترة من سنة ١٨٨٥ - ١٨٨٩ الى ٤٠٠٠ر٢٤٤٢٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩١٤ .

والبيان التالى يوضح قيمة واردات مصر من الدقيق فى الفترة من ١٨٨٤ حتى ١٩١٤ :

قيمة الوارد بالجنيئات المصرية	السنة	قيمة الوارد بالجنيئات المصرية	السنة
١٠٢٣٦٢٠٠	١٩٠٦	١٠٥٩١٦	١٨٨٨-١٨٨٤
١٠٢٢٧٠٨٦	١٩٠٧	١٠٦٨٠٢	١٨٩٣-١٨٨٩
١٠٧٥٣٢٧٠	١٩٠٨	٢٩٢٧٢٢	١٨٩٨-١٨٩٤
١٠٧٩٢٢١٤	١٩٠٩	٣٩٨٠٠٠	١٩٠٠
١٠٢٤٦٠٦٧	١٩١٠	٥٢٢٨٩٧	١٩٠١
١٠٦٠٠٣٧٦	١٩١١	٤٥٦٠٠٠	١٩٠٢
١٠٥٣٥٠٨٥	١٩١٢	٥٣٣٠٠٠	١٩٠٣
٢٠١٩٦٣٧٨	١٩١٣	٦٣٨٠٠٠	١٩٠٤
١٠٤٠٢٥٨١	١٩١٤	٩٨٩٤٦٥	١٩٠٥

ومن هذا البيان يتضح لنا أن واردات الدقيق ازدادت قيمتها من ١٠٥٩١٦ جنيهاً مصرية في ١٨٨٤ - ١٨٨٨ إلى ١٠٤٠٣٠٠٠ جنيهاً مصرية في سنة ١٩١٤ ، ونلاحظ أن هذه الزيادة أصبحت سريعة بعد سنة ١٩٠٤ ، ووصلت إلى أعلى قيمة لها في سنة ١٩١٣ حيث أصبحت قيمة واردات الدقيق ٢٠١٩٦٣٧٨ جنيهاً مصرية ، وغير الدقيق استوردت مصر كميات من القمح ، وكذلك الأرز وغيرها . والبيان التالي يوضح قيمة واردات مصر من القمح والأرز ، في الفترة من ١٨٨٤ - ١٩١٤ :

قيمة واردات الوزن بالجنيه المصري	قيمة واردات الفتح بالجنيه المصري	السلع	قيمة واردات الوزن بالجنيه المصري	قيمة واردات الفتح بالجنيه المصري	السلع
٢٠٨٧٨	١٤٠٥	١٤٠٥	١٢٥٥٧٠	١٠٢٠٥٠	١٨٨٨١٨٨٥
٨٢٥١١	١٤٠٦	١٤٠٦	١٤١٨٤٨	١١٤٠٢٠	١٨٩٢٥١٨٨٩
١١٧٨٣٨	١٤٠٧	١٤٠٧	١٣٠٥٠	٧١٧١٢٠	١٨٩٨١٨٩٤
١٤٥٥٠٩	١٤٠٨	١٤٠٨		١٦٢٢٦٦	١٨٩٩
٤١٣٠٩	١٤٠٩	١٤٠٩		٧٢٦٦٩	١٩٠٠
٦٩٤٩	١٤١٠	١٤١٠	٣٦٦١٩٥	١١٠٣٧٤	١٩٠١
١٤٥٩	١٤١١	١٤١١		٦٧٢١٣	١٩٠٢
٢٣٨٣	١٤١٢	١٤١٢		٤٦٣٠٩	١٩٠٣
٣٩٤٣٠	١٤١٣	١٤١٣		٥٩٢٤٧	١٩٠٤
٣٦٦١٥٩	١٤١٤	١٤١٤			
٣٢٢٢٧٥					
٣٦٠٤٩					

وإذا كانت واردات مصر من المواد الغذائية ، قد تزايدت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وحتى قيام الحرب العالمية الأولى، فليس ذلك دليلا على نقص المساحة المحصولية التي كانت تزرع حبوبا بل بالعكس فالمساحات المحصولية للمحاصيل الغذائية المختلفة معظمها زادت إلا أن هذه الزيادة لم تكن تتماشى مع زيادة المساحة المحصولية ككل ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ، كانت الكميات المنتجة من المواد الغذائية لا تتماشى مع الطلب المتزايد عليها ، فكان عدد السكان في تزايد مستمر (*) حتى أصبحت الكميات المنتجة من المواد الغذائية تكاد تغطي بالكاد احتياجات السكان أو تقل هذا خلاف ما تطلبه ارتفاع مستوى المعيشة من استيراد قمح أجنبي ، للأجانب وأغنياء المصريين ، حيث كانوا يفضلونه على القمح المصري في الخبز وأنواع الحلوى والمأكولات الأخرى . تاركين أهل القرى والساكنين يستمرون في استهلاكهم للقمح الأهل لانتاجه محليا انتاجا كفافيا .

وفي أواخر سنة ١٩١٤ أحست الحكومة المصرية بخطورة زيادة السكان (**) ، وعدم إمكانية سد احتياجاتهم من المواد الغذائية دون الاعتماد على الواردات منها طالما أن القطن متسلط على معظم الأراضي الزراعية ، ولذلك أرادت الحكومة وضع حد لهذه المشكلة فأصدرت قرارا بالاقتصاد على زرع ثلث الزمام قطنيا بهدف تحديد مناطق القطن ، حتى تترك أطيافا كثيرة في الوجهين القبلي والبحري لزراعة الحبوب .

(*) تضاعف عدد السكان ما بين سنة ١٨٧١ و ١٩١٣ ، لمحة تاريخ مصر الاقتصادية في العصور الحديثة ، ص ٥٥٠ وخلق (١٨) .

(**) ملحق رقم (١٨)

وأما عن مصادر وازدات المواد الغذائية ، فكانت مصر تستورد كميات من البقيق والقمح من روسيا وكندا وأستراليا وأمريكا الجنوبية ، بينما كانت تستورد بعض الأرز من الصين . وكانت بتكلفة استيراد هذه المواد قليلة ، نتيجة للتقليم العظيم فى وسائل النقل البحري .

السكر :

فى نفس الوقت الذى كانت تصدر فيه مصر قصب السكر ، الى الممالك الأجنبية ، كانت تستورد كميات كبيرة من السكر المكرر من الخارج ، وإذا كانت صناعة السكر قد تطورت فى عهد الخديو اسماعيل ، فإنها أصبحت شيئاً فشيئاً بعد ذلك تحت سيطرة رأس المال الفرنسى ، الذى حل محل الخديو اسماعيل فى إدارة وتشغيل مصانع الدائرة السنية ، وقد أدى ذلك الى قلة وارد السكر لبعض السنوات ، ففي سنة ١٨٨٨ زاد استعمال الأهالى فى مصر للسكر الذى يصنع ويكرر فى مصر ، فبعد أن كان الوارد الى مصر من سكر البلاد الأجنبية ١٧٠٠٤٧ قنطاراً فى سنة ١٨٨٤ أصبح الوارد لا يتعدى ٣٣ر٢٧٦ قنطاراً فى سنة ١٨٨٨ . وهبط بعد ذلك رويداً رويداً حتى صار فى عام ١٨٩٤ حوالى ١٩٨٣ر٠٠٠ كيلو بلغ ثمنها ٢٨ ألف جنيه .

وبالرغم من ذلك الا أن واردات السكر زادت قيمتها من ٧٥ر٠٠٠ جنيه مصرى فيما بين ١٨٨٥ - ١٨٨٩ الى ٢٨ر٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩١٣ ، وترجع هذه الزيادة فى واردات السكر فى هذه الفترة الى نقص كميات السكر المنتجة محلياً ، نتيجة لتحويل مساحات كبيرة فى الوجه القبلى الى زراعة القطن على حساب قصب السكر ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى علم جودة النوعيات المهيمنة فى مصر والتي كانت تحتاجها المستويات العالية من أعضاء المجتمع الأجنبى ومن قلدتهم من المصريين .

وعندما انطلقت الحرب العالمية الأولى وتعذر استيراد السكر من الخارج التفتت الحكومة الى أهمية الانتاج المحلي ، وذلك لئلا حاجة البلاد من السكر ، بالإضافة الى توفير مبالغ كبيرة من العملات الأجنبية ، الا أن فترة الرخاء هذه كانت قصيرة المدى ، فما أن وضعت الحرب أوزارها وعادت التجارة الدولية الى سابق حريتها حتى شعرت الصناعة المحلية من جديد بمنافسة جاوه وكوبا .

الدخان :

أدخلت زراعة الدخان مصر في عهد محمد علي ، وأصبحت زراعته من الزراعات المهمة لطبقة معينة من المصريين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، خاصة بعد أن أصبح الفلاح حرا في زراعته ، وحتى سنة ١٨٥٧ كان الدخان يزرع بدون اناوة ، ولكن في ذات السنة فرضت الحكومة على كل قنطارين من الدخان ضريبة لا تتجاوز القرشين ونصف القرش ، ورفعها الملتزمون الى خمسة قروش ، وفي سنة ١٨٧٢ فرضت ضريبة على الدخان الأهلي قدرها ٩٪ من قيمته ، في نفس الوقت الذي كان يؤدي فيه الدخان التركي ضريبة قدرها ٢٠ قرشا عن كل أقة ، وتحولت فاصبحت ٢٠٪ في نفس السنة ، الا أن الحالة لم تلبث أن عادت الى قاعدتها الأولى في سنة ١٨٧٣ حيث أصبحت الضريبة على الأقة عشرين قرشا ، ثم انخفضت الى عشرة قروش وخفضت ثانية في سنة ١٨٧٧ الى خمسة قروش للأقة .

وبالرغم من انتشار زراعة الدخان في مصر ، الا أن مصر استوردت مقادير الدخان من الخارج ، منذ بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ففي سنة ١٨٤٩ استوردت مصر من الدخان ما قيمته ١٢٢٥٠٥ جنيهات مصرية ، وارتفعت هذه القيمة الى ١٤٦٦١٣ جنيه مصرية في ١٨٦٣ - ١٨٦٤ وإلى ١٠٧٧٠٢ جنيه

مصرى فى ١٨٧٠ - ١٨٧٣ ، ثم هبطت الى ٦٥٣٨٠ جنيهها مصرى
فى ١٨٧٥ - ١٨٧٩ .

ومع بداية الاحتلال أخذت واردات الدخان تتزايد من سنة
لاخرى بدرجة ملحوظة عنها قبل الاحتلال ، فبلغت قيمة واردات
الدخان فى سنة ١٨٨٥ ما قيمته ٢٧٤٠٠٠ جنيه مصرى بعد أن
كانت ٦٥٣٨٠ جنيهها مصرى فى الفترة (١٨٧٥ - ١٨٧٩) واستمرت
هذه الواردات فى الارتفاع حتى بلغت أعلى قيمة لها فى سنة ١٩١٢
حيث بلغت قيمة واردات الدخان ١٢١٥٠٠٠ جنيه مصرى .

وترجع هذه الزيادة فى قيمة واردات الدخان فى عهد الاحتلال
وبصفة خاصة العقد الأخير من القرن العشرين وحتى قيام الحرب
العالمية الأولى ، الى سياسة تحريم زراعة الدخان فى مصر ، والتي
نفذت بوحي من سلطات الاحتلال ، وقبل فرض سياسة التحريم
هذه ، كانت هناك محاولات للحد من زراعة الدخان فى مصر ، ففي
سنة ١٨٨٠ ، صدر مرسوم بمنع زراعة الدخان أو التنباك الا برخصة
من المديرية ، وعلاوة على ذلك تقرر فرض ضريبة مقدارها ٦٠ قرش
على كل فدان علاوة على ما يؤديه من رسوم ، وذلك بدلا من الضريبة
المفروضة الآن باسم رسم دخولية عن الدخان والتنباك .

وفى سنة ١٨٨٤ صدر أمر آخر بتفريم من يقوم بزراعة
الدخان بواقع ٢٠٠٠ قرش عن كل فدان من كامل مساحة الأقطان
التي تكون قد زرعت بدون الحصول على رخصة هذا خلاف العوائد
المقررة عليها ، وكان الهدف من ذلك هو تحديد المساحة المحسولة
للدخان ، خاصة أنه كان يزرع بالرغم من الضرائب الفادحة التي
كانت تفرض عليه ، وعندما رأت سلطات الاحتلال تزايد الدخان
المستورد من الخارج وارتفاع قيمة الجمارك التي تحصل عليه ، تعد
دخلا للحكومة يزيد من إيراداتها وضمت الحكومة حدا للأراضى التي

تزرع تبعا ب ١٥٠٠ فدان . وبعد ذلك وفي سنة ١٨٩٠ تقرر منع زراعة الدخان والتنباك في مصر ، وتفريم من يقوم بزراعتها بغرامة قدرها ٢٠٠ جنيه مصرى عن كل فدان ، فضلا عن مصادرة واتلاف الزراعة أو المحصول ، وإذا تباطا شيخ البلدة في اخبار أجهزة الادارة عن زراعة الدخان بناحيته يعد مسئولا مع الزراع بوجه التضامن والتكامل عن جميع الغرامات التى تترتب على ذلك ، ويحكم المديرون أو المحافظون فى هذه القضايا وقراراتهم لا رجعة فيها وغير قابلة للطعن أمام أية محكمة . وهكذا منعت زراعة الدخان فى مصر ، وكان فى ذلك تعضيد لزراعة القطن وتخصص مصر فى زراعته بدلا من الدخان ، وكان ذلك جزءا من هدف بريطانيا فى تحويل مصر عن زراعة الدخان وترتب على هذا التحويل عن زراعة الدخان ان زادت واردات مصر منه ، لمد حاجة الاستهلاك المحلى ولامداد صناعة السجائر المصرية باحتياجاتها .

وفى نفس الوقت الذى ظهرت فيه المحاولات للحد من زراعة الدخان اتى أن ألغيت فى سنة ١٨٩٠ صدرت عدة قرارات ، ترتب عليها انهيار الدخان الأجنبى على مصر من كل صوب وحذب ، وبالطبع كان الدخان الوارد تحصل عليه رسوم جمركية ، تلك التى أضافت الكثير الى الإيرادات العامة للدولة ، ففي ٢٠ مارس سنة ١٨٨٤ صدر مرسوم أباح دخول الدخان اليونانى الى مصر . وفى ١٦ مارس ١٨٩١ صدر أمر عال يصرح بدخول الدخان الوارد من أمريكا والنمسا والمجر وبلجيكا وبريطانيا العظمى وإيطاليا وهولندا والسويد والنرويج الى مصر اعتبارا من ٢١ مارس سنة ١٨٩١ . وفى ١٦ يونية ١٩٠٢ صدر أمر عال بالترخيص بدخول أصناف الدخان من الدول التى ليست لها مع مصر اتفاقيات تجارية خاصة ، وذلك اعتبارا من أغسطس ١٩٠٢ .

وترتب على ذلك أن أصبحت هناك دول غير تركيا واليونان تساهم بنصيب لا بأس به في امداد مصر بأنواع الدخان المختلفة من سجائر وطباق وتمباك وتبغ ، فبلغ نصيب البلغار من واردات مصر من الدخان ٣٣٢٧٠٠ كيلو في سنة ١٩٠٥ ، وبلغ نصيب النمسا ٢١٧٦٠٠ كيلو في ذات السنة ، وأما الصين فساهمت بـ ٨٦٢٠٠ كيلو ، وإلى جانب ذلك ساهمت كل من سويسرا وإيطاليا ومالطة وهولندا وألمانيا بنصيب في امداد مصر بكميات من الدخان سواء الخام أو المصنوع سجائر .

وما يستحق ذكره ، أن الرسموم الجمركية على الدخان المستورد من الخارج كانت لا تسير على وتيرة واحدة طوال فترة الدراسة ، فالرسموم الجمركية التي حصلت على الدخان التركي (مثلا) كانت في سنة ١٨٧٢ عن كل أقة ٢٠ قرشا وتعرضت لأكثر من تقلب حتى توقفت عند ٥ قروش للأقة في سنة ١٨٧٧ .

وفي ٢٩ مارس ١٨٧٩ فرضت ضريبة قدرها ٢٥ قرشا على الدخان والتبناك الواردين من الخارج عن كل أقة من الأصناف الغالية ، وخمسة قروش من الأصناف الرخيصة .

وفي ١١ أبريل ١٨٨٥ تقرر دفع الضريبة المفروضة على الدخان التركي وكذلك الولايات المتحدة وانجلترا واليونان وإيطاليا إلى عشرة قروش للكيلو ، وفي مقابل ذلك قررت الحكومة المصرية في ١٧ يونيو ١٨٨٥ جعل عوائد الخولية على الدخان الوطني ثلاثة قروش على الأقة ، وفي ٣٠ يناير ١٨٨٨ رفعت رسوم الدخان التركي إلى ١١ قرشا في الكيلو جرام ، في حين بقيت الرسوم على سائر الدخان الأجنبي عشرة قروش في الكيلو جرام .

وفي سنة ١٨٩٠ - وهي السنة التي حُرمت فيها زراعة الدخان في مصر - بدأت الرسوم الجمركية على الدخان المستورد ترتفع بشكل ملحوظ ، في تلك السنة تقرر فرض ضريبة على الدخان المستورد من الدول التي تربطها بمصر اتفاقيات خاصة ، مقدارها ٢٠ قرشنا (٢٠٠ مليم) عن كل كيلو جرام ، وذلك اعتبارا من ١ يولية ١٨٩٠ ، ويكون تحصيل هذه الرسوم في حالة دخول الدخان للقطر المصري ، أي في حالة استلامه من المخازن التابعة للجمرك . وكذلك تقرر في ذات السنة منع الأفراد من جلب التنباك من أي جهة خارج مصر ، بل تقرر جعل التنباك احتكارا حكوميا ، وصرح لناظر المالية أن يعطى هذا الاحتكار بالالتزام وتقتصر اعطاء مهلة أربعة شهور من تاريخ هذا الأمر ، على أن يصرف في خلالها ما يوجد بالجمرك أو ما يأتي إليه من جهة إلى داخل القطر ، دون أدنى معارضة ، وذلك بعد تسديد رسوم الجمارك باعتبار ٢٠ قرشا عن كل كيلو جرام . وبعد ذلك تقرر إلغاء هذا الاحتكار اعتبارا من ٥ مايو ١٨٩١ .

وفي ٢٧ أبريل سنة ١٨٩٤ ، صدر أمر عال برفع الرسوم الجمركية على الدخان الذي يرد ورقا مجردا من ساقه أو ضلعه (عرقه الأوسط) وكذلك الدخان المفروم والمكبوس والمسحق (النشوق) والمصنوع سجائر إلى ٢٥٠ مليمًا عن كل كيلو جرام ، وأما الدخان الذي لا تنطبق عليه هذه الشروط فيجعل عليه ٢٠٠ مليم عن كل كيلو جرام .

وفي ١٦ يونية ١٩٠٢ صدر مرسوم بالسماح بدخول كل أنواع التبغ الأجنبي من الدول التي ليست لها مع مصر علاقات تجارية باتفاقيات خاصة ، على أن تدفع رسوما جمركية عليها بواقع ٢٥٠ مليمًا عن كل كيلو جرام من الدخان الذي يرد ورقا و ٢٧٠ مليمًا عن كل كيلو جرام من الدخان الذي يرد ورقا مجردا من ساقه أو ضلعه

أو عرقه الأوسط ، والدخان المفروم والمكبوس والمسحق والمصنوع
سجائر . وهكذا أدى منع زراعة الدخان ، والسماح للدول الأوروبية
المختلفة وغيرها بإدخال دخانها الى مصر ، الى تزايد الوارد من
الدخان ، هنا في نفس الوقت الذي فرضت فيه السلطات ضرائب
جمركية عالية على الوارد من الدخان ، لا يتسنى للحكومة فرضها
أو تحصيلها من الفلاحين اذا ما زرع الدخان داخل البلاد ، وقد أدى
ذلك الى زيادة الرسوم الجمركية المتحصلة على الدخان ، وزيادة
ايراداتها ، وهذا بالتالى أدى الى زيادة ايرادات الجمارك المصرية
بصفة عامة ، خاصة ان ايرادات الجمارك من الدخان تساوت في كثير
من الأحيان مع ايرادات الجمارك مع السلع الأخرى ، بل تفوقت
عليها في بعض السنوات . وقد حقق ذلك دون شك فائدة للخزينة
المصرية .

وبلغ الأمر من أهمية واردات الدخان ، حتى جعلت لها ادارة
خاصة في جيمرك الاسكندرية سميت بادارة الدخان ، وهي التي
كانت تتولى عملية استقبال الوارد من الدخان ووزنه وتحصيل
الرسوم الجمركية عليه وتوزيعه على التجار ، فعند ورود طرود
التبغ ، كانت ادارة الدخان تقوم بوزنها ، وبإدخالها مخازن الجمر
أمام مفتش الأوزان ، ولكن كان للتاجر الخيار في خروجها : أن
يتسلمها بالوزن الأصلي (أى وزن الورود) أو أن يطلب إعادة
الوزن ، وإذا طلبه يكون مكلفا بنفع الرسوم المقررة على ذلك ، وتلافيا
لمنع حدوث تزوير في الوزن اذا ما طلب التاجر إعادة الوزن ،
واحتمال اتفاقه مع الزوافين ، فلدرء هذا الخلل كان يعين وزانان
يشتغلان متعاقبين أحدهما يزن البضائع الخارجة ، وكان يعين أيضاً
أحد موظفي ادارة الدخان مساعداً للمفتش في مراقبة الوزن عند
الخروج ، وفرض على التجار أن يزنوا البضاعة وقت خروجها ، وكان
مستوجبا للشماعة بدخول مخازن الدخان وأخذ عينات من البالات

لعرضها على التجار ، دون دفع رسوم عليها ، ولما كانت هذه الكميات التي كانت تؤخذ كمينات كبيرة تقرر عليم السماح للسماحة بممارسة ذلك على الدخان الذي لم تدفع رسومه ، وكذلك تقرر ابطال ما كان يخصم للتجار بواقع ٣٪ من أصل الوزن ، عند التسليم وأيضا أصلح نظام الشيالة فلم يسمح للتجار أن يعينوا شيالين خصوصيين لمخازنهم بل أصبح جميع شيالي ادارة الدخان تابعين للادارة .

المواشي :

مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، بدأ الطلب يتزايد على المواشي ، ويرجع ذلك لتحول المجتمع المصري الى مجتمع زراعي صرف ، فكانت المواشي تمثل في ذلك الوقت أداة الانتاج ، فتستخدم في رفع المياه للأراضي الزراعية ، وكذلك في عمليات حوث الأراضي وغيرها من الأعمال الأخرى الخاصة بحصد المحاصيل الزراعية .

وفي نفس الوقت الذي كانت فيه البلاد في حاجة الى كل رأس من الماشية أدى ارتفاع أسعار القطن خلال الحزب الأهلية الأمريكية ارتفاعا مغريا ، الى دفع الزراع نحو توسيع المساحة المزروعة قطناً ، وكان ذلك على حساب الحاصلات الغذائية للحيوان - كما كان كذلك بالنسبة للإنسان - فنقص عدد الماشية بسبب قلة العلف ، وزاد الأمر سوءاً ، انتشار وباء الماشية في عصر اسماعيل ، فחסرت البلاد بذلك ماشية قيمتها ٢٠٠.٠٠٠ و ١٢٠.٠٠٠ جنيه مصري .

وقد فرضت هذه الظروف على مصر استيراد الماشية بأعداد لم يسمح بها من قبل ، فعمل الخديو اسماعيل على تموين الأهالي بالاستيراد من الخارج ، فأرسل وكلاءه الى سوريا وليبيا وكريت

ومرسيليا وتريستا وغيرها لشراء حيوانات جديدة من الماشية والأغنام والماعز والخيول ، وأغفيت هذه الحيوانات من الرسوم الجمركية وبيعت هذه المواشي للمزارعين ، وكان يعطى منها لهم على الأجل فى مقابل تعهدهم بالدفع فى المستقبل .

وكان لهذا الوباء أيضا انعكاس كبير على انتاج المواد الغذائية فى مصر ، وتخفيفا لهذه الأزمة عمل الخديو اسماعيل على استحضار كميات عظيمة من السمن من البلاد المجاورة ولاسيما من الأناضول ، وقام بتوزيعها على الفقراء فى القرى والمدن مجانا ، فتزاحم الأهالى على الكواكل ومخازن التوزيع التى خصصت لتفريغه بالاضطاط بالرغم من انه لم يكن مما ترتاح اليه نفوس معتادى السمن المصرى .

وبعد ذلك وطوال عصر الاحتلال كانت واردات مصر من المواشي لا تتوقف ففى الفترة من ١٨٨٤ وحتى ١٩٠٨ زادت قيمة الواردات من الماشية واللحم والزبد والجبن ونحوها من ٣١٤ر٠٠٠ جنيه الى ١٦٢ر٠٠٠ جنيه . وفى سنة ١٩١٠ بلغت قيمة واردات الحيوانات ١٥٠ر١٢٣ر١٠٠ جنيها مصريا .

وقد بلغ الوارد من بقر الذبيح فى سنة ١٩٠٤ حوالى ٣٥٦ر٩٠٠ رأس بلغ ثمنها ٣٦٩ر١٠٠ جنيه مصرى يقابلها ٤٢٤ر٦٠٠ رأس فى سنة ١٩٠٥ بلغ ثمنها ٤١١ر٠٠٠ جنيه مصرى ، فزاد عددها ٦٧ر٧٠٠ رأس ثمنها ٤١٩ر٠٥ جنيهات مصرية . وكان جزء من المواشي المستوردة هذا يأتى من روسيا ومقلونيا .

الأسمنة :

كانت هناك طرق متعددة لتسميد الأراضى بهدف تجديد خصوبتها ، وهذه الطرق كانت معروفة عند كل من كان يعمل فى حقل الزراعة ، وهذه الطرق تمثلت فى مخلفات القمامة وروث المواشي ، والصرف الصحى ورماد الخشب Wood ashes وغيرها من

المواد الأخرى ، وظلت هذه المواد تستخدم في مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى اليوم في تسميد الأراضي الزراعية ، ولكن ترتب على استمرار زراعة الأراضي بالقطن إن انهكت قوتها وقلت خصوبتها وأصبحت طرق التسميد القديمة بمرور الوقت عاجزة عن سد حاجة هذه التربة من غذاء ، وقد حاول بعض الفلاحين تحسين حقولهم باستخدام نظام الدورة الزراعية أو التسميد الأخضر (٥) ، إلا أن هذه الطرق لم تجد لفائدتها المحدودة ، ولذلك استدعت الضرورة استعمال السماد الصناعي ، ودرس هذا النوع من التسميد في مصر بعد سنة ١٨٩٦ . ونتج عن اقبال الفلاحين على شراء الأسمدة الكيماوية من الجمعية الزراعية الخديوية Khedivial Agricultural Society الواردة من الخارج أن أنشئت بميناء الاسكندرية شونة كبيرة عام ١٨٩٨ لتوزيع الأسمدة منها . وفي سنة ١٩٠١ وزعت الجمعية الزراعية الخديوية على الفلاحين ولأول مرة من السماد الصناعي بما يوازي ٦٠٠٠ رطل جنيه مصري ، بأسعار التكلفة ، وقد ساعدتها الحكومة بقروض مالية في ذلك ، وبعد سنة ١٩٠٦ تركت الحكومة عملية استيراد السماد الصناعي في يد التجار على أن تفرض على السماد المستورد رسوما جمركية .

وبعد أن خاضت الجمعية الزراعية الخديوية تجربة توزيع الأسمدة على الفلاحين وحقت نجاحا ، حيث تزايد اقبال الأهالي على استخدامها ، بدأت بعد ذلك واردات الأسمدة الصناعية تزيد بسرعة والبيان التالي يوضح ذلك .

(*) يقصد بالتسميد الأخضر زراعة محاصيل ثم قلبها في الأرض بغرض تحسينها ، وعادة ما يتم قلب هذه المحاصيل وهي مازالت خضراء ، ومن هنا كانت تسمية العملية بالتسميد الأخضر . وقد تترك تلك المحاصيل حتى قرب النضج قبل قلبها في الأرض وبالرغم من ذلك تدخل العملية ضمن التسمية السابقة .

العدد	الكمية من	الوزن من	العدد	الكمية من	الوزن من
140-7	7	14	140-9	14	14
140-7	7	14	141-0	14	14
140-6	6	14	141-1	14	14
140-5	5	14	141-2	14	14
140-4	4	14	141-3	14	14
140-3	3	14	141-4	14	14
140-2	2	14	141-5	14	14
140-1	1	14	141-6	14	14
140-0	0	14	141-7	14	14
140-0	0	14	141-8	14	14
140-0	0	14	141-9	14	14
140-0	0	14	142-0	14	14
140-0	0	14	142-1	14	14
140-0	0	14	142-2	14	14
140-0	0	14	142-3	14	14
140-0	0	14	142-4	14	14
140-0	0	14	142-5	14	14
140-0	0	14	142-6	14	14
140-0	0	14	142-7	14	14
140-0	0	14	142-8	14	14
140-0	0	14	142-9	14	14
140-0	0	14	143-0	14	14
140-0	0	14	143-1	14	14
140-0	0	14	143-2	14	14
140-0	0	14	143-3	14	14
140-0	0	14	143-4	14	14
140-0	0	14	143-5	14	14
140-0	0	14	143-6	14	14
140-0	0	14	143-7	14	14
140-0	0	14	143-8	14	14
140-0	0	14	143-9	14	14
140-0	0	14	144-0	14	14
140-0	0	14	144-1	14	14
140-0	0	14	144-2	14	14
140-0	0	14	144-3	14	14
140-0	0	14	144-4	14	14
140-0	0	14	144-5	14	14
140-0	0	14	144-6	14	14
140-0	0	14	144-7	14	14
140-0	0	14	144-8	14	14
140-0	0	14	144-9	14	14
140-0	0	14	145-0	14	14
140-0	0	14	145-1	14	14
140-0	0	14	145-2	14	14
140-0	0	14	145-3	14	14
140-0	0	14	145-4	14	14
140-0	0	14	145-5	14	14
140-0	0	14	145-6	14	14
140-0	0	14	145-7	14	14
140-0	0	14	145-8	14	14
140-0	0	14	145-9	14	14
140-0	0	14	146-0	14	14
140-0	0	14	146-1	14	14
140-0	0	14	146-2	14	14
140-0	0	14	146-3	14	14
140-0	0	14	146-4	14	14
140-0	0	14	146-5	14	14
140-0	0	14	146-6	14	14
140-0	0	14	146-7	14	14
140-0	0	14	146-8	14	14
140-0	0	14	146-9	14	14
140-0	0	14	147-0	14	14
140-0	0	14	147-1	14	14
140-0	0	14	147-2	14	14
140-0	0	14	147-3	14	14
140-0	0	14	147-4	14	14
140-0	0	14	147-5	14	14

ومن هذا البيان نجد ان واردات الأسمدة كانت تزيد بثبات في كميتها حتى سنة ١٩١٤ ، وكان أهم المصدرين للأسمدة الى مصر شيلي والنرويج وبلجيكا . وقد أدى تزايد الاقبال على الأسمدة الصناعية حتى ١٩١٤ الى انشاء ميناء خاص خلال عامي ١٩١٣/ ١٩١٤ لتفريغ النترات قرب السلخانات ، وبناء رصيف لهذا الميناء طوله ١٠٠ متر وعمقه في الماء ستة أمتار وبناء مخزين على قطعة ارض خلفه مساحتها ٣٦٢٥ مترا مربعا .

الأسمنت :

كانت مصر تستورد كميات من الأسمنت ، لاستخدامها في أعمال البناء باعتبارها عنصرا أساسيا في صناعة البناء ، وإلى جانب ذلك انتشر استخدامها في أغراض أخرى مختلفة كالأعمال الهندسية والسدود والموانئ وأرصفتها ، فبلغت قيمة واردات الأسمنت في ١٨٨٨ - ١٨٩٣ حوالي ١٧٢٣١ جنيها مصريا ارتفعت هذه القيمة الى ٢٦٣١٦ جنيها مصريا في ١٨٩٤ - ١٨٩٨ ، ثم الى ١١٠١٦٥ جنيها مصريا في سنة ١٩٠١ ، ولكن هذه القيمة هبطت الى ٢٦٥٠٠ جنيها مصري في أوائل سنة ١٩٠٢ . ويرجع ذلك الى مزاحمة الأسمنت المحلي للأسمنت الوارد من الخارج ، ففي سنة ١٩٠٠ أنشأت الشركة المساهمة المصرية للأسمنت - وهي شركة بلجيكية رأس مالها ٢٣٠٠٠٠٠ فرنك - مصنعا لها في المعصرة بالقرب من القاهرة ، طاقته الانتاجية ١٠٠٠٠٠ طن سنويا من الأسمنت البورتلاندي العادي ، وقد واجهت هذه الشركة صعوبات ضخمة بسبب المنافسة الأجنبية الشديدة ثم اندمجت أخيرا في شركة طرة التي أنشئت في أواخر العقد الثالث من هذا القرن .

وفي سنة ١٩١٠ أنشئ مصنع صغير في الاسكندرية لانتاج الأسمنت اعتمادا على المواد الخام (الأحجار) التي كانت تستورد

من الخارج من شرق أوروبا والمانيا ، ولكن أدى اعتماد هذا المصنع على الخارج في مواد الخام الى توقف أعماله أثناء الحرب العالمية الأولى لتعذر حصوله على مواد خام ، فأغلق أبوابه بعد بضع سنوات . ثم أعيد فتحه ثانية بعد الحرب حيث استمر في الانتاج بطريقة غير منتظمة حتى توقف نهائيا عن العمل في عام ١٩٣٥

وهكذا قامت مع بداية القرن العشرين صناعة للأسمنت ، بهدف سد حاجة المجتمع من الأسمنت ، الذي كان يستورد كله من الخارج ، الا أن هذه الصناعة كانت ضعيفة ومرجع ذلك لاعتمادها على موادها الخام من الخارج ، وكبر تكاليف هذه المواد ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى منافسة الأسمنت الأجنبية لها .

البتروول :

كانت مصر تستورد كميات من البترول في خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، والبيان التالي يوضح واردات مصر من البترول في الفترة من ١٨٦٣ - ١٩١٣ .

السنة	قيمة الوارد بالجنيه	السنة	قيمة الوارد بالجنيه
١٨٦٤-١٨٦٣	١٥٦,١٤٩	١٨٨٨-١٨٨٤	١٤٤,١١٤
١٨٦٩-١٨٦٥	٢٧٤,٩١٤	١٨٨٩-١٨٩٣	١٤٩,٧٢٠
١٨٧٣-١٨٧٠	٢٥٢,٠٠١	١٨٩٤-١٨٩٨	١٦٢,١٩٥
١٨٧٩-١٨٧٥	٧٨,٢٥٥	١٩٠١	١٩٦,١٠٠
		١٩١٣	٥٧٢,٠٠٠

ومن هذا البيان نجد أن قيمة واردات البترول ، تزايدت من ١٥٦٢٤٩ جنيه مصرية في سنة ١٨٦٣ - ١٨٦٤ الى ٥٧٢٠٠٠ جنيه مصرية في سنة ١٩١٣ ولهذه الزيادة في واردات البترول أنشئت الأحواض في كل من السويس والاسكندرية لكي يجلب البترول ويخزن فيها بمقادير كبيرة ، فجلب من البترول ٩٨٩٢ طنا في سنة ١٩٠٠ . وفي سنة ١٩٠٣ زاد الوارد منه الى ٢١٠٠٠ طن بعد أن كان ١٦٣٠٠ طن في سنة ١٩٠٢ .

البين :

كانت مصر تستورد كميات من البن سنويا ، ويرجع ذلك لاشتداد الطلب على هذا النوع للاستهلاك من قبل الأجانب والمصريين الذين ارتفعت مستويات معيشتهم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وبصفة خاصة مع الاحتلال حيث بدأت تزداد واردات مصر السنوية من البن .

وبالبيان التالي يوضح واردات مصر من البن في الفترة من ١٨٨٤ إلى ١٩١٣ .

رقعة الزمان بالجنيحات	السنه	رقعة الزمان بالجنيحات	السنه	رقعة الزمان بالجنيحات	السنه
٣٣٣,٠٠٠	١٩٠٩	٢٠٣,٠٠٠	١٩٠٣	٣٣٣,٣٨٠	١٨٨٨-١٨٨٦
٣٩٤,٠٠٠	١٩١٠	٢١٣,٠٠٠	١٩٠٤	٣٧٤,٤٦٧	١٨٩٣-١٨٨٩
٤١٣,٠٠٠	١٩١١	٢٤٥,٠٠٠	١٩٠٥	٣٤٧,٦١٢	١٩٨٩-١٩٨٤
٣٨٥,٠٠٠	١٩١٢	٣٣٤,٠٠٠	١٩٠٦	٢٠٤,٠٠٠	١٩٠٠
٣٧٧,٠٠٠	١٩١٣	٣٦٣,٠٠٠	١٩٠٧	١٩٣,٤٦١	١٩٠١
		٣٤٤,٠٠٠	١٩٠٨	٣٢٩,٠٠٠	١٩٠٢

ومن هذا البيان نجد أن واردات مصر من البن تزايدت بعد الاحتلال من عام لآخر حتي وصلت الى أعلى قيمة لها في ١٩١٢ قبلت قيمة واردات البن ٤٨٥٠٠٠ جنيه مصرى بعد ان كانت قيمة نفس الواردات ٢٣٢٢٨٠ جنيها مصريا في ١٨٨٤ - ١٨٨٨ .

وغير ذلك كانت هناك واردات قليلة القيمة بالنسبة لغيرها من الواردات السابق الحديث عنها ، ومن هذه الواردات ، المعاطف والقرمز والنحاس والسجاد والورق والصابون والأحذية والمشروبات الروحية ، فزادت قيمة الواردات من المشروبات الروحية من ٢١٨٢١٦ جنيها مصريا في ١٨٨٤ - ١٨٨٨ الى ٢٥٠٨٦٤ جنيها مصريا في سنة ١٩٠١ ، وأخذ الوارد بعد ذلك يتزايد من ١٢٢٠٠٠ كيلو سنة ١٩٠٣ الى ١٣٣٤٣٦٠٠ كيلو في سنة ١٩٠٤ ، ويرجع السر في ذلك الى اقبال الأهالي في المدن والأرياف على استخدام هذه المشروبات .

وكذلك زادت واردات مصر من السمسم ، فزادت قيمة الوارد من ١٥٩٧٤ جنيها مصريا في ١٨٨٤ - ١٨٨٨ الى ٤٢٧٦٠ جنيها مصريا في سنة ١٨٩٨ والى ٧٠٣٥٩ جنيها مصريا في سنة ١٩٠١ ، وكان أكثر السمسم المستورد يوجه لعمل الحلويات التي زادت مقطوعيتها كثيرا في ذلك الوقت .

وأيضا زادت كمية الواردات من الشمع ، فبلغت قيمة الشمع الوارد الى القطر المصرى ٣٧٦٠٠ جنيه مصرى سنة ١٩٠٠ ، بعد أن كانت ٢٦٩٠٠ جنيه مصرى في سنة ١٨٦٩ ، وترجع هذه الزيادة لاشتداد الطلب على الشمع في السودان بعد أن عادت التجارة معه .

أما الفواكه ، فكان يجلب كميات من الفواكه الخضراء من برتقال وليمون وتفاح وكثرى ، وإلى جانب ذلك كانت مصر تستورد كميات من الفواكه المجففة والمعبأة في معلبات .

وحتى الخضروات استوردت مصر منها كميات كثيرة وبالذات البطاطس والبيان التالى يوضح قيمة البطاطس المستوردة من ١٩٠٣ حتى ١٩٠٨ .

السنة	قيمة الواردات بالجنه المصري
١٩٠٣	٤٧٨٨٢
١٩٠٤	٩٥٠٥٤
١٩٠٥	٨٩٤٥٨
١٩٠٨	٦٦١٣١

وأيضاً استوردت مصر جلوداً مدبوغة فى الخارج بسبب الطلب الجديد على نوع لا تستطيع المداين المحلية انتاجه ، ولهذا كانت صناعة الأحذية الجيدة تعتمد على الأنواع الأجنبية ، وإلى جانب استيراد الجلود المدبوغة استوردت مصر مقادير من الأحذية لاشباع رغبات عدد السكان المتزايد وانتشار مظاهر الترف بين الموسرين والمتعلمين ، فزادت قيمة واردات الأحذية من ١٠٦٨٠٠ جنيه مصرى سنة ١٩٠٣ الى ٧٩٢٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩١٣ .

مصادر الواردات :

بعد دراسة نوعية الواردات نجد أنها لم تشهد تقلبات كثيرة فى نوعياتها طوال فترة الدراسة ، ولكن ليس الأمر كذلك بالنسبة لمصادر هذه الواردات والتي تعرضت لتقلبات بين علو نصيب دولة وهبوط نصيب أخرى ، من بداية الفترة وحتى نهايتها ، ويرجع ذلك لظروف المجتمع الدولى فى ذلك الوقت ، وانتشار مبدأ حرية التجارة وتقدم كثير من النول الأوروبية صناعياً ، وما أدى إليه هذا

التقدم في دفعها لتزاحم الدول التي سبقتها في هذا الدرب على أسواق تصريف منتجاتها الصناعية ، ولذلك نجد أن انجلترا حلت محل تركيا وأصبحت مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر تتربع على رأس قائمة الدول المصدرة الى مصر ، وظلت تحتكر هذا المركز طوال فترة الدراسة حتى قيام الحرب العالمية الأولى ، وإن كان نصيبها من الواردات المصرية قد بدأ في الهبوط مع بداية الاحتلال وحتى سنة ١٩١٤ .

ففي سنة ١٨٣٢ ، كانت انجلترا تحتل المركز الرابع بين الدول المصدرة الى مصر بعد تركيا والنمسا وإيطاليا ولكن في سنة ١٨٤٩ احتلت انجلترا المكانة التي كانت تتمتع بها تركيا من قبل ، وأصبحت على رأس قائمة الدول التي تمد مصر باحتياجاتها من الخارج ، في حين تراجعت تركيا الى المركز الثاني ، وفي نفس الوقت الذي حافظت فيه انجلترا على وضعها حتى قيام الحرب العالمية الأولى كانت تركيا تتهاوى من يوم لأخر حتى إذا جاءت سنة ١٩١٣ إذا بها تجد نفسها من دول المؤخرة التي تمد مصر باحتياجاتها .

وبمجرد أن توثقت العلاقات التجارية بين انجلترا ومصر استمرت انجلترا في توسيع علاقاتها التجارية معها ، وظلت انجلترا تمد مصر بكل احتياجاتها من البضائع القطنية الى جانب بضائع مصنوعة أخرى عديدة وبلغت حصتها من جملة الواردات المصرية ٤٤٪ في الفترة من ١٨٥٠ - ١٨٨٠ ، وارتفعت هذه النخبة حتى وصلت ٦٣٪ في الفترة من ١٨٨٥ - ١٨٨٩ ، ولكنها سرعان ما أخذت في الهبوط حتى وصلت الى ٣٠٫٥٪ في سنة ١٩١٣ .

وليس مبعوط حصّة بريطانيا من الواردات المصرية ، معناه أن صادرات انجلترا الى مصر هيبتت ولكن كانت صادرات انجلترا الى مصر لا تتمشى مع الزيادة الهائلة للواردات المصرية في ذلك الوقت ،

ففى سنة ١٨٨٢ بلغت قيمة الصادرات الانجليزية الى مصر ٢٩١٢٨٩٧ رجبها مصرىا ، وارتفعت هذه القيمة الى ٤٨٣ر٩٦٦ر٨٩٧ رجبها مصرىا فى سنة ١٩١٣ .

ويرجع احتلال انجلترا للمركز الأول فى قائمة الواردات المصرية الى طبيعة العلاقات بين مصر وانجلترا ، ففى مصر كان الجنيه الانجليزى له سيادته ، والى جانب ذلك كانت مصر تصدر معظم صادراتها الى انجلترا ، ولذلك كان عليها أن تستورد قدرا كبيرا من حاجياتها من تلك البلاد على هيئة بضائع ، أما عدم مماشاة الصادرات الانجليزية الى مصر ، مع الزيادة فى الواردات المصرية ، فيرجع ذلك الى أن كثيرا من دول أوروبا اقتبست النظم الصناعية الحديثة ، وحثت صناعاتها بسياج من الرسوم الجمركية ، ثم أخذت بعد ذلك تنافس انجلترا فى مختلف الأسواق ، وكان من الطبيعى ان يتأثر مركز انجلترا فى مصر بهذا الوضع الجديد الذى ظل متعلقا بسياسة الحرية التجارية ، ولذلك زادت واردات مصر من هذه الدول المختلفة .

ولما كانت واردات المنسوجات على اختلافها تعد أهم نوع من الواردات المصرية باعتبارها تشكل ٦٠٪ من جملة الواردات فى حين ان ال ٤٠٪ الأخرى كانت للوقود والمواد الغذائية ، ولما كانت انجلترا من الدول الأوروبية التى لها السبق فى هذه الصناعة ولها باع طويل فيها ، لذلك كانت أكثر الدول التى تقدم لمصر منسوجات ، فكانت تقدم لها تقريبا ثلث الوارد من المنسوجات وباقى الممالك كان يقدم الثلثين ، وفى الجدول التالى بيان لهذه النسبة وقد جعلنا أساسها ١٠٠٠ .

البلد	١٨٣٦	١٨٨٥	١٩١٣
بريطانيا	٢٢٤	٢٣٨	٣٠٥
المانيا	—	٥	٥٨
اللمسا	٢٠٩	١٢٢	٧٠
فرنسا	٩٠	١١١	٩٠
اليونان	١٥	٧	١٩
ايطاليا	١٤٨	١٧	٥٣
روسيا	—	٤٤	٣٢
تركيا	٢٣٩	١٨٧	٩٨
بلدان اخرى	٧٥	١٠٩	٢٧٥
المجموع	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠

وهكذا نلاحظ ظهور دول أوربية تنافس انجلترا في السوق المصرية ، ولا سيما المانيا ، التي زادت حصتها من الواردات المصرية من ٥ في الألف في سنة ١٨٨٥ الى ٥٨ في الألف سنة ١٩١٣ ، أى ارتفعت نسبتها من ١٪ في سنة ١٨٨٢ الى ١٢٫٨٪ في سنة ١٩١٣ . ويرجع هذا الارتفاع في الصادرات الألمانية الى مصر الى الرخص النسبي في البضائع الألمانية وسهولة شروط الدفع وملاءمة المصنوعات الألمانية للذوق المصرى .

وأما فرنسا فتعرضت تجارة وارداتها في مصر لعدة تقلبات محسوسة ، فمنذ سنة ١٨٨٥ أخذت في الهبوط الذى يتخلله شيء من التحسن والصعود ثم استمرت منذ سنة ١٩٠٩ فى هبوط متتابع تقريبا .

وأما إيطاليا أو بالأحرى تسكانيا ، فقبل النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، كانت تضرب بسهم عظيم في تجارة مصر العائمة ، ولكنها فقدت مركزها في النصف الثاني بسبب تقلب الأحوال بها . وبعد تكوين وحدتها وبالأذات منذ سنة ١٨٩٠ أخذ مركزها في تجارة الواردات المصرية يتحسن تحسنا مستمرا . فبعد أن كانت حصتها في الواردات المصرية في سنة ١٨٩٤ حوالى ٣٣٧٩٦٧ جنيهها مصرية ، ارتفعت هذه الحصة الى ٨٠٠٠٠٠ جنيهه مصرية في سنة ١٩٠٢ وإلى ١٢٤٢٧٢٩ جنيهها مصرية في سنة ١٩١٢ ، وإلى ١٤٧٣٠٣٣ جنيهها مصرية في سنة ١٩١٣ . وأما الدول الأخرى كروسيا وأمريكا وبلجيكا ، فبدأت تجارة الواردات المصرية معها تزداد في التحسن بدرجة بالغة وبسرعة عظيمة .

وأما اليونان فقد تغير قسطها في تجارة مصر من الواردات تغيرا كبيرا بين سنتي ١٨٣٦ و ١٨٨٥ ثم زاد زيادة محسوسة منذ سنة ١٩٠٨ في تجارة الواردات .

وأما اليابان ، فقد استمر نجاحها واتسع نطاق التجارة بينها وبين مصر في الفترة من ١٨٨٤ - ١٨٨٨ وحتى سنة ١٩١٤ ، إلا أن بضائعها تعرضت الى بعض الضرائب الجمركية العالية منعا لمناقستها لمثيلاتها من البضائع البريطانية .

وفي نفس الوقت الذي ازدادت فيه صادرات بعض الدول الى مصر حدث العكس بالنسبة لدول أخرى ، ويرجع ذلك تبعا لمركزها السياسي والصناعي ، فنقصت واردات مصر من تركيا من ٢٣٩ في الألف في سنة ١٨٣٦ الى ١٨٧ في الألف سنة ١٨٨٥ ثم الى ٩٨ في الألف سنة ١٩١٣ لأن سيادتها السياسية على مصر انحصرت في تعيين الخديو والجزية بينما تولت إنجلترا ادارة البلاد داخليا

وخارجيا ، وكذلك قلت واردات مصر من النمسا والمجر وأضاعت شيئا من مكانتها ، ويرجع ذلك لأن نوعية الواردات من النمسا أصبحت يوجد بديل لها في مصر ، فكان يرد من النمسا السكر والطرايش وكلاهما أصبح يصنع في مصر واستغنت بذلك عن وارداتها من النمسا من هذه النوعيات . وإلى جانب ذلك عجزت المنسوجات النمساوية عن مزاحمة المصنوعات الانجليزية منها في مصر .

وهكذا نجد أن الدول التي كانت تمد مصر باحتياجاتها من السلع لم تثبت على حالة واحدة طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، بل تميزت هذه الظاهرة بالتقلب ، ففي خلال هذه الفترة اختفت دول من قائمة الواردات المصرية أو على الأقل اضمحلت مشاركتها فيها ، وكذلك ظهرت دول جديدة كانت لها مشاركتها الضعيفة من قبل وسرعان ما أصبحت تحتل مكانة لا بأس بها في قائمة الواردات المصرية ، ومن هذه الدول المانيا وسويسرا وبلجيكا وأمريكا .

وإذا كانت انجلترا قد احتلت المركز الأول في قائمة الدول المصدرة لمصر ، وبفارق كبير بينها وبين غيرها من الدول الأخرى ، إلا أن هذا الفارق بدأ يقل بعد الاحتلال عنه قبل الاحتلال ، فكما جعلت بريطانيا من مصر سوقا مفتوحة أمام الدول الأخرى لأخذ ما يسد رمقها من القطن المصرى وغير ذلك من الصادرات فإنها لم تحاول كذلك الاحتفاظ بالسوق المصرية سوقا لمصدرها فقط .

ومن الملاحظ أن هذه الظاهرة كانت تنطبق على كل أملاك الدولة العثمانية فظلت بريطانيا أكبر مصدر امداد للامبراطورية العثمانية حتى الحرب العالمية الأولى ، ولكن حصتها هبطت من ٤٦٪ في الفترة من ١٨٨٤ - ١٨٨٥ إلى ٩٪ في ١٩١٣/١٩١٤ وكذلك

أظهرت حصص النمسا وفرنسا هبوطا ملحوظا ، بينما تقدمت ألمانيا وإيطاليا بسرعة ، وفي دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما فيها مصر نجد أن الدول التي تقدمت صناعيا أخذت تنافس انجلترا ، وأخذت تثبت أقدامها في تجارتها في حين أن منافسة هذه الدول لانجلترا في مصر كانت محدودة فظلت بريطانيا تحتفظ بمركزها في مصر ، وهذا كان شيئا طبيعيا لتمتعها بنفوذ سياسي في مصر دون غيرها من هذه الدول .

أثر الواردات على الإنتاج المحلي :

من دراسة نوعية الواردات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، نجد أنها كانت تلعب دورا حول صنفين ، الصنف الأول المواد المصنوعة ، التي لم تتوفر في مصر ، والصنف الثاني الكماليات التي اقتصر استهلاكها على فئات معينة داخل القطر المصري تلك الفئات التي تمثلت في الأجانب الذين ما فتئوا يعيشون في مصر على نمط معيشتهم في بلادهم ، وكذلك طبقة البرجوازية الزراعية المصرية ، التي كان المال يجري وفيرا في يدها ، وقد ساعدت السياسة الجمركية التي كانت تتبعها مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، على ورود كل هذه المنتجات الأجنبية بأسعار رخيصة ، حيث تمتعت تلك الواردات بتعريف جمركية (*) منخفضة ، وقد مكنتها ذلك من منافسة الإنتاج المحلي ، تلك المنافسة التي لم تكن متكافئة بأي شكل من الأشكال .

فمنذ عصر محمد علي باشا كان النظام الجمركي في مصر ، هو نفس النظام المتبع في الدولة العثمانية وباعتبار أن مصر جزء

(*) قد تستهدف التعريف تحقيق إيرادات أو توفير الحماية للصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية ، وقد تكون التعريف إيرادية وحمائية في آن واحد .

منها ، كانت أى معاهدة تفقدها الدولة العثمانية مع أى دولة أجنبية وعلى حسب نظام الامتيازات الأجنبية ، تعتبر سارية المفعول فى مصر ، وتبعاً لتلك السياسة كان الأجانب المتمتعون بالامتيازات يدفعون ضريبة على الواردات مقدارها ٣٪ ، بينما يدفع المستلمون ٤٪ والذميون ٥٪ فضلاً عن آتاوات عديدة وعوائد مرور لا يدفعها الأجانب ، أما الصادرات فكان هؤلاء الأجانب يدفعون عنها ٣٪ أيضاً ، وفضلاً عن ذلك الامتياز كانت سفن الأجانب لا تفرض على حملتها رسوم ، ولا عوائد ميناء ، اللهم الا نصف دولار ، أو دولاراً واحداً مقابل اذن التخلص من الجمر

ومن المعروف أن محمد على باشا ، كان يعمل جاهداً للنهوض بالبلاد فى كل المجالات ، فى محاولة منه لخلق اقتصاد مصرى مستقل ، ولذلك حاول محمد على الخروج عن النظام الجمركى الذى كان مفروضاً عليه ، وذلك بزيادة الرسوم الجمركية على الواردات الأجنبية حتى يوفر جو الحماية الذى يمكن أن تنمو فيه الصناعات الوطنية ، ولكن السلطان العثمانى وقف ازاء هذه المحاولة بالمرصاد فأصدر اليه فرمان فى سنة ١٨٢٠ بضرورة تنفيذ التعريفة الجمركية الخاصة بالمتمتعين بالامتيازات الأجنبية ، والسماح لأصحاب الامتيازات بادخال بضائعهم فى مقابل دفع ٣٪ من قيمتها رسوم واردات وبذلك نفذ محمد على السياسة الجمركية المبنية على الامتيازات الأجنبية .

وفى سنة ١٨٣٨ عقدت معاهدة تجارية بين إنجلترا وتركيا حددت الرسوم الجمركية على الصادرات بواقع ١٢٪ من قيمتها منها ٩٪ عند وصول البضائع الى ميناء التصدير ، ٣٪ عند تصديرها ، أما الواردات فحددت الرسوم الجمركية عليها بواقع ٥٪ من قيمتها ، منها ٣٪ عند وصولها الى الميناء و ٢٪ عند نقلها من الميناء الى

الداخل ، وبدأت مصر في تنفيذ هذه المعاهدة بعد أن سوى محمد علي باشا نزاعه مع السلطان في سنة ١٨٤١ .

ومن الملاحظ أن معاهدة ١٨٤٠ بالرغم من أنها أعطت مصر وضعاً خاصاً في الدولة العثمانية ، إلا أنها لم تشتمل حتى ولو على مبدأ واحد يعفى مصر من سريان أحكام الاتفاقات الدولية العثمانية ومن بينها المعاهدات الجمركية وبذلك كانت مصر مقيدة في كل تحركاتها التجارية ، بما ترتثيه الدولة العثمانية مع الدول الأجنبية التي كانت لها امتيازات داخل الدولة العثمانية ، ولذلك استمرت مصر في تنفيذ السياسة الجمركية التي حددتها معاهدة ١٨٣٨ ، حتى سنة ١٨٦١ حيث عقدت فرنسا مع تركيا معاهدة في أبريل ١٨٦١ ، ومنحصل تلك الاتفاقية انه قد فرضت رسوم جمركية على جميع أنواع الواردات الى بلاد السلطنة العثمانية بمقدار ٨٪ من قيمة السلعة المستوردة ، وإذا ما وقع اختلاف على تقدير ثمن السلعة يحصل الرسم عينا ، وكذلك حددت رسوم صنادير على جميع الصادرات بمقدار ٨٪ على أن تخفض تباعاً في كل عام من الأعوام التالية بمقدار ١٪ الى أن تستقر عند ١٪ ويبقى رسم الصنادير عند هذا الحد ، كما كان هناك رسم مقرر على البضائع العابرة (ترانزيت) بمقدار ١٪ من قيمة السلعة واعتبرت البضائع التي تمكث ستة أشهر فقط وتؤيد في خلالها إعادة تصديرها الى الخارج فإنها تعامل معاملة تجارة الترانزيت فيحصل عليها رسم قدره ١٪ فقط ، وإذا كان قد حصل عليها رسم الوارد ٨٪ عند دخولها القطر يرد لأصحابها ٧٪ باعتبارها تجارة مزور ونصت المعاهدة على أن لتجارة الأسلحة وملح البارود والدخان والملح شروطاً خاصة تحدد بشروط معينة يراعى فيها ظروفها ، وبذلك نجد ان المعاهدة اطلقت حرية تجارة الصادرات والواردات ماعدا الأسلحة والدخان والملح وقد تحددت مدة هذه الاتفاقية بـ ٢٨ عاماً .

والى جانب ذلك نص فى أحد بنود الاتفاق على شرط معاملة الدولة الأكثر رعاية والذي أخذ يمنع على نطاق واسع ، وكالعادة سرت هذه المعاهدة على مصر ، كسرياتها على الولايات العثمانية الأخرى .

وفى غضون سنوات ١٨٦٧ و ١٨٧٣ و ١٨٧٩ حصل الخديو اسماعيل على ثلاثة فرمانات خولت له الحق فى عقد اتفاقات تجارية مباشرة مع الدول الأجنبية بشرط ألا تخرج فى أحكامها عما يكون ساريا فى بلاد الدولة العثمانية ، وبالرغم من ذلك إلا ان الحكومة المصرية لم تستطع الخروج بهذا الاتفاق الى حيز التنفيذ والاستفادة منه ، وذلك بسبب ان الدول الأجنبية لم تكن بحاجة الى عقد اتفاقيات خاصة مع الحكومة المصرية فى مثل ذلك الصدد لأنها كانت تتمتع فعلا فى القطر بمثل ما تتمتع به فى أى جزء من أجزاء الامبراطورية العثمانية من حيث الأوضاع الجمركية ، ولأن الحكومة المصرية لم تكن لتستطيع ان تمنح أكثر ولا أقل مما يكون معمولاً به فى بقية بلاد الدولة العثمانية .

اذن بعد أن أصبحت مصر طليقة اليد فى عقد معاهدات تجارية وجمركية مع أى دولة أجنبية دون الرجوع الى الدولة العثمانية ، لم تكن الدول الأجنبية فى حاجة الى الاقدام على عقد معاهدات تجارية وجمركية مع الحكومة المصرية ، فى ذلك الوقت الذى كانت تتمتع فيه تلك الدول بمزايا عديدة وفرتها لهم معاهدة ١٨٦١ ، ولكن سرعان ما أتت الرياح بما لا تشتهي السفن ، فدفعتم الظروف اجدى الدول الأوروبية الى عقد معاهدة تجارية مع مصر ، فبعد ان استقلت اليونان عن الدولة العثمانية سنة ١٨٨١ ، أصبح لها مصلحة فى أن تصدر الى مصر شيئا من محصولها الرئيسى وهو التبغ اذ كان التبغ الأجنبى محظورا دخوله الى مصر إلا ان يكون من حاصلات بلاد الدولة العثمانية أو ايران ، فلذلك كان يهم دولة اليونان

الحديثة أن يسمح بدخول تبغها الى مصر ، وقد اضحى تبغها تبعا
أجنبيا ولذلك تم توقيع أول اتفاقية جمركية بين حكومة مصر وبين
دولة أجنبية في ٣ مارس ١٨٨٤ .

ومن الجدير بالذكر أن شروط وصياغة هذه الاتفاقية فسجت
على منوال الاتفاقية العثمانية مع فرنسا في سنة ١٨٦١ ، وقد ألحق
بالاتفاقية الجديدة لائحة جمركية مصرية وضعت أحكامها كذلك على
غرار اللائحة الجمركية العثمانية ، فحددت المصاهمة الرسوم
الجمركية على الواردات بواقع ٨٪ من قيمتها ، واحتفظت الحكومة
المصرية لنفسها بحق زيادة هذه الرسوم الى ١٦٪ على المشروبات
الروحية والأنبذة والمواد الكمالية .

وبعد أن عقلت اليونان مع الحكومة المصرية معاهدة تجارية ،
فتح الباب أمام الدول الأجنبية الأخرى صاحبة الامتيازات ، وبدأت
توافد على الحكومة لمقعد معاهدات تجارية معها ، خاصة بعد أن
استشعرت ان الدولة العثمانية لا تنوى تجديد اتفاقاتها الجمركية
معا على الأسس التي كانت تجرى عليها أحكام اتفاقية سنة ١٨٦١
مع فرنسا ، والتي ستنتهى مدتها في عام ١٨٨٩ ، وان تركيا لا تنوى
أن تسخو في اتفاقاتها الجمركية بعد ذلك التاريخ ولذلك أخذت
هذه الدول تولى وجهها شطر الحكومة المصرية لتعقد معها اتفاقات
جمركية خاصة للحصول على حق معاملة الدولة الأكثر رعاية .

وكانت بريطانيا أول الدول الأوروبية بعد اليونان التي عقلت
مع مصر اتفاقا تجاريا ، واحتفظت فيه مصر بحق تقرير الرسوم
الجمركية التي تراها على الواردات عموما ، ماعدا المعادن والآلات
القاطعة والفزل والمنسوجات والفحم الحجري والثيلة والأرز والحبوب
الزيتية فقط واشترط ألا يتجاوز الرسم على هذه الأصناف ١٠٪
من قيمتها .

وعلى غرار ذلك عقدت مصر معاهدات على نمط المصاهدة
الانجليزية مع الدول الأخرى ، فعقدت مصر مع النمسا والمجر معاهدة
فى سنة ١٨٩٠ ، ومع بلجيكا فى سنة ١٨٩١ ومع إيطاليا وألمانيا
فى سنة ١٨٩٢ ، وتحمل جميع هذه الاتفاقيات سياسة واحدة
واضحة ، تجعل لمصر الحق فى تقرير الرسوم الجمركية على
الواردات ، مع إعفاء بعض السلع مع كل دولة على حدة بحسب
نوعية الإنتاج سلعها ، بحيث لا تزيد رسوم الواردات على هذه السلع
المستثناة عن ١٠٪ بأى حال ، فمثلا فى الاتفاق الذى عقد مع ألمانيا
فى ١٨٩٢ ، تمهدت فيه الحكومة المصرية بالأا تفرض على حاصلات
ألمانيا الزراعية أو الصناعية رسوما جمركية لا تتجاوز ١٠٪ من
قيمتها ماعدا بعض الأصناف التى تجوز زيادة رسومها الى ١٥٪ ،
ومن الجدير بالذكر أن السلع التى استثنيت فى كل اتفاقية من
هذه الاتفاقيات السالفة الذكر ، كانت أكثر من السلع التى ذكرت
فى الاتفاق مع إنجلترا .

وفى سنة ١٩٠٢ عقدت مصر اتفاقا تجاريا مع فرنسا حددت
فيه الرسوم الجمركية على الواردات بواقع ٨٪ ماعدا بعض الأصناف
التي يجوز للحكومة المصرية أن تفرض عليها رسوما حتى ١٥٪ ،
وفى ١٩٠٩ ، عقدت اتفاقا مشابها مع روسيا تحدت فيه الرسوم
على الواردات بواقع ٨٪ ، ماعدا أصناف الكحول فإنه يجوز زيادة
رسومها الجمركية الى ١٠٪ أو ١٥٪ تبعا لدرجتها ، وهكذا نجد أن
كل الاتفاقات التجارية التى عقدتها مصر مع الدول الأوروبية المختلفة
بعد أن حصلت على حق عقد تلك المعاهدات من الباب العالى ، كانت
مستوحاة على منوال واحد ، وبشروط مماثلة فيما يتعلق بوضبع
فئات التفرقة على جميع الواردات ، فقد جعلت تلك المعاهدات
للحكومة المصرية الحق فى تحديد الرسوم الجمركية على الواردات ،
مع تحديد كل دولة لسلع مستثناة طبقا لنوعية إنتاجها من السلع ،

على ألا تزيد الرسوم عليها بأزيد من ١٠٪ من قيمتها ، وبالرغم من هذا الحق الذي احتفظت به الحكومة المصرية لنفسها في رفع تعريفاتها على الواردات بأكثر من ٨٪ إلا أنها لم تكسب من وراء ذلك ، فهذا الحق الذي احتفظت به مصر لنفسها ثعثر تنفيذه ، وأصبح لا وجود له من الناحية العملية لأنه بحكم تطبيق شرط الدولة الأكثر رعايا ثم بحكم الامتيازات الأجنبية التي كانت قائمة في البلاد لم تكن مصر لتستطيع أن تزيد رسم الوارد على أية سلعة مستوردة من بلد ما بحجة أنها غير مستثناة في اتفاقها مع حكومة هذا البلد ، إذا ما كانت مثل هذه السلعة مستثناة من الزيادة في اتفاق مصر مع دولة أخرى عند استيراد مثل هذه السلعة منها . وبذلك تجد أن مصر ارتبطت طيلة النصف الثاني من القرن ١٩ بتعريف موحدة ب ٨٪ على جميع البضائع الواردة لها سواء كانت هذه مواد أولية لازمة للصناعات أو مواد نصف مصنوعة أو مواد كاملة الصناعة ، وكان لا يفرق أيضا بين المواد الضرورية اللازمة للمعيشة ، والمواد الكمالية ، كذلك كان لا يفرق بين المواد التي ينتج مثلها في مصر ، والتي لا نظير لها في الإنتاج القومي . وعلى ذلك كان هذا النظام لا يضمن حماية الصناعات الناشئة في مصر والصناعات التي يمكن قيامها بها .

نتيجة لهذه السياسة الجمركية ، ان أصبحت مصر أشبه بالسوق المفتوحة لتسويق كافة المنتجات الأجنبية ، وقد حرصت الدول الأجنبية بادعائها على الإبقاء على هذا الوضع فترة طويلة لضمان تسويق منتجاتها ، فبفضل هذا النظام الجمركي توفرت السلع الأجنبية في السوق المصرية ، بأسعار رخيصة ، وأدى ذلك إلى افقار صغار المنتجين المحليين من طوائف الحرف التي عجزت عن مواجهة المنافسة الأجنبية .

وقد حاولت الحكومة المصرية فى النصف الثانى من القرن ١٩ فرض سيادتها على تعريفها الجمركية من أجل حماية صناعاتها الناشئة ، ولكن بالرغم من احتفاظها فى المعاهدات التى تلت معاهدة اليونان بحقها فى فرض الرسوم التى تقرر على جميع وارداتها فيما عدا بعض استثناءات معينة ، مع كل دولة من تلك الدول ، إلا أن الحكومة المصرية عجزت عن تنفيذ ما احتفظت به لنفسها ، فتحطمت كل محاولاتها على الشرط الذى تضمنته تلك الاتفاقيات الجمركية ، وهو شرط معاملة الدول الأكثر رعاية (*) ، هذا الى جانب الامتيازات الأجنبية فىمقتضى كليهما ، كانت الحكومة المصرية اذا انتوت ادخال أى تعديلات على تعريفه الرسوم الجمركية - اذا ما حاولت شيئا من ذلك فى اتفاق جديد مع دولة أجنبية أو عند تجديد اتفاق قائم - كان لا يمكن تنفيذها اذ يقتضى الحال وقف العمل بها لحين سريانها على كل رعايا الدول الأخرى ، وذلك بعد الدخول فى مفاوضات مع كل دولة وهذا كان بالطبع يستغرق وقتا طويلا ، وكانت مثل هذه المفاوضات تنتهى الى غير نتيجة اذ أن كل اتفاق جمركى كان محمدا له أجل معين يختلف من دولة الى أخرى بحسب تاريخ توقيع الاتفاق ومدته ، وكان انتهاء أجل اتفاق دولة من تلك الدول ، وإن لم يجدد لا يؤثر كثيرا فى الموقف من الناحية العملية لأنه استنادا الى الحقوق التى كانت تدعيها كل من تلك الدول كآثر من آثار الامتيازات الأجنبية كانت كل دولة من هذه الدول تتمسك

(*) وبمقتضى هذا الشرط كانت كل دولة متعاقدة مع مصر تحتفظ لنفسها بحق التمتع بتخفيضات الرسوم التى تمنحها مصر لدولة أو دول أخرى على السلع المماثلة - بصين .خلاف : تطوّر الإيرادات العامة فى مصر الحديثة ، محاضرات القاها على طلبة الدراسات العليا بكلية الحقوق - جامعة القاهرة عام ١٩٨٠-١٩٨١ ، ص ١٤٦ .

بحقها في جميع المزايا التي يتمتع بها رعايا أى دولة من الدول الأخرى ، ما دام أجل الاتفاق مع احدها لم يكن قد انتهى بعد ، ولقد كان آخر هذه الاتفاقات هو الاتفاق مع دولة إيطاليا في فبراير ١٩٠٩ ، وينتهي أجله في ١٥ فبراير سنة ١٩٣٠ .

ومن اللافت للنظر أن نفس الدول التي كانت تتمسك بشدة بامتيازاتها التجارية في مصر ، كانت تفرض رسوما جمركية على وارداتها بما يحفظ لها التوازن بين وارداتها ونتاجها المحلي ، واكتفت هذه الدول فقط بأن منحت حاصلات القطر المصرى معاملة الدولة الأكثر رعاية ، وكانت صادرات مصر كما لا يخفى علينا تتركز حول المواد الخام الزراعية وأخصها الأقطان ، التي لم تخش منها تلك الدول أى منافسة لمنتجاتها .

وبذلك يتضح مدى الأضرار التي عادت على الاقتصاد المصرى بصفة عامة وعلى قطاع الصناعة بصفة خاصة ، بفضل تلك التسهيلات التي وفرتها الرسوم الجمركية للمنتجات الأجنبية بالدرجة التي ساعدت بها السلع المستوردة ، من الوصول الى يد المستهلك بأسعار أرخص من مثيلاتها المصنوعة داخليا . وهكذا نجد أن مصر سارت على سياسة جمركية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لم تكن ترمي الا لغرض واحد هو تمويل الخزانة بإيرادات كبيرة في وقت لم يكن في استطاعة الحكومة أن تحصل عليها من الضرائب المباشرة في عهد الامتيازات والمعاهدات التجارية ، أما حماية الانتاج الأهمي فلم يصل التفكير فيه بعد .

فادت هذه السياسة الجمركية الى كثرة الوارد من المنتجات الأوروبية ، تلك المنتجات التي نافست الانتاج المحلي الذي كان يفقد الى يد المساعدة ، وكان لذلك أكبر الأثر في القضاء على الانتاج الحرفي ، وعلى طبقة الحرفيين الذين لو وجدوا ظروف نمو طبيعية

كائنات وجدنا اخواتهم في أوروبا ، لتجولوا الى بورجوازية تجارية وصناعية كما حدث في أوروبا .

فالمجتمع المصري قبل القرن التاسع عشر ، كان يعيش على خير الانتاج الحرفي ، الذي كانت نواته « الطائفة » فكل الناس كانت تنقسم الى طوائف أو نقابات مستقلة لكل منها شيخها (رئيسها) يختاره أعضاء الطائفة ، وتتصل به الحكومة في كل الأمور التي تخص حرفته ورجالها ، فهو يقوم في طائفته مقام الصراف ، والقاضي ، فيقدر الضرائب على أفراد حرفته وكذلك يقوم بجمعها منهم ، وكذلك توريدها للحكومة ، والى جانب ذلك يقوم بفض المنازعات التي تنشأ بين أعضاء حرفته . وكان لكل حرفة أيضا تقييها ومعلموها وصبيانها ، فلا يسمح لعامل أن يزاول حرفة ما الا اذا أذنت له نقابة الحرفة فاذا درب على العمل صبي ثم أراد أن يصير (معلما) ذهب به معلمه الى شيخ الطائفة وشهد له بأنه أجاد الصنعة فينادى به الشيخ معلما ويصبح عضوا في نقابة حرفته ، والى جانب ذلك كان لكل حرفة مشايخها وأعلامها وطبؤها ، تميزها عن غيرها من الطوائف في الاحتفالات كالموالد وغيرها .

ومع بداية القرن التاسع عشر ، تأثر نظام الطوائف الحرفية بتجربة محمد علي الصناعية ويرجع السر في ذلك الى ادخال الصناعات الكبيرة من جهة ، وتسخر الحكام في تقليل سلطة مشايخ الحرف من جهة أخرى .

وبانتهاء تجربة محمد علي الصناعية ، أخذ عباس باشا في ابطال ما تبقى من هذه التجربة ، فبذلت طوائف الحرف في مصر تلتقط أنفاسها ، ولكنها سرعان ما قوبلت بما هو أشد ، وأصعب مما قوبلت به في عصر محمد علي باشا ، والذي أطاح بها قرب نهاية

القرن التاسع عشر ، من دنيا المجتمع المصرى ، فمع عباس باشا بدأ الأخذ ببدا حرية التجارة وتحديد الرسوم الجمركية بما يسمح بتدفق السلع الأوربية ، والتي أخذت تتزايد من يوم لآخر ، دون أن تجد منافسة من الانتاج المحلى الذى كان يتهاوى هو الآخر من يوم لآخر ، فعلى اثر اتفاقية ١٨٤٠ ، وتقييد الرسوم الجمركية ، فتح باب التجارة للسلع الأجنبية التى غزت الأسواق المصرية ، وأخذت تنافس الصناعات المحلية ، حتى قضت عليها أو كادت ، فتحولت الصناعات الكبيرة الى صناعات صغيرة ، وأصبحت الصناعة فى ذلك العصر منتشرة فى أحياء متفرقة ينقصها التمويل . وتفتقر الى تشجيع بفرض الرسوم الجمركية لحمايتها ، وكذلك ترشيد حكومى وعمالة فنية لتسير فى طريقها .

وأما سعيد باشا فصب اهتمامه على الزراعة ، هذا فى نفس الوقت الذى شهدت فيه مصر نموا سريعا لرأس المال الأجنبى للسيطرة على الاقتصاد المصرى فصارت مصر سوقا للمصنوعات وروس الأموال الأجنبية ، ومصدرا للمواد الأولية .

أما اسماعيل فحاول العمل على ايجاد صناعة وخصوصا بعد الفرمانات التى حصل عليها ، والتى كان من نتائجها السماح بزيادة الجيش وبناء السفن ، ولكن مجموعة الصناعات التى أقيمت فى عهد اسماعيل باشا تميزت بأنها تقوم لتجهيز محصول القطن واعقاده للتصدير . والجزء الآخر يقوم على تصنيع الخامات المختلفة كصناعة السكر ، وعصر الزيوت والجلود وطحن الحبوب ، وباختصار فإن معظمها صناعات استهلاكية بسيطة تقوم على خامات محلية ، ولخدمة السوق المحلية ، بينما ظلت معظم السلع الاستهلاكية تستورد من الخارج .

ومع بداية الاحتلال عملت سلطاته ، على تخصيص مصر فى انتاج المواد الخام القطنية لسد حاجة المصانع الانجليزية بصفة خاصة والأوربية بصفة عامة ، وكذلك توفير سوق فسيحة لصناعة المنسوجات الانجليزية بصفة خاصة والأوربية بصفة عامة ، وبالرغم من توجيه مصر الى الزراعة ، الا أن سلطات الاحتلال حرصت على عدم توريث الحكومة فى توجيه السياسة الزراعية لأن تدخلها فى ذلك المجال قد يخرج بها عن الخط الرئيسى الذى وضعته لسياساتها الاقتصادية بالنسبة للتجارة والصناعة ، والذى كان يقوم على أساس فتح الباب أمام المنافسة الحرة دون أى تدخل من جانب الحكومة ، وهى سياسة أدت الى واد الصناعات الحرفية التى كانت قائمة فى البلاد .

وكانت هذه السياسة الاقتصادية تستند الى ضالة الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات فمنذ سنة ١٨٨٤ ، وحتى ١٩٠٩ كانت مصر ترتبط بعدد من المعاهدات التجارية مع عدد من الدول الأوربية ، التى كانت تتمتع بامتيازات فى مصر وتربطها بمصر علاقات تجارية ، وقد تحدت الرسوم الجمركية على الواردات بما يتراوح بين ٨ - ١٠٪ من قيمتها .

وقد ترقب على ذلك أن غمرت الأسواق المصرية بالمنتجات الأجنبية التى فاقت المصنوعات المصرية جودة ، هذا الى جانب تحول عادات الاستهلاك بعد اقتباس البيوت الثرية الذوق الأوربى ، واستعمال الواردات الأجنبية فى ملابسهم ومسكنهم وماكلهم وجميع نواحي ترفهم . ولكل ذلك تزايد الاقبال على المنتجات الأجنبية وكسدت بالتالى سوق المصنوعات المحلية ، وأخذ شأن طوائف الحرف يضمحل تدريجيا ، خاصة ان تنظيم الادارة المصرية فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، وانشاء المحاكم الأهلية

(١٨٨٣) كانت ضربة سلبت ما لمشايخ الصناعات من نفوذ ، وقد عجل قانون الباتنت الصادر بالأمر العالي في ٩ يناير ١٨٩٠ ، بانهيار نظام الطوائف حين أباح حرية الفرد في ممارسة أية مهنة أو صناعة أو تجارة أو حرفة ، فعزل هذا على هدم نظام الطوائف والقضاء على روح التضامن بين أفرادها .

على كل حال كان نتيجة لكل التسهيلات التي تمتعت بها المنتجات الأجنبية ان تمكنت من فرد شباكها على قطاعات الاستهلاك المختلفة لدرجة ان وقفت السياسة الجمركية حجر عثرة في طريق بعض أثرياء المصريين الذين حاولوا اقتحام مجالات الأعمال المالية والصناعية ، ومن ذلك المحاولة التي قام بها أحمد المنشاوي باشا ، وحسن بك عبد الله في سنة ١٨٨٥ ، فقد أنشأ مصنعاً للزجاج بمنطقة راغب باشا بالاسكندرية ، غير ان المشروع أصابه الفشل بسبب عجز المصنع عن الصمود في وجه المنافسة الأجنبية وخسر أصحابه في هذا المشروع ما يقرب من ٦٠ ألف جنيه مصرى .

وعلى كل حال أمام منافسة السلع الأجنبية والتي اشتدت وطأتها في خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، اختفى كثير من فروع الحرف المحلية بالقاهرة مثل انتاج الأواني النحاسية ، وصناعة العاج والحفر على الخشب أو المعدن وأعمال الصباغة بلون النيلة وقد تدهورت صناعة النسيج بأسىوط — بسبب منافسة الأقمشة الأوروبية — لدرجة أن عدد الأنوال المتبقية بحلول عام ١٩١٠ لم تزد على ٧٠ بينما كان عددها قبل ذلك بسنوات قليلة قد وصل الى ٣٠٠ نول .

وهكذا يتضح لنا ان الصناعة المصرية التي كانت تعتمد على العمل الحرفي أو الصناعات الحكومية لم تلق أى عناية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تمكثها من الصمود أمام المنافسة الأجنبية ، بل وخنعت كل العراقيل في سبيل نموها منذ الاحتلال

البريطاني وحتى قيام الحرب العالمية الأولى ، وحقت انجلترا أملها في تحويل مصر الى حقل كبير للقطن يصدر الى مصانع الغزل في لانكشير ثم يعاد بيعه أقمشة في السوق المصرية المفتوحة على مصراعيها ، خاصة أن انجلترا كانت أحوج ما تكون الى السوق المصرية بعد أن دخلت اليابان السوق العالمية للمنسوجات مع بداية القرن العشرين وبالتالي هددت سيطرة بريطانيا التامة على السوق المصرية .

ولذلك عندما تأسست شركة الغزل والنسيج المصرية الانجليزية بالاسكندرية سنة ١٨٩٩ وأنشأت مصنعين أحدهما بالقاهرة والآخر بالاسكندرية ، وما أن بدأت التجربة تؤتي ثمارها وبدأ الانتاج ، فلكى تحافظ انجلترا على احكام قبضتها على السوق المصرية أصدر اللورد كرومر مرسوما في ١٧ أبريل ١٩٠١ نص على فرض ضريبة قدرها ٨٪ على جميع المصنوعات القطنية المصرية . وذلك مراعاة منه لصالح مصنوعات لانكشير القطنية ، وبذلك كسدت صناعة الغزل والنسيج في مصر بوجه عام . وقد عبر تيودور رودستين عن فعلة كرومر هذه بقوله : « فاللورد كرومر اذن قد حرف (مبدأ حرية التجارة) ذلك وفسره بأنه يتعين عليك ان تقتل صناعتك حتى لا تمد المستهلك بمصنوعات أرخص من المصنوعات الواردة » ، وهكذا كانت النظم والرسوم الجمركية موضوعة على أساس عرقلة أية محاولة للتصنيع في البلاد من جهة والحيولة دون توجيه تجارة مصر الخارجية نحو أية دولة خلاف انجلترا من جهة أخرى .

ومن الجدير بالذكر ، أن تلك الحالة السيئة التي وصلت اليها الصناعة الوطنية من جراء منافسة السلع الأجنبية ، شغلت بال كثير من الصحف المصرية فصحيفة « الأهرام » تعرضت لمشكلة تغير الأذواق الاستهلاكية لدى بعض الطبقات المصرية وما كان لها

من أثر على الانتاج المحلي فتشير الى أنه « كان في مصر صناعة المنسوجات الحريرية والتي تصنع في بعض بنادر القطر ، وهذه كانت مدهشة الا أن المتاجرين بها لا يكسبون كفاف يومهم الا بشق النفس ٠٠٠ فإن البلاد لم تملك بين أغنيائها العادات الاقتصادية ولا الاستقلال في الأذواق والملابس والمفروشات واقتنوا في هذه الأشياء بالأوربيين » .

وكذلك تعرضت صحيفة الأهالي لذات المشكلة ، فتشير الى أن الأهالي في مصر قبل أن تنقل المدينة اليها ، كانوا يقبلون على استخدام كل ما هو أجنبي محض ، ولكن بعد أن فتح باب مصر على مصراعيه أمام المصنوعات الغربية (بعد أن تأثر المصريون خاصة بتقاليد الغرب لتكاثرهم بمصر) تكاثر المزدحمون عليها وعدوا اقتناءها عنوانا على الرفعة والرفاهية والحضارة ٠٠٠ وأصبحت مصر تقلد أوروبا واندفع المصري يقيس نفسه بالأوربي ويتحداه في كثير من فوارق المظاهر ٠٠٠ ثم شرب حسب التقليد الى الطبايع والعادات فأتى على كثير من مميزات مصر وقضى على كل صناعة وطنية شرقية ٠٠٠ وتشير الصحيفة الى أن المصري كان قبل أن يعرف المدينة الغربية مصريا في لباسه وطعامه وشرابه وكان (المصري) لا يطلب حاجة الا وجدها في مصره . وبين قومه وشعبه ٠٠٠ وكانت الصنائع الوطنية منتشرة في جميع أطراف القطر وكان عمالها يعدون بعشرات الألوف ٠٠٠ ولكن حدث أن حلت المصنوعات الغربية محل المصنوعات الوطنية ولما لم تجد هذه من يأخذ بيدها ماتت وأصبحت أثرا بعد عين » .

وقد تعرضت نفس الصحيفة الى ذات الموضوع في أعداد أخرى فأشارت الى أنه « حتى بداية سنة ١٩١٤ كانت المصنوعات الوطنية تائفة في أسواق مصر التجارية وغير معروفة تلك الصناعات

التي كانت تقوم بها مدارس مجالس المديريات الصناعية (كالسجاد
المصنوع في أخميم وأسيوط والمنحلة الكبرى ومحلة مرحوم) .

وهكذا كانت سياسة الباب المفتوح سببا في تدفق المصنوعات
الأجنبية على الأسواق المصرية بأسعار رخيصة ، وكان لذلك أكبر
الأثر في تراجع الانتاج المحلي أمام منافسة الانتاج الأجنبي الذي فاقه
في الجودة وفي الثمن ، وأدى ذلك الى انهيار طوائف الحرف التي
لم يعد انتاجها يرضى الذوق المصري وليس هذا فحسب ، بل ان
المصناعات المحلية الأخرى أخذت في الكساد لعدم تمتعها بأي نوع
من الحماية الوطنية التي تمكنها من الوقوف شامخة أمام المصنوعات
الأجنبية .



ومن هذه الدراسة نجد أن تجارة مصر الخارجية كانت تسير
في طرق التطور منذ بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر ،
وارتبط ذلك بتطبيق مذهب الحرية التجارية والانفتاح على المجتمع
العالمي ، عقب سقوط نظام الاحتكار ونلاحظ ان مصر منذ بداية
هذه الفترة تأثرت بمبدأ تقسيم العمل الدولي وبدأت تميل نحو
سياسة التخصص في انتاج القطن - بإمكانات عصر ما قبل
الاحتلال - والتي فرضت نفسها على مصر نتيجة للاحتكاك بالمجتمع
العالمي ، واشتداد الطلب على القطن المصري ، مع بداية الحرب
الأهلية الأمريكية ، نتيجة للفائضة النسبية التي كان يحققها القطن
اتجه غالبية الأهالي نحو زراعته ، وأصبح من الصعوبة بمكان توجيه
ميزر كان يجرب زراعة القطن وأرباحه نحو زراعة المحاصيل الأخرى
مرة ثانية ، ففي الفترة من « ١٨٥٠ حتى ١٨٨٠ نجد ان قيمة قنطار
القطن زادت من جنيهين الى ٤ جنيهات ، أما القمح والفول فظلت
قيمتها ثابتة تقريبا فترفع قليلا أو تقل عن الجنيه للأردب ، ،

فلو افترضنا أن فدان القطن كان ينتج قنطارين ، وكذلك فدان
 المقيج كان ينتج ثلاثة أراصب لتغيب المساحة ، سوف نجد فجوة
 بين مجموع الأرباح التي تنتظر من وراء المحصولين ، ولذلك أقبل
 الأهالي على زراعة القطن ، واتسعت مساحته بمعدلات كبيرة ، وأصبح
 كل المحصول يصدر الى الخارج ، وظلت الأمور تسير في هذا
 الاتجاه ، حتى جاءت سلطات الاحتلال ، لتحاول بلورة سياسة
 التخصص أكثر في مصر ، فشجعت زراعة القطن ، وعملت
 تسويقه ، وألغت زراعة الدخان ليحل القطن محلها ، واهتمت
 بمشروعات الري وقد ترتب على ذلك أن زادت المساحة المحصولية
 للقطن - وتم ذلك على حساب الحاصلات الأخرى وبالذات الحاصلات
 الغذائية لدرجة أن أصبحت مصر مستوردا لها بعد أن كانت من
 مصدريها من قبل - وكذلك زادت صادراته ، التي أصبحت تشكل
 ٩٣٪ من حصة الصادرات ، تاركة الـ ٧٪ للصادرات الأخرى ، وبذلك
 أصبح القطن يمثل العمود الفقري للاقتصاد المصري ، لدوران معظم
 الصادرات حوله ، وأصبح يحقق فائضا للخزانة والأفراد على
 السواء ، فبالنسبة للخزانة العامة ، كان القطن يمثل عنصرا مهما
 في الدخل القومي ، خاصة أن مصر كانت تفتقد الى أوجه إيرادات
 ذات أهمية فيما عدا إيرادات الجمارك وضريبة الأراضي ، أما إيرادات
 الجمارك فمن المفروض أنها إما أن تكون حامية وإما أن تكون
 إيرادية ولكن من الملاحظ أنها كانت إيرادية أكثر منها حامية
 وكانت الإيرادات التي تجني من ورائها تأتي من وراء رسوم الدخان
 ورسوم الواردات أما رسوم الصادرات فكانت ١٪ فقط وبالتالي
 فهي كانت منخفضة قصد من ورائها إزالة القيود التي تعترض

الصادرات فقط ، وأما ضريبة الأراضي ، فتوقفت قيمتها على تحسن إنتاج القطن ، وارتفاع أحوال الأهالي وتسديدهم ما عليهم من ضرائب ، ومن هنا كان القطن المصري يلعب دورا مهما في الإيرادات العامة ، وبالتالي في تكوين البنية الاقتصادية للمجتمع المصري ، والتي تمكنت مصر بفضلها من سد أكبر أوجه الانفاق ، وهي قيمة الواردات ، وكذلك سد أقساط وفوائد الديون التي لو ساعد الحظ مصر في وقتها ، وكانت غير غارقة فيها لتغير شأنها .

وإذا كانت الصادرات التي تدور في معظمها حول القطن ، لعبت دورا مهما في بنية الاقتصاد المصري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، فإن هذه البنية كانت حياتها بيد ظروف عالمية ليس لمصر دخل فيها وأخرى محلية إلى حد ما ، ففي حالة تأثر محصول القطن بأي تلك الظروف تتأثر بالتالي تلك البنية الاقتصادية ويصبح المجتمع في حالة شلل (لفقده) جزءا مهما من إيراداته ، وبالتالي يكون عاجزا عن سد قيمة الواردات وسداد أقساط الديون وفوائدها ، وكذلك يكون عاجزا عن القيام بأية مشروعات داخلية أخرى في مجالات الخدمات المختلفة .

وأما الواردات فكانت لها نوعياتها المختلفة ، والتي توقفت قيمتها وزيادتها على زيادة الصادرات وكانت معظم هذه الواردات تدور حول الأدوات المصنوعة والكماليات التي تسبب عنها ارتفاع مستويات المعيشة ، فأخذت تتكاثر في السوق المصرية وبأسعار منخفضة ، لانخفاض تكاليف صناعتها وكذلك نقلها ، وهذا جعلها أرخص من مثيلاتها المصنوعة في مصر ، وقد أدى ذلك إلى ظهور منافسة بين تلك الواردات الأجنبية والانتاج المحلي ، تلك المنافسة التي كانت غير متكافئة مما أدى إلى دحض الصناعة الوطنية ، وكذلك وأد دور طوائف الحرف والانتاج الحرفي في النهاية .

وفي النهاية أدى نمط الانتاج وكذلك نمط الاستهلاك في مصر الى تحديد نوعية الدول التي كانت تتعامل معها مصر في كل من الصادرات والواردات فأصبح القطن لا يصدر الا للدول التي بها صناعة للنسيج ، وجاءت على رأسها بريطانيا ، وظلت محتفظة بهذا الوضع حتى ١٩١٤ ، ونفس الدول التي تعاملت مع مصر في تجارة الصادرات تكاد تكون هي التي تعاملت معها في تجارة الوارد ، فحرصت هذه الدول على أن تدفع ثمن مشترواتها من مصر بضائع مصنوعة حتى تكون هي المستفيد في كلتا الحالتين .



الفصل السابع

العلاقات التجارية مع البلاد المجاورة

مما لا شك فيه أن الدول التي تجاوزت مصر عن كل الجهات ، والتي ارتبطت معها بعلاقات تجارية منذ العصور السابقة - بلاد الشام - بلاد المغرب العربي - بلاد العرب - كانت كلها تحت حوزة دولة واحدة وهي الدولة العثمانية ، فيما عدا السودان التي ضمت الى مصر في عهد محمد علي وأما المغرب الأقصى ، فظل بمنأى عن كليهما .

وفي ظل الحكم العثماني ، كانت البضائع المتبادلة بين أجزاء الامبراطورية العثمانية لا يحصل عليها أية رسوم جمركية . وبالتالي لم تكن هناك حواجز جمركية تعترض التجارة بين أجزاء الامبراطورية العثمانية ، وفي ظل هذه السياسة الجمركية ، ظلت البضائع المتبادلة بين مصر والبلاد التي تجاورها التابعة للدولة العثمانية ، لا تحصل عليها رسوم جمركية حتى ١٨٩٠ ، حين عقدت إدارة الجمارك المصرية ، وإدارة الجمارك العثمانية اتفاقية تجارية بشأن تنظيم

التجارة بين مصر والدولة العثمانية بما فيها ولاياتها التابعة ، وأهم ما اشتمل عليه هذا الاتفاق هو فرض نسبة ٨٪ على الواردات بين البلدين ، على ألا تسرى أحكام الاتفاق على الدخان والتبناك والملح والنظرون والحشيش والبارود والأسلحة والمواد المنوعة .

وظلت الرسوم الجمركية بين مصر وغيرها من ولايات الدولة العثمانية تسير وفق ما نصت عليه اتفاقية ١٨٩٠ بين مصر وتركيا ، وفى سنة ١٩٠٥ بالرغم من نجاح الباب العالى فى اضافة ٣٪ على رسم الواردات ، بعد موافقة الدول العظمى ، الا أن تلك الرسوم ظلت على ما هى عليه طبقا لاتفاقية ١٨٩٠ .

ومن ملامح علاقات مصر التجارية مع البلاد التى تجاورها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، هو ان هذه الفترة قد شهدت فتورا فى هذه العلاقات ويرجع ذلك لظروف الانفتاح الاقتصادى الذى عرفته مصر خلال القرن التاسع عشر ، خاصة فى عصر كل من محمد على (١٨٠٥ - ١٨٤٨) ، واسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) تلك الظروف التى أدت الى تقوية وتوثيق العلاقات الاقتصادية مع بلاد أوروبا ، وهو توثيق تم على حساب العلاقات الاقتصادية مع سائر البلدان العربية والاسلامية .

وقد نتج عن توثيق العلاقات الاقتصادية بين مصر وأوروبا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، أن ارتبطت مصر بالسوق الاقتصادية العالمية ، وأخذت مصر تسهم بقدر أقل فى السوق العربية والاسلامية ، وتغيرت النوعية المحصولية المصرية الى ما يخدم متطلبات السوق العالمية المؤثرة ، فأصبحت مصر شيئا فشيئا تتخصص فى توفير المادة الخام القطنية للسوق العالمية ، ودفع تغيير النوعية المحصولية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، بمصر الى اعطاء ظهرها للتعامل مع البلاد العربية والاسلامية ، لأن هذه الدول لم يكن يهمها استيراد هذه النوعية لأنها تعيش ظروفًا تكاد تكون

أثنته بذلك التي تعيشها مصر ، وأصبحت هذه النوعية توجه الى الدول الأوروبية التي امتلكت امكانات تصنيعها ، وكذلك تسويقها ، هذا في نفس الوقت الذي جاء فيه التوسع في زراعة هذه النوعية (القطن) ، على حساب النوعيات الأخرى من غلال ، ولذلك قل صادر مصر منها اى ان توقف ، بعد أن كانت صادرات مصر في معظمها تدور حولها في الأزمنة السابقة .

وبالرغم من هذا التحول في الاقتصاد المصرى ، الا أنه كانت هناك علاقات تجارية بين مصر ومجاورها من البلدان ، وان كانت قد تفاوتت في حجمها من واحدة الى أخرى .

١ - العلاقات التجارية مع بلاد المغرب العربى :

ترتبط مصر بعلاقات تجارية مع بلاد المغرب العربى ، منذ العصور السابقة ، فكان التجار المغاربة يشكلون احدى المجموعات الرئيسية فى ركب الحج المغربى واستوردت مصر من بلاد المغرب ، الطرابيش والشيلان والأصواف والأحذية والزيت والعسل والشمع ، وذلك عن طريق القوافل التي تعبر الصحراء الليبية الى القاهرة .

ومع بداية القرن التاسع عشر ، بدأت العلاقات التجارية بين مصر وبلاد المغرب العربى يصيبها الفتور كغيرها من البلاد المجاورة ، ويرجع ذلك لظروف لم يكن بيد كل من المجتمعين خلقها تلك الظروف التي سادت المجتمع الدولى ، وشملت كلا من المجتمعين اليها ، فارتبطت مصر بالسوق الاقتصادية العالمية ، وأخذت تسهم بقدر أقل فى أسواق الدول التي تجاورها ، وقد حدث نفس الشيء تقريبا بالنسبة لبلاد المغرب حين دخل أو أدخل الى هذه السوق ، وجاء توثيق العلاقات الاقتصادية بين مصر وبلاد أوروبا على حساب العلاقات مع البلاد العربية والإسلامية فادى ذلك الى ضعف المردودية

الاقتصادية لركب الحج المغربي الذي كان يضم قطاعات مهمة من التجار .

وبالرغم من هذا الفتور التي أصاب العلاقات التجارية المصرية المغربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، إلا أن بعض البضائع المغربية كانت تأتي إلى مصر ، وعرضت في أسواقها جنبا إلى جنب مع البضائع المصرية وغيرها من بضائع البلاد المجاورة الأخرى والبضائع الأوروبية ، ففي فترة الدراسة ، ظلت أسبوط مركزا للتاجر الواردة من السودان والمواحيات وبلاد المغرب ، وكذلك كانت البضائع المغربية من أحرمة وبطالين وبرانس وطرابلس وغيرها تنزل أسبوط .

٢ - العلاقات التجارية مع بلاد الشام :

ترجع العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام إلى العصور السابقة ، وذلك بحكم طبيعة الموقع ، التي أدت إلى وجود علاقات وثيقة بينهما فهما قطران قريبان وحدودهما متلاصقة ، تربطهما الصحراء ، وكل منهما صاحب حضارة قديمة بهرت العالم ، هذا إلى جانب تنوع الانتاج بينهما ، واختلاف التربة ومواسم الانتاج في البلدين .

فكل ذلك أدى إلى استمرار التبادل التجاري بينهما ، وكانت هناك موانٍ مصرية تكاد تكون قد تخصصت في استيراد وتصدير المتاجر بين مصر والشام ، وهي رشيد ودمياط . وإلى جانب ذلك كان البدو الذين كانوا يسكنون منطقة الشرقية وغيرها من الأقاليم المصرية ، ينتقلون بين مصر وبلاد الشام ، يأخذون معهم المتاجر المصرية ويأتون بالمتاجر الشامية ، وكان هؤلاء يحصلون على تصاريح سفر ، يعطى لهم من مشايخ القبائل التابعين لهم وهذه التصاريح معفاة من رسوم الجوازات .

على كل حال ، ملئت الأسواق المصرية بالبضائع الشامية ،
ففى القاهرة ، كان بشارع خان الخليلي ، عدة حوانيت ، وحواصل
معدة لمبيع الأصناف الواردة من الشام ، وكذلك كان بشارع الجمالية ،
وكالة عرفت بوكالة التفاح ينزلها التجار الشاميون يبيعون فيها البضائع
الشامية كالشاهي والقطنى ونحوهما •

وكانت أهم واردات مصر من بلاد الشام القناديل ، والخيول
اللازمة للجند الخيالة المصرية فكان يستورد جزء منها من بلاد الشام ،
وكانت المواشى وغيرها من الماعز والأغنام والجمال • وكذلك الفواكه ،
وأهمها العنب والتفاح واللوز والبرتقال وزيت الزيتون ، وقمر
الدين ، وورق التبناك والتبغ والحرير وسجاجيد الصوف والمربيات
والأثمار المجففة والعرقى • هذا الى جانب بعض الأصناف الأخرى
من حاصلات الهند وإيران والعراق التى كانت تميز من ثغور
سوريا •

أما صادرات مصر الى بلاد الشام ، فمنها الأقمشة القطنية
والمنسوجات القطنية والسكر المصرى ، • فقد أقام الخواجات سوارس
الخواجة فضل الله سيور وكيلهم فى سوريا لاستلام سكر معملهم
فى مصر ، وأدت اناطة الوكالة لهذا الخواجة ، الى زيادة انتشار
السكر المصرى فى القطر السورى وغيره ، ويرجع ذلك لما لبيت
الخواجة سيور التجارى من كثرة العلاقات فى أنحاء شتى من سوريا
وغیرها •

والى جانب ذلك كانت مصر تصدر الى بلاد الشام الأسماك
الطازجة ومنتجات الألبان ، والبيض والبصل والأرز ومنتجات تقطير
البترول ، والجلود والمطبوعات والبصل ، وغير ذلك من السلع التى
كانت تستوردها مصر من السودان •

٣ - العلاقات التجارية مع بلاد العرب :

ترجع العلاقات التجارية بين مصر وبلاد العرب الى ازمة سابقة ، فكانت البضائع الآتية من آسيا وجزيرة العرب تنقل في البحر الأحمر الى القصير ثم تنقل بالقوافل الى قنا ، ولعبت قنا بذلك دورا في جعل كل من قفط وقوص كمركز تجارى بين الصعيد والساحل العربى .

وظلت القصير تقوم بدور الميناء الرئيسى فى تجارة مصر وبلاد العرب ، الى أن أنشئت الشركة الجديدة فى عهد سعيد ، وبدأ الاهتمام بميناء السويس واستخدمت الملاحة البخارية فأصبحت السفن تتحرك فى البحر الأحمر بسهولة بفضل ذلك ، لأن البحر الأحمر يعتبر منطقة راکدة الرياح ، ولذلك كانت هناك صعوبات تواجه الملاحة الشراعية ، قضى عليها باستخدام الملاحة البخارية .

ومن الجدير بالذكر أن العلاقات التجارية بين مصر وبلاد العرب ، تأثرت بحالة الانفتاح الاقتصادى التى شهدتها الاقتصاد المصرى على الاقتصاد العالمى كتأثر غيرها من البلاد المجاورة ، فمنذ أن عرفت مصر التجارة مع الدول الأوربية قل اهتمامها بالتجارة مع الدول المجاورة ، ففي سنة ١٨٣٤ بلغ ما انتجته مصر من القمح ٩٥٠.٠٠٠ اردب فقط ، والذى كان قبل ذلك بسنتين ٦٣٢.٦٦٢ اردبا ، ومع ذلك كان ٤٠٠.٠٠٠ اردب صدرت رأسا من الاسكندرية الى انجلترا ، أما المتبقى من ذلك ، فكان مخصصا للاستهلاك الداخلى ، أما المصدر الى بلاد العرب فصغر حجمه .

ومن بلاد العرب التى كانت لها علاقات تجارية مع مصر ، الحجاز واليمن ، فأما الحجاز فكانت تستورد كل احتياجاتها من الخارج ، وذلك بحكم طبيعتها ، نظرا لفقرها فى الانتاج الصناعى والزراعى ، وتمتاز هذه البلاد بأن النقد ينساب اليها من كافة البلدان

فى موسم الحج ، والننى سرعان ما يعود أدراج الرياح الى الخارج بعد انقضاء موسم الحج لشراء وارداتها من الخارج ، واما اليمن ، فهى بلد غنى بمنتجاته الزراعية لدرجة انه يمكن ان « يقال على التحقيق ان اليمن أحد بلدان العالم التى يسعها ان تستغنى بأكثر محصولاتها عن الخارج ، وان لديه من الزيادة ما يصدره » .

ومن أهم واردات مصر من بلاد العرب ، الخيل والماشية والأصواف والجلود الخام والدواب واللبن والسنامكى ، وكذلك الشمع من الحجاز ، ومن اليمن البن واللبن ، وجانب من الثمار والفلل اليمنى والحبهان ، والزنجبيل والقرفة .

وكانت هناك مدن مصرية لعبت التجارة مع بلاد العرب دورا فى أهميتها التجارية فكانت أسبوط مستودعا للبضائع الشرقية كالبن والبهارات وغيرها مما يرد اليها من اليمن والحجاز ، وأما ميناء السويس ، فمن أهم المتاجر الواردة عليه الحزير الهندى ، والقطن الهندى ، والقطن السواكنى ، الوارد من جهة سواكن ، والفلل اليمنى والحبهان واللبن والزنجبيل والقرفة . وأيضا كان بمدينة قنا تجار يديون السفر الى أرض الحجاز بأنواع الحبوب ، ويأتون ببضائع الحجاز من البن والسجاد ونحوها .

أما من أهم الصادرات المصرية الى تلك الجهات ، فكانت الحبوب بأنواعها من شعير وقمح وفول وغير ذلك ، هذا الى جانب السكر والسجاير والبصل والتبغ والأقمشة القطنية وبعض البضائع الأوربية .

٤ - العلاقات التجارية مع السودان :

ترجع العلاقات التجارية بين مصر والسودان الى تاريخ بعيد ، بحكم تجاورهما ، واتصالهما وبحكم التباين فى كثير من منتجاتهما

الزراعية وغيرها ، ولذلك كان أهرا طبيعيا أن يقوم بينهما تبادل حول هذه السلع ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أدى موقع مصر الجغرافي ، واتصالها ببلاد الشرق العربي وكذلك البلاد الأوروبية ، إلى قيامها بدور الوسيط التجارى بين بعض دول أوروبا والسودان لتصريف الكثير من تجارة هذه البلاد فيه ، وأمدادها في نفس الوقت ببعض السلع والمنتجات السودانية . وبضم السودان في عهد محمد على إلى مصر ، عاشت السودان فترة طويلة تحت الحكم المصرى ، حتى تقرر فصل السودان عن مصر بعد قيام الثورة المهدية ، وفي تلك الفترة التي عاش فيها السودان تحت الحكم المصرى ، ازدهرت التجارة بين البلدين ، وفي سنة ١٨٧٤ تم ضم دارفور إلى السودان ، وفتحت للتجارة ، فازدهرت العلاقات بين مراكزها التجارية ومصر والسودان - وبخاصة الخرطوم - نتيجة لأوامر الخديو إلى الحكمدار اسماعيل أيوب بتسهيل مهمة من يرغب من تجار الخرطوم ومصر في تأسيس الشركات التجارية في دارفور .

ومن ملامح النشاط التجارى طيلة الحكم المصرى للسودان ، اتصال معظم الأجزاء السودانية بمصر سواء عن طريق البحر أو عن طريق البحر الأحمر ، خاصة بعد انشاء الشركة المجددية واستغلالها البحر الأحمر ، واصلاح ميناء السويس فأصبحت المنطقة السودانية الشمالية والتي تضم النيلين الأبيض والأزرق وفروعهما والجزء الشرقى من كردفان ، تتصل بمصر بواسطة وادى النيل (*) ، وكذلك

(*) كان نهر النيل هو الطريق الطبيعى لربط مصر بالسودان ، ولما كانت الجنائل والشلالات تعوق الملاحة على الحدود بين البلدين ، فقد اتجه الخديو اسماعيل إلى تطوير مجرى النيل من العوائق بنسف الصخور القائمة في عرضه جنوبى وادى حلفا ، حتى أصبح من الممكن أن تتصل مصر بالسودان بالبواخر أو المراكب الشراعية عن طريق النيل . محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادية ، ص ٢٥٠ .

بالبحر الأحمر عن طريق بربر وسواكن ، أما المنطقة الثانية وتضم دارفور ، والجزء الغربي من كردفان ، فارتبطت بمصر عن طريق درب الأربعين الذى ينتهى عند أسبوط ، وأما المنطقة الثالثة فتضم الجبشة والمناطق المحيطة بها فى السودان ، وترتبط هذه المنطقة بالبحر الأحمر عن طريق ميناء مصوع . وغير هذه الخطوط التى ربطت المناطق السودانية بمصر ، ظهرت محاولة لربط مصر بالسودان عن طريق الخطوط الحديدية الا أن هذه المحاولات باءت بالفشل لظروف الأزمة المالية ، وغير ذلك ارتبطت مصر بالسودان عن طريق المواصلات البريدية ، والبرقية ، تلك التى سهلت سرعة انجاز العمليات التجارية بين البلدين ، وفى عهد سعيد ، أبيع استخدام نقل المكاتب البريدية للجمهور ، وكان الرسم الذى يحصل على المكاتب المرسلة من القاهرة الى الخرطوم سبعة قروش ونصف القرش ، وكانت الرسالة تصل فى خمسين يوما ، وفى سنة ١٨٦٥ فى عهد الحكمدار جعفر الصادق كان البريد ينقل من الخرطوم الى سواكن مرة كل أسبوع ، على أن تحمله باخرة خاصة من سواكن الى السويس مرة كل أسبوع ، وفى السنة التى حلت فيها الحكومة المصرية محل الشركة الايطالية للبريد ، فتحت مكاتب بريدية فى مصر والسودان على السواء وأصبح البريد ينقل بين مصر والسودان مرتين فى الأسبوع ، وأصبحت المراسلات وصور النقود تنقل من الخرطوم الى مصر فى ثمانية وعشرين يوما ، بعد ان امتدت سكة حديد مصر الى أسبوط سنة ١٨٧٤ ، وإلى جانب الخدمة البريدية ، اتصلت السودان بمصر عن طريق الخطوط البرقية ، فقد بدى فى سنة ١٨٦٣ فى مد خط البرق من مصر العليا الى الخرطوم بطريق أسوان ، ووصل هذا الخط الى حلفا سنة ١٨٦٦ ، وإلى الضفة الشمالية للنيل الأزرق فى يناير ١٨٧٠ ولم يلبث ان مد منه فرع الى الخرطوم نفسها سنة ١٨٧٤ .

وهكذا توفرت وتعددت طرق النقل والمواصلات بين مصر والسودان ، في أثناء الحكم المصري للسودان والتي ساعدت على سرعة انجاز العمليات التجارية بين البلدين ، فكانت البضائع السودانية تشحن عن طريق النهر ، وفي حالة انخفاضه تسلك الطريق البرى حتى الشلال ، ومن ثم تحمل على الجمال حتى أسوان ، ومرة ثانية يعاد شحنها في قوارب ، اما الى حيث الخط الحديدى عند أسيوط واما بدونه عن طريق النهر حتى بولاق بالقاهرة . وكانت أسيوط التى كانت تقع عند نهاية الخط الحديدى والتي تربط مصر العليا بالاسكندرية (وكذلك وقوعها عند نهاية طريق درب الأربعين) ، مما جعلها تقوم بدور المركز التجارى الرئيسى لتوزيع سلع تجارة القوافل بين القاهرة ودارفور وسنار .

ومن الصادرات السودانية الى مصر ، المواشى من ثيران وأبقار ، وكذلك الجمال والأغنام ، هذا الى جانب الأخشاب ، وجلود الحيوانات والعاج وعرق اللؤلؤ (مادة تستخدم فى صنع الأزرار والحلى) ، والصمغ والصبار ، والبخور والشمع ، وريش النعام والسينامكى ، والتمر هندي ، والمسك والنيلة والبن . وأما المطاط ، فقد أدت عناية الادارة بطرق القوافل بين كردفان ومصر والخرطوم الى اتساع حجم التجارة فى ذلك الصنف فى الفترة الاخيرة من الحكم المصرى ، وكذلك كانت تجارة الرقيق ، تكاد تكون أهم أنواع التجارة السودانية .

ومن الجدير بالذكر أن هذه السلع السودانية لم يكن مهتمها يتم استهلاكه داخل مصر ، بل كان جزء عظيم منها يصدر عن طريق مصر الى أوروبا على نحو ما رأينا .

وفى أثناء حكم محمد على باشا ، كان نظام الاحتكار يسير على البضائع السودانية ، وعقب انهيار ذلك النظام ، أصبحت البضائع السودانية تباع عن طريق المزاد العلنى ، فخصصت لها أماكن

بيولاقي (القاهرة) تتم فيها عمليات بيع هذه البضائع بالمزاد ، وكان هناك سمسارة من الأجانب الوطنيين ، يتوسطون في عمليات بيع البضائع السودانية - من ريش النعام وشن القيل مثلا - بطريق المزاد في أيام محددة من كل سبوع ، فكان الخواجة ماركيتو فورت من رعايا النمسا سمسار البضائع السودانية ببولاقي . والى جانب ذلك كان التجار من رعايا الحكومة المصرية يأتون بالبضائع السودانية ، ويقومون بوضعها في محلاتهم وتحت حيازتهم ، حتى يظهر لهم من يرغب في شرائها .

وقد حصلت رسوم جمركية على البضائع الواردة من السودان بجمرك أسوان ، واختلفت هذه الرسوم من السلع التي اتخذت من مصر معبرا الى الأسواق العالمية ، الى السلع المعدة للاستهلاك المحلي (الداخلي) بمصر ، فالسلع الأولى حصلت عليها رسوم عبور (مرورية) بواقع ٣٪ من قيمتها وبمجرد تحصيل هذه الرسوم يؤثر عليها بما يفيد أنها بضائع مارة ، أما البضائع التي خصصت للاستهلاك المحلي ، فكان يحصل عليها رسوم جمرك بواقع ٥٪ .

وفي فترة الحكم المصري للسودان ، ازدهرت تجارة القاهرة ، فكانت ترد اليها كل البضائع السودانية ، وتجتمع فيها القوافل ، لدرجة ان أصبح برصيف بولاقي يجمع بحركة تجارية فوق العادة ، وكذلك وجدت المراكب المصطفة على مسافة طويلة كلها مشحونة بالبضائع الواردة من السودان أو الصادرة اليه .

أما عن الصادرات المصرية الى السودان ، فكانت في معظمها من السلع المصرية الأوربية الصنع ، المستوردة من الخارج ، لأن الصادرات المصرية في تلك الفترة كانت تدور في معظمها حول محصول القطن واستيراد السودان هذه النوعية من مصر لا يفيدنا في شيء ، لعدم امتلاكها امكانية التصنيع وكذلك امكانية التصدير

الى الأسواق الخارجية العالمية ، ولذلك دارت معظم وارداتها من مصر حول كل ما هو قادم من الأسواق الأوروبية من بنادق وذخائر وأسلحة (*) من خناجر وأمواس وسكاكين والأدوات الحديدية والأبر، والجلود والأحذية والمصنوعات الزجاجية والمرايا الصغيرة والبقالة والصابون والخمور والأقمشة الحريرية والجنوح والعقاقير وأهم هذه السلع على الإطلاق الأقمشة القطنية . وكانت مدينة الخرطوم تقوم بدور المستودع للبضائع المصرية المتجهة للسودان ، فكانت تتجمع فيها ، وتقوم بتوزيعها على الجهات المختلفة في البلاد ، ففيمما عدا متاجر مصر وأوربا التي تصل الى كردفان مباشرة عن طريق دنقله ، والتي كانت محدودة ، كانت كل القوافل المصرية تتجه ببضائنها نحو الخرطوم ، حيث تجد فيها سوقا رائجة لسلعها ، ثم بعد أن تتخلص هذه القوافل من السلع التي تحملها ، تتجه بعد ذلك وهي في طريق عودها - الى القاهرة - الى كردفان من أجل الحصول على الصمغ أو تبقى في الخرطوم في انتظار رجوع حملات أعالي النيل للحصول على العاج .

وبقيام الثورة المهدية في السودان ، تعرضت الحركة التجارية بين مصر والسودان للاضطراب ، فتوقفت الحركة التجارية ، وعطلت طرق المواصلات ، ففي سنة ١٨٨٤ ، طلب أهالي أسوان تخفيض الضرائب المفروضة عليهم ، لانقطاع طرق المواصلات التجارية بينهم وبين السودان ، وتوقف ما كان لديهم من وسائل نقل البضائع الى داخلية تلك البلاد والتي كانوا يحصلون من ورائها على أرباح وفيرة .

(*) في عهد الخديو اسماعيل صدر أمر بتحريم تصدير الاسلحة الى الجهات السودانية ، دفتر رقم ٤٢ مجلس خصوصى ، وثيقة ١٢٠ بتاريخ ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٩٢ (١٨٧٥) ، ص ١٨٦ .

وفى ١٠ أكتوبر سنة ١٨٨٥ (٢ محرم سنة ١٣٠٣) تحورت مكاتبة من مجلس النظار الى مديرى أسيوط وجرجا وقنا واسنا « بمنع المعاملات التجارية بين مصر والسودان ، وضبط ومصادرة جميع أنواع الأسلحة التى يراد تصديرها للجهات السودانية ، ومنع كافة أنواع البضائع الأخرى عن التوجه لتلك الجهات وعن الورد منها ، واذا تجرأ أحد على مخالفة ذلك ، تضبط وتصادر بضائعه أيا كانت » .

وفى أثناء العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، أصدر عبد الله التعايشى (أحد أتباع المهدي) أمرا الى أمرائه وقواده كافة ، بسد طرق التجارة بين مصر والسودان ، وفى نفس الوقت قام أمير بربر (النور الجريفاوى من اتباع التعايشى) بإرسال منادين الى بربر ينادون على تجار الريف بالرجوع الى بلادهم فى خلال ثلاثة أيام ، ومن يتخلف عن ذلك تضاد أمواله لحساب بيت المال ، ولذلك أسرع معظم تجار الريف الى بلادهم ، بعد أن باعوا بضائعهم بأبخس الأثمان .

ومع بداية الحكم الثنائى الانجليزى المصرى للسودان (الذى كان من الناحية الاسمية مصريا انجليزيا ، ومن الناحية الفعلية انجليزيا فقط) توقفت الحركة التجارية بين مصر والسودان حوالى عشرة أشهر سرعان ما عادت بعدها الى العمل على يد الصناعى التى قام بها اللورد كرومر .

وبعد ذلك تقلصت التجارة بين مصر والسودان تقديما حينئذ ، بفضل تشجيع الحكومة الانجليزية لها ، وذلك لما يعود عليها من أرباح وفيرة من وراء ذلك فازدادت الصادرات السودانية الى مصر ، خاصة من المواشى ، التى ازدادت أهميتها فى مصر ، فمصر أولا وقبل كل شيء بلد زراعى ، ولذلك وجب الاهتمام بكل ما يتعلق بها ،

وتعتبر المواشى من العوامل الضرورية المساعدة للفلاح المصرى فى زراعته ، فى ذلك الوقت الذى لم يشاهد ظهور الآلات الحديثة واستخدامها فى الزراعة فى مصر ، الا فى مزارع كبار الملاك ، ولذلك اضطرت الظروف مصر الى أن تحاول أن تسد هذا العجز بتوفير أداة الانتاج من المواشى لدى صغار الملاك والفلاحين ، وذلك باستيراد المواشى من الخارج ، ووجدت مصر فى السودان ما تحتاج اليه من المواشى ، فبلغ الصادر من البقر السودانى فى شهر سبتمبر سنة ١٩١١ ، حوالى ٨٧٩ رأسا عن طريق حلفا • وغير المواشى وجدت الأغنام السودانية فى القاهرة سوقا رائجة ، فبلغ ما استورد منها فى سنة ١٩٠٧ حوالى ٣٦٠٠٠ رأس وفى سنة ١٩٠٨ حوالى ٢٨٠٠٠ رأس •

والى جانب ذلك زادت صادرات السودان الى مصر من الصمغ العربى وسن القيل وريش النعام ، ونتيجة لهذه الزيادة ، ازدادت صادرات مصر من الصمغ العربى الذى كان يرد كله تقريبا من السودان ، فبلغ الصادر منه فى سنة ١٩٠١ حوالى ٦٧٠٩ أطنان ، قيمتها ٢٥٤٨٠٠ جنيه مصرى ، بزيادة ٢٦٠٪ كما و ١٧١٪ ثمتا عن ما صدر سنة ١٩٠٠ ، وزاد الصادر من سن القيل من ٤٨٧٦ فى سنة ١٩٠٠ الى ١٩٠٦٢ سنة ١٩٠١ ، وكذلك ريش النعام من ١٢٢٢٧ فى سنة ١٩٠٠ الى ٢٤٦٢٣ فى سنة ١٩٠١ • وأيضا زادت الصادرات السودانية من الذرة الى مصر ، فبلغت صادرات السودان من الذرة فى سنة ١٩١٠ حوالى ٣٢٣٧٦ طنا كان نصيب مصر منها ١٩ ألف طن • وكذلك زادت الصادرات السودانية من النطرون الى مصر ، هذا الى جانب القطن •

وكما أن مصر كانت تستقبل الواردات السودانية لتعيدها للتصدير الى الخارج ، لمبت أيضا دور الوسيط فى التبادل التجارى بين مصانع انجلترا وتجار السودان ، فطلب المنسوجات من المصانع

الانجليزية كان يحتاج الى وجود ممثلين أو وكلاء للتجار والمصانع ، ولعدم توفر التجار الكبار والمرموقين فى السودان ، اعتمدت على ممثل البيوت الصناعية والتجارية الانجليزية فى مصر للقيام بطلباتهم من انجلترا ، ولذلك أخذت جميع الواردات من المنسوجات القطنية أو الحريرية تصدر الى السودان من انجلترا أو أمريكا عن طريق التجار المستوردين المقيمين بمصر .

وهكذا نجد أن مصر كانت لها علاقات تجارية مع السودان لم تنقطع طوال فترة الدراسة ، الا أنها تأثرت بحالة الاضطرابات السياسية التى شهدتها البلاد طوال فترة الدراسة ، ولعبت مصر فى هذه العلاقات دور المستودع للبضائع السودانية التى اتخذت من مصر وعلى يد مصدريين مقيمين بمصر ممرا الى الأسواق الأوربية ، وكذلك لعبت مصر أيضا دور المستودع الذى أمد السوق السودانية باحتياجاتها من البضائع المستوردة من الخارج ، وظلت مصر تلعب هذا الدور ، حتى بعد ان تبوأ ميناء بور سودان مركزه كميناء تجارى مهم .



هكذا نجد أن التغيرات التى أصابت المجتمع المصرى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فى جميع نواحي الحياة ، أدت به الى الاتجاه نحو المجتمع الغربى واعطاء ظهوره للدول المجاورة له ، فلم يعد يجد فى تلك المجتمعات ما يسد حاجته لتغير أنماط استهلاكه وكذلك انتاجه فمع بداية هذه الفترة أخذ يتخصص فى نوعية انتاج معينة (القطن) وبمرور الوقت أصبحت هذه النوعية محور الاقتصاد المصرى كله ، ومن الملاحظ ان هذه النوعية من الانتاج لم تكن تلقى قبولا عند الدول المجاورة ، لعدم امتلاكها الامكانيات التى تحولها الى مواد مصنوعة وأصبحت مصر نتيجة للتوسع فى زراعة هذه النوعية

من الانتاج من القطن تفقد دورها كمصدر للغلال - كما كان فى الازمنة السابقة ، تنال منه البلاد المجاورة قسما ولو ضئيلا - بل أصبحت مصر فى تلك الفترة مستوردا له ، وهكذا باقى السلع الزراعية الأخرى التى تأثرت باتساع مساحة القطن ، وبذلك نجد ان صادرات مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، لم تحتو على صنف بعينه يوجه الى الدول المجاورة .

هذا من ناحية الصادرات ، أما نوعية الواردات ، فنجد أن المجتمع المصرى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، بدأ يعيش فى مستويات معيشة مرتفعة ، وإلى جانب ذلك شهد تكاثر الأجانب ، وإقامتهم بالقطر المصرى ، بنفس أنماط معيشتهم فى بلادهم ، فأدى ذلك الى اندفاع أغلب المصريين الذين يجرى المال وفيرا فى يدهم سواء فى القرى أو المدن الى تقليد الأجانب فى أنماط معيشتهم ، ومن ثم اشتد الاقبال على الكماليات التى كانت تستورد من الدول الأوروبية التى فضلت ان تدفعها ثمنا لمشترواتها من مصر (القطن) . ومن هنا أصبح ما يستورد من البلاد المجاورة ضعيفا لتغير أنماط الاستهلاك ، ولكل ذلك نجد فتورا فى علاقات مصر التجارية مع جاراتها العربيات فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، نتيجة لهذا الربط الذى حدث بين الاقتصاد المصرى والاقتصاد العالمى فى هذه الفترة ، وقد يفسر ذلك نتيجة انعزال مصر عن دعوة العروبة فى نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين .



الغاية

ومن هذه الدراسة نخلص الى أن الاقتصاد المصرى بعد أول مواجهة بينه وبين رأس المال الأجنبى شهد هيكليين اقتصاديين بطول نصفيه الأول والثاني من القرن التاسع عشر ، يختلف كل منهما عن الآخر .

ففى عهد محمد على باشا ، نجح الباشا فى بناء اقتصاد مستقل فى السوق العالمية فى ظل نظام رأسمالية الدول ، يعتمد على نفسه فى كل أموره ، لم يدخل فى علاقات اقتصادية غير متكافئة مع السوق العالمية ، وبمقتضى هذا النظام استبعد رأس المال الأجنبى عن عهد ، وأصبحت مصر بمنأى عنه ، وليس هذا فحسب بل أخذت تنافسها فى بعض الأسواق التى تجاورها فى منطقة الشرق الأدنى .

وعندما أحسّت الرأسمالية العالمية بالخطر الذى يهددها وسيهددها أكثر اذا استمر ، أخذت تفكر للقضاء عليه ، ولجأت فى ذلك الى الباب العالى ، فعقدت معاهدة ١٨٣٨ و ١٨٤٠ ، تلك الأخيرة التى خر على اثرها نظام محمد على الاقتصادى صريعا ، فما أن عقدت

هذه المعاهدة ، حتى فتحت أبواب مصر أمام تيار الأجانب الجارف
وفى ركابهم رؤوس أموالهم ، ليحلوا محل الدولة فى السيطرة على
السوق المصرية ، وتحريك عجلة الاقتصاد المصرى .

فبعد أن كانت الدولة تضغط يدها على التجارة بشقيها فى
النصف الأول من القرن التاسع عشر حل محلها الأجانب فى النصف
الثانى من هذا القرن ، وليس هذا فحسب ، بل انهم أخذوا يحافظون
على هذا المجال طوال فترة الدراسة بما تمتعوا به من مزايا قانونية ،
والتي تمكنوا بفضلها من ازالة أى محاولة لظهور رأس مال وطنى
فى هذا المجال ، خاصة بعد ان أصبح التجار الوطنيون فى موقف
لا يحسدون عليه نتيجة لسياسة محمد على ضدهم ولتأتى بعده
الأوضاع المالية السيئة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ،
لتؤدى الى ارهاق التجار الوطنيين بالأعباء الضريبية .

والى جانب تدفق سيل الأجانب مع بداية النصف الثانى من
القرن التاسع عشر ، كان الفلاحون قد أصبحوا أحرارا فى اختيار
نوعية المحاصيل التى تروى لهم ، وبيعها كيفما يشاءون وأصبح
الفاصل الذى يتوفر لديهم ، يعرض فى السوق ، « بعد ان كان
محدد على قدر أمر بتوقيع أقصى العقوبات على الفلاحين الذين يحولون
ولو جزءا صغيرا من محصولهم للبيع فى السوق المفتوحة » . ولذلك
نمت الأسواق الحرة للمنتجات الزراعية بسرعة ، ولأول مرة ظهرت
لها أسواق منظمة ، كأسواق الغلال ، وحلقات وبورصات الاقطان ،
والى جانب ذلك نشطت الحركة فى الأسواق الداخلية الأخرى .

ولما كان الأهالى ، قد أصبحوا أحرارا فى زراعة المحاصيل التى
تروى لهم وأيضا تمتعوا بحرية بيعها لمن يدفع لهم أعلى سعر فى
السوق ، اتجهوا الى زراعة المحاصيل النقدية التى أدخلها محمد على ،
وكان أهمها القطن ، وبخاصة مع اندلاع الحرب الأهلية الأمريكية ،

ولما كانت هذه المحاصيل ، تحتاج الى أوجه اتفاق متعددة في نفس الوقت الذى انتهى فيه دور الدولة في الاشراف عليها احتل الأجانب عمليات ادارة الانتاج ، فجاء رأس المال الأجنبي ليفتح بنوكا وشركات تقوم بتمويل واعداد وتجهيز هذه المنتجات للتصدير الى الخارج ، والى جانب ذلك قام بانشاء خطوط النقل والمواصلات المختلفة لتسهيل مهامه .

ولما كان القطن يعتبر أهم المحاصيل النقدية لحاجة الصناعة الأجنبية اليه على اثر الانقلاب الصناعى فى أوربا ، ركز رأس المال الأجنبى فى مصر نفسه حول هذا المحصول ، فى نفس الوقت الذى اتجهت فيه أنظار الأهالى والحكومات الى الاهتمام بزراعته لكفاءته النسبية ، وترتب على ذلك أن أصبحت مصر مصدرا للمواد الخام الزراعية (القطن) التى تحتاجها السوق العالمية .

وفى نفس الوقت الذى عملت فيه الرأسمالية العالمية على تحديد نوعية الانتاج المصرى الذى تحتاجه ، عملت كذلك على تحديد نوعية وادوات القطن المصرى وذلك بمحاربتها الصناعات الوطنية حتى كادت أن تقضى عليها تماما بطريق غير مباشر - التعريف الجمركية - وجاءت سلطات الاحتلال لتعمل على تحطيم الصناعات الصغيرة المحلية كصناعة النسيج لخدمة التصدير فيها ، ولذلك ركزت الرأسمالية العالمية وازدادت مصر حول الأدوات المصنوعة والكماليات الأخرى :

وهكذا نجد أن رأس المال الأجنبى قد نصب شبكاه حول السوق المصرية ، ووجهها نحو انتاج نوعية من المادة الخام تخدم رأسماله الصناعى فى الخارج فى نفس الوقت الذى حدد فيه نوعية الواردات بما يخدم ذات الرأسمال ، وبذلك انتقلت مصر طفرة واحدة من المجتمع التجارى الذى كانت تعيش فيه من أزمان طويلة ، فادى

توجيه الاقتصاد المصرى نحو الاندماج فى الاقتصاد العالمى الى احداث فتور فى العلاقات التجارية بين مصر وجاراتها العربيات ، لتغير نوعية الانتاج فى مصر بما لا يتفق مع احتياجات هذه البلدان ، وبالتالي تغير نوعية الواردات بما لا يتفق أيضا وامكانات تلك البلدان .

وبذلك نجد الارتباط وثيقا بين الاقتصاد المصرى والاقتصاد العالمى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر والذى ترتب على الدور الذى قام به رأس المال الأجنبى فى تحريك الاقتصاد المصرى بعد أن كان مستيعدا فى النصف الأول من هذا القرن ، وبالتالي أدى هذا الارتباط الى استنزاف خيرات القطر المصرى لصالح الأجانب ورأس المال الأجنبى فى حركة سنوية يأتى فيها لتمويل محصول القطن ثم يعود أدراجه مرة أخرى الى بلاده على مدار السنة ثمنا لمشتريات مصر منها وفوائد الديون .

وبذلك أصبح الاقتصاد المصرى يدور فى فلك الاقتصاد العالمى دون ان تملك مصر من زمام الأمور شيئا .

وصيغ هيكل التجارة المصرية - طوال فترة الدراسة - على نحو يخدم هذا التوجه الجديد ، وتبددت الآمال فى امكانية نمو رأس المال الوطنى ليلعب دورا أكبر وأكثر فعالية فى السوق المصرية واكتفى رأس المال الوطنى بدور الشريك الأصغر الذى فرضته عليه الرأسمالية العالمية .



المصادر والمراجع

أولا : الوثائق

١ - وثائق غير منشورة :

- ديوان التجارة والزراعة والمبيعات ، دفاتر ومحافظ مختلفة الأرقام .
 - دفاتر المجلس الخصوصي .
 - دفاتر الأوامر .
- دفاتر المعية السنية عريى .
 - محافظ المعية سنية تركى .
 - محافظ نظارة الداخلية .
 - محافظ الأبحاث .
- ديوان البحرية ، دفتر عريى قرارات ، رقم ١١٠٣ س ١/٢٧ .
- مجموعة وثائق مجلس الوزراء (محافظ) :
 - نظارات الحقاتية ، المالية ، الأشغال ، مصلحة المساحة ، السودان ،
 - البوسنة ، مصلحة السكة الحديد .
- مجموعة وثائق مصلحة الشركات (محافظ متفرقة) .

- وثائق باللغة الإنجليزية •

American Archives Vol. 3. 11; 12.

٢ - وثائق منشورة :

- مضابط جلسات مجلس شورى القوانين ١٨٨٦ •

- مضابط جلسات الجمعية التشريعية ١٩١٤ •

- الأوامر والذكريات والقرارات والمشاريع الصادرة في الفترة من (١٨٧٩ - ١٩٠٥) •

- النشرات الاقتصادية للبنك الأهلي المصري في الفترة من (١٩٤٨ - ١٩٦٢) •

- تقرير اللورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنوات ١٩٠٠ ، ١٩٠١ ، ١٩٠٣ ، ١٩٠٤ ، ١٩٠٥ •

- تقرير السير دن غورست : تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر وفي السودان ١٩٠٨ •

Cromer : Reports The Finances, Administration and Condition of Egypt and the Sudan in 1899-1903.

ثانيا : الدوريات

- المقطم ١٨٨٣ - ١٩٠٨ •

- التنكيث والتبكيث ١٨٨١ •

- المحروسة ١٨٨٠-١٩١٤ •

- الجريدة ١٩٠٠-١٩١٢ •

- المقتطف ١٨٩٩-١٩١٥ •

- الأهرام ١٨٨٦-١٨٩٤ •

- الاهالي ١٨٩٤-١٩١٤ •

- التجارة ١٨٧٨-١٨٧٩ •

- المؤيد ١٨٩٧-١٨٩٩ •
- الهلال ١٨٩٣-١٩١٤ •
- الوقائع المصرية ١٨٧٤-١٨٨٥ •
- المنار ١٩٠١ •
- السياسة الأسبوعية ١٩٢٩ •
- الأهرام الاقتصادي ١٩٨١ •
- صحيفة الاقتصاد والتجارة ١٩٢٦-١٩٢٨ •
- مجلة الاقتصاد والتجارة للبحوث العلمية ١٩٥٣ •
- مجلة غرفة القاهرة ١٩٣٧-١٩٤٨ •

ثالثا : المراجع

١ - المراجع العربية :

- ابراهيم احمد : أسواق القطن وتجارته في مصر •
- احمد أبو اسماعيل : اصول الاقتصاد ، دار النهضة المصرية ، القاهرة سنة ١٩٧١ •
- احمد احمد الحته : تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر ، مطبعة المصرى ، القاهرة ١٩٦٧ •
- _____ : الأجانب في مصر والسودان ١٨٤٩-١٨٦٢ ، مستخرج من مجلة الاقتصاد والتجارة ، العدد الثاني ، السنة السادسة ، يوليو - ديسمبر ١٩٥٨ •
- احمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية من ١٨٧٦-١٨٨٢ • دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٥ •
- _____ : تاريخ مصر السياسى من الاحتلال الى المعاهدة دار المعارف القاهرة ١٩٧٦ •
- احمد فتحي زغلول : المحاماه ، الطبعة الاولى القاهرة ١٩٠٠ •

- البنك الاهلى المصرى : بمناسبة عيدہ الخامس والسبعين ١٨٩٨ - ١٩٧٣ .
الادارة العامة للبحوث والاحصاء ، القاهرة ١٩٧٤ .
- العشرى حسين درويش : التطور الاقتصادى ، دراسة لتاريخ أوروبا
وتاريخ مصر الاقتصادى ، مكتبة جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٧٦ .
- المؤسسة المصرية العامة للكتاب : مجموعة المحاضرات التى أقيمت خلال
الموسم الثقافى الأول لعام ١٩٦٢-١٩٦٣ .
- الياس الأيوبي : تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل باشا من ١٨٦٣
الى ١٨٧٩ ، المجلد الثانى ، دار الكتب المصرية القاهرة ١٩٢٣ .
- أمين سامى باشا : تقويم النيل وعصر عباس باشا الأول ومحمد سعيد
باشا ، المجلد الأول ، الجزء الثالث ، دار الكتب المصرية ، القاهرة
١٩٣٦ .
- ——— : تقويم النيل وعصر اسماعيل باشا ، المجلد الثانى ، الجزء
الثالث ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٣٦ .
- ——— : تقويم النيل وعصر اسماعيل باشا ، المجلد الثالث ، الجزء
الثالث ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٣٦ .
- أمين مصطفى عفيفى عبد الله : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى
العصر الحديث ، الطبعة الثانية ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٥٤ .
- باتريك أوبريان : ثورة النظام الاقتصادى فى مصر من المشروعات
الخاصة الى الاشتراكية ، تعريب خيرى حماد ، القاهرة ١٩٦٨ .
- بيير كرابتييس : اسماعيل المقتدى عليه ، ترجمة فؤاد صروف ، دار
النشر الحديث ، القاهرة ١٩٣٧ .
- تيودور رونشتين : تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده ، ترجمة
على أحمد شكرى ، القاهرة ١٩٢٧ .
- ——— : تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥ - ١٩١٠ ، ترجمة عبد الحميد
العبادى وآخرون ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة
١٩٣٦ .

ج . بير : دراسات في التاريخ الاجتماعي لمصر الحديثة ، ترجمة
عبد الخالق لاشين وآخرين ، الطبعة الأولى ، مكتبة الحرية الحديثة ،
القاهرة ، ١٩٧٦ .

— جاد لبيب : بناء الاقتصاد المصري والعلاقات الاقتصادية والمالية
بين مصر وإنجلترا ، الأنجلي المصرية ، القاهرة ، بدون تاريخ .

— جمال الدين محمد سعيد : التطور الاقتصادي في مصر ، الطبعة الأولى ،
مطابع ومسييس بالإسكندرية ، الإسكندرية ١٩٥٤ .

— : اقتصاديات مصر ، الطبعة الأولى ، لجنة البيان العربي
القاهرة ١٩٦٤ .

— جورج جندى وجاك تاجر : اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية .
دار الكتب القاهرة ١٩٤٧ .

— جورج زيدان : تاريخ مصر الحديث ، الجزء الثاني ، مطبعة المقتطف ،
القاهرة سنة ١٨٨٩ .

— : تراجم مشاهير الشرق القرن التاسع عشر ، ج ١ ، القاهرة
سنة ١٩٢٢ .

— جون مارلو : تاريخ النهب الاستعماري لمصر من الحملة الفرنسية ١٧٩٨
الى الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ ، ترجمة عبد العظيم رمضان ، الهيئة
المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٦ .

— حسن لبيب : البورصات ، الطبعة الأميرية ، القاهرة ١٩٤٧ .

— حسين تيمور : البورصة وتجارة القطن ، ط ٢ ، مطبعة المصارف ،
القاهرة سنة ١٩١٧ .

— حسين خلاف : التجديد : في الاقتصاد المصري الحديث ، الطبعة الأولى ،
دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ١٩٦٢ .

— خليل حسن خليل : دور رؤوس الأموال الأجنبية في تنمية الاقتصاديات
المتخلفة مع دراسة خاصة بالقلم مصر ، رسالة دكتوراه منشورة جامعة
القاهرة ١٩٦١ ، مطابع مؤسسة أخبار اليوم .

- دافيد لاندرز : بنوك وباشوات ، ترجمة عبد العظيم انيس ، دار المعارف .
القاهرة ١٩٦٦ .
- رءوف عباس حامد : النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات
الزراعية الكثيرة ، (١٨٣٧ - ١٩١٤) ، الطبعة الاولى ، دار الفكر
الحديث للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٧٣ .
- راشد البراوى ومحمد حمزة عليش : التطور الاقتصادى ، فى مصر فى
العصر الحديث ، الطبعة الثالثة ، النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٤٨ .
- رفعت السعيد : الاساس الاجتماعى للنهضة العربية ، دار الكاتب
العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٦ .
- سامى وهبة : البورصات ، مطبعة كوستا توماس ، القاهرة ١٩٤٦ .
- _____ : الشركات ، مطبعة أمين عبد الرحمن ، القاهرة ١٩٤٨ .
- سعيد اسماعيل على : المجتمع المصرى فى عهد الاحتلال البريطانى ،
١٨٨٢-١٩٢٣ ، الانجلي المصرية ، نقاهرة ١٩٧٢ .
- صبحى وحيدة : فى اصول المسألة المصرية ، الأنجلو المصرية ، القاهرة
١٩٥٠ .
- عبد الحكيم الرفاعى : الاقتصاد السياسى والتجارة والتوزيع ، مطبعة
النصر ، القاهرة ١٩٣٥ .
- عبد الحكيم الرفاعى وآخرون : اصول الاقتصاد السياسى ، ج ١ ، ط ١ ،
لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٤٧ .
- عبد الرحمن الرفاعى : عصر اسماعيل ، ج ١ ، ط ٢ ، النهضة
المصرية ، القاهرة سنة ١٩٤٨ .
- _____ : عصر اسماعيل ، ج ٢ ، ط ٢ ، النهضة المصرية ، القاهرة
١٩٤٨ .
- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : المغاربة فى مصر فى العصر
العثمانى ١٥١٧ - ١٧٩٨ ، منشورات المجلة التاريخية المغربية ، مطبعة
الاتحاد العام التونسي ، تونس ١٩٨٢ .

- عبد الغنى غنام : الاقتصاد الزراعى وإدارة المزارع ، ط ١ ، مطبعة العلوم ، القاهرة ١٩٣٩ •
- عزيز خاتكى : المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية ، ط ١ ، القاهرة ١٩٤٠ •
- على بركات : تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ - ١٩١٤ واثره على الحركة السياسية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٧ •
- على مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القيمة والزهيرة ، بولاق ١٣٠٥ هـ •
- عمر لطفي : الامتيازات الأجنبية ، مطبعة الشعب ، القاهرة ١٩٠٨ •
- فؤاد مرسى : النقود والبنوك فى البلاد العربية مصر والسودان ، محاضرات القاها على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية سنة ١٩٥٤ ، معهد الدراسات العربية العالمية ، القاهرة ١٩٥٥ •
- فؤاد هاشم عوض : اقتصاديات النقود والتوازن النقدى ، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٤ •
- كمال الدين صدقى : البنوك فى مصر ، ط ١ ، النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٥ •
- _____ : البنوك التجارية من الناحيتين النظرية والعملية : ط ١ ، النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٩ •
- لطيفة محمد سالم : دور القوى الاجتماعية فى الثورة العربية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨١ •
- لويس عوض : تاريخ الفكر المصرى الحديث من عصر اسماعيل ، الى ثورة ١٩١٩ هـ ، ج ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٠ •
- محمد ابراهيم صبيح : الأوراق المالية المصرية والبيورصة ، الطبعة الاولى ، مطبعة الفنون الوطنية ، القاهرة ١٩٢١ •
- محمد خليل يرعى : مقدمة فى النقود والبنوك ، المطبعة العالمية القاهرة ١٩٧٧ •
- محمد دويدار : الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطور ، دار الجامعات المصرية ، القاهرة ١٩٧٨ •

- محمد رشدى : التطور الاقتصادى فى مصر ، ج ١ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٢ •
- محمد صالح : اصول الاقتصاد ، ج ١ ، ط ٣ ، مطبعة النهضة ، القاهرة ١٩٣٣ •
- محمد طلعت حرب : علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريين ، مطبعة الجريدة القاهرة ١٩١١ •
- محمد عبد البارى : الامتيازات الأجنبية ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩١٤ •
- محمد عبد العزيز عجمية : دراسات فى التطور الاقتصادى ، الطبعة الثانية ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٤ •
- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون : الوجيز فى التطور الاقتصادى ، دار الجامعات المصرية ، القاهرة ١٩٧٠ •
- محمد فهمى لهيطة : تاريخ فؤاد الاول الاقتصادى ، مصر فى طريق التوجيه الكامل مطبعة الشبكشى ، القاهرة ١٩٤٥ •
- — : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٤٤ •
- محمد مظلوم حمدى : لمحات فى اقتصادنا المعاصر ، القاهرة ١٩٦٣ •
- محمود متولى : الاصول التاريخية للراسمالية المصرية وتطورها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٤ •
- مصطفى الترنى : تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ، مطبعة بولاق الاميرية ، القاهرة ١٩٤٤ •
- مليكة عريان : مركز مصر الاقتصادى ، مطبعة رمسيس بالجفالة ، القاهرة ١٩٢٣ •
- موسيو هنس رزئر : مصر فى عهد الاحتلال الانجليزى والمسألة المصرية ، المطبعة الهندية ، القاهرة ١٨٩٧ •

- ميخائيل شارويعيم : الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث ، الطبعة الاولى
المطبعة الاميرية ببولاق ، القاهرة ١٩٠٠ .

- نبيل عبد الحميد سيد احمد : النشاط الاقتصادى للجانب واثره فى
المجتمع المصرى من ١٩٢٢ الى ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،
القاهرة ، ١٩٨٢ .

- هيلين - ريفلين : الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع
عشر ، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٨ .

- يعقوب ارتين باشا : الاحكام المرعية فى شان الاراضى المصرية ، الطبعة
الاولى المطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر ، القاهرة ١٣٠٦ هـ .

- يونان لبيب رزق ومحمد مزين : تاريخ العلاقات المغربية المصرية منذ
مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢ ، دار النشر المغربية ، الدار
البيضاء ١٩٨١ .

رابعاً : الرسائل الجامعية

- احمد احمد سيد احمد : تاريخ مدينة الخرطوم تحت الحكم المصرى ١٨٠٠-١٨٨٥
رسالة دكتوراه - كلية الاداب - جامعة القاهرة ، ١٩٦٣ .

- حامد على دسوقي : النظام الادارى فى مصر فى عهد اسماعيل ١٨٦٣ -
١٨٧٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مكتبة جامعة القاهرة ١٩٧٩ .

- صالح رمضان محمود : دراسات عن الحياة الاجتماعية فى مصر فى عصر
اسماعيل رسالة ماجستير منشورة - مكتبة جامعة القاهرة .

- _____ : الجاليات الأجنبية فى مصر فى القرن التاسع عشر ، رسالة
دكتوراه ، غير منشورة ، مكتبة جامعة القاهرة .

- على السيد عبد الرسول : البنوك التجارية فى مصر ، رسالة دكتوراه ، مقدمة
لكلية الحقوق ، جامعة الاسكندرية وموجودة بمكتبة جامعة عين شمس .

- فاطمة علم الدين عبد الواحد : تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية
والسياسية فى مدينة الاسكندرية فى عهد الاحتلال ١٨٨٢-١٩١٤ ، رسالة
دكتوراه غير منشورة بمكتبة جامعة عين شمس .

- نبيل عبد الحميد سيد أحمد : الأجانب وأثرهم في المجتمع المصرى من ١٨٨٢-١٩٢٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، بمكتبة جامعة عين شمس .

جامعيا : المقالات والبحوث

- احمد احمد الحته : الأجانب في مصر والسودان ١٨٤٩-١٨٦٢ ، مستخرج من مجلة الاقتصاد والتجارة ، العدد الثانى ، السنة السادسة ، يوليو - ديسمبر ١٩٥٨ .
- _____ : العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر ، مجلة الاقتصاد والتجارة والبحوث العلمية ، السنة الأولى ، العدد الأول ، مارس ١٩٥٣ .
- المؤسسة المصرية العامة للكتاب : مجموعة المحاضرات التى أقيمت خلال الموسم الثقافى الأول لعام ١٩٦٢ - ١٩٦٣ .
- الاقتصاد المصرى هيكله وتطوره : وضع سجلات الاقتصاد العالمى بهامبورج ، ترجمة زكريا أحمد نصر ، القاهرة ١٩٥٨ .
- حافظ عفيفى : الامتيازات الأجنبية السياسية الأسبوعية ، مارس ١٩٢٩ .
- حسين خلاف : تطور الإدارة العامة فى مصر الحديثة ، محاضرات ألقاها على طلبة الدراسات العليا بكلية الحقوق جامعة القاهرة خلال العام الدراسى ١٩٨٠ - ١٩٨١ .
- حفنى محمود بك : التجارة فى عهد اسماعيل ، مجلة غرفة القاهرة ، العدد الثالث السنة العاشرة ، مارس ١٩٤٥ .
- حفنى محمود بك : التجارة فى عهد اسماعيل ، مجلة غرفة القاهرة ، العدد الثالث السنة العاشرة ، مارس ١٩٤٥ .
- حليم عبد الملك : نشأة البنوك فى مصر ، مجلة غرفة القاهرة ، العدد الأول ، السنة العاشرة ، يناير ١٩٤٥ .
- _____ : السياسة التجارية فى عهد محمد على ، مجلة غرفة القاهرة ، العدد الثامن ، السنة السادسة ، أكتوبر ١٩٤١ .
- _____ : السياسة الصناعية فى عهد محمد على الكبير ، مجلة غرفة القاهرة ، العدد الثامن ، السنة السادسة ، أكتوبر ١٩٤١ .

- سلمي السراج : اقتصاديات اليمن وتجارتها مع مصر ، مجلة غرفة القاهرة ، العدد السادس ، السنة السادسة ، يونيو ١٩٤١ .

- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : دور المغاربة في تاريخ مصر الحديث (القسم الثاني - القرن التاسع عشر) ، مستخرج من المجلة التاريخية المغربية ، عدد ١٢ ، يوليو ١٩٧٨ تونس .

- عبد الله غريواوي : علاقات مصر الاقتصادية مع فلسطين ، المجلة التاريخية ، المجلد السادس والعشرون ١٩٧٩ .

- عبد المنعم الليه : دراسات في الرسوم الجمركية المصرية ، مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة للبحوث العلمية ، السنة الرابعة ، العدد الأول ، فبراير ١٩٥٦ .

- عبد المنعم القيسوني : بعض مظاهر التجارة الخارجية للأقليم الجنوبي في نصف قرن ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، بحوث العيد الخمسيني ١٩٠٩ - ١٩٥٩ ، القاهرة سنة ١٩٦٠ .

- على الجريتلي : تطور النظام المصرفي في مصر ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، بحوث العيد الخمسيني ١٩٠٩-١٩٥٩ ، القاهرة ١٩٦٠ .

- على يركات : الموقف من الأجانب في الدورة العراقية محاولة لتفسير ظاهرة الحلف في الدورة ، (مصر للمصريين مائة عام على الدورة العراقية) ، مقالة من سلسلة مقالات نشرها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمناسبة مرور مائة عام على الدورة العراقية ، القاهرة ١٩٨١ .

- فتحي الشمسي : تطور الهياكل التجارية في مصر ، مجلة غرفة القاهرة ، العدد الخامس ، السنة الرابعة ، مايو ١٩٤٩ .

- فؤاد مرسي : النقود والبنوك في البلاد العربية مصر والسودان ، محاضرات ألقاها عل طلبة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ١٩٥٤ ، معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ١٩٥٥ .

- محمد سعيد : النظام الجمركي في مصر في الخمسين سنة الأخيرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، بحوث العيد الخمسين ١٩٠٩/١٩٥٩ ، القاهرة ١٩٦٠ .

- نبيل عبد الحميد : الأجانب ودورهم في تطوير مدينة الإسكندرية في النصف
الثاني من القرن التاسع عشر ، المجلة التاريخية المصرية ، الموسم الثقافي
١٩٧٨-١٩٨٣ .

- _____ : الزحف الامبريالى على مصر في النصف الثاني من القرن التاسع
عشر ، مقالة من سلسلة مقالات نشرها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
بمناسبة مرور مائة عام على الثورة العراقية ، القاهرة ١٩٨١ .

سادسا : المراجع الاجنبية

- Aziz, Sabry : The Changes in the Exports and Imports of Egypt Since 1900, Thesis presented to the Victoria University of Manchester for the degree of Master of Arts.
- Crouchley, A. E. : The Economic Development of Modern Egypt, London 1938.
: The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and public Debt, Cairo 1939.
- Issawi, Charles : An Economic History of the Middle East and North Africa, Great Britan 1982.
- ——— : Egypt at Mid-Century an economic Survey. London, 1954.
- ——— : Egypt since 1800. A study in Lop-Sided, development, in the Journal of Economic History, March 1961.
- Marlowe, Jhon : Anglo-Egyptian Relation 1800-1953.
- Mc. Coan, J. C. : Egypt As it is, London.
- Owen E.R.J. : Cotton and the Egyptian Economy 1820-1914, Oxford, 1969.

- Owen, Roger : The Middle East in the World Economy, 1800-1914, London, 1981.
- Papasian (E. D.) : L'Egypte Economique et Financiere (Etudes Financieres 1922-1923), Le Cairo 1926.
- ———— : L'Egypte Economique et Financiere (Etudes Financieres 1924-1925).
- Tignor, Robert : Modernization and British Colonial Rule in Egypt 1882-1914, United States (Princeton) 1966.
- Vaticiotis P.J. : The Modern History of Egypt, London 1976.

★ ★ ★

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٩ - ج
تقديم د° عبد العظيم رمضان	٥
التمهيد : اثر سقوط نظام الاحتكار على توجيه الاقتصاد المصرى وجهة جديدة	١ - ٢٠
الفصل الاول :	
التجارة الداخلية	٢٩ - ٩٥
الفصل الثانى :	
الاسواق فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر	٩٦ - ١٥٨
الفصل الثالث :	
القطاعات الاقتصادية المساعدة للتجارة	١٥٩ - ٢١٩

الفصل الرابع :

٢٦٩ - ٢٢٠ الاستثمارات الأجنبية في مجال التجارة

الفصل الخامس :

٢٢٧ - ٢٧٠ الصادرات المصرية

الفصل السادس :

٢٩٤ - ٢٢٨ الواردات المصرية

الفصل السابع :

٤١٠ - ٢٩٥ العلاقات التجارية مع البلاد المجاورة

٤١٣ - ٤١١ الخاتمة

٤٣٦ - ٤١٤ الملحق

٤٥٠ - ٤٣٧ المصادر والمراجع

صدر فى هذه السلسلة

- ١- مصطفى كامل فى محكمة التاريخ
د . عبد العظيم رمضان
- ٢- على ماهر
إعداد : رشوان محمود جاب الله
- ٣- ثورة يوليو والطبقة العاملة
إعداد : عبد السلام عبد الحليم عامر
- ٤- التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة
د . محمد نعمان جلال
- ٥- غارات أوروبا على الشواطئ المصرية فى العصور الوسطى
عليه عبد السميع
- ٦- هؤلاء الرجال من مصر جا
لمعى المطيعى
- ٧- صلاح الدين الأيوبي
د . عبد المنعم ماجد
- ٨- رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية
د . على بركات
- ٩- صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل
د . محمد أنيس

- ١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية
محمود فوزى
- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية
شكرى القاضى
- ١٢ - هدى شعراوى وعصر التنوير
د . نبيل راغب
- ١٣ - أكلظوية الاستعمار المصرى للسودان
د . عبد العظيم رمضان
- ١٤ - مصر فى عصر الولاة
د . سيدة إسماعيل كاشف
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الإسلامى
د . على حسنى الخربوطلى
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعى فى مصر
د . حلمى أحمد شلبى
- ١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى
د . محمد نور فرحات
- ١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية
د . على السيد محمود
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين
د . أحمد محمود صابون
- ٢٠ - المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبدالرحمن فهمى
د . محمد أنيس
- ٢١ - التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى ج١
توفيق الطويل
- ٢٢ - نظرات فى تاريخ مصر
جمال بدوى

- ٢٣ - التصوف فى مصر إبان العصر العثمالي ج٢
توفيق الطويل
- ٢٤ - الصحافة الوفدية
د . نجوى كامل
- ٢٥ - المجتمع الإسلامى والغرب
تأليف: هاملتون جب وهارولد بويين
ترجمة : د . أحمد عبد الرحيم مصطفى
- ٢٦ - تاريخ الفكر التريوى فى مصر الحديثة
د . سعيد إسماعيل على
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ج١
تأليف : ألفرد بتلر
ترجمة : محمد فريد أبو حديد
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ج٢
تأليف : ألفرد بتلر
ترجمة : محمد فريد أبو حديد
- ٢٩ - مصر فى عهد الاخشيديين
د . سيدة إسماعيل كاشف
- ٣٠ - الموظفون فى مصر فى عهد محمد على
د . حلمى أحمد شلبى
- ٣١ - خمسون شخصية وشخصية
شكرى القاسنى
- ٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج٢
لمعى المطيعى

- ٣٣- مصر وقضايا الجنوب الافريقى
د . خالد الكومى
- ٣٤- تاريخ العلاقات المصرية المغربية
د . يونان لبيب رزق
- ٣٥- اعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة
عبدالحميد توفيق زكى
- ٣٦- المجتمع الإسلامى والغرب ج ٢
تأليف : هاملتون جب وهارولد بويون
ترجمة : د. أحمد عبدالرحيم مصطفى
- ٣٧- الشيخ على يوسف
تأليف : د . سليمان صالح
- ٣٨- فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى
د . عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم
- ٣٩- قصة احتلال محمد على لليونان
د . جميل عبيد
- ٤٠- الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب ١٩٤٨
د . عبدالمنعم الدسوقي الجيمعى
- ٤١- محمد فريد الموقف والمأساة
د . رفعت السعيد
- ٤٢- تكوين مصر عبر العصور
محمد شفيق غريال
- ٤٣- رحلة فى عقول مصرية
إبراهيم عبد العزيز

- ٤٤- الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني
د . محمد عفيفي
- ٤٥- الحروب الصليبية ج ١
تأليف : ولیم الصوری
ترجمة : د . حسن حبشي
- ٤٦- تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٦ : ١٩٥٧
د . عبدالرزوق أحمد عمرو
- ٤٧- تاريخ القضاء المصري الحديث
د . لطيفة محمد سالم
- ٤٨- الفلاح المصري
د . زبيدة عطا
- ٤٩- العلاقات المصرية الإسرائيلية
د . عبد العظيم رمضان
- ٥٠- الصحافة المصرية والقضايا الوطنية
د . سهير اسكندر
- ٥١- تاريخ المدارس في مصر الإسلامية
اعداد : د . عبد العظيم رمضان
- ٥٢- مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر
تأليف : د . إلهام محمد على ثمنى
- ٥٣- أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك
د . محمد كمال الدين عز الدين على
- ٥٤- الأقباط في مصر في العصر العثماني
د . محمد عفيفي

- ٥٥ - الحروب الصليبية ج٢
تأليف : وليم الصورى
ترجمة وتحقيق : د . حسن حبشى
- ٥٦ - المجتمع الريفي في عصر محمد علي
د . حلمى أحمد شلبى
- ٥٧ - مصر الإسلامية وأهل الذمة
د . سيدة إسماعيل كاشف
- ٥٨ - أحمد حلمى سجين الحرية والصحافة
د . إبراهيم عبدالله المسلمى
- ٥٩ - الرأسمالية الصناعية فى مصر
د . عبد السلام عبدالحليم عامر
- ٦٠ - المعاصرون من رواد الموسيقى العربية
عبد الحميد توفيق زكى
- ٦١ - تاريخ الاسكندرية
د . عبد العظيم رمضان
- ٦٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج٣
لمعى المطيعى
- ٦٣ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور
إعداد : د . عبد العظيم رمضان
- ٦٤ - مصر وحقوق الإنسان
د . محمد نعمان جلال
- ٦٥ - موقف الصحافة المصرية من الصهيونية
د . سهام نصار

- ٦٦- المرأة في مصر في العصر الفاطمي
د . نريمان عبد الكريم أحمد
- ٦٧- الأصول التاريخية لمساعي السلام العربية الإسرائيلية
د . عبد العظيم رمضان
- ٦٨- الحروب الصليبية ج٣
تأليف : وليم الصوري
ترجمة وتحقيق : د . حس حبشى
- ٦٩- نبوية موسى ودورها في الحياة المصرية
د . محمد أبو الأسعاد
- ٧٠- أهل الذمة في الإسلام
تأليف : أ. س. تريتون
ترجمة : د. حس حبشى
- ٧١- مذكرات اللورد كليرن
ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد عمرو
- ٧٢- رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر في العصر الفاطمي
د . أمينة أحمد إمام الشوريجي
- ٧٣- تاريخ جامعة القاهرة
د. رؤوف عباس حامد
- ٧٤- تاريخ الطب والصيدلة
د . يحيى سمير الجمال
- ٧٥- أهل الذمة في مصر في العصر الفاطمي الأول
د . سلام شافعي محمود
- ٧٦- دور التعليم في مصر
د . سعيد إسماعيل على

- ٧٧- الحروب الصليبية ج٤
تأليف : ولیم الصوری
ترجمة : د . حسن حبشی
- ٧٨- تاریخ الصحافة السکندرية
نعمات أحمد عثمان
- ٧٩- تاریخ الطرق الصوفية في مصر في القرن التاسع عشر
تأليف : فريد یونج
ترجمة : عبد الحمید فهمی الجمال
- ٨٠- فتاة السويس والتنافس الاستعماري
د . السيد حسين جلال
- ٨١- تاریخ السياسة والصحافة من هزيمة يونيو إلى نصر أكتوبر
د . رمزی میخائیل
- ٨٢- مصر في فجر الإسلام
د . سيدة إسماعیل کاشف
- ٨٣- مذكراتي في نصف قرن ج١
أحمد شفيق باشا
- ٨٤- مذكراتي في نصف قرن ج٢ - القسم الأول
أحمد شفيق باشا
-

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٥/٥٦٠٧

ISBN — 977 — 01 — 4462 — 2

هذا الكتاب رسالة علمية حصل بها المؤلف على درجة الماجستير، ويتناول فترة تاريخية خطيرة في تاريخ مصر، هي الفترة الواقعة بين فرض الدول الأوروبية الكبرى معاهدة لندن على مصر في عام ١٨٤٠، وفرض بريطانيا حمايتها على مصر في عام ١٩١٤، فهي فترة ندهور فيها مركز مصر الدولي بشكل ثابت أدى إلى الاحتلال البريطاني ثم فرض الحماية البريطانية على مصر.

ويتعرض الكتاب هنا لتأثير سقوط نظام الاحتكار لمحمد علي وفرض الحرية الاقتصادية على حالة مصر الاقتصادية، فيتناول التفسيرات التي طرأت على التجارة الداخلية والخارجية، والاستثمارات الأجنبية في مجال التجارة، ويقدم دراسة للصادرات ونوعيتها وأثرها على تنمية الاقتصاد المصري، وكذلك الواردات ومصادرها وأثرها على الإنتاج الحرفي، كما يقدم دراسة للعلاقات التجارية بين مصر وجاراتها العربيات، ويختتم برسم صورة للاقتصاد المصري في نهاية الفترة الخاضعة للبحث من واقع دراسته القيمة توضح كيف أن تدهور الواقع الاقتصادي المصري كان يدير جنباً إلى جنب مع تدهور الواقع السياسي.

وأمل أن يجد القارئ في هذا الكتاب ما ينشد من فائدة وممتعة.